الطبعة الثانية 2014



المكانة المستقبلية للصين

في النظام الدولي 1978 - 2010

وليد سليم عبدالحي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000
الطبعة الثانية 2014

ISBN 978-9948-00-065-5

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

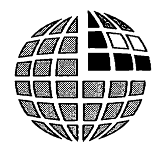
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي

1978 - 2010

وليد سليم عبدالحي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

الصفحة

مقدمة

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات إلى صدمة حادة للأكاديميين الذين لم يتمكنوا من إدراك كيف حدث الانهيار بتسارع شديد لم تعرفه دولة عظمى من قبل، وإن كان لدى بعضهم حدس بأزمة تلك الدولة العظمى.

كان لتزايد الدراسات حول التراجع الأمريكي في الميادين الاقتصادية وتنامي الاضطراب الاجتماعي في هذه الدولة الأثر في بدء التحسس عن المكان الذي سيصبح مركز العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، وبدأت الدراسات الاستراتيجية تتحدث عن الحقبة الباسيفيكية، وكيف أن العلاقات الدولية بدأت متوسطية في مرحلتها الأولى ثم صارت أطلسية في المرحلة الثانية (الحالية)، وهي في طريقها إلى أن تكون باسيفيكية خلال القرن الحادي والعشرين.

وبدأت الدراسات المختلفة تتناول شكل الصراع الدولي ومضمونه وأطرافه في المستقبل؛ فمنها ما اعتقد أن القيم الليبرالية والرأسمالية قد انتصرت أو في طريقها للانتصار، الأمر الذي يعني أن الصراع الأيديولوجي قد حُسم "وانتهى التاريخ" كما يقول فوكوياما، ومنها ما يرى أن العالم يتجه نحو كتل حضارية تستند إلى تراث ديني ولغوي لكل منها، وأن التحالفات بين هذه الكتل الحضارية هي التي ستشكل نمط الصراعات الدولية مستقبلاً كما تصور هنتنجتون.

وبين النظريتين هناك من يصر حتى هذه اللحظة - كالرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف - على أن العلاقات الدولية مزيج من الترابط والتناقض، وأنها تتحول بالتدرج من المنظور الصفري (Zero sum game) إلى المنظور غير الصفري (Non Zero sum game) الأمر الذي يعني أن المباراة السلمية هي التي ستصبغ العلاقات الدولية مستقبلاً.

وهذه التصورات والنظريات على اختلاف اتجاهاتها تعطي للصين مركزاً مهماً في شبكة العلاقات الدولية، أي إنها تصنف لدى أغلب الباحثين كإحدى الدول الصاعدة على حد تعبير بول كنيدي، وهو الأمر الذي حفزني إلى محاولة الإجابة عن سؤالين:

1. هل المعطيات الداخلية والخارجية التي يستند إليها هؤلاء الباحثون في الصين مسوغة من الناحية العلمية، أم أنها مجرد حدس عام؟ ثم هل المستقبل الصيني زاهر إلى هذا الحد الذي تميل أغلب الدراسات إليه؟

2. هل يدل بقاء الشيوعية في الصين على أن الفشل لم يكن إلا في أحد تطبيقات الشيوعية (الاتحاد السوفيتي)، أم أن الفشل أعمق من ذلك، وما بقاء النموذج الصيني إلا نتيجة تكيفه مع التحولات الدولية ولكن على حساب النظرية الشيوعية؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تمثل المحور المركزي لدراستنا هذه، التي تسعى إلى تحديد المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، من خلال التعرف على الإشكاليات البحثية التالية:

أ. هل تدل بنية الثقافة السياسية الصينية الحالية على تبدل جوهري يجعلها أكثر انسجاماً مع التغيرات الثقافية، أم أن الصين تسعى لبلورة هوية ثقافية تخدم أهدافاً إقليمية خاصة بها، ولا تسعى لاحتلال مركز عالمي؟

ب. هل تشكل التركيبة السكانية الصينية عائقاً لطموحات بناء قوتها، أم أن النمط التاريخي الصيني سيجعل من هذا المتغير عامل تطوير في قوتها الدولية؟

ج. هل تتحرك الصين من خلال دراسة نظامها السياسي والاقتصادي والعسكري وشبكة علاقاتها الدولية على سلم القوى الدولي نحو مركز أفضل؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات البحثية تحددت فترة الدراسة على النحو التالي:

أ. بداية الدراسة عام 1978: وتمثل هذه السنة بداية الإعلان والتنفيذ لبرنامج التحديثات الأربعة الذي شكّل نقلة نوعية في التوجهات السياسية والاقتصادية في المجتمع الصيني.

ب. نهاية الدراسة عام 2010: إذ إن منظري برنامج التحديثات الأربعة، وعلى رأسهم دنج هيساو بنج اعتبروا هذا العام نقطة اكتمال استراتيجية التحديث في المجتمع الصيني الذي يؤهله للدخول إلى مستويات الدول الصناعية. وقد أخذنا هذا الأمر ووجدنا أن خطة البنك الدولي التي جرت مراجعتها مع مسؤولين من الصين - كما سنرى خلال البحث - تتفق وهذا التاريخ.

ويتناول الجزء الأول من الدراسة البنية الثقافية للمجتمع الصيني، وانصب الاهتمام على دور المنظومة الثقافية الصينية في تشكيل نمط السلوك السياسي، وتعاملت الدراسة مع المنظومة الثقافية والمعرفية الصينية على أنها شبكة الترابطات المنتظمة بين المعلومات عن الذات وعن الآخرين وعن الكون. وبعد تحديد المكونات التاريخية والمعاصرة لهذه الثقافة، حاولت الدراسة تحديد المتغير المركزي في هذه المنظومة وربطته بالسلوك السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

أما الجزء الثاني من الدراسة فتركز على العلاقة بين المتغيرين الجغرافي والسكاني والدلالات السياسية لهذه العلاقة، وقد تركز هذا الجانب على الآثار السياسية لعملية التوزيع السكاني من ناحية ومدى التباين بين الأقاليم من ناحية ثانية، إلى جانب تناول التركيبة العرقية للمجتمع، وقياس مدى حدة النزعة الانفصالية لدى بعض الأقليات الصينية.

واعتبرت الدراسة في جانبها الثالث أن برنامج التحديثات الأربعة يمثل التحول الاستراتيجي الثاني في تاريخ الصين المعاصرة، بعد التحول الذي أنجزته الثورة الشعبية على يد ماو تسي تونج. وقد ركزت الدراسة بشكل تفصيلي على هذا الجانب، وحاولت تحديد مدى الحراك الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي للصين، مع التنبيه على التنافس بين التراث الاقتصادي القديم والجديد من ناحية، ومدى تغلغل النمط الرأسمالي في البنية المركزية للاقتصاد الصيني من ناحية أخرى. وتم ربط هذا الجانب بآثاره السياسية التي انعكست على تركيبة النظام السياسي. وتتبعت في الجزء الرابع التحولات البنيوية في النظام السياسي وانعكاساتها على السلوك السياسي ومدى

الالتزام العقيدي، مع التركيز على الدور المتزايد للطبقة التكنوقراطية في بنية النظام. وقد تتبعت مسيرة هذه التغيرات خلال الفترة 1978 (برنامج التحديثات الأربعة) إلى المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني في عام 1997.

وقد تبين من الدراسة الدور المهم الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية الصينية في جانبين؛ الأول هو الجانب الاقتصادي حيث لها نصيب مهم في الإنتاج الاقتصادي، والثاني يتمثل في التحكم بالقرار السياسي ولاسيما لحظة الأزمة، وعلى الرغم من أن الزعيم الصيني جيانج زيمين لا ينتمي إلى هذه المؤسسة فإنه تمكن من إعادة هيكلتها بشكل قوّى من مركزه، وخصوصاً من خلال دوره في اللجنة المركزية العسكرية، كما يتضح في الفصل الخامس من الدراسة.

وقد شكل ذلك كله الأساس لفهم خريطة العلاقات الدولية الصينية، حيث تم في الجزء السادس من الدراسة تناول البيئات الثلاث للدولة؛ وهي البيئة المحاذية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، وبعد تحديد التفاعلات السياسية والاقتصادية مع هذه البيئات لاحظت الدراسة أن الصين لا تطمح إلى أداء دور كوني بمقدار تركيزها على دور القوة الإقليمية المهيمنة.

أما الجزء الأخير من الدراسة فتركز على تحليل كافة الأبعاد الواردة في الدراسة ومدى التداعيات التي قد تترتب عليها حتى عام 2010، وقد قامت الدراسة على أساس تحديد المتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات الأساسية للصين، ثم قياس التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات، من خلال استخدام تقنية مصفوفة التأثير المتبادل.

أما أسباب اختيارنا للمتغيرات التي تناولتها الدراسة فتتمثل في الآتي:

أ. المتغير الثقافي: لما كانت أيديولوجية المجتمع وأنماط سلوكه متأثرة بثقافته، فقد بات لزاماً علينا التعرف على بنية هذه الثقافة، وهل هي مؤهلة للتكيف مع التغيرات في بنية المجتمع أم أنها تشكل عائقاً لذلك؟ ثم كيف يتأثر السلوك السياسي للمجتمع من ناحية وللنخبة من ناحية أخرى بالبنية الثقافية؟

ب . أما المتغيرات السكانية والاقتصادية فتشكل القاعدة المادية التي يستند إليها التغير، لذا يصبح لزاماً علينا قياس هذه المتغيرات في سنة معينة، ثم قياس حركتها، وإسقاط ذلك على المستقبل .

ج . ويشكل النظام السياسي والمؤسسة العسكرية أدوات الربط بين هذه المتغيرات ووضعها في إطار نظامي تتفاعل فيه طبقاً لتصورات النخبة في المؤسستين السياسية والعسكرية .

د . وإذا كانت العوامل السابقة تمثل متغيرات البنية الداخلية فإن انعكاسها على سلوك الدولة على المستوى الدولي يتحدد من خلال دراسة علاقات الدولة مع البيئة الدولية .

وقد وجدت من الأنسب ألا أثقل على القارئ بعرض النماذج الرياضية المستخدمة في الدراسة لخروجها عن هدف الدراسة، واكتفيت فقط بأخذ النتائج وتحليلها، على أمل أن يتم نشر الجانب التقني للتحليل في دراسة منفصلة .

وعلى الرغم من اتفاق الدراسة مع العديد من الدراسات بخصوص الأهمية المستقبلية للصين فإنها أقل تفاؤلاً بسرعة الصين في تحقيق مركز متقدم في شبكة العلاقات الدولية، ويبدو أن هذه الدراسات المتفائلة مدفوعة بدوافع سياسية (ولاسيما بعض الدراسات الأمريكية التي تأخذ بفكرة حصار الصين قبل أن تصبح أكثر قوة) أو أنها تنظر إلى المسألة من زاوية واحدة اقتصادية أو سياسية .

غير أن المركز الإقليمي للصين سيتعزز على الأرجح، لكن سرعة تعزيز هذا المركز مرهونة بعوامل جيواستراتيجية تمثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أطرافها الرئيسية . وقد حرصت في هذه الدراسة على الاستعانة بالمراجع المختلفة، وحاولت قدر الإمكان استخدام المراجع الصينية المترجمة، إلى جانب المراجع باللغة الإنجليزية وبعض المراجع العربية على ندرتها .

ولعلي أسد بهذه الدراسة فراغاً في المكتبة العربية من هذا الجانب، إذ أدرك النقص الشديد في المراجع العربية عن منطقة شرق آسيا، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية

لها ولاسيما في المستقبل. أخيراً أشكر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على ترحيبه بنشر هذه الدراسة، وهو أمر دفعني إليه ما تلمسته من جدية في دراسات هذا المركز، والتي تعاملت مع عدد وافر منها.

الفصل الأول

البنية الثقافية والسلوك السياسي

مقدمة

ارتبط البحث في الثقافة السياسية في نطاق الدراسات الأكاديمية بنظريات الطابع القومي التي أثارها باحثون ينتمون إلى ميدان الأنثربولوجيا؛ مثل روث بيندكت ومارجريت ميد. وجعلت هذه الدراسة من القيم والمعتقدات والأعراف المتجذرة تاريخياً مؤشرات جوهرية إلى الكيفية التي تتفاعل فيها الشعوب مع مؤسساتها السياسية.

انطلاقاً من ذلك تصبح دراسة بنية الثقافة السياسية للمجتمع الصيني وتاريخها مبررة؛ إذ إن هذه الثقافة تمثل المعايير التي يحاكم المجتمع من خلالها الظواهر السياسية.

وتتشكل بنية الثقافة السياسية الصينية من ثلاثة محاور هي[1]:

أ. الثقافة الكونفوشية.

ب. الثقافة الماركسية.

ج. الثقافة الليبرالية المعاصرة[2].

وتعرف المرحلة الحالية من مراحل الثقافة الصينية نوعاً من محاولة تسخير جوانب مختلفة من هذه المحاور الثلاثة لتكوين ثقافة صينية متميزة (وهو ما يتضح في الشعار الذي سنتناوله فيما بعد حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية).

ويدل بعض المؤشرات الثقافية الأولية في الصين على توجه يوحي بنزعة ثقافية قومية لم تكن تحظى زمن الحمى الثورية الماوية بالكثير من العناية، وتأخذ هذه النزعة شكل الإحياء التاريخي للرموز التاريخية الصينية (منذ عهد هسيا (Hsia) الذي بدأ عام 2200 ق.م.).

ففي حزيران/ يونيو 1997 أعلن الحزب عن خطط لبناء مئة مركز تعليم "وطني" لتثقيف الأفراد عن "الأمجاد الحضارية الصينية"، كما تبنت اللجنة العلمية التقنية مشروعاً للبحث في عهد الهسيا[3].

إن ذلك يعني من الناحية الثقافية محاولة نبش التراث واستحضار التاريخ الصيني لبلورة مشروع ثقافي يشكل قاعدة لرسم صورة قومية تجسد هذه الشخصية، وبالتالي التحول من البحث عن الروابط بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين في المجتمع الصيني ومثيلاتها في المجتمعات الأخرى إلى خلق الوعي لدى أمة ذات مواصفات اجتماعية ثقافية متميزة، أي التحول من المعيار الطبقي إلى المعيار الثقافي القومي.

من ناحية ثانية بدأ الحزب بتغيير بعض أدبياته التاريخية بالميل نحو التأكيد على الجانب القومي[4]، فقد استبدل تفسير بناء سور الصين من كونه "لمنع الغزاة" أي اعتباره أداة دفاعية وجعله "دليلاً على الوحدة الوطنية" التي ينصهر فيها كل من هم داخل السور، وأن الأبراج والممرات الموجودة فيه هي «لتسهيل الاتصال بين الجماعات العرقية في الدولة»[5].

وليس من الصعب علينا استشعار الإيحاءات الرمزية التي توحي بها تلك التحولات في التفسيرات، ولسنا معنيين هنا بالدلالة التاريخية لبناء السور بهذه الطريقة أو تلك بمقدار عنايتنا بالتحول في أدبيات السياسة الثقافية الصينية؛ إذ يبدو التحول من البحث عن التباين الطبقي (أي الاختلاف) داخل المجتمع نفسه إلى البحث عن مؤشرات الدفاع المشترك والوحدة الوطنية وعمق الروابط بين الجماعات. إن ذلك يعني – حين الغوص في دلالاته – التحول من ثقافة صراعية على أساس طبقي إلى ثقافة سلمية على أساس الروابط التاريخية، وهو أمر ينسجم مع توجهات سياسية واقتصادية وفكرية سنتوقف عندها فيما بعد. وانسجاماً مع التوجهات السابقة فإن التكثيف المتواصل لهذه الثقافة عبر الشعارات والملصقات والعلامات التجارية والأغاني... الخ يؤكد على التوجه ذاته، وهو توجه لم يكن مسموحاً تناوله بهذه الكيفية.

إن الوعاء الثقافي الصيني التقليدي يشتمل على مزيج من العناصر الثقافية المتباينة، من تلك المتمثلة في ثنائية لاوتسي/ كونفوشيوس، حيث تصبح الميتافيزيقا هي الأساس الذي يمكن الاستناد إليه لفهم الوجود الإنساني عند لاوتسي وتبريره، بينما يرى كونفوشيوس أن لدى الإنسانية الكثير من المشكلات على الأرض وعليها أن تحلها قبل أن تفكر في السماء، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة المتمثلة في ثنائية صن يات سن (بمبادئه الثلاثة) مقابل ماو تسي تونغ (بماركسيته).

لقد شعر ماو تسي تونغ أن هناك ثقافة عالمية تسعى لتطويق البنية الثقافية التي أسسها خلال الثورة[6]؛ فشن ثورته الثقافية التي أغلق خلالها الجامعات لمدة عقد كامل تقريباً، واستدعى كل سفرائه من الخارج لتزويدهم بالتوجهات الثقافية الجديدة التي يجب أن يلتزموا بها عند عودتهم إلى مراكز أعمالهم، وأرسل معظم المثقفين إلى الحقول ليحول دون تكوّن طبقة منهم. غير أن ماو أدرك فيما بعد الهوة الكبيرة بين أحلام الفيلسوف وتعقيدات الواقع، فبدأ بإرسال الطلاب إلى الخارج ليتعلموا لغات أجنبية؛ نظراً لأن اللغة الصينية كانت تشكل عائقاً أمام التحديث[7].

والعلاقة بين الثقافة والتحديث في المجتمع الصيني تستدعي منا التوقف أمام التطور التاريخي للصين، والذي سيساعدنا على رصد عمق الشخصية التاريخية للمجتمع، بشكل يفسر لنا قوة نبض الحس القومي لدى الصينيين، ويحدد لنا الدور الذي يؤديه كل جانب من جوانب التراث التاريخي في تشكيل الهوية الثقافية المعاصرة.

أولاً: مراحل التاريخ الثقافي العام

يمكن لنا تقسيم التاريخ الصيني ولأغراض بحثنا هذا إلى أربع مراحل:

1. المرحلة الأولى: مرحلة التشكل الاجتماعي والفلسفي (1122 - 221 ق.م.)

ففي هذه الفترة التي سيطرت فيها أسرة تشو (Chou) بدأ التشكل التاريخي للمجتمع الصيني استناداً إلى نظام أسري صارم تركز معظم أتباعه حول النهر الأصفر (وقد يعيدنا

هذا إلى نظرية كـارل ويتـفـوجـيل (Karl Wittfogel) حـول العـلاقـة بين نمط السلطة الشمولية والمجتمعات النهرية)، ولكن هذه الفترة أسست من ناحية ثانية القاعدة الفكرية والفلسفية للمجتمع بتعاليم كونفوشيوس (551ـ479 ق.م)، ولاوتسي (604ـ531 ق.م) ومونفوشيوس (372ـ289 ق.م) وتشونفوشيوس (369ـ286 ق.م).

وقـد أكـد فـلاسـفـة هذه المرحلة (وأبرزهم كـونفـوشـيـوس) على المركـز الكـوني للإمـبراطور (حـيث بنوا تصـوراتهم على أسـاس مـبدأ التناغم بين النظام الاجـتمـاعي السياسي وبين النظام الطبيعي؛ فإذا حدث خلل في النظام الكوني فسيقابله خلل في النظام الاجتماعي، وهكذا مثلما للكون مركزه في السماء، فإن للأرض مركزها المتمثل في الإمبراطور).

وقد تمحورت التطورات اللاحقة كافة استناداً إلى هذه القواعد التي أرسيت خلال هذه الفترة باستثناء مرحلة قصيرة خلال الفترة (1279ـ1368م)، عندما غزا جنكيزخان الصين وبدأ عـهد أسرة يوان، وتلت ذلك فترة من العزلة نتيجة القمع الذي مـارسه المغول، لكن المجتمع استعاد عافيته، ولاسيما خلال الفترة التي سيطرت فيها أسرة منج (1386ـ1644م)، وبرزت التقنيات الصينية في مجالات الطباعة والبحرية، وبدأت موجات التوسع التي توقفت بعد تنامي التنافس الأوربي على الصين. ولعل هذه الفترة هي التي أوحت إلى توبي هـاف بالقول إن الحضـارة الصينية هي حضـارة «تقنية وخالية من المضامين الفلسفية والميتافيزيقية الكامنة في البحث العلمي»[8]، بمعنى أنها لا تسأل عـمَّا وراء الظاهرة بل هي مشغولة بكيفية التعامل مع هذه الظاهرة؛ أي إنها حضـارة تسـعى للانسـجـام مع نواميس الكون أكـثـر من كـونهـا مـشـغـولة بما يقف وراء هذه النواميس، وهو موضوع سنعود إليه في أكثر من موضع من دراستنا هذه.

2. المرحلة الثانية: مرحلة أسرة مانشو (Manchu) (1644 - 1912)

وهي المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة الصراع الدولي على الصين، وخصوصاً القرن التاسع عشر، وقد أثر الغزو الأجنبي في الوحدة الإقليمية للدولة، لكن الباحثين لا يجدون التأثير الكافي للفكر الغربي في الصين رغم الاحتكاك بالأوربيين (ولاسيما

من اليسوعيين أو البريطانيين بشكل خاص)، إلى الدرجة التي جعلت أحد الباحثين يقول إن الصينيين «غيَّروا غزاتهم أكثر مما تأثروا بهؤلاء الغزاة»[9].

ولعل هذه المسألة (ضعف التلاقح الثقافي مع الآخرين) تشكل إحدى الخصائص الثقافية الصينية، وهو الأمر الذي يجعل للتراث الثقافي للمجتمع قدرة على البقاء، ولكنه يجعل مهمة التحديث أكثر تعقيداً.

ويمكن اعتبار مرحلة نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر بمنزلة نقطة التحول المركزية الأولى في التاريخ الصيني المعاصر؛ إذ أجبرت الصين في هذه الفترة على فتح خمسة من موانيها للتجارة الخارجية نتيجة الضعف الذي كانت تعيشه الدولة في ظل أسرة كنج (Qing)، وكان نصيب بريطانيا في هذه العملية ميناء هونج كونج، وتم فتح المزيد من المواني الصينية خلال العقدين اللاحقين، إلى جانب تأجير العديد من قطع الأراضي للقوى الغربية الكبرى، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام ازدهار التجارة بمختلف السلع التي كان الأفيون أبرزها.

ويعتقد أحد الباحثين[10] أن مراحل السيطرة الغربية على الصين خلال القرن التاسع عشر أدت إلى حركة هجرة من الصين عبر المحيط الهادي (ولاسيما من خلال جهود شركة باسيفيك ميل ستيم شب (Pacific Mail Steamship) مما أدى إلى ما يسمى تبلور هوية آسيوية باسيفيكية (بلغ عدد الصينيين في سان فرانسيسكو عام 1875 حوالي خمسين ألف نسمة). وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن رائد الصين الحديثة صن يات سن (الذي أنشأ الجمهورية الصينية عام 1911) درس في مطلع القرن العشرين في هاواي، واستعان خلال حركته السياسية ضد أسرة مانشو بالمهاجرين الصينيين في منطقة فانكوفر الكندية التي يبلغ عدد الصينيين فيها حالياً زهاء نصف مليون نسمة.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة الهجوم على التراث (1911 - 1949)

وتبدأ هذه المرحلة بالدور الذي مارسه صن يات سن (1866 ـ 1925) حيث قام بتوحيد جميع الأحزاب الصينية تحت اسم حزب الكومنتانج (حزب الشعب الوطني)، وعين رئيساً مؤقتاً للدولة خلال الفترة 1911 ـ 1912 بعد انهيار حكم أسرة مانشو.

غير أن الدولة دخلت بعد وفاة سن في نوع من الفوضى ناتج عن التناحر بين التيارات الشيوعية والوطنية. واشتعلت الحرب مع اليابان حول منشوريا، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما نتج عن اشتعالها من توحيد قوى الكومنتانج ثانية بعد فترة الاقتتال الداخلي، إلى أن انتهت الحرب فعاد الاقتتال الداخلي ثانية، وانتهى بهروب تشان كاي تشيك إلى جزيرة فرموزا وانقسام الصين إلى دولتين؛ الصين الوطنية برئاسة تشان كاي تشيك، والصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونج.

ولعل أبرز معالم هذه الفترة من الناحية الثقافية هو الهجوم الحاد على التراث؛ فقد كان للهجوم هدفان هما «معارضة الأخلاق القديمة والدعوة إلى أخلاق جديدة ومناهضة الأدب القديم وتشجيع الأدب الجديد، وأصبح نقد المذهب الكونفوشي من المهام الرئيسية»[11] إلى الدرجة التي اتخذت المرحلة فيها شعاراً هو "هدم دار كونفوشيوس".

4. المرحلة الرابعة: المرحلة الماوية

في هذه المرحلة طُرحت النظرية الماركسية بديلاً ثقافياً متكاملاً، وراح ماو تسي تونج يقدم اجتهادات نظرية تشكل في معظمها استمراراً للهجوم الذي بدأ عام 1911، وتكثف الهجوم خلال الثورة الثقافية التي غطت حقبة الستينيات، وجعلت من الكونفوشية أحد أهدافها، وشكل ذلك كله نوعاً من التسلل إلى المنظومة الثقافية الصينية، وكانت محاولة جادة في أغلبها لتفكيك المنظومة التقليدية وبناء بديل لها، غير أن هذا المشروع الثقافي اصطدم بالعقبات ذاتها التي واجهها مشروع صن يات سن، إذ إنه شكَّل محاولة لتجاوز العديد من المعطيات التي يمكن – ولأغراض بحثنا – أن نلخصها في الجوانب التالية[12]:

أ. تمثل النزعة المساواتية (كما شرحناها سابقاً) محور الثقافة الماركسية التي دافع عنها ماو تسي تونج، لكن البنية التقليدية للمجتمع الصيني تقوم كما لاحظنا على التدرجية، ويبدو أن الدفاع عن المنظور القومي يمثل من الناحية الفعلية العودة إلى المنطق التدرجي، إذ يبدو أن المجتمع لم يتمثل المنظور الذي حاولت الثورة الثقافية الدفاع عنه.

ب. تراكمت ثقافة الأخلاق التقليدية عبر حقب زمنية طويلة إلى حد بعيد، وشكلت الوعي الأخلاقي؛ مما «جعل القشرة السطحية للثقافة الأخلاقية تشهد بعض التغيرات، إلا أن الأحوال الأخلاقية النفسية في أعماقها واجهت صعوبة في تغييرها»، ويكفي أن نشير هنا إلى قدرة النمط التقليدي على البقاء، إلا أن نظام الامتحانات الذي كان معتمداً لتحديد مركز الفرد الإداري وبالتالي الاجتماعي، والمسؤول عن ربطه بالسلطة منذ بدايات التاريخ الصيني لم يُلغَ إلا عام 1905[13]، أي إن الوسيلة التي وضعتها الثقافة التقليدية لتحديد المكانة الاجتماعية لم تُلغَ إلا بعد أكثر من خمسة وعشرين قرناً.

ج. إن الثقافة التقليدية لها بعض جوانبها الإيجابية مما يضفي عليها شرعية الاستمرار في التعايش مع الثقافة المعاصرة. وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية التي حملتها الثورة الاشتراكية إلى الصين فإنها من ناحية أخرى لم تتمكن من تغيير الأسس الفكرية لشرعية أي فكرة في المنظومة المعرفية الصينية، إذ ماتزال هذه المنظومة تضفي صفة الشرعية على أي فكرة استناداً إلى محاكمتها قياساً على الفكرة القديمة[14]، بل إن السلطة السياسية تعبيراً عن هذه الثقافة تعتبر كياناً خارج نطاق المساءلة، فما لم تكن الفكرة الجديدة مقبولة في إطار الفكرة القديمة فإنها ستواجه المقاومة؛ ولهذا نلاحظ أن القيادات الصينية تحاول أن تبرر أفكارها بأنها استمرار لأفكار السابقين لها، فكثيراً ما برر تشان كاي تشيك وماو أفكارهما على اعتبار أنها متواصلة مع أفكار صن يات سن الذي ينظر إليه الصينيون على أنه أبو الصين الحديثة، كما أن دنج عمل على إضفاء الشرعية على أفكاره الإصلاحية باعتبارها استمراراً لأفكار ماو، ويؤكد جيانج زيمين بدوره استمرار مشروع دنج في فترة حكمه الحالية، ولعل ذلك هو الذي دفع بباحث غربي إلى القول: «إن الفلسفة الماوية حطمت إطار التقاليد لكنها لم تتمكن من تغيير النماذج السلوكية»[15]. فإذا أضفنا إلى ذلك عجز الدولة الصينية المعاصرة عن «خلق التجانس الأيديولوجي الذي حاولت الماركسية تقديمه»[16]، أدركنا أعماق المشكلة من الناحية التي نتناولها.

د. إن النظرية الماركسية تحتوي على بعض الأبعاد التي تعزز المنظومة المعرفية الصينية، وهو موضوع سنعود إليه فيما بعد.

إن ذلك يعني أن مراحل التطور التاريخي الصيني لم تعرف تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية بإيقاع ووتيرة التغيرات الأوربية نفسها، وتمكنت الثقافة التقليدية من الصمود إلى حد واضح أمام الهجوم في المراحل الأخيرة عليها[17].

وقد شكلت هذه الثقافة وعاء فكرياً في المراحل المعاصرة للأيديولوجيا القومية الصينية التي أخذت تتنامى ضمن ما تمكن تسميته بـ "الصين الكبرى"، وهو تعبير له دلالتان؛ الأولى سياسية وتربط بين الامتداد الثقافي والقومي ووجود العرق الصيني من ناحية، والصين الأم التي تمثل المنطقة المركزية للقومية الصينية، مضافاً إليها كل من هونغ كونغ (التي احتلت عام 1841 واستعيدت عام 1997) وماكاو (التي احتلت عام 1557 من قبل البرتغاليين وذات تنظيم رأسمالي منذ عام 1943، وقد أعيدت إلى السيادة الصينية في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1999، وتايوان (التي تفقد التأييد الدولي لاستقلالها بشكل متدرج منذ طردها من الأمم المتحدة عام 1971 حيث لا يعترف بها سوى 16 دولة فقط، وقد حاولت عرض مليار دولار مساعدة عاجلة للأمم المتحدة أثناء أزمتها المالية في عام 1996 مقابل عرض قضيتها على مجلس الأمن لمراجعة قراره بطردها عام 1972)، ودول أخرى يشكل الصينيون قطاعاً مهماً من سكانها (مثل سنغافورة التي يشكل الصينيون 75٪ من سكانها).

أما الدلالة الثانية فهي اقتصادية، وقد استخدمها الاقتصاديون للإشارة إلى بدايات التدفق التجاري بين كل من هونغ كونغ وتايوان "وبعض" المقاطعات الصينية الساحلية الغنية مثل غوانجدونغ، وفوجيان، والذي بدأ حالياً يمتد إلى شنجهاي والشمال وحتى إلى بعض المناطق الداخلية، ويكشف حجم تدفق الاستثمارات إلى الصين من الصين الكبرى[18] عن أن 66.5٪ من الاستثمارات الخارجية هي من مناطق الصين الكبرى التي يحددها أحد الباحثين بأربعة أبعاد لمفهوم الصين الكبرى؛ البعد الاقتصادي ويشمل العلاقات التجارية بين الصين وهونغ كونغ وتايوان وماكاو، والبعد الثقافي ويتعلق بالتواصل الفكري والأدبي والفني والعلمي والاجتماعي بين الصينيين في مختلف مناطق

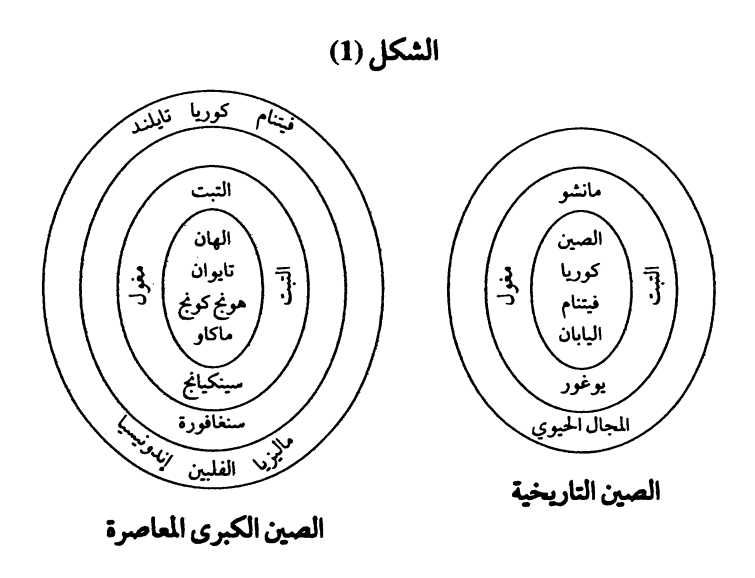
العالم، وبعد سياسي يفترض إمكانية قيام صين واحدة، وبعد أيديولوجي يتمثل في تنامي الإحساس بالهوية الواحدة لدى الصينيين أينما كانوا، إضافة إلى الاستثمارات القادمة من سنغافورة أو ماليزيا حيث يقيم الصينيون بنسب عالية كما سنرى[19].

إن الدلالة على الصين الكبرى أخذت منحى آخر مع تزايد الإحساس بهوية ثقافية تجمع الصين مع حوالي خمسين مليون صيني يعيشون في دول تنتمي إلى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الصين؛ مثل سنغافورة وماليزيا، ويعملون بشكل متزايد على المشاركة في تطوير بلدهم الأم (وسنعود إلى هذا الموضوع عند تناولنا للجانب الاقتصادي)، وإن هذه الهوية القومية قد تكون لها آثارها السياسية المستقبلية من ناحيتين:

أ. توسع الطموحات الصينية على المدى البعيد مما يشكل مصدر قلق لهذه الدول التي فيها أقليات صينية كبرى.

ب. احتمالات تفجر نزاعات قومية داخل هذه الدول على خلفية التباينات العرقية، أي أن تحدث توترات بين الصينيين في هذه الدول الباسيفيكية وسكانها الأصليين؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تأزمات إقليمية أو دولية.

الشكل (1)



الصين الكبرى المعاصرة — **الصين التاريخية**

ولعل هذه الأبعاد هي التي جعلت هاري هاردينج من جامعة جورج واشنطن يشبه هذه الحالة الصينية بالحالة الألمانية التي سادت قبيل الحرب العالمية الثانية[20]، بينما قارنها هنتنجتون بحالة ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر في فترة فيلهلم عندما تحولت ألمانيا إلى قوة إقليمية أخلت بالتوازنات الإقليمية في أوربا[21]. وهو أمر سنعود إلى الرد عليه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

إن النظرة التاريخية تدل على أن الصين التاريخية لا تختلف في توجهها العام عن الصين المعاصرة؛ إذ إنها عملت في السابق وتعمل حالياً على أن تكون مركز "الثقافة الكونفوشية" كما يوضح الرسم السابق. ويبدو أن القيادة الصينية تريد لهذا المركز أن يدعم روابطه مع الأطراف الصينية في البيئة المحاذية والإقليمية بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية.

وتبدو الاستراتيجية الصينية تسير منذ الاستقلال عام 1949 باتجاه الصين التاريخية (قوة إقليمية)، إذ بدأت الصين في الخمسينيات بمحاولة التحالف مع الاتحاد السوفيتي أملاً في موقع عالمي متميز، إلا أن التعامل السوفيتي معها لم يرق إلى الطموحات الصينية؛ فبدأت الصين في مرحلة لاحقة محاولة تشكيل كتلة من العالم الثالث بزعامتها، وراحت الآلة الأيديولوجية للدولة تروج لطروحات ماو حول الثورة العالمية، إلا أن أعباء قيادة هذه الكتلة ومنافسة الاتحاد السوفيتي دفعتها إلى التراجع نحو علاقات أقل عداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الانهيار السوفيتي أفقد هذا التوجه مبرره المركزي فعادت الصين باتجاه دائرة أضيق تتمثل في كتلة كونفوشية إقليمية (جيوثقافية سياسية)، ولعل تراخي العلاقات الصينية مع الأحزاب الشيوعية في العالم يدل على هذا التوجه.

ثانياً: الاستراتيجية الصينية والثقافة القومية

إذا أردنا تصوير الاستراتيجية الصينية وتحديد اتجاهها خلال الفترة 1949 ـ 1997، فإننا نلاحظ اتجاهاً يعزز التوجه القومي خلال ثلاث فترات فرعية هي:

1. 1949 ـ 1971 : ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الطموح إلى القيام بدور القوة الكبرى على المسرح العالمي ؛ حيث سعت الصين إلى دور عالمي قائم على تأجيج الثورة ضد القوى الإمبريالية ، لكنها شعرت أن الاتحاد السوفيتي قد تبوأ هذا المركز وأراد لها دوراً تابعاً ؛ مما خلق التصدع في الجبهة الاشتراكية ، وفشلت الصين في التوازي مع الأقطاب الأخرى ، وهو الأمر الذي يبدو أنه دفع القيادة الصينية إلى التحول نحو التفكير في استراتيجية جديدة .

2. 1971 ـ 1978 : بعد فشل الطموح لدور القوة العالمية اتجهت الصين إلى ممارسة دور قوة التوازن العالمية ؛ بمعنى أن إدراكها لمحدودية قدراتها جعلها تتخلى عن الطموح العالمي ، ولكنها اعتقدت أنها تستطيع أن تشكل القوة الموازنة بين القطبين المركزيين ، وهو أمر يؤدي إلى دفع القوى الأخرى للتقرب منها ، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع مكانة المنظور الماركسي أفقد هذه الاستراتيجية وظيفتها .

3. 1978 ـ 1997 : التحول من استراتيجية القوة الموازنة إلى القوة الإقليمية ، ولكن في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة الحساسية ؛ إذ إنها تسعى إلى أن تكون مركز الثقل في منطقة حوض المحيط الهادي .

إن الاتجاه العام يدل على تراجع المكانة الصينية في المجال الدولي ، لكنه يدل في الوقت نفسه على تزايد المكانة على المستوى الإقليمي ، الأمر الذي يبدو أنه سيبقى خلال العقد القادم على أقل تقدير .

إن هذا التحول الاستراتيجي ليس مفصولاً عن التوجه الثقافي القومي الذي أشرنا إليه والذي يقوم على العرق الهاني من ناحية والتراث الكونفوشي من ناحية ثانية ، وعلى لغة الماندرين التي يستخدمها أكثر من 70٪ من الشعب . ومن الواضح أن هذا التوجه القومي في الصين ليس مفصولاً عن توجهات قومية متصاعدة في منطقة الشرق الآسيوي بكاملها ، ويقول تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام 1990 : «إن هناك تصاعداً واضحاً في المشاعر القومية لدى معظم الدول المتطورة اقتصادياً في منطقة حوض المحيط الهادي»[22] .

وضمن هذا النطاق لابد لنا من التوقف عند البعد الديني في الثقافة الصينية؛ إذ تشير المراجع المختلفة لأنثربولوجيا الثقافة الصينية إلى أنه ليس في هذه اللغة كلمة مرادفة لكلمة الدين؛ فالمفردة المستخدمة في الصين تعطي معنى المدرسة أو التعليم ولا تحمل الدلالات التي تحملها كلمة الدين في الثقافات الأخرى؛ ولعل هذا عائد إلى أن الصين لم تعرف في تاريخها الدولة الدينية، بل إن معظم الدويلات الصينية - باستثناء فترات عابرة - لم تعرف بينها الحروب الدينية، ومازالت الثقافة السائدة ترفض تدخل الدين في الشؤون السياسية[23].

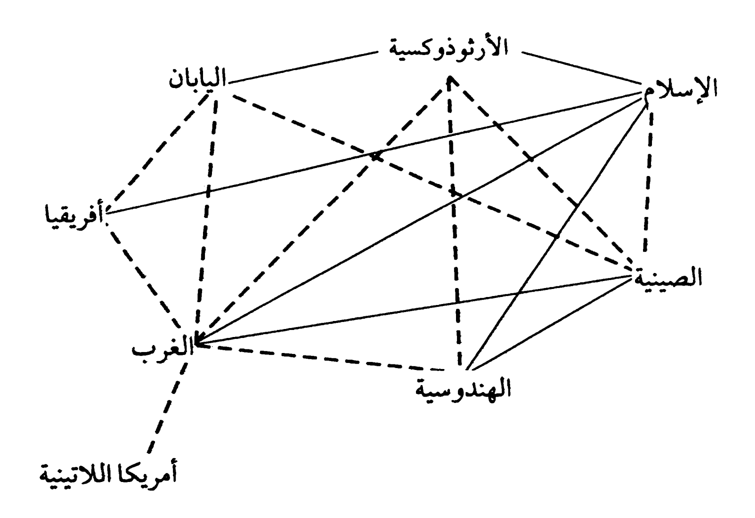
من ناحية ثانية عرفت الفترة المعاصرة من التاريخ الصيني تذبذباً في العلاقة بين السلطة والتيارات الدينية المختلفة في الصين، وإذا استثنينا فترة الثورة الثقافية (1966-1976)، فإن العلاقة لم تكن سلبية إلى حد ما، وضمنت الدساتير الصينية الخمسة منذ الاستقلال (1949 و1954 و1975 و 1978 و1982) حق ممارسة الشعائر الدينية، ونص آخر دستور صيني (1982، المادة 36) على أن «يتمتع مواطنو جمهورية الصين بحرية الاعتقاد، وليس لأي هيئة حكومية أو منظمة عامة أو فرد الحق في إجبار المواطنين على الاعتقاد أو عدم الاعتقاد بأي دين، ولا يحق التمييز ضد أفراد يؤمنون أو لا يؤمنون بأي دين. وتحمي الدولة النشاطات الدينية العادية، ولا يحق استخدام الدين في أغراض تعكير صفو النظام العام أو التدخل في النظام التعليمي للدولة، ولا يجوز خضوع الأفراد أو هيئات الشؤون الدينية لأي سلطة أجنبية». وتنص المادة 147 على أن «يسجن لمدة عامين كل من يعمل بطريقة غير قانونية على حرمان مواطن من ممارسة حريته الدينية»[24].

وتتباين المصادر المختلفة في تقدير نسب المنتمين إلى الأديان المختلفة (أي الذين يصنفون أنفسهم على أنهم من الذين يمارسون ويؤمنون بدين معين، وبالتالي فهذه النسب لا تشتمل على غير المتدينين)، غير أن أغلب النسب تتوزع على النحو التالي: 72.4٪ بوذيون، 17٪ مسلمون، 5.5٪ بروتستانت، 3.6٪ كاثوليك، 1.5٪ طاويون[25]. وقد منعت الحكومة الصينية عام 1994 الأجانب من فتح مدارس دينية أو هيئات دينية، كما منعت قيام هيئات دينية محلية بتلقي التمويل من جهات أجنبية[26].

وبعد عـرضنا السـابق لمراحل تطور الثقـافة الصـينيـة (وسنعود إلى الجـانب الخاص بالسلطة عند مناقشتنا للنظام السياسي في الصين) نرى أن ذلك يشكل مقدمة تساعدنا على مناقشة تصورات هنتنجتون حول ما أسماه المجموعة الحضارية الكونفوشية. فلقد تعرضت نظرية هنتنجتون إلى سلسلة من الانتقادات التي يمكن لنا أن نوظفها لمناقشة تصوراته حول الصين التي يرى أنها ستكون مركزاً لكتلة آسيوية (كونفوشية). ويرجح أنها ستكون مرتبطة إلى حد ما مع الكتلة الإسلامية (انظر الشكل (2) الذي يوضح فيه هنتنجتون التحالفات الحضارية المستقبلية).

الشكل (2)

التحالفات الحضارية المستقبلية (نموذج هنتنجتون)



ولابد من التنبيه على أن نظرية هنتنجتون تضيف مدلولاً آخر لحركة الصين، فإلى جانب الصين التاريخية (الموضحة في الرسم السابق والتي تدل على حدود الإمبراطورية الصينية تاريخياً) هناك الصين المعاصرة التي استخدمنا لها تعبير الصين الكبرى.

ونرى أن هذا التصور تعتريه بعض الإشكالات :

1 . إن التحولات التي تعرفها اليابان تدل إلى حد ما على أن المجتمعات ليست متحجرة إلى الحد الذي تصوره، لقد افترضت النظرية أن المجتمعات تبقى أسيرة منظومتها الثقافية الموروثة، وهو ليس صحيحاً إلى ذلك الحد الذي افترضه هنتنجتون . فإذا سلمنا بهذا التحجر فإن النمط الثقافي الغربي العلماني أقرب في توجهه العام إلى النمط الثقافي الصيني (الكونفوشي العلماني)، وبالتالي فإذا كان النمط الثقافي هو الذي يحدد التحالف الاستراتيجي فإن التحالف الغربي الصيني أقرب إلى التحقق من التحالف الصيني الإسلامي، على خلاف ما اعتقد هنتنجتون مستنداً إلى مبيعات الأسلحة الصينية إلى بعض الدول العربية .

إن الفلسفة الصينية هي «أساساً وجوهراً ذات طابع عملي وهدفها تغيير سلوك الإنسان، وبالتالي فهي ذات غايات سياسية تتمثل في خلق نظام يجمع الطبيعة والمجتمع والإنسان في وحدة واحدة وبنوع من الانضباط الحضاري الكوني، ولم يفصل الصينيون بين الإنساني والطبيعي، ولم يتصوروا الإنسان إلا بدلالة اجتماعية»[27] .

وللتدليل على النمط العلماني للثقافة الصينية، يقول طرابيشي : «لقد تمكن الصينيون من تأسيس سياسة مدنية خالصة دون الاستناد إلى أي نظرية ميتافيزيقية حول خلق الكون، ولا يدور بخلدهم أن يضعوا فوق الوجود العادي عالماً من الماهيات الروحية الخالصة؛ فالغائب الكبير عن عالمهم هو الإله أو فكرته، وشريعتهم الوحيدة هي منظومة قواعد السلوك التي تجعل من الإنسان كائناً حضارياً»[28] .

وفي تحديده للمتغيرات المركزية للحضارة أو الثقافة يرى هنتنجتون أن اللغة والدين هما المتغيران المركزيان[29]، ومن المؤكد أن التقارب اللغوي مع كل من الحضارة الإسلامية أو الغربية غير متوافر للحضارة الكونفوشية، أما الجانب الديني الميتافيزيقي فإن القراءة الدقيقة تدل على أن هذا الجوهر الثقافي يجعل من الغرب أقرب إلى حضارة كونفوشية تقوم على غياب المنظور الميتافيزيقي، وحتى على

غياب كلمة دين من اللغة الصينية، وهو ما يعني أن هنتنجتون قسم العالم طبقاً لمتغيرات معينة، لكنه لم يلتزم بهذه المتغيرات عندما حدد التحالفات المستقبلية بين الكتل الحضارية التي افترض قيامها.

2. إن الغرب يتجه حالياً إلى دراسة الظاهرة الآسيوية، إذ إن تقنيات التطور الآسيوي وقدرة المجتمع الكونفوشي على البقاء متماسكاً دفعت الباحثين الغربيين إلى محاولة التعرف على أسباب ذلك؛ فالتعبير الذي استخدمه ستينبيرجن (Steenbergen) للتعبير عن التأثير الشرقي في الثقافة الغربية المعاصرة هو تعبير (Weast) أي حصيلة التلاقي بين الغرب (West) والشرق (East)، وأدرج كماً هائلاً من المؤشرات إلى التأثير الشرقي المعاصر في الغرب سواء في مجال العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو في أنماط السلوك العام[30].

3. إن الصراع على ما يبدو لنا ليس بين الحضارات بمقدار ما هو بين مراكز رأسمالية، فالحراك التاريخي في النظام الرأسمالي يشير إلى أن هذا النظام يتكيف باستمرار مع التغيرات، ولكن هذا التكيف يكون على حساب وحدات النظام لا على حساب موضوع النظام، لقد تواصل النظام الرأسمالي على حساب تراجع مكانة إسبانيا والبرتغال، ثم على حساب بريطانيا وفرنسا، والآن يتنامى لحساب منطقة الهادي على حساب منطقة الأطلسي.

خلاصة القول إن اعتبار المتغير الثقافي متغيراً ذا طبيعة جدلية أمر نتفق فيه مع هنتنجتون، لكن اعتباره متغيراً وحيداً وذا طبيعة حتمية أمر يصعب القبول به.

من ناحية أخرى لابد لنا من البحث عن تفسير إضافي للتوجه القومي الصيني، فرغم أن عمر التقاليد الماركسية للدولة تجاوز ثلاثة أرباع القرن إذا اعتبرنا البداية لحظة تشكيل الحزب الشيوعي الصيني، فإن التوجه القومي يعود وبشكل قوي.

إن النظرة التجزيئية التي تحاول تفسير هذا التوجه القومي الصيني انطلاقاً من معطيات صينية بحتة لن تقود في تصورنا إلى نتائج مهمة، ونرى أن البحث يجب أن

يتجـه إلـى تفسـير الظاهـرة في إطـار أشـمل وباعتـبارها ظاهرة كـونية تعم المجتمع الـدولـي.

ثمة ظاهرتان لهما صلة بموضوعنا؛ وهما: التوجه الدولي نحو التمركز الاقتصادي من ناحـيـة، والتـفـتت الاجـتـمـاعي من ناحـيـة أخـرى، ولكل من هـاتين الظاهـرتين انعكاساتها على السلوك السياسي الصيني[31]:

1. ظاهرة التمركز الاقتصادي: وتتضح هذه الظاهرة على المستوى الدولي من خلال الاندماج بين الشركات والمصارف والمصانع، ومن خلال التكتلات الاقتصادية التي تحاول قدر الإمكان أن تكون متقاربة جغرافياً، ولم لا تكون متقاربة ثقافياً؟ ومن الواضح أن الصين تسعى من خلال العمل على تحقيق الصين الكبرى إلى خلق نمط من هذا القبيل.

2. ظاهرة التفتت الاجتماعي: وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المتواصلة لعدد الدول الجديدة من ناحية ولتزايد حركة الأقليات من ناحية أخرى؛ سـواء أكانت هذه الأقليات دينية أم قومية أم حسب اللون.

ونرى أن هناك ثقافة عالمية تسعى لأن تفرض نمطها على المجتمعات والثقافات كافة سواء من خلال النمط السياسي (النموذج الديمقراطي) أو من خلال النمط الاقتصادي، كما هي الحال في فلسفة اقتصاد السوق، أو من خلال الأنماط الاجتماعية المتمثلة في محاولة تنميط الأزياء والأساليب الأدبية والأذواق وأنماط الموسيقى أو تعميم اللغة الإنجليزية... الخ، من خلال وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل.

وكرد فعل متوقع من قبل الثقافات الفرعية أو التقليدية تتم عملية الإحياء القومي التي تخفي في مضامينها الخوف من عملية التذويب في إطار ثقافي أوسع، أو أنه إطار يخلق حالة من العُصاب الجماعي عند جمهور الثقافة الفرعية.

ذلك يعني أن حـالة التـأزم التي سـتـواجـهـهـا الصين في المدى الزمني المتـوسط من الناحية الثقافية هي الكيفية التي يمكن لثقافة تقليدية أن تتواءم مع ثقافة ما بعد تحديثية،

الأمر الذي يعرض المجتمع إلى حالة من التوتر الذي إذا عرف حالات احتقان في مستويات أخرى يصعب السيطرة عليه.

ومن الملاحظ أن السياسة الصينية من الناحية الثقافية أبطأ إيقاعاً من حركيتها في الميادين الاقتصادية، وهو أمر نرى أنه سيصل في خاتمة المطاف إلى نوع من النموذج الياباني القائم على تغير تقني تتسلل آثاره القيمية بالتدرج إلى المنظومة الثقافية (لاحظ أن عدد السلع اليابانية والصينية في الأسواق لا يترافق معها عدد مناسب من النظريات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأنماط الأدبية أو الأزياء أو غيرها من الصين أو اليابان، دون أن ننفي أن التأثير الشرقي يشق طريقه ولكن بصعوبة، في محاولة للمزاوجة بين نمطين من الأنماط الثقافية).

إن عملية المزاوجة هذه (والتي تعني من المنظور الجدلي أن الصين تعيش المرحلة الانتقالية حيث تتصارع فيها الفكرة ونقيضها ليتشكل مركب جديد) تتبدى لنا في الثنائيات التالية في البنية الصينية المعاصرة:

1. التعايش بين الحزب الواحد من ناحية واقتصاد السوق من ناحية ثانية.

2. تكييف بنية النظام الاشتراكي من خلال الاستعانة بآليات التكيف الرأسمالية؛ مثل إدخال مفهوم الحافز في الثقافة العمالية، والقبول بفكرة التعاون مع القوى التي تمثل القطاع الخاص.

3. الانفتاح التجاري على كافة الأسواق، والانغلاق الثقافي على العالم.

4. المزاوجة بين تقاليد الدولة العظمى من ناحية وبين تأكيد الانتماء إلى الدول النامية التي تحتاج قدراً من التسهيلات أمام نشاطها التجاري بشكل خاص من ناحية أخرى.

5. إبقاء الإطار الأيديولوجي المرن متحكماً في التوجهات الاستراتيجية العليا دون حرمان المنظور البراجماتي من تيسير الممارسة السياسية.

إن المزاوجة بين النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي، كانت من بين الموضوعات التي تناولتها الدراسات المستقبلية مستفيدة من رصد بعض الظواهر؛

كالعمل على التوفيق بين رأس المال والعمل، وتنامي نزعة المشاركة بين القطاعين العام والخاص، بل وأخذ بعض القطاعات غير الحكومية بفكرة التخطيط بعيد المدى الذي شكل أحد الأسس للنظام الاقتصادي الاشتراكي[32].

من الواضح أن البنية الثقافية الصينية تمر بمرحلة انتقالية، ويبدو أن الشكل الذي استقرت عليه هذه المرحلة الانتقالية من الناحية الثقافية هو الإحياء القومي، الأمر الذي سيؤدي إلى التفكيك المتدرج للتراث الماوي، وقد يأخذ ذلك شكل النقد المتدرج الهادئ لمرحلة (ماو) في البداية، ثم تصاعد هذا النقد فيما بعد، والتركيز على الهوية التاريخية والحضارية الصينية.

إن الخلاصة التي نصل إليها في البعد الثقافي هي أن المنظومة الثقافية الصينية في ميلها بشكل واضح نحو النزعة القومية ستعمل على إعادة تشكيل توجهات الدولة، بعيداً عن الطموح الكوني الذي رافق مرحلة ماو تسي تونغ.

ومعلوم أن الهوية الثقافية للمجتمع تنعكس في بعد آخر من أبعاد المجتمع وهو البنية السكانية؛ إذ لا تنفصل الزيادة السكانية أو سلوك الأقليات أو التباين بين الريف والمدينة عن هذه البنية الثقافية، وهو الأمر الذي سنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثاني

الجغرافيا السياسية الصينية

مقدمة

تشكل العلاقة بين البيئة الجغرافية والسلوك السياسي نقطة الارتكاز للدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية؛ إذ تُحول هذه الميادين السلوك السياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي، بمعنى أن استراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تحددها مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة من سياسية وسكانية وطبيعية واقتصادية . . . الخ .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا الفرع من المعارف، ولاسيما تلك التي تركز على الدور الذي تقوم به التقنيات في إضعاف مكانة العوامل الجغرافية (مثل إضعاف الهندسة الوراثية لأهمية البيئة الطبيعية، وإضعاف التقنية العسكرية لأهمية العمق الاستراتيجي، ودور التقنية الإعلامية في إضعاف أهمية الجوار الجغرافي في العلاقات الثنائية وتعميقها لظاهرة الاعتماد المتبادل . . . الخ)، فإن جوانب من أبعاد المتغير الجغرافي ماتزال مؤثرة كالتزايد السكاني أو توزيع السكان داخل إقليم أو دولة معينة، والعلاقة بين أنماط تقسيم العمل الدولي وبين نمط الإنتاج الذي كثيراً ما أدت البيئة الطبيعية دوراً في تحديده، أو العلاقة بين نمط السلوك السياسي للأقليات وبين الموقع الجغرافي لها من حيث درجة النزوع إلى الانفصال عن الدولة[1] .

وانطلاقاً من اعتقادنا أن العامل الجغرافي مازال له تأثيره، وإن اعترى هذا التأثير بعض التغير، فإن دراستنا للصين ستتركز من هذه الناحية على الأبعاد التي لها علاقة بموضوعنا المركزي؛ وهو المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، ولاسيما الجانب الخاص بالسكان وتوزيعهم، والعلاقة بين الأقاليم وتوزيع المراكز الإنتاجية في الدولة والأقاليم التي لها نفوذ سياسي أكثر من غيرها، إلى جانب مشكلة الأقليات .

أولاً: السـكـان

يبلغ عـدد سكان الصين حسب إحصـاءات عام 1996 حوالي 1237 مليـون نسـمة يشكل الفلاحون نسبة 70٪ منهم تقريباً، بينما يبلغ سكان المدن حوالي 29٪ (وتعتبر هذه النسبة هي الدنيا بين الدول الكبرى إلا أنها تتزايد بنسبة 0.5٪ سنوياً) (وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه النسبة ليست صحيحة حالياً؛ إذ إن نسبة الفلاحين هي 60٪ مقابل 40٪ في المدن)[2]، ويتوزع السكان حسب إحصاءات عام 1993 على 30 مقاطعة و570 مدينة و2166 محافظة و48200 بلدة. ويصل معدل الزيادة السكانية الطبيعية إلى 1٪، وتتوقع الدراسات السكانية الخاصة بالصين أن يصل العدد إلى مليار وأربعمئة مليون ومليون واحد عام 2010 وإلى مليار وخمسمئة وتسعة وستين مليون نسمة عام 2025[3]، فإذا أضفنا إلى هذا الرقم عدد سكان تايوان (في حالة ضمها) فإن العدد يرتفع عام 2010 إلى مليار وأربعمئة وخمسة وعشرين مليون نسمة[4].

وكان هدف الحكومة الصينية أن يبقى عدد سكان الصين في مستوى 1.2 مليار نسمة عام 2000 وبعدها ينخفض إلى 700 مليون حتى عام 2050[5]. ويعتقد بعض الباحثين أن الصين قد تصل إلى حالة الاستقرار والتوازن السكاني عام 2017[6]، لكن هذه المسألة تثير لنا النقاط التالية:

1. إن سياسة العائلة ذات الطفل الواحد التي تتبناها الحكومة تعني تغييراً مهماً في الهرم السكاني[7]؛ إذ يرى خبراء السكان أن تحقيق معدل زيادة سكانية يصل إلى صفر سنوياً في الصين يعني أنه حتى عام 2035 سيكون عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ستين عاماً ضعف عدد الذين تكون أعمارهم في العشرين وهي نسبة مؤثرة إلى حد كبير في وتيرة الإنتاج الاقتصادي[8]؛ إذ إن ذلك يعني أن نسبة الذين يخرجون من سوق العمل أعلى من نسبة الذين يدخلونها، علماً أن نسبة من هم دون الخامسة عشرة تبلغ 26٪ بينما تصل نسبة من هم فوق الخامسة والستين إلى 6٪، وبالتالي فإن 68٪ من السكان تتراوح أعمارهم ما بين 15 ـ 65 سنة، وهي نسبة عالية مما يخفف من مخاوف تأثير نسبة الشيخوخة في القدرة الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار أن 46٪ من الأيدي العاملة الصينية هي من النساء[9]، (وبالتالي

فإن نسبة أيام التعطل عن العمل تصبح مرتفعة قياساً على الدول التي تنخفض فيها نسبة النساء العاملات).

2. إن تحسن مستوى دخل الفرد الصيني - وهو ما سنلاحظه فيما بعد - أدى إلى انخفاض واضح في نسبة الوفيات (يبلغ معدل وفيات الأطفال الآن 31 طفلاً من بين كل ألف طفل من الذين تقل أعمارهم عن سنة، وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى الدول المتطورة التي يتراوح المعدل فيها ما بين 4 ـ 7) وارتفاع معدل العمر إلى 70 سنة[10]، وهو ما يؤثر سلبياً في السياسة السكانية للدولة. وعلى الرغم من أن السياسة السكانية الصينية جعلت من نسبة الزيادة تصل إلى حوالي 2.1٪ - وهي الأقل في آسيا - فإنها لا تنفي أن الصين تزداد بمقدار عدد سكان هولندا سنوياً.

3. إن تغيير السياسة الزراعية للدولة، وهي السياسة الخاصة بمنح الفلاحين حق استثمار الأرض بشكل مختلف عما كانت عليه الحال قبل الإصلاحات (سنأتي على ذكرها فيما بعد)، ستكون له آثار سلبية في السياسة السكانية، إذ إن إعطاء الأسرة حق إدارة الأراضي الزراعية بالشكل الذي تراه، والرغبة في رفع إنتاجية الأرض من قبل المزارع ستجعله أكثر ميلاً إلى زيادة عدد حالات الإنجاب ليتمكن من توفير الأيدي العاملة التي ستساعده. ومن المعروف في معظم أنحاء العالم أن المجتمعات الزراعية أكثر ميلاً إلى الزيادة السكانية، وبالتالي فإن السياسة السكانية تعتمد في أحد أبعادها على درجة التوجه نحو الإنتاج الزراعي من ناحية ودرجة الانخراط في الإنتاج الصناعي وارتفاع نسبة الظاهرة الحضرية - التي سنعود إليها فيما بعد - من ناحية ثانية.

خلاصة القول في هذا الجانب إن نجاح الصين إلى حد كبير في تخفيض الزيادة السكانية لا ينفي التأثير الكبير الذي مازالت الزيادة السكانية تتركه في النمو الاقتصادي.

وثمة وجه آخر للمشكلة السكانية هو الوجه المتمثل في الكثافة السكانية للدولة؛ فإذا قارنّا من حيث الكثافة السكانية (عدد الأفراد في كل كيلومتر مربع من الأراضي البرية للدولة) بين الصين وعدد من الدول الكبرى في العالم فسنجد الجدول التالي:

الجدول (1)

الكثافة السكانية في بعض الدول الكبرى

الدولة	روسيا	الولايات المتحدة	فرنسا	الصين	ألمانيا	بريطانيا	اليابان
نسمة/ كم^2	23	76	276	343	608	632	876
الترتيب	7	6	5	4	3	2	1

ومن المعلوم أن علماء الجغرافية السياسية تحدثوا عن "نظرية المجال الحيوي"؛ ولاسيما الألمان منهم مثل هوشوفر الذي رأى توسيع الدولة العظمى لحدودها السياسية للحصول على مجال حيوي للاكتفاء الذاتي من المواد الخام والصناعة ومواجهة الزيادة السكانية، ويعد هذا التصور تجسيداً لفكرة النظرية العضوية للدولة.

تمثل العلاقة بين الكثافة السكانية والنزوع نحو التوسع موضوعاً تطرق له باحثو العلاقات الدولية بشكل ملحوظ؛ فقد قامت نظريات راتزل وهوشوفر على العلاقة بين الضغط السكاني والنزوع نحو التوسع، وفسر العديد من الباحثين الأوربيين الاستيطان الأوربي في الخارج بالزيادة السكانية في فترة الاستعمار، ومازال النزوع الإسرائيلي للتوسع مدفوعاً بعوامل عدة منها الضغط السكاني.

ويفسر هنتنجتون التوترات الحدودية (ويركز على الدول الإسلامية) بأنها نتيجة للزيادة السكانية، ويقدم عدداً من الجداول التي تدل على زيادة المساحة التي تتم السيطرة عليها مع تزايد عدد السكان.

فإذا افترضنا أن هناك علاقة طردية بين الكثافة السكانية والنزوع إلى التوسع (بغَض النظر عن القدرة على تحقيق هذا التوسع) فإن الصين تحتل المركز الرابع بين الدول الكبرى، ولكنها تحتل المركز الثاني بين الدول الكبرى البرية (إذا استبعدنا الدول البحرية مثل بريطانيا واليابان).

إن ذلك يعني أن نزعة التوسع بسبب الضغط السكاني ستكون نزعة معتدلة قياساً إلى غيرها، فهي لا تزيد على نسبة 56.4٪ من حدة النزوع الألماني، وهو أمر يقلل من

صحة الربط بين السلوك الصيني المستقبلي والنمط الألماني استناداً إلى المتغير السكاني (وسنعود إلى بحث هذه النقطة فيما بعد).

لكن ضم تايوان مستقبلاً إلى الصين الأم سيؤدي من هذه الناحية إلى هجرة من تايوان باتجاه الصين؛ إذ إن الكثافة السكانية فيها تصل إلى 1542/ ميل مربع، أي ما يعادل حوالي 4.5 أضعاف نسبتها في الصين. ويزداد الأمر حدة بدرجة أكبر في سنغافورة حيث تصل الكثافة إلى 14452/ ميل مربع[11]، مما يعني أن الصين الكبرى (والتي سبق أن حللنا دلالاتها) ستعرف تحركاً من الأطراف نحو المركز على خلاف التصور للحالة الألمانية.

وتدخلنا ظاهرة الهجرة من الأطراف إلى المركز في موضوع ظاهرة الحضرية أو الظاهرة المدينية (Urbanization)[12]؛ إذ إنها تشتمل على جوانب سلبية وأخرى إيجابية. وكما أشرت في الفقرة السابقة إلى التزايد في هذه الظاهرة فإن الإحصائيات المتوافرة عن الفترة 1995 ـ 1996 تساعدنا على إدراك الاتجاه العام الذي قد يترتب عليه اختلالات اجتماعية حادة.

وعند المقارنة بين فترات زمنية متباعدة سنلاحظ الظاهرة ومدى تسارعها، ففي عام 1949 - أي سنة الاستقلال - كان في الصين 136 مدينة، وارتفع العدد إلى 193 مدينة حتى عام 1978 (بداية الإصلاحات)، أي إن فترة "ماو" عرفت زيادة في ظاهرة "التحضر" تساوي مدينتين كل عام تقريباً (ومن المعروف أن ماو كان منحازاً للريف على حساب المدينة ولاسيما بسبب الدور الذي لعبه الريف أثناء الثورة والمسيرة الطويلة، كما أن الثورة الثقافية كما سنرى أدت دوراً في هذا الجانب، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية) بينما عرفت الفترة 1978 ـ 1995 زيادة في عدد المدن وصلت إلى 640 مدينة، أي بمعدل 26 مدينة سنوياً[13].

تصبح دلالات هذا التسارع الواضح أكثر أهمية إذا علمنا أن الإحصاءات الرسمية حول هذه الظاهرة تدلنا على سيطرة هائلة للمدينة على الإنتاج من ناحية، وعلى التكدس السكاني الذي قد يكون بيئة صالحة للتوترات الاجتماعية من ناحية ثانية، وتعتبر نسبة الجريمة في الصين من النسب المرتفعة قياساً إلى بقية الدول الآسيوية[14].

ويصل معدل البطالة طبقاً لأرقام رئيس الحكومة الصينية السابق لي بينج في المؤتمر الخامس عشر للحزب في عام 1997 إلى حوالي 25٪، وهذا ما يؤكده الجدول التالي[15]:

الجدول (2)

وضعية المدن الصينية لعام 1995 قياساً إلى الصين كلها

المساحة	السكان	الدخل المحلي	الإنتاج الصناعي	العمال
16.9٪	29٪	67.8٪	68٪	45.4٪

وللربط بين هذه الأرقام ودلالاتها نشير إلى أن الحد الأدنى الذي يقره المتخصصون في هذه الظاهرة هو جعل النسبة بين الظاهرة الحضرية والتصنيع هي 1.9 : 2.5. فإذا حسبنا النسبة في الصين فسوف نجد أنها لم تتجاوز 1.06 : 2.5 في عام 1990، ولكنها ارتفعت قليلاً عام 1995 إلى 1.1 : 2.5[16]. وهذا يعني أن الحراك نحو التوازن الحضري مازال بعيداً، حيث إن نسبة الحراك الحضري تعتبر ذات مستوى متدن إذ تصل إلى 0.75 سنوياً.

إن الرقم السابق يعني أن الوصول إلى المستوى العالمي - وليس الحد الأدنى المشار إليه سابقاً - يستدعي انتقال حوالي 200 مليون نسمة من الأرياف إلى المدن، فإذا علمنا أن الصين بحاجة إلى توفير 200 مليون فرصة عمل حتى عام 2010 على أساس نسبة التحضر الحالية، فإن ذلك يعني مشكلة كبرى للمدن الصينية، ولاسيما أن 15.6٪ من المدن الصينية تعاني نقصاً في مياه الشرب من ناحية (وتجدر الإشارة هنا إلى مشكلة المياه في الصين، إذ إن ثماني مناطق في الشمال الصيني سحبت المياه الجوفية المتوافرة لديها بمستوى أعلى من المعايير المسموح بها، كما أن هناك مشكلة الجفاف الذي يصيب النهر الأصفر كما حدث عام 1995 حين جف النهر على مسافة 620 كيلومتراً من منطقة المصب في البحر)[17]، وأن 33٪ من المصانع لا تعمل بطاقتها الكاملة بسبب النقص في التيار الكهربائي من ناحية ثانية[18].

أما مسألة التوزيع السكاني بين الأقاليم فتمثل بعداً آخر للمشكلة؛ فثلثا السكان (حوالي 800 مليون) يعيشون في المقاطعات الشرقية الساحلية (وهي غوانجدونغ وفوجيان في الجنوب وشنجهاي ودلتا نهر يانجتسي في الوسط وخليج بوهاي ومنشوريا

في الشمال)، والتي تقل مساحتها عن 20٪ من المساحة الإجمالية للبلاد. وتمثل دلتا نهر يانجتسي مثالاً على ذلك حيث يعيش فيها حوالي 16.5٪ من عدد سكان الصين، وتنتج 33٪ من إجمالي الناتج الصيني (وتعتبر مناطق الأقاليم الساحلية وحوضا نهر يانجتسي والنهر الأصفر إلى جانب مقاطعات غوانجدونج وغوانجسي ويونان المراكز الرئيسية لإنتاج المواد الغذائية ولاسيما الأرز)، بينما يعيش في مقاطعة سينكيانج ما نسبته 1.3٪ من السكان، علماً بأن مساحتها (1.6 مليون كيلومتر مربع) تشكل 16.7٪ من مساحة الصين[19].

إن الاختلال في التوزيع السكاني بين الأقاليم بدأ يدفع الحكومة إلى التخطيط من أجل خلق فرص عمل وتحسين المرافق وزيادة نسبة الاستثمارات في هذه المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية، وتقوم الحكومة الصينية بعدد من المشروعات التي قد تؤثر في الاستيطان في هذه المناطق من ناحية، وقد تؤدي من ناحية ثانية إلى رفع إنتاج البلاد من القمح، ويبرز في هذا الجانب مشروعات بناء سد غورجي الذي سيقام على نهر يانجتسي، مما سيؤدي إلى تشكيل بحيرة طولها 600 كيلومتر تسمح باستيطان حوالي مليون نسمة، وهناك سد ضخم آخر يبنى على النهر الأصفر وكلاهما سيساعد على تحسين نظام الري؛ الأمر الذي قد يقلل من نسبة الضغط على الأقاليم المزدحمة.

وقد مارس عدد من العوامل دوراً مهماً في تحويل الصين في بعض الفترات من دولة مصدرة للحبوب إلى دولة مستوردة؛ كما جرى خلال الفترة 1994 ـ 1995؛ ومن أبرز هذه العوامل[20]:

أ. استمرار زحف الريفيين على المدينة؛ مما وسَّع من عمليات البناء على حساب الأراضي الزراعية.

ب. ارتفاع أسعار القمح بنسب عالية كما حدث عام 1994، إذ ارتفعت أسعاره بنسبة 55٪.

ج. اضطرار بعض المقاطعات الصينية إلى عدم تصدير الحبوب إلى مقاطعات أخرى للاستفادة من الزيادة في الأسواق العالمية؛ الأمر الذي دفع المركز إلى اللجوء إلى الاستيراد، ولعل تهريب الأرز من فيتنام إلى الصين للاستفادة من فارق الأسعار

بين البلدين مؤشر إلى ذلك[21]. من ناحية ثانية يترتب على ارتفاع نسبة الكثافة السكانية والتركيز الصناعي بروز مشكلة التلوث التي تؤثر على المدى البعيد في الظروف الصحية وفي العمر المفترض للآلات والمباني السكنية. وتعتبر نسبة التلوث في بعض المناطق الصينية أعلى بعشرة أضعاف من النسبة المسموح بها دولياً والمحددة من قبل منظمة الصحة العالمية. وتقول التقارير المتخصصة إن نسبة التلوث في الصين أعلى من نسبته في البرازيل مثلاً بحوالي 75٪، وإن هذه النسبة تتزايد بمعدل 3.3٪ سنوياً[22].

وهناك وجه آخر للمشكلة السكانية يرتبط من بعض النواحي بالتلوث؛ وهو مشكلة النسبة بين عدد السكان والموارد الطبيعية في الدولة. ويقول الباحث الصيني ز. يي: «إن معدل ما يخص الفرد الصيني من الأرض الصينية هو ثلث المعدل العالمي، كما يخصه ربع معدل الأراضي الرعوية وتُسع الغابات وربع المياه، ومع استمرار المستوى الحالي للنمو الاقتصادي والصناعي سيزداد الضغط على هذه النسب»[23]، ويضيف بعض الباحثين إلى ذلك مشكلة التصحر؛ إذ يقدر بعضهم زيادة المساحة الصحراوية في الصين بمعدل 1٪ سنوياً خلال الفترة 1960 ـ 1990[24].

فإذا أضفنا إلى ما سبق أن الصين تخسر سنوياً خمسة مليارات طن من سطح تربتها، و1.1 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لزحف المدن، إلى جانب فقدان ثلث مناطق الصيد الساحلية بسبب التلوث الناتج عن المدن[25]، وأنها تعاني من المشكلات المترتبة على الفيضانات التي وصلت قيمة الخسائر الناجمة عنها إلى 7.8 مليارات دولار خلال الفترة 1989 ـ 1995[26]، أدركنا نمط الأزمات الناتجة عن العلاقة بين الجغرافيا الصينية والنمو السكاني والاقتصادي.

ويعود التكدس السكاني في بعض المناطق على حساب مناطق أخرى إلى التخطيط الاقتصادي الذي انتُهج زمن ماو، إذ إن هناك تباعداً بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الأمر الذي يكلف الدولة نفقات عالية في عمليات النقل والتوزيع، ويكفي في هذا المجال أن نقارن بين نسبة حجم البضائع المنقولة بين الأقاليم في كل من اليابان والصين؛ ففي الصين كانت نسبة ما حملته القطارات الصينية بين الأقاليم عام 1994

تساوي 34٪ من إجمالي نشـاطها، بينما بلغت النسبة المقابلة في اليابان 15٪[27]. ولعل ذلك يفند أحد التصورات السائدة عن العلاقات التجارية بين الأقاليم الصينية، والذي دفع باحثة غربية إلى الحديث عن "بلقنة" الصين بفعل الحواجز الإدارية التي وضعتها الأقاليم بعضها في وجه بعض للحيلولة دون المنافسة فيما بينها[28]، إذ تدل النسبة السابقة على معدل لا بأس به لضمان استمرار التكامل بين الأقاليم. وفي حالة نجاح الدولة في إيلاء المزيد من الاعتناء للأقاليم الداخلية فإن النسبة مرشحة للزيادة؛ مما يقلل من النزعة الانفصالية لكنه لا يلغيها، وهو الأمر الذي كان واضحاً في التجربة السوفيتية. غير أن المشكلة الأكثر أهمية هي اتجاه حركة البضائع، إذ إن الاتجاه الغالب على نمط البضائع أن المصنَّع منها يأتي من المناطق الساحلية، بينما يغلب على الوارد من الأقاليم الداخلية نمط المواد الخام.

ويعني ذلك من منظور الاقتصاد السياسي أن الصين تعرف نمطين من الاقتصاد؛ أحدهما اقتصاد قائم على إنتاج المواد الخام وتسيطر الدولة عليه بنسبة عالية ويتركز في الأقاليم الداخلية، وآخر قائم على التصنيع وتزداد نسبة مساهمة القطاع الخاص فيه ويتركز في الأقاليم الساحلية، ولعل هذه البنية الاقتصادية هي التي دفعت بول كنيدي إلى التحذير من «احتمالات تأثير ذلك في الوحدة الوطنية للدولة»[29].

ثانياً: التوترات القومية

يمهد لنا هذا الموضوع الانتقال إلى موضوع وثيق الصلة بالتباينات الاقتصادية بين الأقاليم والتباينات العرقية والدينية بين السكان، ثم الربط بين هذه الأنماط من التباين ومحاولة معرفة مدى اتساقها مع بعضها، فكلما اتسقت التباينات السكانية مع التباينات الاقتصادية كان الوضع أكثر تأزماً.

يمثل الصينيون الهان (Han) ما نسبته 90٪ من السكان إلى جانب 55 أقلية أخرى يمثلون 10٪ من إجمالي السكان؛ أي ما يقارب 130 مليون نسمة. إلا أن هذه الأقليات تحتل مساحة جغرافية تتراوح ما بين 50 ـ 60٪ من مساحة الصين.

إن التباين القومي ليس حاداً على غرار الحالة التي كانت في الاتحاد السوفيتي، لكن ذلك لا يعني أن التوترات القومية غير موجودة، ويمكن رصد مناطق التوتر القومي أو الديني على النحو التالي:

1. التوترات القومية في مقاطعات سينكيانغ (xinjiang)

تقع هذه المقاطعة في أقصى الغرب الصيني، وقد فتحها القائد المسلم قتيبة بن مسلم الباهلي عام 617 ميلادية، وخضعت للصين عام 1876 وأعلنت الصين ضمها عام 1884، وقبل قرابة القرن خضعت هذه المناطق لنفوذ عدة قوى من بينها الأتراك والمسلمون والهنود والإنجليز، إلى جانب الصينيين. وفي عام 1944 تم الإعلان في هذه المنطقة عن إنشاء ما عرف آنذاك بجمهورية تركستان، لكنها لم تتمكن من البقاء طويلاً، حيث اجتاحتها القوات الصينية عام 1949.

وفي عام 1962 شهدت هذه المنطقة – التي تبلغ مساحتها 17٪ من مساحة الصين – اضطرابات واسعة النطاق؛ فقامت القوات الصينية بإخمادها؛ مما أدى إلى هروب عشرات الآلاف من السكان القوزاق إلى جمهورية كازاخستان في الاتحاد السوفيتي. ومازال قادة الحركات القومية الإسلامية موجودين في هذه الجمهورية ويعملون على تنظيم المقاومة ضد الحكومة الصينية. ويشير بعض التقارير الصحفية إلى أن حركة طالبان الأفغانية تزود هذه الحركات بالمساعدة[30].

وتتفوق الأقلية ذات الأصول المعروفة باليوغورية (هي مجموعة الشعوب المتعلقة بأسرة من اللغات التي تشمل التركية والأذرية والتركمانية والقرغيزية... الخ) على الهان في هذه المنطقة بنسبة 2 : 1، على الرغم من أن بعض المؤشرات توحي بأن الحكومة الصينية تشجع الهان على الاستيطان في هذه المنطقة، كما فعلت مع المقاطعات المنغولية التي يتفوق الهان فيها على السكان المحليين بنسبة تصل إلى حوالي 6 : 1[31].

وقد عرفت المنطقة سلسلة من الاضطرابات خلال عام 1997[32]، وذكر حينها أن سبب الاضطرابات حركات مساندة لدعاة الاستقلال من المسلمين «وتدعي الحركة الانفصالية التي مقرها في كازاخستان أن الاضطرابات التي وقعت في شباط/ فبراير

1997 قد أدت إلى إعدام 30 من الأقلية اليوغورية، كما أن 57 ألفاً قد تم اعتقالهم إلى جانب إغلاق حوالي مئة مدرسة قرآنية، وذلك في أعقاب مقتل أحد كبار الشيوعيين من الأقلية اليوغورية، وهو جزء من حركة اغتيالات أصابت قرابة اثني عشر مسؤولاً حكومياً، وتقلل الحكومة الصينية من أهمية هذه الادعاءات ومن صحتها»[33].

وتنقسم الحركة الانفصالية في هذه المنطقة إلى تيارين أحدهما أصولي ديني والآخر علماني، إلا أن الطرفين يعملان من أجل إقامة دولة تركستان الشرقية (أو دولة يوغورستان). وقد عملت الصين على تطويق المساعدات إلى هذه الحركة من خلال توقيع اتفاقيات حدودية مع كل من طاجكستان وكازاخستان وقرغيزيا في نيسان/ إبريل 1996 لضمان عدم تسلل عناصر هذه الحركة إلى الأراضي الصينية[34].

ويبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي عشرين مليون نسمة؛ منهم ثمانية ملايين من اليوغور وهم الأكثر مقاومة للذوبان في المجتمع الصيني.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن هذه المنطقة هي منطقة نفطية، الأمر الذي يعزز النزعة الانفصالية فيها، إذ ترى الدراسات المتخصصة في موضوع الأقليات أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على تعزيز النزعة الانفصالية لدى أقلية من الأقليات مثل:

أ. إقامتها على الحدود الأمر الذي يسهل لها الحصول على المساعدات الخارجية، كما يخلق لديها إحساساً سيكولوجياً بأنها بعيدة عن المركز. وبالنظر إلى مقاطعة سينكيانج نجد أنها منطقة حدودية وتقع بالقرب من جمهوريات إسلامية.

ب. وجود مصادر طبيعية في منطقة سكن الأقلية: وتعتبر هذه المنطقة من المناطق الواعدة نفطياً؛ إذ تقدر بعض المصادر أنها تحتوي على حوالي ثلثي الاحتياطيات النفطية الصينية[35].

ج. وجود الأقلية العرقية (بل معظمها) في منطقة واحدة، وهو ما نلاحظه في هذه المنطقة.

د. التشجيع الدولي لحركة الانفصال: ويبدو أن الدول الإسلامية والدول الغربية على حد سواء تبدي قدراً من التأييد للحركة الإسلامية في هذه المنطقة بنسب متفاوتة.

لكن خوف الدول الإسلامية المحاذية للصين من احتمالات امتداد التأثير الإسلامي إليها دفعها إلى توقيع اتفاقات حدودية مع الصين عام 1996 .

هـ. ويمكن هنا إضافة عامل خاص بهذه المنطقة الصينية يتمثل في المخاوف السكانية من التجارب النووية التي تجريها الحكومة الصينية فيها، وعلى الرغم من إعلان الصين وقف التجارب في هذه المنطقة (منطقة لوب نور التي هي جزء من مقاطعة سينكيانج)، فإن الآثار الصحية للتجارب النووية ماتزال تثير قلق السكان.

خلاصة القول إن النزعة الانفصالية ستبقى موجودة في هذه المنطقة، إلا أن درجة النجاح في برنامج التحديثات الأربعة سيحد من اتساع قاعدتها الشعبية.

ومن المعلوم أن التاريخ الصيني الحديث شهد ظاهرة انفصال مهمة؛ وهي انفصال منغوليا عن الصين عام 1924، والتي لم تعترف بها الصين إلا عام 1946 . وماتزال بعض المشاعر القومية بادية فيما يسمى بمنغوليا الداخلية. ولم يعرف أي نشاط – داخل الصين – للأقلية المنغولية حتى عام 1995 عندما اعتقلت الحكومة الصينية تنظيماً يعمل للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي[36].

لكن المشكلة المركزية هنا تتمثل في تقاطع الحركة الدينية مع الانتماءات القومية؛ بمعنى أن المسلمين لا ينتمون إلى عرق واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة الانتماء الديني للانتماء العرقي؛ وهي قضية تحتاج إلى تناول بعض التفاصيل التي تساعد على رصد الاتجاه المستقبلي للتفاعلات السياسية في المنطقة.

فطبقاً للدستور الصيني الصادر عام 1982 هناك 55 أقلية إثنية في المجتمع الصيني منها عشر أقليات تدين بالإسلام، ويبلغ إجمالي عددها عام 1982 ما مجموعه 14.6 مليون نسمة، وهو رقم يتضارب مع الأرقام التي تعلن عنها المصادر الإسلامية. لكن هذه المجموعة الدينية متباينة من الناحية العرقية، إذ تنقسم إلى الهوي الذين يمثلون 50٪ من مجموع المسلمين، وهم الأكثر ذوباناً في المجتمع الصيني من النواحي الثقافية والتزاوج مع الأغلبية (وهم خليط من الترك والعرب والمغول)، واليوغور الذين يشكلون حوالي 21٪ طبقاً للمصادر الصينية، إلى جانب القوزاق والقرغيز وغيرهم ممن أشرنا

إليهم في مواضع مختلفة من هذه الدراسة[37]. وقد عرف التاريخ الصيني الحديث محاولات انفصالية كما سبق وذكرنا[38]، إلا أن التباين القومي بين المسلمين يجعل من احتمالات اتحادهم ضعيفة، كما أن استمرار هجرة الهان إلى مناطقهم قد يؤدي على المدى البعيد إلى خلخلة البنية السكانية.

ومع انفتاح الصين على العالم بعد التحديثات، تزايدت العلاقات بين الحركات الإسلامية الخارجية والمسلمين في الصين، وهنا تجد الحكومة الصينية نفسها أمام نتائج متضاربة؛ إذ يؤدي الانفتاح إلى تزايد فرص جذب رؤوس الأموال الإسلامية للاستثمار في هذه المناطق المتخلفة، وقد تزايدت العلاقات بين هذه المناطق والجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة منذ عام 1983، إلا أن ذلك التزايد يحمل معه مخاطر انعكاس تنامي الحركات الدينية الإسلامية على الصين ذاتها.

2. التوترات القومية في هضبة التبت

يمكن اعتبار عام 1913 نقطة البداية لتبلور الإحساس في هذه المنطقة بضرورة الظهور ككيان سياسي له خاصيته. ففي هذا العام ونتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها الصين أعلن الإقليم نفسه منطقة للحكم الذاتي، وبقي على هذه الحال حتى عام 1951.

وقد تنامت النزعة الانفصالية في فترة الخمسينيات، إلا أن الحكومة الصينية مارست القوة المباشرة ضد التبت عام 1959.

ويمكن تحديد أسباب التوتر في هذا الإقليم بعدد من العوامل:

أ. وجود التبت على حافة الدولة يعزز من نزعتها الانفصالية.

ب. الحساسيات القومية بين اليوغور والهوان باعتبارهما قوميتين مختلفتين.

جـ. التضييق على الممارسات الدينية البوذية ولاسيما في فترة ماو تسي تونغ.

د. دور الهند كمحرض لسكان التبت رداً على تردي العلاقات الصينية ـ الهندية.

وقد سعت الحكومة الصينية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية في هذه المنطقة، وعملت على التخفيف من القيود المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية منذ بدء برنامج

التحديثات الأربعة (التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد)، بل وجرت مفاوضات مع الحكومة الصينية لإعادة الدلاي لاما عام 1986 من جهة، والعمل على إضعاف نفوذه من جهة ثانية، كما شجعت من جهة ثالثة السكان من الهان (الأغلبية) على النزوح والسكن في هذه المناطق[39].

ويقدر عدد سكان التبت بحوالي ستة ملايين نسمة، غير أن التباين في الأرقام يتضح من الأرقام الخاصة بعدد الصينيين من الهان الذين نقلوا إلى المنطقة، ففي الوقت الذي تقدر المصادر الرسمية الصينية عددهم بحوالي نصف مليون نسمة فإن المصادر المحلية والغربية تقدر عددهم بحوالي 7.5 ملايين نسمة؛ مما يعني أن الفارق بين التقديرين كبير إلى حد بعيد[40]، وبالتالي فإن من الصعوبة تقدير مدى الخلخلة التي أصابت البنية الديمجرافية المحلية.

ويرى الدلاي لاما في تحديده لموقفه من العلاقة مع بكين «أن الحكم الذاتي هو المطلب الأساسي له؛ لأن الاستقلال أصبح مستحيلاً، وأن على الحكومة الصينية أن تمنح سكان التبت حق إدارة شؤونهم بأنفسهم، على أن تتولى الحكومة الصينية الشؤون الدفاعية والدولية، وأن النمط الذي طبق على هونج كونج يمكن تطبيقه في التبت، أي دولة واحدة بنظامين»[41].

وعلى الرغم من المساندة الكبيرة له من الأوساط الغربية - ولاسيما عبر الوسائل الإعلامية - فإن المجتمع التبتي يعرف حركة معارضة لسياسة الدلاي لاما، وتعتقد الحكومة الهندية التي تستضيف الدلاي لاما منذ عام 1959 أن عمليات الاغتيال التي تعرض لها عدد من أنصاره تقف وراءها هذه الحركة[42].

ويوصلنا الجدول الكرونولوجي الصيني الذي يبين التواريخ الدقيقة للأحداث مرتبة بحسب تسلسلها الزمني، خلال الفترة من عام 2100 قبل الميلاد إلى الآن إلى نتيجتين مهمتين تؤكدان كلتاهما ما ذهبنا إليه في هذه الدراسة في أكثر من موضع؛ وهو ما يتضح في الجدول التالي:

الجدول (3)

الجدول الكـرونولوجـي الصيني

الفترة الزمنية	الأسرة	السمة العامة للنزعة الانفصالية
2100ـ1122 ق . م	22 أسرة	غير مدونة
1122 ـ 221 ق . م	أسرة تشو	ضعيفة
221 ـ 209 ق . م	أسرة تشن	ضعيفة
209 ق . م ـ 206 م	عدة أسر	قوية
206 ـ 220 م	أسرة هان	ضعيفة
220 ـ 589	الممالك الثلاث	ضعيفة
589 ـ 618	أسرة سوي	قوية
618 ـ 906	أسرة تانج	ضعيفة
907 ـ 960	أسرة تانج	قوية
960 ـ 1279	أسرة سونج	ضعيفة
1279 ـ 1368	أسرة يوان	قوية
1368 ـ 1644	أسرة مينج	قوية
1644 ـ 1912	أسرة مانشو (تشنج)	ضعيفة (ما عدا عام 1850)
1912 ـ 1926	فترة صن يات صن	ضعيفة
1926 ـ 1949	ماوتسي تونج ـ تشان كاي شيك	قوية
1949 ـ الآن	ماو/ دنج/ زيمين	استمرار انفصال تايوان

يمكن استنتاج ما يلي :

1 . تبين لنا أنه خلال 4100 سنة تقريباً خضعت الصين لحكم الأسرة (Dynasty) لمدد سنوية شكلت 84٪ من إجمالي الفترة ؛ وهذا يعني أن النمط السلطوي يشكل مرجعية التراث السياسي الصيني المتمثل في الكونفوشية ، والتي سنعود إليها فيما بعد . ولكنه يفسر البناء الإقليمي لبعض الأجهزة المهمة في الحزب الشيوعي والمتمثل في سيطرة بعض الأقاليم على غيرها (مجموعة شنجهاي مثلاً ، كما سنرى) من ناحية ، ويفسر النمط المتوقع للمؤسسات الاقتصادية التي يبنيها القطاع الخاص من ناحية ثانية ، إذ سيتم بناؤه على أساس الارتباطات الأسرية .

2. إن ظاهرة الانفصال في الأقاليم الصينية قد عرفت خلال الفترة ذاتها نمطين هما الانفصال بين الشمال والجنوب والانفصال بين الشرق والغرب؛ أي انفصال الأقاليم عن السلطة المركزية، وعندما حسبنا المدد الزمنية التي استغرقتها حالات الانفصال من النمطين تبين لنا أن الانقسام الأفقي شرق/ غرب يعادل ثلاثة أضعاف حالات الانقسام العمودي شمال/ جنوب؛ وهو ما يعني أن النزعة الانفصالية في حالة حدوثها مرجحة من الشرق الفقير أكثر منها من الجنوب الغني[43].

إن التفكك الصيني يمثل أحد الأبعاد التي يجري التركيز عليها من قبل الدراسات الغربية بشكل خاص، غير أن دراسة التجربة التاريخية الصينية تدل على أن حالات الانفصال السابقة تشترط لتحققها مجموعة من العوامل:[44]

1. الإفلاس الاقتصادي: أي أن تصل الأوضاع الاقتصادية إلى حالة من التردي تغري الأقاليم المختلفة بالانفصال؛ على غرار الوضعية التي عرفتها الصين في فترة حكم أسرة "سوي" الممتدة من 589ـ618م.

2. ظهور معارضة مسلحة قوية، أي القدرة في أحد الأقاليم على توفير قوة عسكرية قادرة على تحدي السلطة المركزية؛ على غرار الحالة التي عرفتها الصين في منتصف القرن التاسع عشر أثناء تمرد تاي بنج.

3. ترهُّل الحكومة المركزية وسوء سمعتها، وهو أمر تعطيه التقاليد الثقافية الصينية أهمية كبرى كما سبق ولاحظنا؛ ولعل المثال الأقرب إلى هذه الوضعية الحالة السياسية التي أدت إلى حدوث التغيرات في الصين في مطلع القرن الحالي ضد أسرة "مانشو".

4. زيادة التدخل الأجنبي وتعميق التوترات الداخلية، أو العمل على استقطاع أجزاء من الكيان الإقليمي للدولة؛ ولعل التدخلات اليابانية خلال فترة الثلاثينيات في منشوريا تمثل النموذج الأبرز على مثل هذه الحالة.

إن كافة المعطيات السابقة تجعلنا نصل إلى تحديد بعض الملامح العامة للعلاقة بين الجوانب السياسية والجغرافية:

1. إن سياسة التحكم في الزيادة السكانية تسير بشكل ناجح إلى حد ما، غير أن التوزيع السكاني بين الأقاليم يمثل بعداً لابد للصين من العمل على ضبط التفاوتات فيه. فالتباين يأخذ شكلاً متعدد الجوانب كما لاحظنا؛ فهو تباين بين أقاليم من الهان ذات المسحة الدينية والصناعية والتنامي في القطاع الخاص، وأقاليم داخلية يتركز فيها أغلب الأقليات وذات سمة زراعية أو متخصصة في إنتاج المواد الخام، وتشكل هذه العوامل مجتمعة تعزيزاً للنزعة الانفصالية.

2. إن الضغط السكاني وفقر البيئة الطبيعية وتضاؤلها المتواصل سيجعل السياسات الزراعية تعاني من بعض المشكلات، إلا إذا تمكنت الصين من تطوير مستوياتها التقنية في مجال الإنتاج الزراعي، وهو أمر سندلل على نجاح الصين الواضح فيه فيما بعد.

ويعد الفصلان السابقان "البنية الثقافية والسلوك السياسي" و "الجغرافيا السياسية الصينية" من ضمن المحددات التي يتبلور من خلالها السلوك السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي كان تمهيداً ضرورياً لدراسة كل من برنامج التحديثات الأربعة والنظام السياسي في الفصلين القادمين.


https://t.me/montlq

الفصل الثالث

نموذج التنمية الصيني
التحديثات الأربعة

مقدمة

على الرغم من الفكرة السائدة بشكل واسع حول الربط بين برنامج الإصلاح الاقتصادي وشخصية دنج هيساو بنج، فإن الحقيقة تقتضي التنبيه إلى أن صاحب برنامج التحديثات الأربعة هو رئيس الوزراء الصيني الأسبق شوئن لاي. لقد أعلن شوئن لاي عن هذا البرنامج في خطاب ألقاه بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1975 (وكان آخر خطاب له) وقال فيه: إن الصين قررت «تبنّي سياسة جديدة وطريق جديد يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة»، وحددها على أنها تشمل الزراعة والصناعة والتقنيات والدفاع[1].

لكن جذور التوجه نحو نوع من القطاع الخاص برزت لدى شوئن لاي في فترة مبكرة تعود إلى عام 1950، عندما أصدر المجلس الإداري الحكومي (الذي أصبح مجلس الدولة فيما بعد) لوائح تنظيم مشروعات الملكية الخاصة، وقد حددت تلك اللوائح ثلاثة أشكال من مشروعات الملكية الخاصة؛ هي مشروعات الملكية الخاصة الكاملة ومشروعات الملكية المشتركة (أي المشروعات التي تشارك الدولة فيها إلى جانب القطاع الخاص)، ثم الشركات التي صنفت بدورها إلى عدة أنماط حسب نمط المساهمات فيها.

وخلال الفترة 1951 ـ 1954 صدرت عدة لوائح تنظم كيفية الشروع في تطبيق النشاطات الاقتصادية الخاصة[2].

وفي عام 1957 صدرت عدة لوائح ساهم شوئن لاي فيها لتنظيم القطاع الصناعي من خلال إعطاء صلاحيات للقطاع الصناعي الحكومي ليقوم بأعمال الإدارة بمعزل عن التوجيه المركزي، وهو الأمر الذي تبنته الدولة في نهاية الثمانينيات[3].

وفي الوقت الذي بدا لماو أن الروح الإنسانية والأيديولوجيا يمكن لهما أن تتجاوزا بتأثيرهما دور التقنية، كان شوئن لاي ودنج يريان أولوية التطور الاقتصادي على النظرية السياسية، وقام شوئن لاي بتعيين دنج نائباً له في رئاسة الحكومة[4].

نستنتج من ذلك أن بذور الإصلاحات الاقتصادية في الصين تمتد بجذورها إلى فترة سابقة، الأمر الذي يعني أن تيار الإصلاح يستند إلى بعض التقاليد التي سنلاحظ دلالاتها فيما بعد.

أولاً: تطور المنظور الإصلاحي

من غير الممكن تناول الاقتصاد الصيني المعاصر بعيداً عن تطور المنظور الإصلاحي داخل الحزب الشيوعي الصيني، فقبل الإعلان عن الشروع في الثورة الثقافية كان تيار دنج يدعو إلى قدر من الليبرالية في الجانب الاقتصادي، غير أن الثورة الثقافية لجمت هذا التيار عند فرض الإقامة الجبرية على دنج عام 1967، وفي أعقاب الثورة الثقافية والتطورات الاقتصادية السلبية التي تلتها[5]، تنامى هذا التيار ثانية وعبر قيادة دنج، الذي استفاد إلى حد ما من علاقاته الشخصية مع ماو ومن النهج الذي سبقت الإشارة إليه عند شوئن لاي.

وتبلورت التوجهات البراجماتية عند دنج في بداياتها خلال الحرب التي كان الشيوعيون يقومون بها ضد الكومنتانج، ففي الوقت الذي طرح فيه وانج مينج (ذو النزعة التروتسكية) فكرة الحرب التقليدية كان أحد قادة الشيوعيين العسكريين وهو لوي بوشنج (Liu Bocheng) يطرح فكرة «عدم أهمية لون القط مادام يصطاد الفئران» (وذلك خلال النقاش الذي دار في حينها حول أي الاستراتيجيات العسكرية هي الأفضل من بين استراتيجيتين هما الجيوش النظامية أم العصابات)، والتي تبناها دنج في الاقتصاد كما سنرى، ولاسيما أن العلاقة بين الجنرال العسكري ودنج تطورت فيما بعد[6].

وفي مرحلة لاحقة ساند هو ياوبانج الذي كان رئيس قسم الدعاية، التوجه البراجماتي الذي أصبح واضحاً خلال فترة السبعينيات بعد نشر مقال براجماتي في إحدى

الجامعات، ورغم محاولات التيار المحافظ الذي كان يقوده هوا كو فنج، فإن تيار دنج/ ياوبانج نجح في فرض البرنامج على المؤتمر الحادي عشر للحزب.

وقد سادت أدبيات الحزب الشيوعي ومناقشاته نظريتان في الإصلاح بعد أن حسم النقاش ضد التيار المحافظ باستبعاد هواكو فنج الذي تولى قيادة الحزب بعد ماو:

1. نظرية عصفور القفص: وتقوم هذه النظرية – التي تبناها تشين يون المدافع القديم عن الإصلاح ويتبناها الآن "لي بنج" – على أساس السماح بليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي؛ بمعنى السماح بإدخال إصلاحات على النظام الاشتراكي تساعده على التكيف مع التغيرات دون الخروج عن الإطار الاشتراكي، ويشبه في ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريده باستثناء الخروج من القفص.

2. نظرية القط: وهي النظرية التي سبقت الإشارة إليها، والتي دافع عنها دنج، وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من التركيز على الأيديولوجيا. وبدأ هذا التوجه من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح، حيث تنامت العلاقات التجارية مع كل من أستراليا ثم كندا وألمانيا الغربية واليابان، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعتها الاقتصادية للصين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة الممتدة 1971 ـ 1973 من خمسة ملايين دولار إلى ثمانمئة مليون دولار[7].

ويمكن تلخيص الحقبة الممتدة من فترة الاستقلال إلى فترة التحديثات بوجود تيارين في التخطيط الاقتصادي:[8]

أ. النمط الستاليني: وهو النمط الذي يقوم على أساس سيطرة الحزب على أدوات الإنتاج وتحالف العسكريين والحزبيين في التسيير على حساب الإداريين، وبناء الكوميونات الزراعية التي مدت نفوذ البيروقراطية إلى المناطق الريفية.

ب. النمط اللينيني: وهو النمط الذي تبناه شوئن لاي وتشين يون واتضح من خلال برامج الخطط الخمسية (الأولى (1953ـ1957)، والثانية (1958 ـ 1962)، والثالثة

(1966ـ1970)، والرابعة (1971ـ1975)) وقد قامت هذه المجموعة بالعمل على التنظيم المتدرج عبر الوسائل البيروقراطية، والتأكيد على أهمية الواقعية في الإنفاق المالي، وأهمية التنسيق بين القطاعات الاقتصادية، والتوازن بين المناطق الجغرافية، وقبل أتباع هذا النهج الحصول على وتيرة نمو أبطأ بدلاً من استمرار النمو (أي إنهم فضلوا النمو البطيء على نمو سريع لفترة محدودة يتوقف بعدها النمو)، كما ركزوا على فكرة تقليص الإنفاق الدفاعي لحساب زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، والعمل على تشجيع النزعة التصديرية للمناطق الساحلية؛ فبعد الخطة الثالثة ذهب 75٪ من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي في منطقة الساحل.

وفي المؤتمر الثالث للحزب دعا تشين يون إلى الاهتمام بالمنافسة والحوافز، وتقليص البيروقراطية وإعادة الاعتبار إلى التكنوقراط، والتركيز على تخصص الأقاليم بدلاً من فكرة الاكتفاء الذاتي لكل إقليم التي كان يتبناها ماو.

وقد تعثر هذا التوجه بسبب المشروعات السياسية التي كان يطرحها ماو؛ مثل حركة "المئة زهرة"، لكن هذا التراجع كان يتقلص في بعض الأحيان بسبب الفشل الاقتصادي الذي ترتب على نظام الكوميونات والتركيز على الصناعة المكثفة[9]، وتراجع الدعم السوفيتي في حينه، إلى جانب بروز الأزمة الفيتنامية وما ترتب عليها من تداعيات.

ويعتقد بعض الباحثين أن برنامج التحديثات الأربعة يمتد بجذوره إلى «الجهود السابقة لتكييف النموذج السوفيتي مع الواقع الصيني؛ مما جعل البرنامج نتاج تعديلات سابقة صينية وشرق أوربية للنموذج السوفيتي، مضافاً إليها قبسات مستعارة من خبرات دول غير اشتراكية»[10].

والملاحظ على مسار التحول في النظرة إلى الاشتراكية أن الخطوة الأولى أخذت شكل النقد للمنظور السوفيتي ثم جاءت مرحلة أخرى؛ وهي دراسة النماذج التي أدخلت أو حاولت إدخال تعديلات على النظام الاشتراكي (من خلال محاولات بعض دول أوربا الشرقية أو حتى النموذج اليوغوسلافي)، ثم جاءت المرحلة الثالثة وهي

مرحلة دراسة ما يمكن أن يستفاد به من النموذج الرأسمالي، وهي المرحلة التي سنتوقف عندها قليلاً لما لها من أهمية، ويمكن اعتبار تصريح هو ياوبنج الأمين العام السابق للحزب عام 1981 مؤشراً إليها حين قال بأن الصين «لن تتبع نموذجاً واحداً في التحديث»[11]. وقد تبلورت هذه المرحلة التي تمتد حتى بدايات التسعينيات من خلال الجهود التالية:[12]

أ. جهود الأكاديميين الصينيين: بدأت هذه الجهود في عام 1978 مع تأسيس أكاديمية العلوم الاجتماعية التي انفصلت عن أكاديمية العلوم، ثم جرى إنشاء أربع مجموعات عمل فكرية للبحث في وضع تصورات التطور الاقتصادي، وأكملت هذه المجموعات عملها عام 1979.

ويتمركز أغلب الأكاديميين الصينيين المؤيدين للتحديث في أكاديمية العلوم الاجتماعية ولجنة العلوم والتقنية والمركز الاقتصادي التقني وجمعية الدراسات المستقبلية الصينية. ونتيجة لهذه الجهود تم تشكيل المجموعات [مع ملاحظة أن معظم العاملين في هذه المجموعات هم من الذين عملوا مع تشين يون في الأربعينيات والخمسينيات، أي إنهم من أنصار نظريته الخاصة بعصفور القفص التي سبقت الإشارة إليها، إضافة إلى بعض علماء الاقتصاد الصينيين من أمثال العالم المشهور على المستوى الصيني صن يفانج (Sun Yefang)] على النحو التالي:

(1) مجموعة التحويل الفني: ويرأسها وانج داوهان (Wang Daohan) الذي كان نائباً لوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية.

(2) مجموعة إعادة الهيكلة: ويرأسها ما هونج (Ma Hong) الذي كان في حينها نائب رئيس أكاديمية العلوم.

(3) مجموعة النظرية الاقتصادية: ويرأسها يو كوانجيوان (Yu Guangyuan) وهو النائب السابق لوزير العلوم والتقنية.

(4) مجموعة إصلاح النظام الاقتصادي: ويرأسها وزير المالية آنذاك شانج جنغفو (Zhang Jingfu).

وبعد ذلك تم إنشاء مجموعات عمل ميدانية تابعة للمجموعات الأربع؛ مثل مجموعة إصلاح نظام الأسعار، ومجموعة المشروعات الحضرية، ومجموعة الدراسات السكانية، ومجموعة النماذج الاقتصادية البديلة.

ب. عقد سلسلة متتابعة من الندوات الخاصة باستراتيجيات التنمية، وكان عام 1981 هو العام الذي شهد النشاط الأوسع في هذا المجال، وقد خرجت هذه الندوات بمصطلح ستكون له دلالاته على المدى اللاحق وهو "النموذج الصيني للتنمية"[13].

ج. التأثير الأكاديمي الغربي: يمثل الانفتاح الصيني على الأكاديميين الغربيين نقلة نوعية من ناحيتين هما تعزيز التيار الليبرالي في أوساط الأكاديميين الصينيين والتطوير الميداني المعرفي.

وحيث إن المكانة المستقبلية لأي دولة ترتبط بمستوى تطورها وانفتاحها على المعرفة إلى حد ما، فقد ساهم هذا الانفتاح بدعم الدراسات - ولاسيما المستقبلية - في الصين بشكل واضح كما يتبين في الآتي:

أ. التأثير غير المباشر في المسؤولين والأكاديميين الصينيين من خلال زياراتهم إلى الدول الغربية أو من خلال مشاركتهم في الندوات الفكرية التي تجري في هذه الدول أو التي تنظمها الأمم المتحدة. ولعل دراسات شو رونغجي (Zhu Rongji) (الذي سيكون له دور مهم في مسار التحديث وأصبح رئيساً للوزراء)، ومشاركات دونغ فورينج (Dong Fureng) في مؤتمرات الأمم المتحدة حول استراتيجيات التنمية، ودراسة تشين هانشينج (Chen Hansheng) للمجتمع الغربي، تمثل مؤشراً إلى هذا الدور والتأثير.

ب. تأثير الأكاديميين الغربيين المباشر: لعل ألفن توفلر عالم الدراسات المستقبلية يعد واحداً من أكثر الغربيين تأثيراً - حسب تقديرنا - في توجهات المسؤولين والأكاديميين الصينيين من هذه النواحي؛ فقد ألقى سلسلة من المحاضرات في الصين كان لها تأثيرها في التوجهات الفكرية في ميدان الدراسات المستقبلية وأثرها على برنامج التحديثات، ومن ناحية أخرى على مستقبل المجتمعات الساعية إلى التحول نحو المجتمعات ما بعد الصناعية.

كذلك كـان للعـالم الاقـتـصـادي الياباني سـابورو أوكيتا والألماني فيرنر جيريتش دورهما في هذا المجال، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف خبير غربي زاروا الصين خلال الفترة 1983 ـ 1985؛ أي مع بداية تطبيق المشروع التحديثي على أرض الواقع.

ونتيجة لهذه الجهود بدأ الأكاديميون الصينيون التركيز على الدراسات المستقبلية (وبدأ التركيز على المدى الزمني الذي يتراوح بين المدى المنظور والبعيد وفقاً لتقسيمات مينيسوتا للمدى الزمني للدراسات المستقبلية). وبرز العالم الصيني ما هونغ (Ma Hong) في هذا المجال حيث تم إنجاز ثلاثة مشروعات (يتراوح مداها الزمني ما بين 20 ـ 50 عاماً):

المشروع الأول: نمط التنمية المستقبلية في الصين.

المشروع الثاني: نماذج التنمية البديلة، وتمت دراسة نماذج التنمية الآسيوية والغربية والاشتراكية.

المشـروع الثـالـث: دراسـة الصين عـام 2000، وهـي محـاولـة لبنـاء دراسـات موازيـة للدراسـات المستقبلية الغـربية، ولاسيما الدراسات الأمريكية، مع الاستفادة من تقنيات الدراسات المستقبلية المستخدمة في هذا المجال. هذه الخطة المهمة التي تبلورت أبعادها في دراستين الأولى عام 1983 والثانية عام 1985 تتلخص في:[14]

أولاً، المبادئ العامة وتشمل:

- القبول بشكل واقعي بفترة تنمية طويلة المدى، وبعدم التوازن التنموي بين الأقاليم.
- الإبداع في العثور على نهج تنموي خاص في الصين.
- عدم التضحية بالمصالح بعيدة المدى لحساب المصالح قصيرة المدى (مثل موضوع التضحية بقضية مراقبة التلوث من أجل تحقيق نمو سريع).
- التركيز على أهمية التنمية الثقافية.
- التأكيد على أهمية البيئة الاقتصادية الدولية.

ثانياً، أما أبرز التوصيات التطبيقية التي تضمنتها الخطة التي تعتبر الأبرز بين الجهود التنظيرية الصينية والمشتركة مع هيئات أخرى حتى هذه الفترة فتتمثل في الجدول التالي :

الجدول (4)

الخطة 2000 : الدراسة المستقبلية الصينية

الموضوع	الفترة الزمنية	الإقليم	القيم الحاكمة
التحول في الاستثمارات	1980-1989	الساحل الشرقي	التركيز على الصناعات التقنية المتطورة
	1990-1999	الأقاليم الوسطى	الصناعات الدفاعية الثقيلة
	2000-2010	الأقاليم الغربية	الموارد الطبيعية
رفع معدل الدخل	2050-2100	كافة نواحي الدولة	التحول من التساوي في توزيع الدخل إلى الازدهار المتناسب التوازي مع معدل الدخل في الدول المتطورة (2050) التفوق على الدول المتطورة (2100)

وإلى جانب ما سبق ذكره من تأثير الغربيين في هذه المشروعات التحديثية، كما لاحظنا في خطة 2000، تمكن ملاحظة الدور الذي أداه الأكاديميون اليابانيون من خلال التأثير الذي تركه المشروع الذي قدمه هؤلاء في الاقتصادات الإقليمية الكلية (Macroregionalism)[15].

ج. تأثير المؤسسات المالية الغربية التي يمثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمها: ولعل المقارنة بين دراسة الصين عام 2000 التي سبقت الإشارة إليها، ونسخة التقرير الذي أعده نائب رئيس مؤسسة صندوق روكفلر وسلم إلى نائب مدير معهد المعلومات التقنية والعلمية الصيني[16] (ولاسيما النقد الشديد للنموذج التنموي الصيني في فترة ما)، أو دراسة البنك الدولي التي ركزت على تطوير قطاع الخدمات، وكانت تحت عنوان **«قضايا وبدائل التنمية بعيدة المدى في الصين»** تدل على المدى التأثيري الكبير لهذه المؤسسات، وقد تولت جمعية الدراسات المستقبلية الصينية تعميق هذه البحوث.

وفي عام 1978 بدأت محاولات الإصلاح من الناحية العملية، بعد أن تبلورت الخيارات النظرية بإنشاء ثلاث مناطق اقتصادية خالصة في جواندونج (Guandong)، وواحدة في فوجيان (Fujian) وخامسة في جزيرة هينان (Hainan).

ثانياً: برنامج التحديثات الأربعة

وفي المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 طُرح برنامج التحديثات الأربعة؛ الذي يمكن تلخيص أهم جوانبه فيما يلي[17]:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاو زيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع التغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة[18].

أ. حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع التغيرات؛ ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب. حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي؛ ومثال ذلك الدول التي تدعى "النمور الآسيوية".

ج. حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.

د. حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة آليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع. ولعل التركيز على الزراعة ناتج عن نقص المساحة الصالحة للزراعة في الصين، إذ إنها لا تتجاوز 250 مليون هكتار (مقابل 400 مليون هكتار في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، مع الأخذ في الاعتبار الفارق الكبير في عدد السكان).

غير أن الصين تمكنت في هذه الناحية من تحقيق إنجازين مهمين؛ هما الزيادة المطردة في معدل دخل الفلاح الصيني من ناحية، وتحقيق مركز متقدم في إنتاجية الهكتار - حيث تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان - من ناحية ثانية[19]. وقد اكتملت هذه الحلقة من التحديثات عام 1993 عندما تم حذف النصوص الدستورية المتعلقة بالكوميونات الشعبية [20]، التي تعتبر إحدى نقاط الارتكاز في المشروع الاجتماعي الماوي.

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقره الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984)، وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية. وقد بلغ عدد السلع التي شملها هذا الإجراء 2898 سلعة حتى عام 1993 وارتفع إلى 4000 سلعة عام 1995 وهو ما يساوي 30٪ من مجموع السلع المستوردة، كما قررت الحكومة الصينية رفع حصة الاستيراد (الكوتا) ورخص الاستيراد عن 170 سلعة تمثل 30٪ من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود[21]. كما أعلن الرئيس زيمين في مؤتمر قمة دول التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة 15٪ بحلول عام 2000[22] وتوحيد أسعار صرف العملات، وإصدار قانون تجارة خارجي ذي جوانب ليبرالية.

7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق. وبدأت الدولة بتخفيض الجمارك على السلع التي يحملها السياح، وسهلت إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول، وتم فتح عدد من المناطق التي كانت محظورة على السياحة في فترات سابقة. وتشير الإحصاءات الصينية إلى أن عدد السياح الذين زاروا الصين عام 1993 بلغ 41.413 مليون سائح، وارتفع العدد عام 1994 إلى 43.685 مليون سائح أنفقوا 7.23 مليارات دولار، مما يجعل الصين تحتل المرتبة الثامنة عالمياً[23].

9. وفي عام 1992 أصدرت الدولة مجموعة من اللوائح الخاصة ببداية العمل على إنشاء أسواق مالية صينية، ويرى أحد الباحثين أن الهدف من ذلك هو «تحويل المشروعات الإنتاجية العامة إلى نوع من الشركات المساهمة»[24]، إلا أننا نعتقد أن الأمر كان استجابة لضغوط المستثمرين والمصارف الأجنبية، ولاسيما المساهمون منهم في شركات القطاع الخاص أو الشركات المحلية الخاصة التي بدأت تدخل برؤوس أموالها إلى شركات القطاع العام، وهو أمر يتضح من اللوائح التي صدرت عام 1993 ونظمت هذه الأمور؛ وأدت حتى ذلك الحين إلى دخول القطاع الخاص كشريك في 30٪ من المؤسسات الإنتاجية العامة.

ويرى أحد الباحثين أن الثورة التي أحدثتها برامج التحديثات تركزت في الجانب الإداري المتمثل في فصل الملكية عن الإنتاج، والذي تجسد في الآتي:[25]

أ. نظام العقود: ويعني ربط إجمالي دخل المشروع بأدائه الاقتصادي استناداً إلى العقد المبرم بين المشروع وجهازه الإداري المشرف.

ب. نظام الاستئجار: ويعني تأجير المشروعات الحكومية إلى من يستطيع القيام بها من رجال الأعمال؛ أي تأجير القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ج. نظام مسؤولية المدير: ويعني أن المسؤولية الأولى عن إدارة المشروعات الحكومية هي من مهمات مدير المشروع أو المؤسسة؛ وهو ما يفضي إلى تقليص التدخلات الحزبية في إدارة المشروعات.

د. نظام المساهمة: ويعني أن العمال يستطيعون أن يشتروا أسهماً إلى جانب الحكومة في المشروعات التي يعملون بها، أي إن الشركة تصبح أقرب إلى الشركة المساهمة بين الدولة والعمال، وهو ما يجعل ارتباط العمال بالمؤسسة أكثر قوة.

هـ. نظام إعلان الإفلاس: كانت الدولة تقوم بتحمل الخسائر التي تصيب المؤسسات الإنتاجية الحكومية، وتحول بالتالي دون تعرضها للإفلاس، ولكن النظام الجديد يتيح المجال أمام إعلان إفلاس المؤسسة التي تتعرض لخسائر كبيرة، وبالتالي إغلاقها؛ وهو الأمر الذي سيدفع العمال والإدارة إلى النشاط والجدية بدرجة أكبر كي لا يتحولوا إلى عاطلين عن العمل.

ويعتقد بعض الباحثين أن أكثر العوامل تأثيراً في القيادة الصينية لإعادة النظر في أساليب عمل الاقتصاد الصيني هو التطور الذي شهدته الدول الآسيوية المحيطة بالصين، ورأت هذه القيادة أن تطور دول الجوار جاء نتيجة للتجارة الخارجية، الأمر الذي عزز فكرة التوجه نحو سياسة الباب المفتوح التي أشرنا إليها سابقاً[26].

ولكي ندرك تأثير النهج الآسيوي في الصين، لابد من الإشارة إلى أن الدول الصناعية الآسيوية (اليابان، سنغافورة، وغيرهما) طبقت سياسة نمو اقتصادي على مرحلتين؛ المرحلة الأولى تقوم خلالها برفع قيمة عملتها بهدف تخفيض نفقات الواردات التي تحتاجها لتطوير بنياتها التحتية، أو نفقات بناء قاعدة اتصالات أو قاعدة تقنية، وفي المرحلة الثانية وبعد ضمان تطور تلك القطاعات تميل تلك الدول إلى تخفيض قيمة عملتها على أمل تحسين فرص صادراتها في نطاق المنافسة في الأسواق الدولية.

وقد طبقت الصين هذا النموذج حيث يلاحظ أن الفترة 1980 ـ 1990 أخذت ملامح المرحلة الأولى (الإبقاء على السعر المرتفع للعملة المحلية) بينما مالت بعد ذلك إلى التخفيض لتساعد منتجاتها على المنافسة الدولية.

ورغم صحة التوجه السابق الخاص بقيمة العملة الوطنية فإن قيمة العملة الصينية كانت مرتفعة قبل الإصلاحات؛ لأسباب هي مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية أبرزها:[27]

أ. اعتبار القيادات الشيوعية قيمة العملة تعبيراً عن هيبة الدولة وسمعتها، وهو أمر كانت الصين في فترة ماو حريصة عليه.

ب. عدم تبنّي الصين لمعيار الغطاء الذهبي للعملة، والذي يطبق على المستوى الدولي.

ج. عدم دخول الصين مباشرة في تجارة العملة.

ومن المعلوم أن هذه الوضعية تغيرت كلياً عام 1994 عندما أقدمت الحكومة الصينية على تعويم العملة المحلية، وبدأت المصارف بالتدرج تتعامل مع هذا التغير المهم الذي اكتمل عام 1996 بوضع اللوائح الخاصة بالتحويل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية[28]، وهو الأمر الذي كان مدفوعاً من ناحيتين؛ الأولى هي الرغبة الصينية في جذب الاستثمارات والدخول إلى نطاق أوسع من النشاط التجاري الدولي، والثانية هي المؤسسات والمصارف الأجنبية التي كانت ترى في القيود المالية عائقاً لها يحول دون نشاطاتها التجارية والمالية داخل الصين.

ونستطيع أن نجمل العوامل التي دفعت الصين إلى هذا النهج الإصلاحي الجديد فيما يلي:[29]

أ. التواصل مع سياسات بدأت خلال القرن الماضي أثناء تزايد النفوذ الغربي في الصين، حيث تبلور تيار يدعو إلى التعلم من الغرب، مع الحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع الصيني. ولعل وجود حوالي أربعين ألف طالب صيني في الجامعات الغربية واليابانية، يؤيد هذا التصور، بخاصة إذا علمنا أن 8٪ منهم في الدراسات العليا، و33٪ منهم يدرسون في المجالات العلمية كالفيزياء والتقنيات[30].

ب. إن النتائج السلبية التي ترتبت على الثورة الثقافية أدت إلى منح القيادات التي تطالب بالتغيير شرعية شعبية، ووسعت قاعدة المطالبين بالإصلاح.

ج. تنامي نسبة التكنوقراط في المجتمع الصيني؛ وهو أمر أدركه دعاة الإصلاح مثل دنغ وهوا ياوبنج وزهاو زيانج.

د. إن البيئة الدولية كانت مهيأة لهذا التوجه بالنسبة إلى الصين، إذ إن آثار دبلوماسية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر (ودبلوماسية البنج بونج) جعلت العزلة الصينية أقل تماسكاً بفعل الرغبة الأمريكية في استثمار العلاقات الصينية - السوفيتية المتوترة لصالحها، بمعنى أن القيادة الصينية شعرت أن القوى الرأسمالية على استعداد للتعامل معها ولو كجزء من استراتيجية هذه الدول لتطويق الاتحاد السوفيتي.

وقد أدرك القادة الصينيون أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي لا تسمح باستراتيجية العزلة والاعتماد على النفس التي كانت تنتهجها الصين زمن ماو، وأن اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي أمر لا مفر منه.

واستجابة لهذه المعطيات، ولإعطاء البيئة الدولية قدراً أكبر من الثقة في الاقتصاد الصيني، وقعت الصين خلال السنوات الأولى من الإصلاحات على عدد من الاتفاقيات مع الدول الأخرى تضمن حماية استثماراتها (حتى منتصف الثمانينيات تم التوقيع على اتفاقيات مع 23 دولة غربية). ثم انضمت الصين إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1980، وبدأ معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي بتقديم البرامج التدريبية للموظفين الصينيين، وزادت الصين فاعليتها في منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة.

وقد استفاد واضعو برنامج التحديثات من بعض المزايا في الاقتصاد الصيني والتي يمكن اختصارها في الآتي:[31]

أ. رخص الأيدي العاملة ووفرتها، الأمر الذي يؤدي إلى رخص سعر السلع الصينية، وبالتالي القدرة على المنافسة (وهو أمر بدأ في المراحل الأخيرة يفرز نتائج سلبية؛ حيث إن بعض الدول بدأت تعبر عن استيائها من السياسة الصينية القائمة على عدم الانفتاح التام أمام السلع الأجنبية، في الوقت الذي تدخل فيه السلع الصينية إلى هذه الدول).

ب. تنامي الاستهلاك الداخلي في الصين بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن الصيني.

ج. ارتفاع معدل الادخار لدى المواطن الصيني، والذي يصل إلى حوالي 30٪؛ الأمر الذي ينشط دورة الاستثمار من ناحية، ولكنه يضعف الاستهلاك؛ مما يؤدي إلى نقص الطلب من ناحية ثانية[32].

د. الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط الاقتصاد الصيني باقتصادات الدول التي يعيشون فيها (وبخاصة الدول التي يعيش فيها عدد كبير من الصينيين).

هـ. القدرة الكبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية؛ إذ إن الصين تعتبر الأكثر استدانة من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي عام 1996، وكانت تحتل المرتبة الأولى عام 1994، إلى جانب أنها تحتل المرتبة الثامنة عالمياً من حيث حجم التدفق المالي منها إلى الأسواق الدولية نتيجة اتساع حركة الاستيراد والتصدير.

غير أن ذلك لا ينفي أن الاقتصاد يعاني من مشكلات متعددة الأنماط والأبعاد، والتي قد تؤدي دوراً في مراحل لاحقة في تحديد الاتجاه الذي سيأخذه مسار هذا الاقتصاد؛ ومنها[33]:

1. بدء نفاد بعض المصادر الطبيعية مما حوّل الدولة من مُصدّر لها إلى مستورد، كما هي الحال في المواد الغذائية (الأرز) والقطن والقصدير والوقود.

2. اعتماد نسبة مهمة من الصادرات الصينية على مواد خام أو وسيطة مستوردة خاصة في مجال الملابس والسلع البلاستيكية والألعاب والسلع الإلكترونية.

3. نقص الأيدي العاملة الماهرة وتركزها في المناطق الساحلية.

4. ضعف البنية التحتية، ولاسيما في قطاع المواصلات، وعلى الرغم من التوجهات الإيجابية في هذا المجال في الخطة الخمسية التاسعة، فإن عدم التوازن واضح بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وتضغط الحكومة الصينية على الشركات المحلية والدولية للعمل والاستثمار في المناطق الداخلية، إلا أن هذه الجهات تتردد في الاستجابة لهذه الضغوط، بسبب التكلفة الزائدة التي ستتحملها نتيجة زيادة تكاليف النقل من المناطق الداخلية إلى الموانى الساحلية.

5. المخاوف المتزايدة في الصين من احتمالات أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا إلى نوع من القيود على حركة التجارة الصينية مع هذه الدول.

ويشير تقرير صادر عن البنك الدولي عام 1996 تحت عنوان «**الفقر في الصين: ماذا تقول الأرقام؟**» إلى أن القراءة الدقيقة لمعطيات الاقتصاد الصيني أسوأ كثيراً من الصورة السائدة[34].

ويذكر التقرير أن حجم الاقتصاد الصيني أقل بنسبة 25٪ من الأرقام الشائعة، وأن نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى الفقر يقارب ثلث عدد السكان وليس 7٪ كما هو شائع (إلى جانب بعض الظواهر الأخرى مثل أن 57٪ من المنازل في المدن الصينية ليست مرتبطة بشبكات المجاري، وأن معدل استهلاك الفرد الصيني من الكهرباء يعادل 25٪ من استهلاك الفرد الأمريكي). ومن الممكن أن تزداد هذه النسبة إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك قرابة ثلاثين مليون عامل يمكن أن يفقدوا وظائفهم في المصانع التي تمتلكها الدولة والتي من غير المتوقَّع لها أن تتمكن من البقاء في ظل منافسة مفتوحة مع شركات القطاع الخاص[35]. وتمكن الإشارة في هذا الجانب إلى أن القطاع العام يعاني الكثير لتوفير المواد الخام التي ترتفع أسعارها مما يجعل قدرته على التوظيف تتضاءل.

ولعل المظاهرات التي اندلعت في مقاطعة سيشوان في 7 تموز/ يوليو 1997 تشير إلى هذه الظاهرة الخاصة بفقدان عمال القطاع العام لوظائفهم بشكل تدرجي، بل إن هذه المظاهرات جمعت العمال والفلاحين، وقدرت المصادر الرسمية الصينية عدد العاطلين عن العمل بأنه 5.3 ملايين عامل، وتوقعت ارتفاع العدد إلى 5.9 ملايين مع نهاية عام 1997[36].

ويقابل ظاهرة الفقر هذه ظهور طبقة جديدة تعرف في الصين بطبقة الأمراء الصغار (Princelings)، الذين يرتبطون في أغلب الأحيان بأقارب قيادات الحزب الشيوعي[37]. وتقول إحدى الدراسات إن التباين الطبقي في المجتمع الصيني أخذ يتشكل وبشكل متسارع، وتدل الأرقام المتوافرة عن هذه الناحية أن 7٪ من السكان يمتلكون حوالي 30٪ من المدخرات الداخلية[38]. ويبدو أن الجهاز الحزبي قد استغل هذه الناحية بأسلوبين؛ الأول استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية مثل استخدام

المال العام والتهرب من الضريبة والتهريب والاختلاس والرشوة. . . الخ، أما الأسلوب الثاني فيأخذ شكل التلاعب بالقوانين وإنتاج البضائع المقلدة وتحصيل رسوم غير مقررة ورفع الأسعار للمضاربة. . . الخ.

من ناحية ثانية لابد من أخذ التباين بين المناطق الساحلية والمناطق الريفية الداخلية في الاعتبار (وتشير الأرقام إلى أن الفارق في معدل الدخل بين المقاطعات الساحلية والمقاطعات الداخلية يصل إلى 7٪)[39]، مع ملاحظة أن الرئيس جيانج زيمين يحاول أن يحقق نوعاً من التوازن بين هذه المناطق؛ وهو الأمر الذي تمكن ملاحظته من خلال التركيز على بناء البنية التحتية في هذه المناطق ولاسيما الشمالية منها.

وقد عرفت الفترة 1992 ـ 1996 توتراً بين قيادات وحكومات الأقاليم الساحلية الغنية وبين العاصمة التي ساندتها الأقاليم الداخلية.

ومن المعروف أن الإصلاح بدأ بفتح مناطق اقتصادية خاصة في عام 1979 في منطقة شنزن (Shenzhen)، تبع ذلك إنشاء ثلاث مناطق اقتصادية خاصة وهي تشوهاي وشانتو وشيامين، كما تم فتح أربع عشرة منطقة تركزت كلها في المنطقة الساحلية. وكان الهدف الأول لهذه المناطق هو «تحويل هذه المناطق والأقاليم إلى بؤر اقتصادية وصناعية تدفع بحركة الصادرات إلى الأمام، على أن تقوم هذه المناطق بعد أن تغتني بمساعدة المناطق الداخلية الأخرى. وهكذا تنتقل التنمية الاقتصادية من منطقة إلى أخرى»[40]، وقد منحت هذه المناطق سلسلة امتيازات في بداية الإصلاحات، حيث سمح لها بقدر كبير من الاستقلالية في قراراتها، وفرضت عليها ضرائب مخفضة تصل إلى 15٪، إلى جانب منحها إعفاء ضريبياً لمدد تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، بينما تصل النسبة خارج هذه المناطق إلى 33.3٪، ولم يعد للحزب دور مهم في القرارات الخاصة بالتشغيل والأجور والعلاوات والترقيات داخل هذه المناطق، وأصبحت القرارات الاستراتيجية خاضعة للتكنوقراط[41].

لكن التنمية المتفاوتة بين الأقاليم سعَّرت التنافس فيما بينها، وبدأت الأقاليم الغنية تتلكأ في تقديم المساعدة للأقاليم المتخلفة، على عكس التصور الذي وضعته الدولة، حتى بلغ التنازع حد رفض الأقاليم تقديم المعلومات الاقتصادية، وتزايدت العلاقة حدة

بين المركز والأقاليم، بل إن الإصلاحات ميزت بين المناطق الاقتصادية ذاتها؛ فمثلاً يحق للسلطات المحلية والشركات في شنجهاي وتيانجين (كبرى المدن الصناعية) إبرام عقود مع الشركات والمستثمرين الأجانب في حدود 30 مليون دولار دون العودة للسلطات المركزية، بينما لم يسمح لمقاطعات أخرى مثل جوانج دونج وفوجيان بالتعاقد على أكثر من 30٪ من القيمة السابقة[42].

وقد بلغت الأزمة حداً دفع الأكاديمية الصينية إلى إعداد دراسة عن الموضوع، وانتهت فيها إلى:[43]

1. أن الأقاليم الغنية في الجنوب والمقاطعات الساحلية صنعت لنفسها أسواقاً خارجية، ونظمت أوضاعها كما لو كانت دولاً مستقلة. بل إن الأقاليم الغنية استفادت دون غيرها من انتقال الصناعات الإنتاجية من المناطق المجاورة إليها، فخلال السنوات الأولى للتحديث (1978-1986) انتقل 80٪ من الصناعات الإنتاجية من هونج كونج إلى جنوب الصين[44]، كما أن إقليم شنجهاي (حوالي 50 مليون نسمة) احتكر وحده 20٪ من الإنتاج الصناعي و25٪ من إجمالي الدخل القومي حتى مطلع التسعينيات[45].

2. تزايد مطالبة هذه الأقاليم بالمزيد من الصلاحيات والسلطات، بل إنها راحت توسع هذه الصلاحيات في بعض الأحيان دون العودة إلى المركز.

3. أن الطموح نحو الاستقلالية الاقتصادية عن المركز قد ينتج عنه انهيار وتمزق سياسي، إذ إن اقتصاد الصين الذي يشهد نسبة نمو عالية لا تصل آثاره إلى العاصمة.

وتكفي الإشارة في هذا الجانب إلى أن عوائد الحكومة من الناتج القومي الإجمالي لن تزيد عام 2000 على 11.3٪.

وقد أجاز البرلمان الصيني في آذار/ مارس 1996 خطة تعكس الرغبة الواضحة لدى القيادة الصينية في لجم آثار هذا التفاوت، وتضع الخطة تصوراً حتى عام 2010 يهدف بشكل مركزي إلى تضييق الفجوة الاقتصادية بين الأقاليم وتقديم تصورات عن تقديم

المساعدات من الأقاليم الساحلية إلى المناطق الفقيرة. وتنص الخطة على أن 60٪ من القروض الأجنبية في السنوات 1996 ـ 2001 سوف توجه إلى الأقاليم الفقيرة[46]. وقد حذر البنك الدولي من النتائج المترتبة على التفاوت بين الأقاليم، وأكد في دراسة له على ضرورة «العمل للوصول إلى مرحلة من التوازن بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية من حيث الإنتاج والاستثمار»[47].

ويبدو أن الاستثمارات اليابانية بشكل خاص حريصة على تنامي التفاوت بين الأقاليم، وهو ما يتضح في توجيهها لاستثماراتها إلى المناطق الساحلية المجاورة لتايوان وهونج كونج، وهو التوجه نفسه الذي تتبناه تايوان، التي يتركز معظم استثمارها (حوالي 30 مليار دولار) على منطقة فوميان المقابلة للجزيرة على الطرف الآخر للمضيق. ويمكن أن نقسم الصين إلى ثلاث مناطق استناداً إلى التباين الاقتصادي والسياسي بينها[48]:

أ. المقاطعات الداخلية: وهي الأكثر تخلفاً ويغلب عليها النمط الريفي والإنتاج الزراعي.

ب. المقاطعات الجنوبية الشرقية: وتتركز أغلب الاستثمارات في هذه المناطق، على الرغم من أنها كانت أقل حظوة من حيث تركيز الصناعات الحكومية فيها قبل الإصلاحات، وكان يغلب على اقتصادها النمط الزراعي.

ج. المقاطعات الشمالية: وتعتبر هذه المقاطعات مركز الثقل السياسي للدولة، ويتمركز فيها أغلب الصناعات الحكومية، وتسعى الدولة لتحديد المنافسة الأجنبية للقطاع العام هنا، وتقوم بتقديم المساعدات والقروض لمؤسساته لتحول دون انهيارها؛ الأمر الذي يؤدي إلى إفلاسها، وبالتالي طرد أعداد هائلة من العمال وتزايد نسبة العاطلين عن العمل؛ مما يهدد الاستقرار السياسي.

وتمثل قضية البطالة إحدى المشكلات المركزية التي يمكن أن تترتب على إعادة هيكلة البنية الاقتصادية للقطاع العام، وعلى الرغم من أن التقارير الرسمية الصينية تحدد نسبة البطالة في المدن الصينية بحوالي 2.9٪، فإن تقرير رئيس الوزراء الصيني السابق لي بنج

في المؤتمر الخامس عشر للحزب في عام 1997 حدد النسبة العامة للبطالة على مستوى المجتمع الصيني كله بحوالي 25٪، وقد تكون في بعض ولايات الشمال الشرقي أعلى من ذلك[49]. لكن هذا الاتجاه قد تزداد تداعياته مستقبلاً؛ إذ إن المصادر الصينية تقدر أن إعادة هيكلة القطاع العام طبقاً لتوصيات المؤتمر الخامس عشر للحزب ستؤدي خلال الخمسة عشر عاماً القادمة (أي خلال الفترة 1997ـ2012) إلى تسريح حوالي 24 مليون عامل من أصل حوالي 150 مليوناً في القطاع العام حسب إحصاءات عام 1997[50].

لكن بعض المؤشرات المتوافرة يخفف من حدة آثار التفاوت بين الأقاليم المختلفة؛ إذ تدل النسب المتوافرة عن التفاعل بين الأقاليم على أن 99٪ من المهاجرين من الأقاليم الداخلية إلى الساحل يجدون فرصة عمل، وأن 67٪ منهم يبقون في المهنة الواحدة ما بين عام وعامين[51]، كما أن هناك دوراً مهما للتحويلات المالية التي يرسلها هؤلاء إلى أقاليمهم الداخلية في التنمية، إلى جانب أن رجال الأعمال سيعملون على تحسين ظروف الأقاليم الداخلية لرفع القدرة الشرائية لها، وبالتالي تعزيز الامتداد داخل السوق المحلية الضخمة، أي إن من مصلحة القوة التحديثية الجديدة استمرار التكامل والوحدة الإقليمية الصينية لضمان السوق الكبيرة.

من ناحية ثانية لابد من التنبيه على قضية إنتاج الحبوب في الصين؛ إذ أدى تحول نسبة مهمة من الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، وتحول نسبة مهمة من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي، وهجرة الفلاحين إلى المدن، وتناقص الأراضي الزراعية . . . الخ، إلى تراجع القدرة الإنتاجية المتوقعة في مجال الحبوب، الأمر الذي أدى إلى استنتاج خطير يفيد أن الحاجة الصينية إلى الحبوب مستقبلاً ستبتلع نسبة مهمة من الإنتاج العالمي. وقد توقعت إحدى الدراسات أن «السنوات الـ 15 القادمة قد تدفع الصين إلى استيراد ما بين 200ـ300 مليون طن من الحبوب، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب بشكل يضر بالدول الفقيرة»[52]. وقد استوردت الصين في مطلع عام 1996 ما مجموعه 2.93 مليون طن من الحبوب[53]. ولعل ذلك يفسر ما ذكر عن عرض صيني للبرازيل لاستئجار أراض برازيلية لزراعتها[54]. ومن المؤكد أن هذه الوضعية ستنعكس على المستوى الغذائي للمواطن الصيني، على الرغم

من أن الصين تزيد من الناحية الغذائية من إنتاجها في قطاعات أخرى؛ مثل الزيادة في إنتاج الثروة السمكية، وتدل أرقام منظمة الأغذية والزراعة أن الصين رفعت إنتاجها من 24.4 مليون طن من الأسماك عام 1995 إلى 27.3 مليون طن عام 1996، وهو ما يساوي 96.2٪ من إجمالي الزيادة في الإنتاج العالمي (علماً أن الناتج الصيني يساوي 23.5٪ من الناتج العالمي)[55].

ولكي نعطي صورة أولية للاقتصاد الصيني علينا تحليل المعطيات الواردة في الجدولين التاليين[56]:

الجدول (5)

توزيع الاقتصاد الصيني حسب الملكية

السنة	حجم القطاع الخاص	حجم القطاع العام
1978	22٪	78٪
1995	29٪	37٪ حكومي + 34٪ مشترك
1996 [57]	30.3٪	

الجدول (6)

معدل نمو الاقتصاد الصيني

السنة	معدل النمو ٪
1970 ـ 1979	7.5٪
1980 ـ 1989	9.3٪
1990 ـ 1996	10.1٪

وتدل المقارنة الأولية على الفارق الكبير بين معدلات النمو الصينية ومعدلات النمو في الدول الصناعية الغربية ويتراوح ما بين 2 ـ 3٪، إلا أن بعض الاقتصاديين يعتقد أن هذا النمو لن يتواصل، بل سيميل إلى التراجع كما حدث مع اقتصادات النمور الآسيوية.

ويعزو أصحاب هذه النظرية أسباب النمو الاقتصادي إلى سبب مركزي وهو حجم الاستثمارات الضخم والتحول الكبير من العمل في المزارع إلى العمل في المصانع، وليس إلى تطور تقني أو تطور في الهيكل الإداري[58]. غير أن اقتصاديين آخرين يعتقدون أن معدل النمو سيتواصل في الصين خلال السنوات العشر القادمة بمعدل 7ـ 8٪، حيث سيتواصل التحسن في الأداء الإداري والتقني في حالة استمرار وتيرة الإصلاحات.

ولكي ندرك الدلالة العامة لمعدل النمو الاقتصادي الصيني، الذي أدى إلى تضاعف الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1978ـ 1995 بنسبة 400٪، لابد من الإشارة إلى أن الخطى الصينية في التنمية تشكل ظاهرة جديرة بالملاحظة، فلو قارنّا المدة الزمنية لقدرة الدول الكبرى على مضاعفة دخل الفرد فيها لوجدنا النتائج التالية:[59]

الجدول (7)

الدولة	المدة التي استغرقتها لمضاعفة دخل الفرد
الولايات المتحدة الأمريكية	47 سنة
بريطانيا	58 سنة
اليابان	33 سنة
الصين	10سنوات

من جهة ثانية كان حجم الاقتصاد الصيني عام 1979 يساوي حجم الاقتصاد الياباني عام 1961، فإذا حسبنا على أساس اقتصادات الصين "الكبرى"، فإن حجم اقتصادها يتفوق على حجم الاقتصاد الياباني في عام 1992 بنسبة 10 : 8، وإذا استمر ارتفاع معدلات النمو فيها على وتيرته الحالية فإن الفارق سيزداد على النحو الذي سنوضحه فيما بعد[60]، وعلى أساس استمرار معدلات النمو السائدة في هذه الدول خلال الفترة 1985ـ 2010.

الجدول (8)

الاستثمار الأجنبي في الصين

السنة	حجم الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	الاتجاه قياساً على السنة السابقة
1987	2.3	--
1989	5	2.7+
1992	10	5+
1995	38	28+
1996 [61]	42	4+

ومن ناحية أخرى يتحرك مؤشر الاستثمار الأجنبي في الصين بشكل واضح (تشير مجلة **الإيكونومست** *Economist* إلى أن نسبة المخاطرة؛ أي احتمال التعرض إلى الخسارة نتيجة قيود قانونية أو اضطراب سياسي أو تقلبات اقتصادية في الاستثمار في الصين هي 40٪.[62]، وينعكس على وتيرة النمو بخاصة لأن 80٪ من الاستثمارات الأجنبية هي أموال قادمة من مناطق تعتبرها الصين جزءاً منها (هونج كونج، تايوان، ماكاو)[63]، وبالتالي لابد من تحليل دور هذه الاستثمارات بشكل مختلف[64]. فإذا أخذنا تطور الاستثمار الأجنبي في الصين فسنجد الوضع التالي[65]:

الجدول (9)

تطور الاستثمار الأجنبي في الصين

الفترة	عدد المشروعات	القيمة الإجمالية
1979 ـ 1989	700 مشروع مشترك أو أجنبي	2.5 مليار دولار
1991 ـ 1995	12000 مشروع مشترك أو أجنبي	32 مليار دولار

إن النسبة العالية لنصيب صينيي الخارج من إجمالي الاستثمارات في بلدهم الأم، سيترتب عليها نتائج سياسية تتمثل في تعميق ارتباطهم بالوطن الأم (الصين الكبرى)، وفتح المجال أمام نفوذ سياسي واقتصادي للصين، بخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا القوة الاقتصادية لصينيي المهجر (يقدر أحد الباحثين أن الصينيين في المهجر يمتلكون ما بين 1.5 ـ 2 ترليون دولار[66]، وهو ما يعادل حوالي نصف الناتج القومي الياباني)، وهو ما

يتضح في الجدول (10) الذي يبين نسبتهم إلى عدد السكان ومدى نفوذهم الاقتصادي في عام 1995[67].

الجدول (10)
القوة الاقتصادية للأقليات الصينية

الدولة	نسبتهم إلى عدد السكان	قوتهم الاقتصادية
الفلبين	1٪	35٪ من مبيعات الشركات المحلية
إندونيسيا	2.5٪	70٪ من رأس مال القطاع الخاص
تايلند	10٪	50٪ من الناتج القومي الإجمالي
ماليزيا	33٪	90٪ من الناتج القومي الإجمالي
سنغافورة	76٪	90٪ من الناتج القومي الإجمالي

إن المنظور الوظيفي في إطار نظريات التكامل الدولي يرى أن الترابط الاقتصادي يمهد السبيل للترابط السياسي، بخاصة إذا ترابط ذلك مع توجهات نخبوية تدفع بهذا الاتجاه، ولعل التوجهات السنغافورية تقدم مثالاً على ذلك، فمع منتصف التسعينيات شرعت الاستثمارات السنغافورية ببناء ما سمي بمشروع سنغافورة 2، في ضواحي شنجهاي، وتحولت الاستثمارات من ماليزيا وإندونيسيا إلى الصين، إلى درجة أصبح فيها 50٪ من المشروعات الحكومية خارج سنغافورة موجودة في الصين[68].

وتستحق هذه النقطة التوقف عندها، إذ إنها تجعلنا أقل اقتناعاً بتصورات جان لوك دومناك حول الدور الإقليمي للصين؛ إذ يميل إلى اعتبار أن الروابط الاقتصادية خارج الإقليم التقليدي (شرق آسيا) تجعل من هذا المفهوم التقليدي للنظم الإقليمية الفرعية ذا دلالة محدودة، لكن الترابط في هذا الإقليم ليس ترابطاً على غرار تجمُّع "نافتا"؛ لأن الترابط الإقليمي هنا يشتمل على أبعاد ليس من السهل القفز عليها، فإلى جانب الترابط الاقتصادي المتصاعد والكبير، فإن الإحساس الواضح بهوية قومية واحدة (استناداً إلى العرق الواحد واللغة الواحدة) من ناحية، وقوة الجذب للإنجازات الصينية الواعدة، من ناحية ثانية، وافتقاد المنطقة إلى قوة إقليمية منافسة من ناحية ثالثة، تجعل الأمر مختلفاً

في دلالاته عما تصوره دومناك من أن الوضع في الصين يتجه نحو التردي، ونحو احتمال تنامي النزعة الانفصالية[69].

وتبدو الصين أنها المنطقة الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية لعدة أسباب:

1. حجم السوق المحلية حيث يوجد قرابة 1.3 مليار مستهلك.
2. توافر الأيدي العاملة الرخيصة.

لكن أخذ عدد سكان الصين في الاعتبار يجعل من تأثير هذه الاستثمارات في المجتمع الصيني أقل مما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى؛ إذ إن نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية في المكسيك أو تشيلي أو دول أوربا الشرقية أو ماليزيا... الخ أعلى منه في الصين[70] (يبلغ نصيب الفرد الصيني 26 دولاراً مقابل 266 دولاراً للفرد الماليزي).

وتقول بعض التقارير إن أرقام الاستثمارات الأجنبية في الصين مبالغ فيها (قدَّرتها إحدى الدراسات بأنها بلغت خلال الفترة 1978 ـ 1994 قرابة 85 مليار دولار)[71]، إذ إن بعض المؤسسات ورؤوس الأموال الصينية تتسرب إلى الخارج لتعود ثانية إلى الأسواق المالية الصينية بهدف الاستفادة من بعض الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي.

غير أن ذلك كله لا ينفي التأثير الذي تركه الاستثمار الخارجي في الاقتصاد الصيني، إذ تدل المقارنة على أن نسبة المواد المصنعة المصدرة للخارج من إنتاج الاستثمارات الأجنبية كانت عام 1985 تمثل 1٪ من مجموع الصادرات الصينية، إلا أنها شكلت عام 1997 نسبة 30٪، وهو ما يعكس نسبة زيادة عالية، مع ضرورة التنبيه لأن مؤشر الأسعار ارتفع في الصين خلال الفترة 1994 ـ 1995 إلى 20.7٪[72].

غير أن المعطيات السابقة تستدعي التنبه لنقطتين هما:[73]

1. إن نسبة مهمة من صادرات المشروعات الأجنبية تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، الأمر الذي يحول الصين إلى مجرد مكان للتجميع.

2. إن التفوق التقني والإداري للمشروعات الأجنبية لا ينتقل إلى المشروعات الحكومية (وهي الأكبر) بحكم انغلاقها أمام رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية (فمثلاً يبلغ عدد المستخدمين لشبكات الإنترنت في الصين حتى عام 1997 ما مجموعه 197 ألف مشترك مقابل 492 ألفاً في هونغ كونغ و347 ألفاً في تايوان)[74] .

وتكفي الإشارة هنا إلى أن 70٪ من ثلاثمئة ألف مؤسسة إنتاجية حكومية سجلت خسائر عام 1996 مقابل 72٪ عام 1990 و34٪ عام 1995 ، كما أن القطاع العام هذا كان حتى عام 1987 ينتج 66٪ من المواد المصنعة، وكان مسؤولاً عن 8٪ من الصادرات، إلا أنه الآن ينتج 50٪ من المواد المصنعة ومسؤول عن 20٪ من نسبة النمو في الصادرات[75] . وقد أكد المسؤولون الصينيون في أعقاب المؤتمر الخامس عشر للحزب أن الصين تحتاج إلى ثلاث سنوات للتمكن من تصحيح الأوضاع الداخلية لمؤسسات القطاع العام الإنتاجية وإنعاشها[76] .

إلى جانب ذلك لابد من التنبه للتأثير الذي يتركه الفارق بين الرواتب في الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ولاسيما في هجرة الكفاءات لقطاعات الإنتاج المحلية، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الفارق يتراوح ما بين الضعف وعشرة الأضعاف[77] .

كذلك فإن العبء الأكبر للقطاع العام يتمثل في حجم الديون التي تقع على عاتق هذا القطاع، إذ ارتفعت قيمة الديون المقدمة من المصارف للقطاع العام من 86 مليار دولار عام 1993 إلى 120 مليار دولار عام 1996 . وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن 70٪ من القروض الحكومية تذهب إلى مؤسسات القطاع العام، إلى جانب أن هذه الديون تمثل ما نسبته 25٪ من الأصول المالية لهذه المصارف[78] . أما الأكثر سوداوية في هذه الصورة فهو أن 30٪ من مؤسسات القطاع العام مدينة بمبالغ تفوق حجم أصولها، وقد ذكر نائب رئيس الوزراء الصيني السابق لشؤون الاقتصاد زهو رونجي (Zhu Rongji) أن الحكومة الصينية ستدفع 3.6 مليارات دولار خلال عام 1997 لتغطية ديون مؤسسات القطاع العام الموشكة على الإفلاس[79] .

وتدل الإحصاءات على أنه في عام 1994 كان 50٪ من مؤسسات إنتاج القطاع العام قد وصلت إلى مرحلة الخطر، إلى درجة أنها عجزت عن دفع رواتب العاملين

ومنحتـهم أسهـمـاً بدلاً من ذلك[80] . ويصبح الحل أمام هذه المؤسسـات اللجـوء إلى المصارف الحكومية للاقتراض؛ وهو الأمر الذي يدفع بعض الباحثين إلى التنبؤ بأن هذه المسألة تمثل تهديداً حقيقياً للاقتصاد الصيني.

ويبرر هؤلاء الباحثون رأيهم بالقول: إن القطاع المصرفي الصيني يمثل نقطة ضعف مركزية، إذ إن أربعة مصارف تجارية حكومية تمتلك ما نسبته 90٪ من الأصول المصرفية و66٪ من الأصول المالية، وإن هذه المصارف تتعرض لاستنزاف بالقروض الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام العاجزة عن تسوية أمورها المالية[81] .

من ناحيـة ثانيـة تتعـامل الصين مع الخبـرات والتـقنيـات الأجنبيـة بقـدر كـبيـر من الانتقائية، على أساس الفكرة التي استخدمها الصينيون في أواخر القرن التاسع عشر وأطلق على أصحابها المقَوُّون الذاتيون (Self-strengtheners)، والقائمة على أساس اختيار ما يناسب المجتمع الصيني فقط (على عكس اليابان التي انغمست في النقل بشكل أكثر عمقاً منذ إصلاحات ميجي عام 1867). ويبدو أن نتائج النمط الياباني كانت أكثر جدوى من النمط الصيني، ولاسيما أن مستوى الإنفاق المعلن على البحث العلمي في الصين مازال متخلفاً إلى حد كبير، على الرغم من المركز المهم الذي أولاه إياه برنامج التحديثات الأربعة؛ إذ إن نسبة الإنفاق لا تتجاوز 0.5٪ من الدخل القومي[82]، وهو رقم قليل إذا قورن بالدول الصناعية حيث يصل إلى حوالي 3٪، كما أن نسبة الإنفاق على التعليم لم تتجاوز 3٪ من إجمالي الدخل المحلي[83] . ولو أخذنا المستوى التقني المتوافر في المؤسسات الإنتاجية الصينية في مدينة شنجهاي التي تعتبر رأس التنين الصيني، فإن أفضل التقديرات ترى أنها متخلفة عن المؤسسات الإنتاجية في الدول الصناعية بحوالي عشر إلى خمس عشرة سنة[84] .

وقد تبلور برنامج التحديثات في مجال البحث العلمي في التصور الذي وضعه سونج جيان (Song Jian) ويقوم على الخطوات التالية:[85]

1. توجيه البحث العلمي نحو الحاجات الإنتاجية (وهو ما يعني تقليص البحوث العسكرية من ناحية والبحوث ذات الصبغة الأيديولوجية من ناحية أخرى).

2. ربط الأكاديميين بالمصانع حيث يتم الترابط بين الجانب النظري والجانب العملي على غرار ما يحدث في الدول الصناعية.

3. تقليص الاعتماد على الدولة لتمويل البحوث العلمية وتشجيع الباحثين على إبرام عقود مع هيئات مختلفة بما فيها الهيئات الخاصة (وهو ما يعني ربط البحث العلمي بالقطاع الخاص وليس احتكاره من قبل القطاع العام).

4. تقديم مكافآت مجزية للباحثين المبدعين (وهو ما يعني إدخال نظام الحوافز إلى البحث العلمي).

5. التركيز على إجراء البحوث في ميادين محددة مثل قطاع المعلوماتية والبيولوجيا والمواد الجديدة (وهو ما يعني الأخذ بآراء توفلر حول المجتمعات ما بعد الصناعية التي سبقت الإشارة إليها).

6. الاهتمام بنقل موسع للتقنية لاسيما من الميدان العسكري إلى الميدان المدني (بمعنى الاستفادة من البحوث العسكرية ونقل نتائجها ما أمكن إلى الميدان الإنتاجي). ولعل ذلك عائد إلى النتائج التي عاينها العلماء الصينيون في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان.

7. عدم ربط المكافأة على البحوث العلمية بالعضوية في الحزب الشيوعي (أي تقليص دور العوامل السياسية في التأثير في الحقوق العلمية للباحثين).

8. إصلاح الجامعات: وقد أخذت هذه الإصلاحات في هذا الميدان الخطوات العملية التالية:[86]

أ. وضع لوائح وبشكل تدرجي ينهي التزام الدولة بتوظيف كافة خريجي الجامعات.

ب. تتجه الدولة إلى عدم إبقاء الالتحاق بالجامعة مجاناً تماماً، كما كانت الحال عليه في الفترة ما قبل عام 1978، إذ ستعمل على فتح المجال لمن يريد الدراسة على نفقته الخاصة (بحيث يدفع ما يعادل حوالي 180 دولاراً سنوياً) شريطة عدم التزام الحكومة بإيجاد وظيفة له، فإذا علمنا أن الجامعات الأربعين في الصين تُخرِّج سنوياً حوالي 900 ألف طالب أدركنا حجم التغيرات التي قد تصيب هذا القطاع.

ومع ذلك فإن تركيبة الأيدي العاملة الصينية من الناحية التقنية ماتزال متواضعة، إذ تدل أرقام أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية على المعطيات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (11-أ)

تركيبة الأيدي العاملة الصينية (1996) [87]

العدد الإجمالي	قطاع عام	قطاع خاص	تعليم متوسط	تعليم مهني عال	تعليم جامعي
307 ملايين	280 مليوناً	27 مليوناً	٪70	٪4	٪6.6

كذلك فإن النسبة بين عدد الذين يحملون مؤهلات علمية تقنية وعدد الذي يدخلون سوق العمل لا تزيد على ٪2.6، وهو رقم لا يتناسب مع المقاييس الدولية. وقد يفسر ذلك الفارق الكبير بين مستوى إنتاجية العامل الصيني وغيره في الدول الصناعية، وقدرت الأكاديمية الصينية أن إنتاجية العامل الصيني تساوي 1 : 13 قياساً على العامل البريطاني، و1 : 36 قياساً على العامل الأمريكي، و1 : 45 قياساً على العامل الألماني[88]. وهي تقديرات بعيدة بشكل كبير عن التخطيط الصيني الذي سعى في برنامج التحديثات إلى أن يكون المستوى التقني في الصين عام 1985 متخلفاً عشر سنوات فحسب عن المستوى التقني في الدول الصناعية[89].

غير أننا بحاجة إلى التنبيه على أن العمال الذين يعملون في ميدان الإنتاج في المؤسسة العسكرية لا يدخلون ضمن هذه الأرقام من ناحية، كما أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الميدان العسكري لا تدخل ضمن النسب السابقة، وهو أمر نبَّهنا له عند تناولنا للمؤسسة العسكرية ونفقاتها من ناحية ثانية.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد سبق لنا الإشارة إلى أن برنامج الإصلاحات قام على أساس فتح المجال لمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي، ولاسيما في القطاع الاقتصادي، وتمثل حركة التجارة الخارجية للدولة مؤشراً إلى حجم انغماسها في التجارة الدولية[90].

ومن المعلوم أن الصين انتهجت في البداية وخلال فترة حكم ماو نوعاً من الانغلاق في علاقاتها التجارية مع العالم، فقد بلغ نصيب الصين من التجارة العالمية عام 1955

ما نسبته 1.4٪، ولكنه تراجع إلى أقل من هذه النسبة في السنوات اللاحقة، إذ بلغت النسبة في عام 1975 أي قبل التحديثات بثلاث سنوات حوالي 0.4٪ من إجمالي التجارة العالمية[91]. ويوضح الجدول الخاص بالتجارة الدولية للصين أن حجمها ارتفع خلال الفترة 1989 ـ 1996 بنسبة 245.7٪.

وقد أدى هذا الانخراط الواسع والمتزايد في التجارة العالمية إلى تنامي الاحتياطيات النقدية للدولة؛ فارتفعت من 2.26 مليار عام 1980 إلى 14.42 ملياراً عام 1984 إلى 19.1 ملياراً عام 1989 لتصل عام 1996 إلى 90 مليار دولار[92].

الجدول (11 ـ ب)

حجم التجارة الخارجية

العـام	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الفائض التجاري
1989	58	60	2-
1992	82	80	2+
1995 [93]	148.7	129.1	19.6+
1996 [94]	150	137.76	12.24+ [95]

ويقدر رئيس لجنة التخطيط الصينية تشن جينهوا أن من المتوقع «أن يبلغ حجم التجارة الخارجية للصين عام 1997 حوالي 310 مليارات دولار، وأن يصل الحجم الإجمالي في عام 2000 إلى 400 مليار دولار، وللوصول إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الذي حددته الخطة الخمسية التاسعة وقدره 8٪، يجب أن ينمو الاستهلاك المحلي والاستثمار والصادرات بنسبة تتماشى مع هذا الهدف، وقد ارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال عام 1996 بنسبة 9.7٪»[96].

أما من حيث تركيب التجارة الخارجية الصينية سلعياً، فإن الصادرات الصينية من الأقمشة تحتل المرتبة الأولى وبنسبة تمثل 45.67٪ من إجمالي الصادرات، بينما تحتل الآلات غير الكهربائية المرتبة الأولى من الواردات وبنسبة تصل إلى 33.73٪ من إجمالي الواردات، وهو ما يتبين من الجدول التالي:

الجدول (12)

أهم سلع التبادل التجاري الصيني (1995) [97]

الصادرات	مليار دولار	الواردات	مليار دولار
الأقمشة	37	آلات غير كهربائية	28
الآلات الكهربائية	19	آلات كهربائية	20
المواد الكيماوية	13	المواد الكيماوية	19
الأغذية والسجائر	12	الأقمشة	16

أما بالنسبة إلى الديون الخارجية فقد أبدت الحكومة الصينية حساسية تجاه هذه المسألة منذ فترة الاستقلال، واعتبرت القيادة الماوية أن الاستقلال السياسي مرتبط في أحد أبعاده بدرجة التحرر من عبء الديون الخارجية التي رأى أنها تؤثر في مدى حرية القيادة السياسية في اتخاذ قراراتها.

وقد نجحت الصين خلال فترة الستينيات في التخلص من معظم أعباء المديونية المترتبة عليها والتي كان معظمها للاتحاد السوفيتي.

غير أن سياسة الانفتاح ونمط السياسة المالية الأقل مركزية التي انتهجتها الدولة - ولاسيما زيادة النزعة الاستهلاكية والتوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية - بدأت تنعكس على الاحتياطيات النقدية للدولة؛ الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو سياسات الاقتراض، التي نجم عنها ارتفاع حجم الديون الخارجية من 12.956 مليار دولار عام 1984 إلى 30.2 مليار دولار عام 1987، ثم أخذت هذه المسألة مساراً متصاعداً كما يتبين لنا من الجدول التالي: [98]

الجدول (13)

الديون الخارجية الصينية [99]

العام	مليار دولار
1990	10
1992	19
1994	43
1996	50

الجدول (14)

مؤشرات مستوى المعيشة الصينية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية

المــؤشـــــــــر	الصين	الولايات المتحدة
فرد/ هاتف	36.4	1.3
فرد/ تلفزيون	6.7	1.2
الإخصاب (طفل/ امرأة)	1.84	2.08
معدل العمر	68.08	75.99
وفيات الرضع/ ألف ولادة	52.1	7.88
عدد السكان	1203 ملايين	263.8 مليوناً
الزيادة السكانية السنوية	٪1.04	٪1.02
عدد السيارات لكل ألف	2	ـ
نسبة سكان المدن	٪30	٪76
معدل البطالة	٪2.9	٪5.6
معدل الدخل	600 دولار	23000 دولار
دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2660 دولاراً	25900 دولار
الأمية	٪22	٪3

ومن الواضح أن الصين تعمل على تكييف بنية اقتصادها بما يتناسب مع التغيرات الدولية في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي تجلى في إدخال آليات رأسمالية إلى الاقتصاد الاشتراكي، وهو ما أفرز تعبير اقتصاد السوق الاشتراكية[100].

رابعاً: مشكلة الطاقة في الاقتصاد الصيني

كانت الصين تصدر حوالي ٪25 من إنتاجها النفطي عام 1985، إلا أنها منذ 1990 تحولت إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يومياً. وطبقاً لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي "آبيك" (Asia-Pacific Economic Cooperation APEC) سترتفع احتياجات الصين إلى أكثر من مليون برميل يومياً بحلول عام 2000 وإلى ثلاثة ملايين برميل يومياً في عام 2010 (وهو ما يساوي ٪19 من استيراد آسيا، إلى جانب

ما تحتاجه هونغ كونغ وتايوان الذي يصل إلى 9٪ من استيرادات آسيا مما يجعل إجمالي استيراد الصين الكبرى يصل إلى حوالي 28٪ من استيرادات آسيا)، وبحلول عام 2015 يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل يومياً[101].

وتدل المراجع المتخصصة على أن منطقة آسيا الباسيفيكية تحتوي على 4٪ من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، وأن الاحتياطيات الصينية المؤكدة تكفي لمدة 21 عاماً ابتداء من عام 1997 أي إنها تنتهي عام 2018[102].

غير أن من الضروري التنبيه لمسألة مهمة في هذا الجانب؛ وهي اعتماد الصين على الفحم الحجري، إذ يوفر الفحم الحجري 75٪ من حاجة البلاد إلى الطاقة، وتعتبر الصين أكبر منتج في العالم للفحم الحجري، وتبلغ قيمة احتياطياتها حوالي 15٪ من الاحتياطيات العالمية؛ فقد أنتجت عام 1995 ما مجموعه 1.28 مليار طن، استهلكت منها حوالي 900 مليون طن، غير أن احتياجاتها سترتفع عام 2000 إلى حوالي 1.5 مليار طن، وتكفي الاحتياطيات المؤكدة لمدة 800 عام، ويتركز معظمها في المناطق الغربية والوسطى[103].

أما مصادر الطاقة الأخرى فيمكن تسجيل الملاحظات التالية عليها:

1. إن اللجوء إلى مصادر الطاقة الكهرمائية مازال محدوداً لسببين؛ الأول عدم وجود كم كاف من السدود، والثاني عدم توافر الأموال الكافية لذلك الآن على الأقل، إلا أن الحكومة شرعت في بناء بعض السدود كتلك التي أشرنا إليها في فصل سابق.

2. أما مصادر الطاقة النووية، فإن القدرات الصينية تعززت في مجالها مع بناء محطة خليج دايا؛ مما يرفع من نسبة مساهمة الطاقة النووية إلى ما بين 4-6٪.

إن المعطيات السابقة تدل على أن الصين ستواصل الاعتماد على الفحم بشكل كبير في مجال تأمين احتياجاتها من الطاقة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى نفقات إضافية تتمثل في ضرورة رفع نسبة ما يخصص من الدخل المحلي للتلوث من 0.7٪ عام 1990 إلى ما بين 1-1.4٪ عام 2000.

ويمكن تلخيص وضع الطاقة في الصين على النحو المبين في الجدول التالي :[104]

الجدول (15)
وضع الطاقة في الصين

المـــوضـــــوع	القيـمـــــة
معدل الطلب على النفط 1992	710 ملايين طن مكافيء+
معدل نمو الطلب على النفط خلال الفترة 1980 ـ 1992	٪4.8
معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1992 ـ 2010*	٪7.9
معدل الطلب على النفط عام 2010*	1386 مليون طن مكافيء
معدل النمو السنوي على النفط خلال الفترة 1992 ـ 2010*	٪3.8
حجم الطلب اليومي من النفط (مليون برميل)*	1993: 2 — 2000: 3 — 2005: 4
توقعات إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	1993: 2.9 — 2000: 3.2 — 2005: 3.3
توقعات صافي واردات النفط يومياً (مليون برميل)*	1993: 0.1 — 2000: 1.0 — 2005: 1.8

+ طن مكافيء من النفط يعني كمية الطاقة التي يمكن توليدها من طن واحد من النفط .

* بالإسقاط .

* تحولت الصين إلى استيراد النفط عام 1993 .

ويدلنا الجدول السابق على أن الصين دخلت منذ فترة قصيرة في أسواق النفط كمستورد، وستحتل الصين المرتبة الثالثة بين الدول الآسيوية من حيث حجم الواردات النفطية بعد اليابان وكوريا الجنوبية، إذ يتضح من الأرقام المتوافرة أن احتياجات الصين من الواردات النفطية عام 2005 ستصل إلى 1.8 مليون برميل يومياً، بينما ستصل الواردات النفطية اليابانية في السنة نفسها إلى 5.8 ملايين برميل يومياً ولكوريا الجنوبية 2.6 مليون برميل يومياً .

وإذا افترضنا أن تايوان ستنضم إلى الصين في حدود عام 2005، وإذا أضفنا احتياجات هونج كونج إلى الاحتياجات الصينية، فإن الواردات النفطية الصينية ستصل إلى ما بين 2.8 ـ 3 ملايين برميل يومياً في عام 2005 .

لقد كانت الصين تحتل المرتبة التاسعة عالمياً من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية عام 1978 ؛ إذ أنتجت في تلك السنة ما مجموعه 256.6 مليار كيلوواط/ ساعة، لكن حساب المكانة على أساس معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية يجعلها تقف وراء الهند وباكستان.

وتتلخص مشكلة الطاقة في الصين في أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 10٪ تستدعي زيادة الإنتاج من الطاقة الكهربائية ما بين 13 ـ 14٪[105].

خامساً: الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية

يمتلك الجيش الصيني حوالي عشرين ألف شركة، يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالي 7.5 مليارات دولار (1995) ويعود أغلبه لعناصر الجيش أكثر منه للمؤسسة ذاتها[106].

وتستند السياسة الصينية في مجال الإنتاج العسكري على السعي لضمان الاكتفاء الذاتي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية الصينية في الاعتماد على الآخرين، ففي عام 1959 تخلى السوفييت عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية، وأدت أحداث عام 1989 إلى فرض الدول الغربية حصاراً عليها في مجال التقنيات العسكرية.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الجيش الصيني هو أكبر جيوش العالم من حيث العدد، وعلى الرغم من مشكلة التباين في الإحصاءات الصينية، والتي أشرنا إليها في أكثر من موضع ضمن دراستنا هذه، فإن التقديرات - في حدها الأدنى - تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تشغّل مليون فرد في حوالي ألف مصنع، مع الأخذ في الاعتبار أن الصين تُعَدُّ الدولة الوحيدة في آسيا إلى جانب اليابان التي بإمكانها تصنيع مختلف أنواع الأسلحة.

وترى التقديرات الغربية أن في الصناعة الصينية العسكرية جوانب متطورة إلى حد كبير، ولاسيما في نطاق الصواريخ النووية متعددة الرؤوس، والصواريخ البالستية التي أطلق بعض منها أثناء التدريبات العسكرية أمام تايوان. ويقدر بول جودبن الأستاذ في كلية الحرب القومية الأمريكية أن الصين ستكون صاحبة أكثر الصناعات العسكرية

تطوراً في آسيا خلال 20ـ30 عاماً، بينما يتصف الجزء الأكبر من صناعاتها الحربية الحالية بأنه الأكثر تخلفاً[107].

أما في نطاق قيمة مبيعاتها العسكرية فقد بلغت عام 1997 حوالي مليار دولار، وهو رقم يدل على التراجع المستمر للمبيعات العسكرية الصينية منذ عام 1987، وبالمقابل فإن حجم الميزانية المخصصة للمشتريات العسكرية الصينية يتراوح ما بين 2ـ5 مليارات دولار سنوياً[108]، ويوضح الجدول التالي حجم المبيعات العسكرية الصينية ومقارنتها بدول أخرى[109].

جدول (16)

مبيعـات الأسلحـة

الـدولـة	1987		1994		1995		1996	
	مليار دولار	٪*	مليار دولار	٪*	مليار دولار	٪*	مليار دولار	٪*
الولايات المتحدة	22.6	٪26.7	13.8	٪42.2	15.6	٪42.3	17	٪42.6
بريطانيا	7	٪8.3	4.7	٪14.5	7.4	٪20.1	8.8	٪22.1
فرنسا	7.6	٪9	3.4	٪10.5	3.8	٪10.3	5.6	٪14.1
روسيا	29.9	٪35.2	2.8	٪8.5	3.3	٪9.6	3.4	٪8.6
ألمانيا	2	٪2.4	1.4	٪4.4	1.4	٪3.8	0.6	٪1.6
الصين	2.5	٪2.9	0.7	٪2.3	0.6	٪1.7	0.6	٪1.5
المجموع	**84.9**		**32.7**		**36.9**		**39.9**	

* ٪ من المبيعات العالمية.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على الجدول السابق:

1. التراجع المتواصل في قيمة المبيعات العسكرية الصينية؛ فبينما كانت قيمة المبيعات عام 1987 تصل إلى 2.5 مليار دولار، انخفضت إلى 0.6 مليار عام 1996؛ أي بنسبة تراجع تصل إلى 76٪.

2. إن مكانة الصين في السوق العسكرية الدولية تراجعت من المرتبة الخامسة عام 1978 إلى المرتبة السادسة (مع ألمانيا) عام 1996، وتمتنع الشركات الغربية بشكل عام عن العمل مع الصين في نطاق الصناعات العسكرية، وإن أبدت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا موقفاً أقل تشدداً من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو أن دخول الصـين في الأسـواق التقنيـة العسكريـة سيشكـل العامل الأكثر أهمية لصناعاتها العسكريـة.

وقد انعكس برنامج التحديثات وتداعياته على المؤسسة العسكرية الصينية بشكل واضح؛ وهو ما يتضح في الجوانب التالية:

أ. تخفيض عدد الجيش: لقد تعرض الجيش الصيني لعملية التخفيض العددي مرتين؛ الأولى في فترة الثمانينيات حيث جرى تسريح حوالي مليون جندي، والثانية يجري تطبيقها خلال الفترة 1997 ـ 2000 تنفيذاً لقرارات المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في عام 1997 وقضى بتسريح نصف مليون فرد[110]. وتؤدي هذه العملية إلى نتيجتين متناقضتين؛ إذ إنها تؤدي إلى تقليص نفقات الجيش وتحويل الأموال المتوافرة عن التسريح الكبير إلى قطاعات تحديث الجيش والتركيز على المستوى النوعي، إلا أنها تؤدي من الناحية المقابلة إلى ضخ نصف مليون عاطل عن العمل في سوق العمل الذي يعاني بدوره بسبب حجم العمالة العاطلة عن العمل من المؤسسات الصناعية التي يجري إقفالها في القطاع العام. ويبدو أن الخطة الحكومية تسعى إلى استيعاب جزء من المسرَّحين في قطاع الدرك العسكري الذي توكل إليه مهمات الحفاظ على النظام داخل الأرياف وفي المناطق الواقعة بين المدن.

ب. تسخير نسبة مهمة من المؤسسات الإنتاجية العسكرية لإنتاج السلع المدنية، وتقدر بعض المصادر أن نسبة 80٪ من إنتاج المصانع الحربية تذهب إلى السوق المدنية، وأن الجيش يساهم بنسب مهمة في بعض القطاعات الإنتاجية المدنية، وهو ما يتضح في الجدول التالي[111]:

الجدول (17)

مساهمة الجيش في القطاعات الإنتاجية المدنية

القطـاع	النسبة المئوية لمساهمة المؤسسة العسكرية في الإنتاج
النسيج	40
الأدوية	10
الدراجات	60
السيارات	9

وقد تكون لهذا التوجه آثاره السلبية المتمثلة في التأثير الأيديولوجي في جيش تم بناؤه على أسس عقيدية منافية لمبدأ الربح، بل والنظر إلى التجارة نظرة أخلاقية مريبة. وقد يترتب على ذلك امتداد الفساد الأخلاقي والإداري إلى الجيش، وهو أمر سنلاحظ أنه يمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر في قدرة استمرار برنامج التحديثات في السير على إيقاعه الحالي، وذلك عند تناول المؤشرات المستقبلية.

غير أن لذلك وجهاً آخر يتمثل في أن ازدياد دخل المؤسسة العسكرية قد ينعكس على مستوى دخل أفراد هذه المؤسسة، وهو الأمر الذي يجعل من فكرة التمرد أقل إغراء لهم.

ج. إن التحديث العسكري يعني زيادة الاعتماد على التقنيات الغربية، وهو أمر قد يرتبط بشروط سياسية واقتصادية من قبل الدول الغربية، الأمر الذي قد ينعكس على البنية الكلية للجيش.

إن التوجه التجاري للجيش يعني اعتماده على التجارة الخارجية والسعي للتزود بالتقنيات الغربية، وهو أمر قد يدفع إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المؤسسات الإنتاجية العسكرية على المدى البعيد، الأمر الذي قد ينطوي على تحولات جذرية.

سادساً: دور هونج كونج الاقتصادي

يبلغ عدد سكان هونج كونج 6.2 ملايين نسمة، وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً من حيث حجم تجارتها (وهو ما يعادل 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني)، كما تحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث حجم احتياطياتها من العملة الصعبة، وينخرط في مجال التعليم العالي 25٪ من شبابها، كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان من حيث معدل العمر[(112)].

ومن المؤكد أن الاقتصاد الصيني سيتعزز بشكل كبير بعد عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية عام 1997 (بناء على اتفاقية عام 1984 بين بريطانيا والصين)، فإذا علمنا أن الصين تحتل المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث حجم التصدير، والمرتبة الثانية عشرة من حيث حجم الاستيراد، فإن هذه المراتب معرضة للتغير نحو الأمام مستقبلاً.

غير أن المكاسب الصينية من هونج كونج ستواجه بعض الصعوبات التي ستكون اللغة وتغيـر المناهج التعليمية أولاها؛ إذ إن نظام التعليم في الجزيرة قائم على اللغة الإنجليزية؛ الأمر الذي يعني أن استعادة اللغة الصينية (الماندرين) لمكانتها سيحتاج إلى بعض الوقت، مما قد يترتب عليه إرباك أولي (دون المبالغة في حجم هذه المشكلة). وقد وضعت الحكومة الصينية قواعد جديدة للعمل؛ بحيث يطلب من الموظف تقديم امتحان كفاءة في اللغة الصينية لضمان البقاء في وظيفته[113].

أما من حيث القدرة على الدمج الاقتصادي بين الصين وهونج كونج فإن الأمر الذي لابد من التنبه له أن الصين بدأت بذلك الدمج قبل الانتقال؛ إذ تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن للصين أكثر من 1800 مشروع في الجزيرة حتى عام 1995 وتبلغ القيمة المالية لهذه المشروعات حوالي 50 مليار دولار، وقدرت المصادر الغربية أن الرقم اقترب من 80 مليار دولار مع منتصف عام 1996 [114].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الصين لم تكن غائبة عن العمل السياسي في هونج كونج، فالحزب الشيوعي كان يعمل تحت الأرض أثناء الوجود البريطاني، بحيث قدرت بعض المصادر الصحفية عدد أفراد خلايا الحزب حتى لحظة الانسحاب البريطاني بحوالي ثمانية آلاف عنصر كانوا يعملون بتنسيق مع وكالة الأنباء الصينية[115].

سابعاً: مشكلة الصين مع منظمة التجارة العالمية، وتأثير ذلك في الاقتصاد الصيني

سعت الصين منذ منتصف الثمانينيات تقريباً للدخول في عضوية منظمة الجات، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الجات) دون جدوى، وهي تتمتع بمركز المراقب منذ عام 1995. وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسية في الاعتراض على دخول الصين هي أسباب سياسية، فإن هنالك بعض المشكلات ذات الطابع غير السياسي البحت:

1. إن القواعد التجارية التي تعمل منظمة التجارة العالمية بناء عليها ترتكز بشكل أساسي على اقتصاديات السوق، ولما كان الاقتصاد الصيني محتكراً في قطاعاته

المركـزية بيـد الحكومـة، فـإن القـدرة على التـوفيق بين هـذا النمط من الاقـتصـاد والقواعد المستخدمة من قبل منظمة التجارة العالمية ليست بالأمر الهين.

لكننا لاحظنا فيما سبق أن نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني يتزايد بشكل واضح؛ فقد ارتفع نصيب هذا القطاع من 22٪ عام 1978 إلى 29٪ عام 1995 من ناحية، وارتفع حجم القطاع المشترك بين القطاعين العام والخاص إلى نسبة 34٪ في عام 1995 من ناحية ثانية.

ويرفض بعض المحللين هذا الرأي على أسـاس أن حـدود القطاع العـام والخـاص ليست واضحة في الاقتصاد الصيني، إذ إن العديد من المؤسسات الإنتاجية المسجلة كقطاع خاص تدار من قبل مؤسسات محلية رسمية أو تابعة للجيش[116].

2. تتهم بعض الجهات الدولية القوانين الصينية الخاصة بالتجارة بعدم وضوحها أو عدم اتساقها، أو أن الصين لا تراعي بعض الحقوق مثل حقوق الملكية الفكرية، تلك القضية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التهديد بفرض العقوبات على الصين (وهو أمر سنعود إليه عند تناول العلاقات الأمريكية ـ الصينية).

3. إن بعض القيـود المفـروضـة على الاسـتيـراد في الصين تتناقض مع مـبـدأ حـرية التجـارة، إذ إن أي استيراد إلى الأسواق الصينية يحتاج إلى تصريح من الحكومة، لكن الصين تعـد بأنـهـا سـتلغي هـذا القـانون بعـد خـمس سنوات من دخـولـهـا في عضوية المنظمة الدولية[117].

4. ثمة اعـتـراض على المشروعات المشـتـركة؛ إذ تشـتـرط الحكومـة الصينيـة على أي مشروع مشترك أن يكون أحد أطرافه صينياً، وأن يمتلك الجزء الأكبر من الأسهم.

لكن الصينيين يردون على ذلك بالقول إنهم قدموا بعض التنازلات في هذا الجانب حيث لـم يعـودوا يشـتـرطون أن تستـورد المشـروعـات المشـتـركـة بمقدار مـا تصـدر، ويعـرض الصينيـون رغبتـهـم في إلغاء الشـروط على المشروعات المشتركة والخاصة بأن تشتري هذه المشروعات موادها الخام من الصين. لكن الصينيين يصرون حتى

الآن على ضرورة أن تتولى الجهات الصينية عملية توزيع الإنتاج، مبررين ذلك على أساس أن التوزيع يدخل ضمن نطاق الخدمات؛ وهو قطاع لم يجر الاتفاق عليه حتى الآن في نطاق منظمة التجارة العالمية[118].

5. وتواجه المصارف الأجنبية بدورها نمطاً مماثلاً من المشكلات؛ إذ تمنع المصارف الأجنبية من التعامل بالعملة المحلية (كل 8.3 يوان = دولار) أو من التعامل مع المواطن الصيني، إذ إن 90٪ من القروض الممنوحة للصين - والتي تمثل 12٪ من الدخل المحلي الإجمالي - تذهب إلى القطاع العام، غير أن الحكومة الصينية بدأت منذ مطلع عام 1997 في إصدار بعض اللوائح التي تخفف من هذه القيود؛ كما حدث في شنجهاي التي منحت فيها بعض الرخص لمصارف أجنبية[119].

ويبدو أن الهدف الأساسي من هذه القوانين المعرقلة لنشاط المصارف الأجنبية هو حماية الإنتاج الصيني من المنافسة، وتخشى الحكومة الصينية أن يؤدي دخول المصارف الأجنبية إلى مجال الإقراض إلى عدم قدرة النظام المصرفي الصيني على مجاراتها؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تغير في بنية النظام الاقتصادي، وبالتالي التأثير في البنية الاجتماعية الصينية.

إن عدم وجود مصارف صينية خاصة في الصين باستثناء مصرف واحد، يلقي مسؤولية النشاط المالي على الدولة وحدها.

6. ثمة مشكلة أخرى تتمثل في اعتزام الصين عدم السماح باستيراد السيارات لمدة 15 عاماً بهدف حماية إنتاجها الداخلي بعد دخولها منظمة التجارة العالمية (كان 96٪ من مبيعات السيارات في الصين عام 1993 لصالح المؤسسات الحكومية ومشروعات القطاع العام)[120]. وقد يكون هذا القرار لصالح المستثمر الأجنبي المشترك في مشروعات مشتركة لإنتاج السيارات في الصين، إلا أن القرار ضار بالجهات الأخرى التي ليس لها مشروعات مشتركة في هذا القطاع داخل الصين.

غيـر أن التـوجهـات العـامة تـوحي أن الصين راغـبة في الاسـتجـابة لمطالب منظمة التجـارة العالمية ولكن بعد نيل العـضوية فيها، وقد عبر عن هذا التوجه لوي زونجز هاو المدير العـام السـابق لوزارة التـجـارة الصـينيـة بقـوله: «ليس لنا من خيـارات إلا اتخـاذ إجراءات هيكلية لـضمـان الوفـاء بقواعـد النظام، غيـر أننا الآن خـارج النظام، وتتـوقع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا منا أن نتعهد بواجباتنا دون أن يكون لنا حقوق، وهو أمر غير مقبول»[121].

أخيراً لابد من الإشارة أولاً إلى أن دراسـة الاقـتصـاد الصـيني تصطدم بمشكلة فنية وهي التبـاين الشـديد في الأرقـام الخاصـة به؛ فالتقـديرات الصينية الرسـمية تضع حجم الاقتصاد الصيني في حدود 400 مليار دولار (وقد يكون ذلك مدفوعاً بالرغبة الصينية في أن تعامل من قبل المنظمات والهيئات الدولية كإحدى دول العالم النامية)[122]، بينما يرتفع الرقم في تقديرات المنظمات الدولية الاقتصادية إلى حوالي 1.6 ترليون دولار. فإذا أضفنا إلى هذا الرقم اقتصاد هونج كونج، فإن ذلك يجعل الاقتصاد الصيني يحتل المرتبـة الثـالثـة عـالمياً. وبينمـا يبلغ حـجـمـه الحالي من دون هونج كـونج حوالي نصف الاقتصـاد اليـاباني، فإن استمرار معدلات نموه الحالية سيجعله يتساوى مع الاقتصاد اليـاباني في حـدود عـام 2006، ولكنه – وبمعـدل النمـو ذاته – سيـصـل إلى 1.5 ضعف الاقتصاد الأمريكي عام 2020[123].

غير أن البعد الأكثر أهمية في الاقتصاد الصيني هو ذلك المتعلق بمصير القطاع العام، ولاسيما القطاع الصناعي منه.

ومنذ وفاة دنج تعرضت مؤسسات القطاع العام إلى مزيد من النقد، وأعلن لي بنج في آذار/ مارس 1997 أن إصلاح هذه المؤسسـات هو المهـمة الأكثر إلحـاحاً، وأعلنت رئاسة الحكومة والبرلمان عن مجموعة من الإجراءات؛ أبرزها تشكيل فريق عمل للنظر في مـوضـوع دمج هذه المؤسسات والبحث في مصـير المؤسسـات التي هي على وشك الإفلاس، إلى جانب بحث مصير العمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة إعادة الهيكلة هذه (يقدر عددهم عام 1996 بحوالي 10 ملايين، عثر 50٪ منهم على عمل، حسب

الأرقام الرسمية، بينما يشير بعض التقارير إلى نسبة أعلى من ذلك بكثير)، فإذا علمنا أن هذا المشروع سيتعامل مع 118 ألف مؤسسة صناعية أدركنا حجم التحدي الذي يواجه الاشتراكية الصينية.

ويشير تقرير لمجلة **إيكونومست** إلى أن فريق العمل «مزود بصلاحيات لإغلاق المؤسسات الخاسرة وبيعها بالمزاد العلني، وستمنح المصارف الرسمية الحق في رفض تمويل المؤسسات الخاسرة ابتداء من عام 1998، كما سيتم منح العديد من هذه المؤسسات الحق في إصدار سندات لرفع رؤوس أموالها، ويبدو من تصريحات وزير المالية أن المؤسسات الصغرى هي التي يعلن إفلاسها أو تجبر على الاندماج مع غيرها، وانتهاج سياسة أكثر مرونة مع المؤسسات الكبرى»، علماً أن عدد المؤسسات الكبرى هو ألف مؤسسة، بينما عدد المؤسسات المصنفة كمؤسسات صغرى هو 117 ألفاً[124].

ويعود الهجوم على القطاع العام إلى مبررات منطقية؛ فيكفي أن نلاحظ أن هذا القطاع كان يساهم في عام 1981 بنسبة 75٪ من الإنتاج الصناعي الصيني، إلا أنه انخفض عام 1997 إلى نسبة مساهمة لا تزيد على 33٪ مما يعني خسارة متلاحقة وصلت عام 1996 إلى 7.2 مليارات دولار[125]. وبالمقابل فإن القطاع الخاص يتطور بشكل واضح؛ إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 45٪ عام 1996، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا القطاع يعمل في نشاطات هي أقرب في بناها إلى النمط الاقتصادي المعاصر، على عكس القطاع العام الذي يرتبط بنمط متخلف إلى حد واضح.

ومعلوم أن النظام الاقتصادي في أي دولة لا يعمل منفصلاً عن النظام السياسي، الأمر الذي يجعل من دراسة التحولات في النظام السياسي أمراً ضرورياً لمعرفة درجة اتساق الحركة في كلا النظامين؛ وهو الأمر الذي سنتناوله في الفصل التالي.


https://t.me/montlq

الفصل الرابع

النظام السياسي

مقدمة

لعل المشكلة الأولى في تحليل النظام السياسي الصيني تتمثل في تحديد الإطار النظري الذي نستند إليه، إذ إن للنظام خصوصيته ومفاهيمه الوثيقة الصلة بالتطور التاريخي لكل من النظام والمجتمع على حد سواء، ويجدر بنا أن نذكِّر بدراسات نسق القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الثقافة السياسية ليست منفصلة عن الثقافة العامة للمجتمع، وإنما هي جزء أو ثقافة فرعية منها، وتجد الثقافة السياسية جذورها في الميراث التاريخي والبنى المختلفة للمجتمع.

والقول بوجود ثقافة سياسية لمجتمع ما لا يعني انتفاء وجود ثقافات سياسية فرعية، لكنها تدور كلها حول التوجه نحو السلطة السياسية، والتوجه نحو العملية السياسية والانتماء، والتوجه نحو الذات كفاعل سياسي، ثم التوجه نحو البيئة الخارجية بأبعادها المختلفة.

أولاً: مكانة السلطة السياسية في الفكر الصيني

إن تحليل النظام السياسي الصيني على أساس عملية اتخاذ القرار السياسي، وتصنيف النظام طبقاً لهذه العملية، يفترض أن المفاهيم التي نستخدمها تستقيم والمنظومة القيمية السياسية الصينية، وهو افتراض يسهل التدليل على عقمه.

فإذا أخذنا على سبيل المثال موضوع الديمقراطية التي تعني في جوهرها نمط المشاركة وحجمها في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي كانت أحد الأبعاد الثلاثة في مبادئ صن يات صن، وهي الديمقراطية والرفاهية الاجتماعية والقومية، فإن دلالة المفهوم لدى المواطن الصيني واستناداً إلى تراثه الحديث (الماركسية

وما أصابها من تغيرات) والقديم (الكونفوشية)، ترتبط إلى حد بعيد بدلالات السلوك الأخلاقي لرجل السياسة؛ كالأمانة والمساواة والاستقرار والعدالة والحفاظ على القانون. . . الخ. إن ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة أو التعددية، بل درجة الاستقامة من ناحية ودرجة الإنجاز من ناحية ثانية. وتميل نسبة مهمة من الصينيين – كما سنرى فيما بعد من خلال استطلاعات الرأي الغربية على الصينيين بعد الإصلاحات – إلى التخوف من أن تؤدي التعددية إلى الفوضى، كما أن نسبة قليلة جداً أبدت رغبة في تنحية قادة الحزب، بينما أبدت نسبة عالية منهم الرغبة في تشديد السلطة على الأبعاد الأخلاقية.

إن هذه النظرة ليست منفصلة عن التراث العميق للمجتمع الصيني، والذي أشرنا إليه في الفصل الأول، مع فارق أساسي هو أننا ركزنا في الفصل الأول على بنية الثقافة العامة، بينما يتم التركيز هنا على البعد السياسي محدداً في موقف الفرد والسلطة من بعضهما حالياً، أي إننا تعرفنا على الإطار الثقافي العام تاريخياً ليسعفنا ذلك في إدراك الإطار الثقافي الخاص [السياسي] في الفترة المعاصرة، فنحن لا نستطيع فهم الحركات السياسية الإسلامية على سبيل المثال بمعزل عن فهم الإسلام كإطار عام. وتحت عنوان وظائف الحاكم نجد النص الكونفوشي التالي: «لقد أنتجت السماء الفصول، وأنتجت الأرض كل مصادر الثروة، والإنسان أنجبه والده، ويعلمه أستاذه، ويستخدم الحاكم هذه الأشياء الأربعة بشكل صحيح؛ لذا فإنه يقف حيث لا يوجد الخطأ. . . وعليه أن يعرف مشاعر الناس، وأن يدلهم بوضوح على ما ينفعهم، وأن يتعرف على مآسيهم، وبهذا يكون قادراً على التأثير في الأشياء»[1].

وبعد دراسة معمقة للتراث الفكري والعلمي الصيني يصل أحد الباحثين إلى أن «تفسير أي خلل في النظام الاجتماعي، يجب أن يُلتمس في الأنماط المتغيرة في الكون العلوي، فإن حدث هذا فسيعتدل النظام الاجتماعي ويعود إلى مسلكه القويم بأمر من الإمبراطور، مستخدماً سلطته السياسية والاجتماعية على رعاياه، تماماً كما يعتدل النظام الطبيعي، أو على العكس ينقلب الانسجام العضوي للعالمين الطبيعي والاجتماعي بسوء مسلك الإمبراطور، حيث السيول والصواعق والقحط»[2].

وخلال الفترة الممتدة من القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين حين سادت النظم الإمبراطورية (مثل أسرة سونج 960 ـ 1279، وأسرة منج 1386 ـ 1644، وأسرة تشينج 1644 ـ 1912)، فقد تكرست التقاليد السياسية السابقة إلى حد كبير، ووضعت أسس البيروقراطية المركزية، حيث يتم اختيار أفراد الإدارة من خلال امتحان يوضع لهم، وتمتد السلطة من الإمبراطور والموظفين الرسميين إلى المكاتب والمقاطعات والأقسام والأحياء.

ويربط بعض الباحثين مثل لوسيان بي وافري جولد شتاين بين هذه النزعة المركزية في السلطة وبين النمط الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الشرقية، إذ إن هذا النمط لا يؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة، وينعكس ذلك على السلوك الدولي، حيث تميل القوى الإقليمية نحو مركزة صنع القرار في أقاليمها؛ فالأمراء الغربيون خلال صراعهم مع الملوك أو الإمبراطور كانوا يعملون من أجل الانفصال عنه، أي تشكيل قوة موازية له أو على الأقل توزيع نفوذه ومدى هيمنته، أما أمراء الشرق فكانوا يعملون على أن يحلوا محله أي إنهم يصرون على وجود مركز، ولكن الخلاف على من هو هذا المركز.

لذا فقد نمت النظم البيروقراطية في الشرق بينما نمت النظم التعددية في الغرب[3]. وهو أمر يؤكد فكرة مركزة السلطة، ولاسيما عندما تتكاتف الأيديولوجيا الماركسية مع التقاليد الشرقية، ولعل هذا التكاتف هو الذي دعا هنتنجتون إلى وصف قادة الصين المعاصرين بأنهم «لينينيو كونفوش»[4].

ومن الناحية القانونية برزت خلال هذه الحقب الإمبراطورية مدرستان للقانون؛ هما مدرسة كونفوشيوس ومدرسة المشرعين؛ وتركز الأولى على أن أفضل وسيلة للحكم هي ما يتم بالإحسان والقدوة الحسنة، وتركز الثانية على أن «معظم الناس يسعون لمصالحهم الخاصة، ومن ثم فإن العقوبة ضرورية. . . وعلى الحكومة أن تقضي على الشغب والامتيازات»[5].

واستناداً إلى ذلك يصبح الموضوع المهم هو «الخلل الأخلاقي الذي يبدو في نظر الصينيين خرقاً وإفساداً للنظام الاجتماعي، ومن ثم فإن الاهتمام الدائم هو بالنظام الكوني وتداخلاته مع النظام الاجتماعي؛ مما يجعل الاهتمام مركزاً على تسلسل النظام؛ ولهذه الأسباب فإن اتجاه عمل القانون رأسي من الدولة إلى الفرد»[6].

ونقرأ في النصائح الموجهة للحاكم النص التالي الذي يحدد فلسفة العلاقة بين السلطة والشعب ويؤكد الملكية الواسعة للحاكم: «والآن، إذا أنشأ جلالتكم حكومة رائدها الخير، فإن ذلك سيدفع عمالك إلى العمل برغبة في ديوانك، وسيرغب الفلاحون بالعمل في حقولك، وسيعمل التجار على خزن بضائعهم في مخازنك، وسيسعى الزوار الأجانب إلى السفر على دروبك»[7]. ونقرأ في نص آخر: «عندما يُخضع أحدهم الآخرين بالقوة، فإنهم لا يخضعون له بقلوبهم، وإنما يخضعون له لأن قوتهم غير كافية للمقاومة، وعندما يُخضع أحدهم الآخرين بالفضيلة، فإنهم يخضعون له بإخلاص»[8].

إن العلاقة بين تطور النظام السياسي والبنية الثقافية لأي مجتمع علاقة جدلية، وتطور النظام السياسي مرتبط بالتحولات العامة في المجتمع التي تفعل فعلها في النظام بهدوء وروية.

إن سطوة التراث الثقافي في الصين عميقة إلى حد بعيد، وموقف الفرد من السلطة ليس مفصولاً عن هذه المسالة؛ فالمجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير، والعلاقات السلطوية داخل هذا النظام صارمة بشكل واضح، والأخلاق بمضمونها الكونفوشي أقوى من القانون، والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي[9]. وعندما حاول الصينيون التجديد في تراثهم - كما حدث زمن تشومسي 1130ـ1200 - أطلق على الحركة اسم الكونفوشية الجديدة (أي البقاء في إطار الكونفوشية).

ويفسر أحد الباحثين المتخصصين في النظام السياسي الصيني نشوء الظاهرة السلطوية في الصين بقوله: «من الناحية التاريخية، إن على مؤسس الأسرة (التي ستَحكم) أن يكون عسكرياً ليتمكن من بسط سلطته، ولكنه كان يحكم استناداً إلى مجموعة من المعايير الجماعية التي كرَّسها التراث»[10].

ما الذي نود الوصول إليه من هذه المقدمة عن الثقافة الصينية؟

إن الهدف من هذا الجزء معرفة مدى اتساق النظام السياسي مع الأبعاد المركزية للثقافة السياسية وتجربة التغيرات التي يمكن اكتشافها في هذه الثقافة، والتي يمكن إبرازها في الأبعاد التالية:

1. اعتبار إطاعة السلطة أمراً أخلاقياً، واعتبار القانون أداة التطور.
2. اعتبار النسق الاجتماعي أكثر ضرورة من النزعة الفردية.
3. المرونة وقبول المذهب البراجماتي في التعامل مع معطيات الواقع.

إن نمط التفاعل بين السلطة المعاصرة واحتمالات الخروج عليها مرهون في أحد أبعاده بنمط التطور في البنية الثقافية، ولما كانت العلاقة بين المواطن والسلطة مبنية على الخضوع في الثقافة التقليدية الصينية، فإن التحول عن نمط هذه العلاقة من مستوى الخضوع المسوَّغ أخلاقياً في المنظومة التقليدية إلى مستوى المشاركة بين السلطة والمواطن مرهون بنمط التحولات في هذه البنية.

ويرى أحد الباحثين الغربيين أن المجتمع الصيني سيستمر في سعيه لتكريس النظام السلطوي في المدى الزمني المنظور «بسبب التراث الكونفوشي؛ إذ إن هذا التراث بقي لمدة تقارب 2500 عام يُعَلِّم الصينيين النظام والاستقرار من خلال تقسيم العلاقات الإنسانية إلى خمسة أنماط؛ العلاقة بين الحاكم ونوابه، وعلاقة الأصدقاء، وعلاقة الزوج والزوجة، وعلاقة الآباء والأبناء، والعلاقة بين الإخوة الكبار والصغار، وأن المساواة لا تظهر إلا في نمط واحد ذلك الذي بين الأصدقاء... وعلى الرغم من أن أحد تلاميذ كونفوشيوس برر قتل الإمبراطور، فإن ذلك جاء نتيجة الفساد المفرط لذلك الإمبراطور»[11].

وتدلنا الإحصاءات كلها على أن نسبة المجتمع التقليدي في الصين تتراوح ما بين 70ـ80٪ من السكان؛ وهم الذين يشكلون المجتمع الريفي ونسبة من مهاجري المدن الجدد. وحيث إن المجتمع الريفي يشكل الحصن المنيع في كل المجتمعات للثقافة التقليدية، فإن ذلك يعني أن أمام العلاقة التقليدية بين السلطة والمجتمع فترة طويلة لكي تهدم أعمدتها.

وترى إحدى الدراسات الصينية أن المجتمع الصيني سينتقل إلى «المجتمع الحديث في حدود عام 2050»[12] والذي يعني اختلال البناء السكاني من أغلبية ريفية فلاحية تقليدية إلى أغلبية مدنية صناعية خدمية.

من ناحية ثانية لابد من التذكير بما أشرنا إليه من الاتجاه المتزايد داخل السلطة السياسية إلى "الإحياء القومي" المتمثل في الخصائص الصينية للاشتراكية عند دنغ هيساو بنج، وإلى إحياء الرموز التراثية وإعادة تفسير التاريخ والظواهر بما يعيد للفكر التقليدي نوعاً من قوة الجذب.

من ناحية ثالثة فإن التراث الشيوعي الحديث أوجد بُعداً آخر يضعف النزوع إلى اعتبار المشاركة في صنع القرار مسألة ذات أولوية، فإلى جانب أن التراث التقليدي الصيني مبني في أحد أبعاده على "عبادة البطل" (حيث اعتبر الصينيون الآلهة أبطالاً تحولوا إلى آلهة)، فإن الحقبة الماوية كرست الظاهرة إلى حد بعيد، ولعل حقبة الثورة الثقافية ساهمت ولو بشكل مضطرب في هذا الاتجاه. إن مفهوم البطولة يعني - كما هو عند كارليل (Carlyle) - ذوبان الأفراد في رمز يعبر عن رغبات وصور ذهنية جماعية.

وعلى خلاف ما يرى وو بن، فإننا نرى أن عناصر الثقافة التقليدية الصينية تتجدد من حيث الشكل ولكن كُنهها باق، إن السمات الراسخة لما يسميه فريدريك هيجل* "بالروح العامة" للمجتمع الصيني تتحرك بشكل أبطأ كثيراً مما يعتقد وو بن.

ولعل النتائج التي وصلت إليها دراسة النظام القانوني الصيني في فترة الإصلاحات تؤكد ما ذهبنا إليه؛ فقد خلصت إحدى الدراسات في هذا المجال إلى أن النظام القانوني الصيني - بعد الإصلاحات القانونية التي أدخلت عليه - احتفظ بسمات ثلاث هي «أولوية النظام على الحرية، وأولوية الواجب على الحق، وأولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد»[13].

---

* جورج ولهلم فريدريك هيجل (1770-1831) (George Wilhelm Friedrich Hegel) فيلسوف ألماني، صاحب "المنطق الجدلي الهيجلي". (المحرر).

ثانياً: الحزب الشيوعي ومكانته في النظام السياسي

يقول أحد المتخصصين في النظام السياسي الصيني إن لدى الصين «الكثير من المنظمات دون أن يكون لديها مؤسسات»[14]، وإن العمل يتم داخل الجهاز السياسي والإداري على أساس رأسي فقط، بمعنى أن درجة التعاون بين الأجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة.

ويمكن تحديد أبرز سمات النظام السياسي الصيني في المرحلة الواقعة قبيل بدء الإصلاح على النحو التالي:

1. تركز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد.
2. التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.
3. عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد، حيث نجد الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة في الوقت نفسه.
4. البيروقراطية والفساد الإداري.

ونتيجة لهذه الأوضاع شرع النظام السياسي في عملية الإصلاح على أساس "مأسسة العمل السياسي" كما ورد في بيان الحزب في كانون الأول/ ديسمبر 1978[15].

ويؤكد أحد الباحثين المتخصصين في السياسة الخارجية الصينية هذا التصور، ويرى أن هناك تغيرات جذرية في آليات صنع السياسة الصينية؛ فهناك «تزايد في مأسسة عملية صنع القرار وتزايد في دور التكنوقراط، وأن أغلب قرارات السياسة الخارجية قد نقلت من مجال نفوذ المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب (التي أصبحت اجتماعاتها أقل من المعتاد)، وأوكلت إلى بيروقراطيي الأمانة العامة للحزب وإلى مجلس الدولة (الحكومة). ويلجأ هؤلاء إلى المتخصصين من التكنوقراط، كما يتم التوسع في إنشاء مراكز البحوث السياسية والبرامج الأكاديمية في هذا الميدان»[16].

ويبدو أن فرصة التكنوقراط تتزايد في الأنظمة الشمولية مع غياب القيادة الكارزمية[17] إلى جانب تنامي النزعة التقنية في كافة المجالات الحياتية، الأمر الذي سيؤدي في

النهاية إلى امتداد هذه الآثار إلى الحقل السياسي، بغض النظر عن نمط النظام السياسي، وإن تفاوتت آثار هذا الامتداد. إن العلاقة بين أزمة الشيوعية وتنامي النزعة التكنوقراطية كانت محل نقاش في الأدبيات السياسية منذ مدة، ويقول فرانسيس فوكوياما في هذه المسألة: «إنه لتوقع عام ذلك الذي يقول بأن حتمية التطور التقني سوف تؤدي إلى التخفيف من حدة السيطرة الشيوعية المركزية، واستبدالها بممارسات السوق الموجّهة الأكثر حرية، وإن الحكم الذي أصدره ريمون أرون بأن التعقيد التقني سوف يقوي طبقة المديرين على حساب الأيديولوجيين والعسكريين. . . ثبتت صحته»[18].

إن المعطيات السابقة كلها تدل على أن النظام السياسي الصيني له مواصفات خاصة، ويقترح أحد الباحثين نموذجاً مختلطاً لدراسة هذا النظام السياسي على النحو التالي[19]:

أ. النموذج العقلاني: وهو النموذج القائم على افتراض دراسة كافة البدائل واختيار أحدها من قبل مجموعة متماسكة من صنَّاع القرار التي تتخذ من المصلحة القومية معيارها الأول.

ويبدو أن هذا المنهج في دراسة صنع القرار السياسي هو الأنسب لدراسة السلوك الصيني على المستوى الدولي، أي إن شبكة العلاقات الدولية الصينية يتم اختيار البدائل فيها على أساس النموذج العقلاني.

ب. نموذج القوة: وهو النموذج القائم على افتراض أن اختيار القرار السياسي يتم نتيجة سلسلة من المساومات بين مجموعة قيادية تفتقر إلى قدر من التماسك فيما بينها، ويكون المعيار الأساسي لكل منهم هو تدعيم مكانته في بنية السلطة.

ويبدو أن عملية اختيار القيادة العليا في النظام السياسي الصيني (ولاسيما الأمين العام للحزب وأعضاء المكتب السياسي) تتم وفقاً لهذا النموذج.

ج. النموذج البيروقراطي: ويقوم هذا النموذج على أساس المساومات بين الإدارات بهدف تحقيق البديل الذي يرضى عنه الجزء الأكبر؛ بمعنى أن المعيار المركزي هنا في اختيار البديل لا يكون على أساس المعيار العقلاني بل معيار مساحة الرضا عن

القـرار، ومن هنا تأتي مسـاومـات الإدارات؛ الأمـر الذي يجـعـل من القـرار الحل الوسط لا الحل الأمثل.

ويبدو أن الميدان الأكثر تطبيقاً لهذا النمط هو ميدان القرارات الخاصة بالتعاون مع النخب المختلفة، سواء في مساهمتها أو توظيفها أو التعامل السياسي معها.

إن ذلك يعني أن دراسة سلوك النظام السيـاسي الصيني تتم على مسـتـويات ثلاثة متسقة مع النماذج الثلاثة وهي:

أ. المستوى العقلاني، ويطغى على السلوك الصيني مع المجتمع الدولي.

ب. نموذج القوة، ويطغى على آلية اختيار القيادة السياسية.

ج. النموذج البيروقراطي، ويطغى على نمط التعامل مع النخب السياسية.

ويعـتـقـد هذا البـاحـث أن التـغيـر والاضطراب المؤسسي المزمن في النظام السـيـاسي الصيني ناتج عن عدم اتباع الصين نمطاً معيناً من الأنماط السابقة، وهو رأي لا نتفق معه؛ إذ إن المنظور البـراجـمـاتي الذي أخـذ به الصـينيـون منـح النظام السيـاسي قـدراً هـائلاً من المرونة التي مكنته من تجاوز المأزق الذي واجهه الاتحاد السوفيتي، وهو أمر سنلاحظه عند تناولنا لمؤسسات الحزب المركزية (ويبلغ عدد الأعضاء المنخرطين في الحزب حوالي 57 مليون عضو، أي ما يقارب 5٪ من عدد السكان)[20].

وقد عرف النظام السياسي الصيني تغيرات جذرية في بنية النخبة الحاكمة من جهة، وفي درجة تحكم الحزب في مقاليد الأمور نتيجة برنامج التحديثات الأربعة من جهة ثانية.

ويمكن تحديد أبرز جوانب التحولات في بنية النخبة في الآتي:

1. التحول من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث: يمكن لنا أن نعتبر وفاة ماو علامة فارقة على بدء التحـولات في بنية النخبـة، إذ أعقب وفـاة مـاو تناحـر قصيـر المدى على السلطة انتهى باستبعاد القوى التقليدية في الحزب بدءاً "بعصابة الأربعة" ثـم باستبعاد هواكوفنج.

وقد أخذ شكل التغير في النخبة مظاهر عدة أهمها :

أ . إحلال الأجيال : لقد كان من بين أبرز صفات النخبة الحاكمة في الصين كبر السن، غير أن مرحلة ما بعد ماو عرفت إحلالاً للفئات العمرية الأصغر سناً وبشكل متدرج، كما يوضح الجدول التالي للقيادات الإقليمية للحزب :[21]

الجدول (18)

إحلال الفئات العمرية الأصغر سناً في النخبة الحاكمة

السنة	1982	1983	1988	1996
معدل العمر	62	55	53	55
تعليم جامعي ٪	20	43	62	79

أما على مستوى اللجنة المركزية، فنجد الظاهرة ذاتها على النحو التالي :[22]

السنة	1982	1987	1992	1997
معدل العمر	59.1	55.2	56.3	55.9
تعليم جامعي٪	55.4	73.3	83.7	92.4

ويدلنا الجدول السابق على انخفاض معدل العمر بين أفراد النخبة الحاكمة في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي أو الأمناء العامين الإقليميين؛ فخلال الفترة ذاتها اختفت من المكتب السياسي عشر قيادات؛ أي بنسبة تغيير تصل إلى 45٪ من عدد أعضاء المكتب (دون حساب الأعضاء الاحتياط)، وفي اللجنة المركزية جرى تغيير 35٪ من الأعضاء[23].

ب . إعادة الاعتبار للقيادات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية : من المعروف أن الثورة الثقافية سعت إلى زعزعة كل القيم والمظاهر البرجوازية في المجتمع الصيني وحاولت إحلال القيم الجماعية بدلاً منها، وقد شملت هذه العملية طرد العديد من القيادات التي اعتبرت من القيادات الداعية إلى تلك القيم البرجوازية (وكان دنج هيساو بنج من بينها).

وبعد بدء برنامج التحديثات بدأت عملية إعادة القيادات التي طردتها الثورة الثقافية، وتدل الأرقام المتوافرة على أن دنغ هيساو بنج أعاد إلى الحزب والحكومة 2.9 مليون من الكوادر[24]، بمساعدة هو ياوبانغ (Hu Yaobang) الذي كان مديراً لدائرة التنظيم في اللجنة المركزية. وتعد هذه الكوادر المعادة من القوى الأكثر ليبرالية، وبدأت عملية استبعاد الذين عينتهم الثورة الثقافية كما يتضح من الجدول التالي:[25]

الجدول (19)

القيادات المعينة من قبل الثورة الثقافية

السنـة	القيادات التي عينتها الثورة الثقافية ٪
1978	52
1983	27
1986	15

2. الزيادة في نسبة التكنوقراط في السلطة: يتميز التكنوقراطي عن الأيديولوجي التقليدي بأن محاكمته للظواهر تكون أقل دوجمائية، مما يعني أن زيادة نسبة التكنوقراط في أجهزة صنع القرار تجعل هذه الأجهزة أكثر ميلاً نحو البراجماتية. ولو نظرنا إلى المستوى الأكاديمي لأغلب أعضاء المكتب السياسي للحزب حتى عام 1978 سنجد أنهم يتميزون بالصفات التالية:[26]

أ. إن أغلب الأعضاء يحملون مؤهلات علمية متدنية.

ب. إن أغلب الذين يحملون مؤهلات علمية عالية هم من خريجي الأكاديميات العسكرية.

ج. كلهم من الرجال تقريباً.

د. إن أغلبهم من المقاطعات الشمالية أو من أواسط الجنوب.

ويدلنا الجدول التالي على التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة، وبشكل يكشف حجم التحول المهم من هذه الناحية[27]:

الجـدول (20)

التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة

السنة	1978	1983	1988 [28]	1990
تكنوقراط ٪	22	36	52	61
التغير٪	—	14+	16+	9+

ومن بين التكتيكات الأخرى التي استخدمها دنغ في التغيير السياسي نظام التقاعد الذي طرحه على الحزبيين القدامى، إذ سمح لهم بالتقاعد مقابل أن يحصلوا على رواتب تفوق رواتبهم الحالية، كما يحق لهم الاحتفاظ بالمنازل المقدمة لهم من السلطة أثناء عملهم، كما يبقون «مستشارين في المستويات المختلفة طبقاً لأماكن عملهم قبل التقاعد، وقد نتج عن هذه الإغراءات أن ترك الحزب قرابة 1.1 مليون عضو معظمهم من الذي شاركوا في حرب الاستقلال عام 1949»[29].

ويلخص الجدول التالي التغيرات التي جرت في قيادات الهيكل السياسي للدولة بشكل يدل على أن الفترة الممتدة 1978 ـ 1985 عرفت تغييراً شبه تام في هذه القيادات[30]:

الجدول (21)

تغييرات قيادات الهيكل السياسي للدولة

الجهاز السياسي	أعضاء جدد ٪	الفترة	التجديد ٪
الوزارة	87	1983 ـ 1978	91
	46	1985 ـ 1983	85
المؤسسة العسكرية			
- اللجنة المركزية	13	1985	32
- المكتب السياسي	3	1986	38 [31]
الأمناء الإقليميون	81	1982 ـ 1979	
	86	1985 ـ 1982	97

إلى جانب ذلك فإن مكانة الجيش في البنية السياسية أصابها تغير مهم، وهو ما يتضح في الجدول السابق، إذ تقلصت نسبة العسكريين في الهيئات المركزية للحزب،

إلى جانب التركيز على إخضاع الجيش للمؤسسة السياسية كما سنلاحظ في مواضع مختلفة من هذا البحث.

ومن الملاحظ أن نمط هذه التغيرات قد استمر في الفترة التي تبعت وفاة الزعيم الصيني دنج عام 1997، فعلى الرغم من أن جيانج زيمين الذي أعيد انتخابه في المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في عام 1997 ينتمي إلى الحرس القديم (فهو من مواليد عام 1926)، فإن التغييرات التي أحدثها المؤتمر تمثل استمراراً للمسار الذي أشرنا إليه سابقاً، وهو ما يتبين من المؤشرات التالية:

أ. استبعاد العناصر الأكبر سناً من اللجنة العسكرية المركزية؛ وهما الجنرال ليوهوا كينج (80 عاماً) والجنرال جانج جين (83 عاماً).

ب. بقاء الجنرالين تشي هاوتيان وجانج وانيان نائبين للرئيس؛ وهما من الجنرالات الأكثر حماساً لموضوع تايوان.

ج. احتفاظ زيمين بمنصبه أميناً عاماً للحزب وقائداً للقوات المسلحة ورئيساً للجنة العسكرية المركزية، إلى جانب تعزيز سيطرته على المؤسسة العسكرية بإبقاء الجنرال وانج روبلن ضمن اللجنة الدائمة.

د. تقدم دعاة المزيد من الانفتاح في مراتبهم داخل اللجنة الدائمة المرتبطة بالمكتب السياسي؛ وهو ما يتضح في انتقال جو رونغجي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة، وهو الأمر الذي انتهى إلى تعيينه رئيساً للوزراء في عام 1998 كما كان متوقعاً.

هـ. استبعاد أحد أبرز منافسي زيمين وهو كياتشي (رئيس المؤتمر الشعبي) من المكتب السياسي واللجنة المركزية[32].

ورغم بعض المظاهر الإيجابية في بنية الحزب، فإنه شرع يتحول إلى نوع من النخبة الاجتماعية بدلاً من النخبة الأيديولوجية، "فالشللية" ماتزال قائمة؛ وهو ما يتضح في استمرار أهمية مجموعة شنجهاي (ومن أبرزها زهاو رونغجي)، بل وبروز نوع من النخبة التكنوقراطية الشللية أيضاً، وهو ما يتضح في أن نسبة مهمة من الذين يطلق عليهم الجيل الرابع من القيادات ينتمون في معظمهم إلى جامعة كينج شوا، وهو أمر

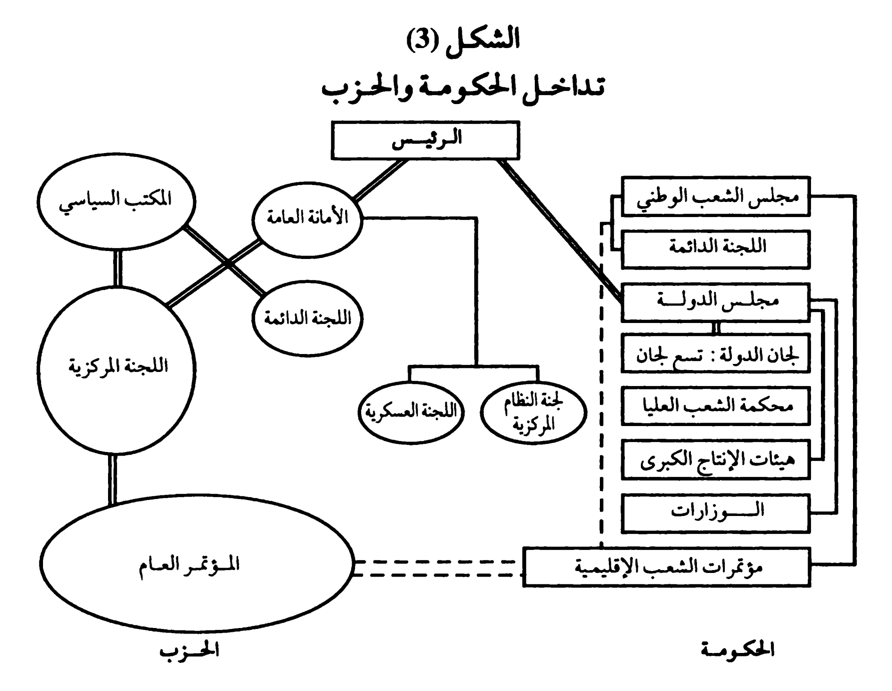
يلقى مساندة من القـاعدة الحزبية التي ارتفعت فيها نسبة حملة الشهادات الجامعية والثانوية إلى 43٪ من أعضاء الحزب[33].

غير أن الحكم على النظام السياسي في أي دولة مرهون بنمط عملية اتخاذ القرار من الناحية الفعلية؛ فالدول الاشتراكية متهمة بأن نظام الحكم فيها يختصر العملية السياسية برمتها في أيدي قلة تتمركز في المكتب السياسي وبعض الشخصيات في اللجنة المركزية وكبار ضباط الجيش، وقد لا يتجاوز العدد 500 فرد. كما أن نمط عملية اتخاذ القرار يتأثر إلى حد بعيد بمدى قوة زعيم الحزب أو ضعفه، وهو أمر واضح عند المقارنة بين تأثير ماو تسي تونج القوي وتأثير خليفته هواكوفنج الضعيف، ثم تأثير دنج هيساو بنج القوي[34].

وتشير إحدى الدراسات المتخصصة في النظام السياسي الصيني إلى أن ما بين 23-25 فرداً يتحكمون في نسبة عالية من القرارات الاستراتيجية للدولة الصينية، وأن القوة التنفيذية لهذه النخبة تكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي التي تضم حالياً سبعة أفراد، حيث تتخذ هذه المجموعة أغلب القرارات التي تشرع الأجهزة الأخرى في العمل على تنفيذها[35]. ويوضح الشكل (3) عملية اتخاذ القرار السياسي في الصين، حيث يظهر التداخل بين الحزب والدولة، وحيث تشكل اللجان الدائمة القوى المركزية

الشكل (3)

تداخل الحكومة والحزب



في صنع القرار من ناحيـة، ولكنها تعكس من ناحية ثانية التركـيز المتدرج للسلطة، بشكل يوحي بصحة ما توصلت إليه تلك الدراسة.

وتسير عملية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الصيني على النحو التالي:

1. تقوم لجان الدولة (عددها تسع حالياً، وهي أعلى رتبة من الوزارات في سلم القرار) والوزارات التي تعمل تحت سيطرة مجلس الدولة بتقديم تقاريرها إلى المجلس.
2. يقوم المجلس بعد دراسة التقارير بتقديم تصوراته إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي.
3. إذا صادق المكتب السياسي على المشروع أحاله إلى لجنته الدائمة.
4. يقوم المكتب أو لجنته الدائمة بإحالة المشروع إلى مجلس الشعب الوطني (البرلمان). وهناك مجموعة من الهيئات الإنتاجية والشركات المهمة التي لها دورها كقوى داخل النظام السياسي؛ مثل هيئة الصناعة النووية، وهيئة الصناعات الفضائية إلى آخر الهيئات التي تصل إلى حوالي 18 هيئة[36].

لكن برنامج التحديثات الأربعة أدى إلى تغييرات مهمة في عمل بعض الهيئات؛ فقد كانت لجنة الدولة للتخطيط هي اللجنة الأكثر أهمية في الدولة، ويرى بعض الباحثين أن التوجه نحو المزيد من تفكيك القطاع العام بدأ ينعكس سلبياً على مكانة هذه اللجنة، وأصبح التركيز على التنسيق بين القطاعات هو الميدان الأكثر أهمية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إنشاء لجنة الدولة لإصلاح النظام الاقتصادي كبديل لها في الجانب الأصلي لوظيفتها، وأصبحت اللجنة الجديدة تمثل واحدة من أقوى اللجان في الدولة[37]. وتدعيماً لهذا الاتجاه جرى تحول آخر في هذا الجانب تمثل في إنشاء مكتب الإنتاج التابع لمجلس الدولة عام 1991 ليقوم بدور التنسيق بين القطاعات الصناعية من ناحية، والتنسيق بينها وبين الوزارات والهيئات الإنتاجية المختلفة من ناحية أخرى[38].

ويبدو من خلال الدراسات المتوافرة عن مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية ومستوى التفرغ للنشاطات الحزبية تنامي النزعة النفعية بين الكوادر الحزبية، إذ تحول الارتباط بالحزب إلى علاقة شكلية تجعل من الفاعلية التعبوية للحزب أقل كثيراً. وقد دل مسح أجراه الحزب الشيوعي الصيني على الأرياف الصينية أن 23٪ من كادر الحزب الريفي

مـازال صـالحاً للعمل بينمـا انغمس 68٪ من الحزب في التجارة وسـاهم في الجريمة المنظمة، كما أن 75٪ من العناصر الحزبية فقدت روحها النضالية[39].

وتتمثل المشكلات المركزية في الحزب في بعدين مهمين هما:

أ. تفشي ظاهرة الفساد: لقد أدى النهج الإصلاحي إلى تنامي المنظور البراجماتي على حساب المنظور الأيديولوجي التقليدي، وكان من نتيجة ذلك انصراف قطاعات مهمة إلى العمل التجاري، إلى جانب تنامي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري. وقد عبر الرئيس زيمين عن هذه الظاهرة بقوله: «إن الفساد بات منتشراً الآن في جسم الدولة والحزب، وإن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط الحزب والدولة»[40].

وتدل البيانات الرسمية والصحفية على حجم هذا الفساد، الذي يمكن أن نقدم بعض نماذجه؛ مثل[41]:

(1) إعلان الدولة خلال الحملة على الفساد عام 1996 عن اعتقال 245 ألف متهم في قضايا فساد، وصدور الأحكام بحق 219 ألفاً منهم. ومن المعروف أن هذه ليست الحملة الأولى على الفساد، إذ بدأت الحملة الأولى عام 1989 والتي كان دنج بوفانج (ابن دنج هيساو بنج) أولى ضحاياها، ثم جرت الحملة الثانية عام 1995 والتي تركزت في مدينة شوجانج (مركز إنتاج الصلب)[42]. وسنلاحظ في الفصل الأخير الأهمية المركزية لهذا العامل على النظام السياسي الصيني من وجهة نظر الدراسات المستقبلية، ولاسيما الأهمية الكبرى التي توليها التقاليد الكونفوشية لذلك.

(2) إخضاع 1151 من كبار المسؤولين في الحزب خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو 1996 للتحقيق في قضايا الفساد الإداري، والتحقيق مع ستة آلاف من رجال الشرطة للسبب نفسه.

(3) إصدار أحكام بالإعدام وتنفيذ بعضها، كما حدث مع رئيس شرطة مدينة شان دونج، ورئيس شرطة مدينة تيا آن، وسكرتير الحزب في المدينة نفسها.

(4) الكشف عن تورط 45 مسؤولاً كبيراً في جهاز الحزب، وقدرت المبالغ التي تورطوا فيها بحوالي 2.21 مليار دولار.

ب. صراع التيارات داخل الحزب: لقد أدت عملية طرح مشروع التحديثات الأربعة إلى تباين المواقف منها داخل الحزب، وقد اتضح هذا التباين داخل الحزب من خلال تبلور تيارات يسعى كل منها إلى حشد الأنصار له، وتشير إحدى الدراسات إلى أن اللامركزية المالية التي نتجت عن برنامج الإصلاح وشجعت على الاستقلال المالي من خلال عقد صفقات بين المركز والمقاطعات، تشكل إحدى الوسائل التي يستخدمها زعماء التيارات المختلفة لضمان الحصول على التأييد لهم من ممثلي هذه المناطق في هيئات الحزب، وهو ما يتضح في الأسلوب الذي انتهجه دنغ بزيادة عدد ممثلي هذه المناطق في اللجنة المركزية إلى أن بلغوا عام 1987 نسبة 43٪.[43]، ويبدو أن الدافع لذلك ليس كما ذهبت إليه الدراسة التي سبقت الإشارة إليها؛ بل تشجيع الأقاليم على الانخراط في برنامج التحديثات الذي يشترط في أحد ركائزه قدراً من اللامركزية.

ويمكن تحديد توجهات هذه التيارات المختلفة على النحو التالي:[44]

1. التيار المعتدل: ويدعو هذا التيار إلى مساندة الإصلاحات، دون التخلي عن المبادئ الماركسية. ويتزعم الرئيس زيمين هذا التيار مدعوماً بما يسمى "مجموعة شنجهاي" (ومن المعروف أن زيمين كان مسؤولاً حزبياً في شنجهاي) التي تتمثل في المكتب السياسي بسبعة أعضاء من أصل عشرين عضواً (أي ما نسبته 35٪).

وتتمثل أهم توجهات التيار المعتدل بالاستمرار في الإصلاحات، والتأكيد على وحدة الأراضي الصينية (إشارة إلى تايوان)، ومحاولة طمأنة الدول المجاورة للصين، كما يدعو إلى ديمقراطية تأخذ في الاعتبار الواقع الصيني.

2. التيار الليبرالي: ويبدي هذا التيار قلقاً مما يعتبره تلكؤاً في الإصلاحات، وينادي بتوسيع إيقاعها وتسريعه، وتدعو بعض أجنحة هذا التيار إلى تصفية القطاع العام، ويؤكد التيار على ضرورة مسايرة الإصلاح السياسي للإصلاح الاقتصادي، وقد نجح هذا التيار في إدخال بعض الإصلاحات على الحريات والحقوق المدنية، ودعا بعضهم إلى السماح بإنشاء الأحزاب؛ وهو الأمر

الذي لم يلق استجابة من القاعدة الحزبية ولا من بعض القوى داخل هذا التيار نفسه.

3. التيار المحافظ (الماويون): ويحذر هذا التيار من أن الإصلاحات قد تقود إلى تدمير البنية الاجتماعية الصينية والقيم الاشتراكية، ويستند هذا التيار إلى بعض المثقفين (كالعاملين في معهد التاريخ التابع للحزب) وإلى القيادات المسنة. ويحذر هذا التيار من تزايد «نفوذ البرجوازيين والليبراليين داخل الحزب» ومن تحول التوجه إلى اقتصاد السوق إلى توجه رأسمالي، وتدعي هذه المجموعة أن الإصلاحات أفرزت طبقة برجوازية في المجتمع الصيني تضم حتى عام 1994 ما مجموعه حوالي خمسة ملايين فرد، وأن هذه الطبقة ستتحالف مع الرأسمالية العالمية لهدم النظام الاشتراكي في الصين، على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي، وتعتبر هذه المجموعة التطورات التي أدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي شواهد على صحة مخاوفها.

ومن الملاحظ أن هذه التيارات تعبر عن نفسها بوسائل إعلامية تقتصر إلى حد ما عليها، كما أنها تعقد المؤتمرات التي تستهدف التأكيد على طروحاتها السياسية. لكن ذلك لا ينفي التزايد الواضح في عدد الصحف والمجلات في المجتمع الصيني كشاهد على قدر أكبر من الانفتاح على التيارات الفكرية ولو بقدر معين، وهو ما يتبين من الجدول التالي[45]:

جـدول (22)

السنة	الصحف	المجلات
1987	186	930
1996	2200	8100

ويبدو أن المتغير الرئيسي في تحديد موازين القوى بين هذه التيارات مرتبط بنتائج الإصلاحات؛ فكلما كانت نتائج الإصلاحات أكثر سلبية كان ذلك لصالح التصورات التي يطرحها التيار المحافظ، وكلما كان نجاحها أكبر تعزز الإغراء بانفتاح أكبر، الأمر الذي يصب في مصلحة التيار الليبرالي، أما التيار المعتدل المسيطر حالياً على مقاليد

السلطة فإن موقعه مرهون بتحقيق نتائج إيجابية من ناحية وبلجم موجة الفساد الإداري التي ارتبطت بالإصلاحات من ناحية ثانية.

وعقد الحزب الشيوعي مؤتمره الخامس عشر في عام 1997 (يُعقد مؤتمر الحزب عادة كل خمس سنوات)، وقد انتهى إلى عدد من النتائج مثل:

أ. تدعيم سلطة جيانغ زيمين كرئيس للدولة والحزب.

ب. تعيين رونغجي رئيساً للوزراء.

ورغم عدم نفي احتمالات الصراع على السلطة، فإن هناك مجموعة متجانسة إلى حد ما في توجهاتها في السلطة السياسية؛ وتضم هذه المجموعة[46]:

1. جيانغ زيمين: وهو الأمين العام للحزب الشيوعي، ورئيس الدولة، ورئيس اللجنة العسكرية للحزب، ورئيس اللجنة العسكرية للحكومة (ويلاحظ تركز كبير للسلطة في يده).

2. لي بنج: وكان رئيساً للوزراء.

3. كياو شي: رئيس سابق لجهاز الأمن، ورئيس المؤتمر الشعبي الوطني (البرلمان). وقد تغيب عن التصويت أثناء أزمة عام 1989، ولكنه فقد مناصبه بعد المؤتمر الخامس عشر للحزب.

4. لي رويهوان: رئيس المجلس الاستشاري السياسي، ويعد من أبرز الليبراليين.

5. زهاو رونغجي: أصبح رئيساً للوزراء، وهو أحد الخبراء الاقتصاديين. وقد بدأ منذ عام 1994 بالميل نحو العمل على إعادة تركيز السياسات المالية بيد الحكومة المركزية.

6. هو جنتاو: مسؤول الشؤون الحزبية، ويعد من أصغر العناصر عمراً.

7. ليو هواكنج: من أبرز المساعدين العسكريين في فترة دنج، وقد أحاله المؤتمر الخامس عشر إلى التقاعد.

ثالثاً: السلطة التشريعية

يطلق على السلطة التشريعية في الصين اسم مجلس الشعب الوطني، وقد تم إنشاؤه عام 1954، ويمثل طبقاً للدستور السلطة العليا في البلاد، وعلى كافة المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير له. غير أن السلطة الحقيقية بيد الحزب الشيوعي الذي ليس له أي إشارة في الدستور.

ويضم المجلس 3000 عضو، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب الشيوعي ما بين 60-70٪[47]، وتعتبر اللجنة الدائمة (عدد أعضائها 150 عضواً) القوة المحركة للبرلمان منذ الصلاحيات التي منحت لها عام 1979، ويتم اختيار الأعضاء فيه من خلال انتخابات على ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى وتكون على أدنى مستويات التقسيمات الإدارية، حيث يقوم الأفراد باختيار ممثلين لهم من بين عدد من المرشحين الذين يكون عددهم أكبر من عدد المقاعد الخاصة بالدائرة الانتخابية، أما المرحلة الثانية فيتم فيها قيام المؤتمرات الشعبية المحلية بانتخاب نواب المستوى الإداري الأعلى من الأول (المقاطعة)، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، يقوم الأعضاء المنتخبون في المرحلة الثانية باختيار ممثلي المنطقة في البرلمان.

وعلى الرغم من أن الدور التقليدي للبرلمان كان هامشياً، ولاسيما في فترات الحمى الثورية، فقد اعتبر بعض المراقبين بعض مواقف البرلمان في فترات ما بعد الإصلاحات مؤشراً إلى نوع من الخروج غير التقليدي على توجهات السلطة المركزية؛ مثل معارضة 841 عضواً مشروعاً لبناء سد على نهر يانجتسي، أو اعتراض 550 عضواً على التقارير المقدمة من الهيئة القضائية (وهي تقارير كانت تمر في السابق دون معارضة)، أو اعتراض قرابة ثلث الأعضاء على تشريعات مالية، ولعل اعتراض 37٪ من الأعضاء على تعيين إحدى الشخصيات المقربة من الرئيس جيانغ زيمين يؤكد هذا التوجه[48].

كثيراً ما أصدرت الدراسات الغربية حكمها على النظام السياسي الصيني استناداً إلى وقائع يجري التركيز عليها لأغراض دعائية. ويعتبر أغلب هذه الدراسات أن ما حدث في ميدان تيانانمين عام 1989 مؤشر إلى تصلب النظام السياسي الصيني تجاه القيم الليبرالية السياسية.

ويقدم باحثون أمريكيون سلسلة من العوامل التي تجعلهم يرجحون تغلب التيار المتشدد على السلطة في الصين :[49]

1. يرى بعض الباحثين أن التاريخ الصيني لا ينطوي على تقاليد الممارسة الديمقراطية، إذ إن أكثر من ثلاثة آلاف عام من تاريخ الصين لا تتضمن مؤشرات مثل الحكومة المقيدة السلطات أو حماية الحقوق الفردية أو استقلالية القضاء أو وسائل الإعلام، سواء تحت سلطة الإمبراطور أو تحت سلطة الحزب[50].

2. أدت الاضطرابات التي حدثت في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1989 إلى تزايد المخاوف من أن يكون ذلك مقدمة مشابهة لسيناريو الأحداث التي جرت في دول أوروبا الشرقية خلال بدء عملية التفكك الشيوعي، الأمر الذي يعزز النزعة المتشددة.

3. إن فشل إعادة البناء (البريسترويكا) التي قادها ميخائيل جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق أصبحت مثالاً جيداً للتيار المتشدد على النتائج المترتبة على انتهاج سياسات ليبرالية.

   وبالمقابل يعتقد جورباتشوف أن الإصلاح السياسي في الصين قادم بلا ريب، ومن غير الممكن ألا يزحف الإصلاح الاقتصادي إلى بنية النظام السياسي[51].

4. أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث نوع من الصدمة لدى قادة الجيش الصيني الذين رأوا أن الضرورة تقتضي توفير ميزانيات كافية لتطوير التقنية العسكرية الصينية. إن العروض التقنية التي رافقت حرب الخليج الثانية أثارت لدى قادة الجيش إحساساً بأن مكانة الصين ستبقى في النهاية معتمدة على القدرات العسكرية. إن ذلك يعني زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية من جديد، ولاسيما أنها أقرب إلى التيار المتشدد.

لكن النظام السياسي اتخذ قراراً عام 1987 يسمح بموجبه بإجراء انتخابات للمجالس المحلية ورؤسائها في المناطق الريفية، وقد جاء ذلك استجابة لبرنامج التحديثات ليتسق إيقاع التغيير الاقتصادي مع الحد الأدنى من التغيير السياسي.

على أن النظرة الثاقبة للأمور توحي أن مفهوم الإصلاح السياسي في نظر السلطة الصينية لا يعني ما يتضمنه المفهوم في التقاليد الغربية[52]، إذ يبدو أن مفهوم الإصلاح

في الصين يتمركز حول الإصلاح الإداري وليس التعددية السياسية؛ فعندما أبدت بعض القيادات العليا الرغبة في دفع الإصلاحات إلى الميدان السياسي تعرضت إلى الإبعاد، كما حدث مع اثنين من القادة الذين كانوا مرشحين لخلافة دنج؛ أولهما هي ياوبانج عام 1987، وثانيهما زهاو زيانج عام 1989، وقد وصف دنج توجهاتهما بأنها «ليبرالية برجوازية فاشلة»[53].

وفي عام 1988 جرت انتخابات في حوالي 720 ألف قرية، وتم انتخاب رؤساء المجالس واللجان المحلية بالاقتراع السري، ولمدة ثلاث سنوات. ومع عام 1997 يفترض بأن 95٪ من حوالي 900 ألف قرية قد أتمت عملية الانتخاب. وعلى الرغم من أن بعض الفائزين في الانتخابات هم من الشيوعيين، فإنهم يشكلون أقلية (أما في المدن المتوسطة والكبرى فإن الانتخابات والترشيحات تتم بشكل يسيطر فيه الحزب الشيوعي على مقاليد الأمور تماماً). وهو ما يمكن اعتباره أهم تطور في بنية النظام السياسي الصيني منذ عام 1949[54].

من جانب آخر تبدو السلطة التشريعية عازمةً على إدخال بعض الإصلاحات في مجال الحريات السياسية، ففي عام 1996 أقر البرلمان تشريعاً يمنع أجهزة الأمن من احتجاز الأفراد دون محاكمة.

ويبدو أن ثمة علاقة بين برنامج التحديثات التي أطلقها دنج هيساو بنج وبين هذه التوجهات، إذ إن "اقتصاد السوق الاشتراكي" يحمل في طياته تحولات سياسية. ويربط تشين جينلو العضو في مجلس القانون الصيني هاتين المسألتين على النحو التالي:

«كان جميع القادة المحليين يعينون من قبل السلطات العليا، وقد كانوا من الناحية النظرية متجاوبين مع الفلاحين لكنهم من الناحية العملية لم يكونوا كذلك، وبعد الأخذ بنظام المسؤولية العائلية الذي أعطى الفلاحين أراضيهم ليزرعوها (ويمنع الحكومة من تحصيل أكثر من 5٪ من دخل الفلاحين)، فإن الهيكل السياسي المفروض من أعلى أصبح غير مناسب»[55].

تنبأ دنج بأنه نتيجة لاتساع نطاق الإصلاحات التي شرع فيها، فإن المسار سيعرف تذبذباً بين صعود وهبوط. وحيث إن الإصلاح الاقتصادي سيرافقه نوع من الإصلاح السياسي فتقسيم العمل بين الحكومة والحزب تجب مراجعته، ولابد من أخذ العديد من الصلاحيات من سكرتيري الحزب وتحويلها إلى المديرين الفنيين. ورأى دينج أن هذه التحولات تستلزم ضمان استمرار الحزب في القبض على الأبعاد المركزية للسلطة؛ كي لا تدب الفوضى على غرار ما حدث خلال الثورة الثقافية[56]. ولعل ذلك يفسر وجود سكرتير للحزب الشيوعي في كافة القرى الصينية.

وفي عام 1988 أعلن دنج عن استعداده لنقل السلطة من الحزب إلى الحكومة، وحصر وظيفة الحزب في "التوجيه في القضايا الفلسفية"[57]. ويواجه الرئيس زيمين في أعقاب وفاة دنج صعوبات في إدخال الإصلاحات السياسية على النظام، ولاسيما من القيادات التقليدية والعسكرية.

إن الفكرة التي تمكن إثارتها في هذا السياق هي أن الثورة التي قادها ماو بدأت استناداً إلى فكرة تثوير الأرياف لتقوم بتطويق المدن لاحقاً وهزيمتها، ويبدو أن التيار الليبرالي في الحزب يراهن على أن التوجه الذي شرعت به السلطة في الأرياف سيزحف ثانية إلى المدينة، ولكنه يحمل معه هذه المرة الديمقراطية لا الثورة.

غير أن الضرورة تقتضي إيلاء الأفراد بعض الأهمية، بمعنى التعامل مع فكرة التناحر الداخلي كأحد الاحتمالات المطروحة في الساحة السياسية الصينية، وهو نمط عرفته الصين سابقاً والاتحاد السوفيتي السابق ومعظم الدول ذات النظم الشمولية.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أبرز الشخصيات الفاعلة في النظام السياسي، ومع أن هذه المجموعة تبدو متناسقة فيما بينها إلى حد كبير[58]، فإن زيمين يحظى بشرعية مستمدة من التأييد الذي كان يحظى به من دنج، إلا أن احتمالات الخلاف تبقى قائمة، ولاسيما مع ضعف آليات التكيف في أجهزة صنع القرار الصيني.

وقد تكون أولى المهام التي سيسعى زيمين لتحقيقها هي النأي بنفسه عن أحداث ميدان تيانانمين (وهي التي وقعت في قلب العاصمة الصينية وأودت بحياة حوالي ألف مواطن صيني في الثالث والرابع من حزيران/ يونيو 1989)، إذ إن زيمين كان موجوداً خلال الأزمة في شنجهاي، ونجح هناك في امتصاص الأزمة دون إراقة دماء، الأمر الذي يعطي انطباعاً بأنه أكثر مرونة من الزعيم السابق دنج هيساو بنج. ولكي يعطي انطباعاً بهذا الاتجاه قام بعدد من الخطوات[59]:

أ. السماح بإعادة تغطية أحداث الميدان بشكل يوحي بتحميل المسؤولية كاملة للزعيم السابق.

ب. إحالة كافة الضباط الذين شاركوا في عمليات الجيش في الميدان إلى التقاعد.

لكن عدداً من قادة الرأي العام الصيني عملوا على بلورة جماعات ضغط تزيد من مستوى الحريات السياسية، ولاسيما أن هناك حوالي 3000 سجين سياسي في الصين، إضافة إلى استمرار سياسة معسكرات العمل مثل (Luoshan, Shiliping) على الرغم من توقيع الصين اتفاقيات عديدة تمنع التعذيب[60]. وتقدر بعض المصادر الصينية الرسمية عدد الأفراد الذين أرسلوا إلى هذه المعسكرات بحوالي مليوني فرد خلال الفترة 1980 ـ 1990[61].

وتبرز من بين هذه الشخصيات شخصية المؤرخ سو اليانجينج (Xu Liangying) وهو عضو أكاديمية العلوم الصينية، وعالم الذرة وانج غانتشانج (Wang Ganchang) - الذي يعتبر أبا القنبلة الذرية الصينية - وغيرهما[62].

أما بخصوص النظام الإداري فإنه يوجب على المدن الكبرى أن تحل مشكلاتها من خلال العلاقة مع القيادات الإقليمية (المحافظات)، غير أن أربع مدن منها منحت من قبل المجلس الشعبي الوطني الحق في العلاقة المباشرة مع القيادة العليا في الدولة؛ وهذه المدن هي بكين وتيانجين وشنجهاي وتشونجنج (وهذه الأخيرة هي كبرى المدن الصينية، وعدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة)[63].

رابعاً : تأثير التيار الليبرالي في هونغ كونغ في النظام السياسي

لقد تعهدت الصين - طبقاً للاتفاق الخاص بهونج كونج مع بريطانيا عام 1984- باحترام الحقوق السياسية والاقتصادية لها لمدة خمسين عاماً (أي حتى عام 2047) وعلى أساس دولة واحدة بنظامين، كما ينص الاتفاق على أن تحتفظ هونج كونج بعملتها، وأن تبقى مسؤولة عن إدارة احتياطياتها من العملة الأجنبية، وبقاء الحدود بين الجانبين، وأن يكون لها الحق في مجلس تشريعي منتخب. غير أن الصين بدأت باتخاذ قرارات تستهدف إلغاء المجلس التشريعي المنتخب في هونج كونج، واستبداله بمجلس تشريعي مؤقت لعبت الصين دوراً أساسياً في إيجاده (وقد طالبت بريطانيا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية).

من ناحية ثانية اتخذت الصين قراراً بإلغاء الجمعيات الخاصة بالحقوق المدنية، وهو ما أدى إلى تزايد المخاوف في هونج كونج من التطورات السياسية التي تقبل عليها البلاد.

ويحدد أحد الباحثين مجموعة من العوامل التي يجب توافرها لكي يكون لهونج كونج تأثيرها في النظام السياسي الصيني: [64]

1. مدى سماح النظام السياسي باستمرار القوى الليبرالية في هونج كونج، وهو الأمر الذي سيجعل منها نموذجاً يؤثر في القوى السياسية الأخرى ويساند قوى المعارضة الليبرالية داخل الصين الأم.

2. إعادة النظر في التفسير السائد للتاريخ السياسي الصيني؛ إذ يرى هذا الباحث أن الصينيين يعتقدون أن وجود سلطة سياسية ضعيفة في سيطرتها على أقاليم الدولة يقود دائماً إلى الكارثة والتمزق، ويلجأ أصحاب هذه النظرة إلى القول بأن هونج كونج ذاتها خير دليل على ذلك.

3. التحول في مفهوم التطور الاقتصادي لدى القيادة الصينية؛ إذ إن هذه القيادة تعتقد إمكانية فصل الرأسمالية عن الليبرالية؛ بمعنى تحقيق الجانب الاقتصادي من المنظور الرأسمالي دون تحقيق الجانب السياسي.

ويبدو أن النظام السياسي معني بالجوانب الاقتصادية في هونج كونج أكثر من عنايته بالجوانب السياسية، ولاسيما أن 60٪ من الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى الصين تمر عبر هونج كونج، كما أن لهونج كونج حوالي عشرين مليار دولار من الاستثمارات داخل الصين حتى عام 1995 (65).

غير أن الأمر يقتضي النظر إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى، وهي دور الحزب الشيوعي الصيني في العمل على التغلغل في البنية السياسية لهونج كونج، وهو أمر سنلاحظه في موضع آخر من الدراسة، لكن الشيء الذي يجب التذكير به أن الحزب سيعمل على اختراق هذه القوى بمقدار لا يؤثر في الجوانب الاقتصادية.

والنقطة الأكثر خطورة في موضوع هونج كونج أن استمرار حالتها المتميزة (بنظام مختلف عن المركز) سيعزز مطالب الأقاليم الأخرى للحصول على وضعية مشابهة؛ وهو الأمر الذي من الأرجح أن تقاومه السلطة المركزية.

خامساً: النظام السياسي وآليات التكيف

يواجه كل نظام سياسي نمطين من الضغوط والمطالب؛ فهناك مطالب وضغوط البيئة الداخلية (مثل رفع معدل الدخل، تحسين التعليم، الدفاع، الصحة... الخ) ومطالب خارجية من البيئة الدولية (التوازنات الدولية، شروط التجارة الدولية، القانون الدولي... الخ)، وقد يكون النظام السياسي عاجزاً عن الوفاء بالمطلبين في وقت واحد؛ فيتم تكييف إحدى البيئتين (الداخلية أو الخارجية) لحساب الأخرى، وهو أمر مرتبط بمدى تأثير كل بيئة في الأخرى وكيف يوفق النظام السياسي بينهما، وهل ينتج آليات تكيف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية... الخ؟

يعتقد أحد الباحثين في موضوع الإصلاحات الصينية أن هذه الإصلاحات بدأت لغايات ليست هي التي انتهت إليها، بمعنى أن التحول نحو اقتصاد السوق لم يكن جزءاً من الخطة التي بدأ بها الإصلاح، إلا أن هذا التوجه تدَعَّم فقط بعد الاضطرابات التي حدثت في عام 1989 (66).

ونرى أن هذه النظرية السائدة لدى عدد واسع من الباحثين الغربيين تنطوي على تشكيك في التوجهات الليبرالية الصينية وإيحاءات بأن الانفتاح الاقتصادي كان نتيجة غير متوقعة من القيادة السياسية الصينية[67]. ولعل التوقف عند عدد من الجوانب يساعدنا على تفنيد هذه النظرية:

1. كانت القيادة الصينية التي تولت برمجة التحديثات الأربعة تتبنى هذا التصور منذ فترة الثورة الثقافية في منتصف الستينيات، وتعرضت للعزل من قبل العناصر الراديكالية التي كان يقودها ماوتسي تونغ، ويكفي أن نذكّر في هذا المجال بالوصف الذي أطلق على دنغ هيساو بنج في حينها بأنه يمثل "السائرين على الطريق الرأسمالي"، وهو الموقف نفسه الذي تعرض له مهندسه الاقتصادي تشين يون. وقد عاد دنغ للتأكيد على توجهاته في عام 1973، وأكد حينها على ضرورة الأخذ بفكرة الحوافز الفردية. ويمكن أن نتلمس استمرار هذا التوجه من خلال تحليل الخطاب المهم الذي ألقاه زيمين في مدرسة الحزب المركزية في أيار/ مايو 1997 وقال فيه: «إن الاشتراكية في الصين ستبقى في مراحلها الأولى خلال فترة طويلة جداً، وإن من الأهمية بمكان إدراك ديناميات الاقتصاد العالمي، وحاجة الصناعة الصينية إلى أخذ نصيبها من اتساع نطاق الازدهار العالمي»[68]. إن هذه العبارات المصوغة بدقة تتشابه مع التصورات نفسها التي سبق لزهاو زيانغ طرحها قبل عقد من الزمان تقريباً، والتي تعني في جوهرها أن وجود أشكال من الاقتصاد الرأسمالي أمر طبيعي في الصين مادامت في مراحل اشتراكيتها الأولى، كما أن ذلك يبرر الاندماج في تفاعلات الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن المضمون الأيديولوجي له.

2. إن التحذيرات التي أطلقها التيار المتشدد باستمرار من النتائج "الرأسمالية"[69]، التي قد تنتهي إليها الإصلاحات يكشف عن أن هذه النتائج كانت موضع جدل داخل الحزب وداخل بيروقراطية الدولة، وقد لاحظنا ذلك خلال عرضنا لموقف التيارات الحزبية.

3. إن القول بأن التوجهات الإصلاحية تبلورت بعد أحداث عام 1989 لا يستقيم مع الوقائع التاريخية، ويكفي ذكر المؤشرات التالية:

أ. إن نظام المسؤولية العائلية الذي يحول الحيازات الجماعية (الكوميونات) إلى حيازات عائلية أقر من قبل الحزب عام 1980.

ب. أما الإصلاحات الحضرية التي اتسمت بدفعة كبيرة نحو اللامركزية فقد أقرت من قبل الحزب في عام 1984.

ج. إن مراجعة الجهود الإصلاحية الصينية تدل على أن الدولة وضعت خلال الفترة 1979-1984 سبعة برامج إصلاحية[70].

تدل المعطيات السابقة على أن الدولة كانت تدرك وتسعى للنتائج التي وصلت إليها، لكن إيقاع الحركة وسرعة تحقيق هذه النتائج هو الجانب الذي كانت الدولة متشككة فيه.

ومن المؤكد أن هناك تغذية عكسية (Feed Back) من مخرجات الإصلاحات لمدخلاتها؛ فالقطاع الخاص أصبح بدوره قوة دفع نحو مزيد من فتح المجال أمامه. وهكذا يصبح مستقبل النظام السياسي مرتبطاً بدرجة التوازن ما بين قوة دفع القطاع الخاص وما يترتب عليه من نتائج سياسية، وقدرة آليات النظام الاشتراكي على تكييف هذه النتائج السياسية لصالحه، وهنا لابد من التوقف عند دور التوجهات القومية في السياسة الصينية واحتمالات تكاتفها مع قوى السوق لتغيير النظام السياسي تغييراً أيديولوجياً.

إن التقسيم التقليدي للقوى السياسية بين يسارية ويمينية في الأدبيات السياسية الصينية المعاصرة ارتبط بشكل جوهري بالسلطة السياسية، ولعل الفترة الماوية كانت الأشد وضوحاً بين الفترات الأخرى؛ وهو أمر يستدعي التوقف قليلاً عنده، لما له من أهمية في توضيح تفاعلات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً.

لقد تأثر ماو إلى حد كبير بالمنظور الستاليني لحركة التاريخ (الانتقال من الشيوعية البدائية إلى الإقطاعية فالرأسمالية فالشيوعية)، واعتبار أن هذه الحركة تتم مدفوعة

"بقوى التقدم"، وهو ما يعني أن الموقف من التقدم هو المعيار، وأن الطبقة لا تكفي وحدها معياراً للتصنيف السياسي، بمعنى أن الموقف من التقدم هو الذي يحدد مكانك بين القوى بغض النظر عن موقعك الطبقي (مع الإقرار طبعاً بأن ستالين يربط بين هذا الموقف وبين الطبقة ولكن بمعنى نسبي غير مطلق).

ومن هنا فإن ماو ربط بين اليسار وبين من هم في صف التقدم، واعتبر أن الذين يعملون على الإسراع في التقدم هم "المغامرون" بينما اعتبر المترددين في التقدم بأنهم "تحريفيون"[71].

وهذا يعني أن ماو وضع نفسه في موقع وسط بين التحريفيين والمغامرين. وأصبحت مشروعاته السياسية - سواء قفزاته الكبرى في الخمسينيات أو ثورته الثقافية في الستينيات - تتعامل مع العناصر الحزبية استناداً إلى هذا المعيار (التقدم) دون أن يكون هناك معالم واضحة ومستقرة لهذا المفهوم. ولعل موقف النظام السياسي في حينها من بعض القوى مثل "جماعة 16 مايو" يؤكد هذا التوجه.

إن المقدمة السابقة تستهدف التأكيد على أن التصنيف السياسي في الأدبيات الصينية يأتي من السلطة، وهي الظاهرة ذاتها التي ماتزال قائمة في تصنيف التيارات داخل الحزب.

وفي الفترة اللاحقة لوفاة ماو، وبعد استبعاد هواكوفنج، طرح دنج فكرة «بناء اشتراكية بسمات صينية»[72]، وهكذا انتقل النظام من محاكمة أفكار الآخرين طبقاً لمفهوم التقدم إلى محاكمة مستندة إلى درجة المطابقة للسمات الصينية.

على أن الموضوعات التي تمحور النقاش السياسي حولها تمثلت في ثلاثة موضوعات؛ هي سرعة الإصلاحات ومضمونها، والمعاناة الاقتصادية للمواطن، والديمقراطية. وقد سمح دنج بظهور الصحف والمجلات التي تعكس الأبعاد الثلاثة، وبدأت التيارات تتمحور من خلال هذه الوسائل الإعلامية حول هذه الموضوعات، وأصبح التيار المحافظ يركز على المعاناة الجماهيرية، بينما تركز التيار المعتدل حول مضمون الإصلاح، في حين كان التيار الليبرالي مشغولاً بموضوع الديمقراطية.

وحيث إننا تناولنا تيار الإصلاح في أكثر من موقع في هذه الدراسة، سنتوقف قليلاً عند أهم مظاهر النقد الموجهة له من قبل التيارات الأخرى.

تتركز انتقادات المحافظين للسلطة على الجوانب التالية:[73]

1. الجوانب السلبية في سلوك قيادات الإصلاح والقيادات الإدارية والأثرياء "الجدد" والمثقفين المنشقين والأجانب، وتتركز أغلبية الانتقادات في هذا المجال على مظاهر الثـراء، وتصف أدبيـات هـذا التيـار هؤلاء بأنهم من "الكومبـرادور" أي وكـلاء الشركات الأجنبية.

2. المظاهر الإيجابية للحقبة الماوية؛ مثل الأمن، وضمان الوظيفة لكل فرد، واستقرار الأسعار، وعدم الخوف من وقوع حرب مع الدول الغربية.

3. خلخلة القيم الاجتماعية وتراخي الروابط الأسرية التي تمثل إحدى آليات التماسك الاجتماعي في المجتمع الصيني.

أما التيار الثاني المتمثل في دعاة الديمقراطية، فيتركز في أغلبه في شرائح متباينة من المثـقفين؛ فـمنهم المنشـقون عن الحـزب ومنهم أعـضاء مازالـوا في الحزب من الكتَّاب والأدباء، ومنهم أساتذة الجامعات وغيرهم. ويتفق هؤلاء فيما بينهم على نقطة مركزية وهي أن على الصينيين أن يتعلموا من التاريخ ويحولوا دون عودة الماوية من جديد. ويدعو بعضهم إلى التحقق الفوري للديمقراطية كوسيلة لتحقق هذا الهدف (كما هي حال المنشق وي جنجشنج)، بينما يدعو آخرون إلى فترة انتقالية يتم خلالها التحول من إصلاح نظام الخدمة المدنية إلى الديمقراطية بنمطها الغربي، ومن الحكم بالقانون المفروض من أعلى إلى حقوق الإنسان.

وتدلنا دراسة ميدانية[74] على مواقف الرأي العام الصيني من هذه الاتجاهات، وهو أمر يساعدنا على تصور التفاعلات المستقبلية بين هذه التيارات التي أتينا على ذكرها سابقاً. وقبل تناول نتائج هذه الدراسة بالتحليل لابد من الإشارة إلى أن موقف الرأي العام أصبح نتاجاً للأدبيات السياسية الرسمية وللأدبيات التي تطرحها المجلات والكتب الجديدة التي سمح لها بالصدور أو الدخول من الخارج.

أجريت هذه الدراسة عام 1990 - أي بعد أحداث عام 1989 - وشملت 2896 شاباً من كافة المناطق الصينية باستثناء التبت، وقد كانت نتائج الدراسة على النحو المبين في الجدول التالي :

الجدول (23)

توجهات الرأي العام إزاء نشاطات السلطة

الموضـوع	اهتمام غير كاف	اهتمام متوسط	اهتمام أكثر مما يجب	لا أعرف
رقابة الأسعار	55.7	19.7	1.9	22.7
مقاومة الفساد	53.8	17.9	3	25.3
مقاومة الجريمة	47.1	28.6	3	21.4
مقاومة البيروقراطية	46.8	16.8	1.8	34.6
توزيع الدخل	42.5	15	1.7	40.8
التعليـم	42.1	35.6	3.8	18.5
البطالـــة	37.8	20.6	1.5	40
الإسكـان	34.2	29	3	33.8
حماية المستهلك	33.6	21.7	1.7	43.1
حماية البيئة	33.6	30.3	2.6	33.5
الدعـــم	27.9	21.7	7.4	43
الزيادة السكانية	24.7	50.4	12.8	12.2
مقاومة البرجوازية	21.2	25.2	5.2	48.4
القطاع الخاص	18.2	25.4	9.4	47.1
الإصلاح الاقتصادي	17.9	28.6	4.1	49.4
الإصلاح السياسي	17.6	26.6	2.8	52.9
تايـــوان	17	32.5	4	46.5
الانفتـاح	12.6	34.4	5.5	47.4
الدفـــاع	9.8	33.4	3.2	53.6
المساعدة الخارجية	5.7	20	8.1	66.1

أما موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية فقد دلت عليه نتائج الاستطلاع على النحو التالي :

الجدول (24)

موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية

الموضوع	التيار الديمقراطي	غير الديمقراطي	لا أعرف
الديمقراطية لا تؤدي إلى الفوضى	٪37.7	٪22.4	٪39.9
الحزبية لا تسبب الفوضى	٪29.5	٪35.7	٪34.7
الاختلاف الفكري لا يسبب الفوضى	٪32.2	٪43	٪24.8
انتخاب رؤساء المدن	٪67.8	٪ 21.6	٪10.6
تعميق الديمقراطية	٪54.8	٪6	٪39.3
لا تعتمد الديمقراطية على قيادة الحزب	٪1.7	٪76.1	٪22.2

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

على الرغم من اتفاقنا مع بعض التفسيرات التي وردت في الدراسة، فإننا لا نتفق مع التوجه العام لها ولا مع الجزء الأكبر من التفسيرات. ويمكن تحديد أبرز النتائج التي وردت في الدراسة ولها علاقة بموضوعنا وهي:

1. الشعور المتنامي بانهيار المنظومة الأخلاقية وتزايد نزعة البحث عن المنافع المادية.
2. إن نسبة عالية من المستجوبين يعتقدون أن الحكومة لا تفعل ما فيه الكفاية لحل المشكلات التي كانت تقف وراء أحداث عام 1989.
3. إن الأشخاص الذين يريدون من الحكومة إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية هم أنفسهم الأكثر رغبة في إجراء إصلاحات سياسية.
4. إن موضوع السياسة الخارجية لا يشكل بعداً مهماً يؤدي الخلاف حوله إلى الانشطار السياسي داخل المجتمع على غرار القضايا الأخرى.
5. عند تحليل درجة اهتمام المستجوبين بالقضايا المطروحة عليهم كان ترتيب المستجوبين حسب اتساع نطاق الاهتمام (الاهتمام بأكبر عدد من القضايا) على النحو التالي:

أ. إن المستجوبين من الحزب كانوا الأكثر اتساعاً في نطاق اهتماماتهم.

ب. إن الأفراد الذين يشغلون مناصب مميزة كانوا الأكثر اهتماماً بقضايا الإصلاح دون غيرها، وأغلب هؤلاء من ذوي الياقات البيضاء، ولديهم دخل أعلى من المعدل العام، وأغلبهم من الرجال ومن سكان المدن. ويمكن اعتبار هؤلاء السند الاجتماعي للتيار الليبرالي.

ج. إن موظفي الدولة كانوا الأكثر اهتماماً بالهموم اليومية للمواطن (كالسكن والتعليم والبطالة... الخ) دون غيرها. والسمات السائدة بين هؤلاء أن أغلبهم من الريف وفيهم نسبة عالية من النساء (إذ إن درجة التمييز ازدادت ضدهن في ظل الإصلاحات)، ولديهم دخل ومستوى تعليمي أقل من المعدل.

والنتيجة العامة التي تصل إليها الدراسة من الجدول السابق أن مستوى الرضا عن السلطة هو دون المتوسط[75].

غير أن قراءتنا لهذه النتائج تختلف إلى حد كبير عما وصلت إليه دراسة أندرو ناثان وتيانجان شي، إذ إن دراستهما تناولت النظام السياسي من منظور القيم الغربية، ومن هنا جاء تركيزهما على موضوع المشاركة، بينما يجب أن يقاس مستوى الرضا الشعبي على أساس القيمة العليا للشعب موضوع الدراسة، وفي هذه الحالة تكون قضية الالتزام الخلقي لرجال الدولة هي المعيار الأساسي (وهو ما أكدنا عليه في مواضع مختلفة من دراستنا هذه). فإذا طبقنا هذه القاعدة وجدنا صداها واضحاً في نتائج الاستطلاع:

(1) إذا أخذنا معدل عدم الرضا الشعبي عن الحكومة في مجال التقويم الخلقي فسنجد أنه يساوي 50.85٪، ولكننا إذا أخذنا بالمقابل مستوى عدم الرضا الشعبي على أساس الإصلاح السياسي فسنجد أنه يساوي 17.6٪، إن ذلك يعني أن ما يشغل المواطن هو أخلاقية السلطة وهو أكثر بحوالي ثلاثة أضعاف انشغاله بإشراكه في العملية السياسية، وهو أمر يؤكد بقوة الفرضية التي سبقت لنا الإشارة إليها عن قدرة الروح العامة (حسب تعبير هيجل) على البقاء.

(2) تتدعم النتيجة السابقة بالنتائج الواردة في الجدول الثاني، فالذين قالوا بأنهم غير موافقين على أن المزيد من الديمقراطية سيؤدي إلى الفوضى هم 37.7٪ (أي إنهم يؤيدون مزيداً من الديمقراطية) والذين كانوا مع مزيد من السماح لأحزاب جديدة شكلوا نسبة 29.5٪، وهذا كله يعزز ما ذهبنا إليه من أن موضوع المشاركة في السلطة ليس هو الهاجس المركزي للمواطن الصيني. لكن اللافت للانتباه في النتائج صعوبة التوفيق بين الذين يقولون بأن المزيد من الديمقراطية لن يؤدي إلى الفوضى (37.7٪) وبين الذين قالوا بأن الصين بحاجة اليوم إلى المزيد من الديمقراطية 54.8٪.

وفي تقديري أن المسألة ليست منفصلة عما ذكرناه سابقاً من علاقة بين المنظومة الثقافية للمجتمع وبين اختياراته السياسية؛ فالشق الثاني يطرح على المواطن الصيني إمكانية الحصول على المزيد من الديمقراطية، فقبلها 54.8٪، ولكن عندما وضعت الديمقراطية مع قيمة أعلى منها في المنظومة الثقافية الصينية (القانون والفوضى وهما من أسس هذه المنظومة) فإن النسبة تقلصت إلى 37.7٪.

وعند تناول مستقبل النظام السياسي في ظل التحديثات الأربعة نقول بأنه إذا كانت السمة العامة التي تناولناها في غير موضع من هذه الدراسة هي مركزية النظام السياسي تاريخياً في الصين، فإن برنامج التحديثات الأربعة يشكل محاولة لتحطيم هذه السمة بشكل منظم.

إن دراسة الآثار السياسية لبرنامج الإصلاحات تدلنا على عمليات فصل متلاحقة لمجموعة من المتغيرات التي استند النظام السياسي الماوي إليها، وقد يكون لها آثار واسعة النطاق كما سنرى، وتتمثل منهجية التفكيك هذه في المظاهر التالية[76]:

(1) فصل الدولة عن المجتمع: فلقد أدى نظام المسؤولية العائلية الذي سبقت الإشارة إليه إلى تقلص سلطة الحزب والدولة على المجتمع؛ إذ إن التخطيط للعملية الإنتاجية ضمن هذه الحيازات العائلية التي أقرها هذا النظام فصل بين المواطن ومبادراته للتخطيط، والسلطة التي كانت تحتكر التخطيط له. وسيكون لاتساع القطاع الخاص النتائج السابقة نفسها، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد الفصل بين الجانبين.

(2) فصل الحزب عن الحكومة : فقد أدت الإصلاحات إلى تقليص وظيفة اللجان الحزبية؛ إذ حلت الإدارة المحلية (Xiang) محل الكوميونات، كما تم إنشاء العديد من الهيئات التي ستؤدي الوظائف الحكومية التي كانت توكل إلى الكوميونة. وقد أصبح للمشروع الاقتصادي درجة من الاستقلال الذاتي في مجال تسيير شؤونه الإدارية.

ومن بين جوانب التغير التي تدخل ضمن هذا النطاق بدء التغير في أسس التعيين في الوظائف من اعتبار الانخراط في الحزب عاملاً مهماً إلى التركيز على مستوى التعليم والعمر والإمكانيات.

كما أن الحماية القانونية التي سبقت الإشارة إليها أعطت الفرد قوة كبرى - ولو نسبياً - في مواجهة السلطة.

(3) فصل الاقتصاد عن السياسة : كما سبق أن أشرنا إلى وجود بنية اقتصادية تعتمد آليات اقتصاد السوق من ناحية، ونظام سياسي يستند إلى حزب سياسي واحد من ناحية ثانية.

ورغم أن التقاليد الماركسية لا ترى أي إمكانية للفصل بينهما (بمعنى أن السلطة السياسية هي انعكاس للقوى الاقتصادية) فإن برنامج التحديثات خلخل هذه العلاقة وإن لم يلغها؛ فالقطاع الخاص والمردود المالي الناتج عن العمل معه بدأ بدفع العناصر الحزبية إلى التحول إلى هذا القطاع من ناحية، وجعل الانخراط في صفوف الحزب أقل جاذبية من ناحية ثانية. ومن الصعب أن تؤكد لعناصر الحزب ضرورة العمل من أجل الصالح العام، بينما هم يرون العاملين في القطاع الخاص ولحساب أنفسهم يحققون نتائج اقتصادية كبيرة؛ ونتيجة لذلك بدأ حدوث نوع من الانشطار القيمي في أيديولوجيا الحزب، فمن جهة تُبنى فلسفة الحزب على أن مصالح المجتمع لها الأولوية على المصالح الفردية، بينما يرى برنامج التحديثات أن نجاحه مرتبط باحترام الدوافع الفردية من جهة ثانية.

نتيجة لذلك فإن الحزب أصبح يعاني نظرياً من تقديم إجابات مقنعة ومنسجمة مع الأيديولوجيا الحاكمة، كما أصبح التساؤل مطروحاً حول الوظيفة المستقبلية للحزب في ظل تواصل تداعيات الإصلاحات.

ويبـدو أن الطبـقـة التي تزداد نفـوذاً في المجـتـمع السـيـاسي الـصـيني هي طبـقـة "التكنوقراط البيروقراطية" ، فمع تزايد الاعتماد على التكنوقراط كما أوضحنا سابقاً، وبفعل نمط التوجهات العامة للإصلاحات، تزايدت الوظيفة السياسية لهذه الطبقة، والتي يميل علماء الاجتماع السياسي إلى الاعتقاد أنها أقرب إلى تقليص النمط الشمولي في الحكم، وبالتالي إعادة تكييف النموذج التاريخي لبنية السلطة في الصين، ولكن من باب التكنوقراط هذه المرة.

وكما سبق أن أشرنا، فإن التكنوقراط سيعملون على المدى البعيد على تحويل بنية النظام إلى نوع من الهيئات المتخصصة، بحيث تصبح فروع الحزب لها مهمات تقنية أكثر منها ممارسة "الحوار الأيديولوجي" ، وفي هذه الحالة يتحول كل فرع من فروع الحزب على المدى البعيد إلى ما يشبه نواة جماعة ضاغطة ستنتهي فيما بعد إلى قوة ستعمل بكافة الوسائل على فرض التعددية السياسية، وفي تلك الحالة يكون الاختبار أمام الحزب الشيوعي الصيني أكثر قسوة.

ويعتقد رئيس الوزراء السنغافوري - إلى جانب باحثين آخرين - أن الأيديولوجيا فقدت مكانتها في السياسة الصينية، ويقول: «إن الزعماء الصينيين غير مهتمين بالأيديولوجيا، وليسوا مشغولين بالاشتراكية بخصائصها الصينية، بل إنهم مشغولون بنقل مجتمعهم إلى العصر الصناعي المعاصر». ويرى لورنس برام أن الأيديولوجيا لم تعد تعني الكثير للصينيين حالياً، وأن أغلب الصينيين يشاركون نظراءهم من أفراد الطبقات الوسطى في العالم اهتماماتهم الخاصة بتحسين مستوى الحياة[77].

ولابد من التنبيه لبعض الأبعاد التي قد تكون لصالح الحزب، والتي نرى أن التجربة السوفيتية قد تشكل أبرزها. إن الفشل الناتج عن انهيار النظام الشيوعي والحال التي آلت إليها الأوضاع في روسيا يشكلان تحذيراً للمجتمع الصيني من تفكك النظام السياسي الصيني. لكن موضوعاً آخر يستحق الإشارة إلى أهميته وهو العلاقة بين التيارات الديمقراطية وحجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع من المجتمعات، إذ يتبين من عدد من الدراسات في هذا المجال أن هناك علاقة طردية بين حجم الطبقة الوسطى ومستوى النزوع المجتمعي إلى الديمقراطية[78].

ذلك يعني أن الإصلاحات الاقتصادية قد تحمل معها تغيراً في البنية الاجتماعية للمجتمع الصيني، الأمر الذي يؤدي مع الارتفاع المستمر في معدل دخل الفرد (وهو ما لاحظناه في تناولنا للجانب الاقتصادي) إلى تزايد حجم الطبقة الوسطى؛ مما يعزز المطالب الليبرالية.

من ناحية أخرى فإن النظام السياسي في الصين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة العسكرية، الأمر الذي يعني ضرورة التعرف على مدى تشكيل هذه المؤسسة كابحاً أو داعماً للتوجهات التي ذُكرت عند دراسة النظام السياسي من ناحية، ومدى انغماسها في النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سنعالجه في الفصل التالي.



الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية

مقدمة

يعتبر جيش التحرير الشعبي الصيني من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، إذ يصل عدده إلى حوالي ثلاثة ملايين فرد، وهو ما يساوي حسب إحصاءات عام 1991 ما نسبته 25.7٪ من عدد العسكريين في العالم[1].

وتعود جذور تشكيل هذا الجيش إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتانج، وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية بعد ذلك. وقد بدأت جذور المؤسسة العسكرية على شكل عصابات مسلحة تطبيقاً لتصورات ماو تسي تونج في هذا المجال، ثم بدأت تتحول تدرجياً إلى جيش نظامي تسانده أعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة.

أولاً: تأثير الإصلاحات في المؤسسة العسكرية

تعرضت المؤسسة العسكرية في ظل الإصلاحات إلى إعادة هيكلة شرع بها دنج مع بدء التحولات في الميدان المدني، وقد بدأت العملية بقيام دنج بتخفيض عدد الجيش بحدود مليون فرد كان قرابة النصف منهم من الضباط خلال فترة الثمانينيات (حيث بلغ عدد الضباط الذين تم الاستغناء عنهم حتى عام 1985 حوالي 880 ألف ضابط)[2]. كما أعلن عن نيته تخفيض الضباط العسكريين في الهيئات العسكرية المركزية بنسبة تتراوح ما بين 20 ـ 50٪، واقترح سُلَّماً للأعمار في الوظائف العسكرية بحيث يكون القادة العسكريون في الستينيات، وقادة القوات الاستراتيجية في الخمسينيات، بينما قادة الفرق العسكرية في الأربعينيات، وقادة الألوية في الثلاثينيات من أعمارهم[3]. وقد تابع زيمين هذه الخطوات فقام بتغيير معظم الجنرالات من الذين تجاوزوا سن 65 عاماً، ومن أبرز الذين تمت تنحيتهم قائد القوات الجوية وقائد القوات البرية والمفوض السياسي لمنطقة بكين وقائد منطقة جينان ورئيس لجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية[4].

أما من ناحية المستوى التعليمي فقد تمت حملة تغييرات في مختلف المستويات القيادية في الجيش؛ فعلى مستوى القيادات الميدانية ارتفعت نسبة الذين يحملون شهادات جامعية إلى 60٪، وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة الحاملين لشهادات مدرسية متوسطة في حدود 3٪ من بين القيادات في مختلف المستويات عام 1982، تم رفع هذه النسبة إلى 82٪ عام 1986[5]؛ وهو ما يعكس الحجم الكبير للتغييرات التي مست مختلف المستويات القيادية في المؤسسة العسكرية.

وتتمركز سلطة اتخاذ القرار بخصوص التغييرات الجذرية في المؤسسة العسكرية في اللجنة المركزية العسكرية المرتبطة بالمكتب السياسي، وقد طرحت هذه الهيئة أثناء المناقشات لإعداد الخطة الخمسية السابعة برنامج التحديثات في المؤسسة العسكرية[6]:

1. زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى القصير؛ وهو ما يعني زيادة التحول من النزعة العسكرية الماوية إلى نزعة تعايشية.

2. العمل على تهيئة الجيش للدخول في برنامج التحديثات؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه التسريح الواسع من الجيش؛ فقد أحيل خلال الفترة 1985-1986 ما نسبته 10٪ من ضباط الجيش على التقاعد، كما أحيل 5٪ منهم على التقاعد خلال الفترة 1986-1990، وخلال عام 1991 أحيل نصف القيادات الإقليمية الكبار وربع ضباط القيادة المركزية إلى التقاعد، كما تمت إعادة هيكلة القيادات وتقليصها من أحد عشر عضواً إلى سبعة أعضاء.

3. تخفيض الإنفاق العسكري لمدة خمس سنوات على الأقل، وهو قرار كان مدفوعاً على ما يبدو بدافعين هما:

أ. الاعتقاد بأن الحوار الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في حينها يشير إلى التوجه نحو تقليص تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية، الأمر الذي يخفف من المخاوف الصينية من احتمالات توتر الأوضاع الدولية.

ب. الشعور بتراجع "النزعة التدخلية السوفيتية" والإحساس بأن الاتحاد السوفيتي على وشك الخروج من أفغانستان مع احتمال تراجع دعمه لفيتنام.

ثانياً: هيئات صنع القرار في المؤسسة العسكرية

يمكن تحديد الهيئات الأساسية لصنع القرار في المؤسسة العسكرية في الهيئات التالية: (انظر الشكل (4) الخاص ببنية المؤسسة العسكرية).

1. اللجنة العسكرية المركزية: وتعتبر الهيئة المركزية التي تضع جميع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب، وهو ما يجعل منها سلطة الوصل بين الجيش والحزب. ويترأس هذه اللجنة حالياً الأمين العام للحزب.

وترتبط بهذه اللجنة ثلاث هيئات مهمة هي:

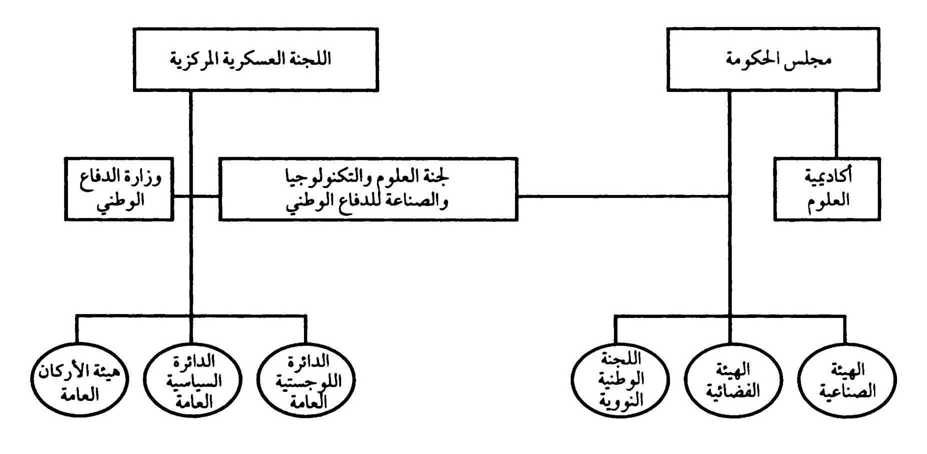
أ. هيئة الأركان العامة وتشرف على كافة نشاطات الجيش، إلى جانب عدد من الشركات التي تعمل في مجال التقنيات العسكرية.

ب. الدائرة السياسية العامة: وهي المسؤولة عن كافة النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية، إلى جانب تنسيق استخدام وسائل الإعلام والمنشورات العسكرية من خلال مؤسستين تشرف عليهما هذه الدائرة.

ج. الدائرة السَّوقية (اللوجستية) العامة: وهي المسؤولة عن تقديم الاحتياجات اللوجستية للجيش، والمتمثلة في المواد الغذائية والملابس ومواد البناء والوقود والآليات، كما تشرف على مؤسسة يطلق عليها اسم "مجموعة مشروع 999".

الشكل (4)

بنية المؤسسة العسكرية



2. مجلس الحكومة (مجلس الوزراء): ويشرف هذا الجهاز الحكومي على الشركات الصناعية التي لها علاقة بالجيش، ناهيك عن اعتبار وزير الدفاع أحد أعضاء المجلس. وترتبط بمجلس الحكومة ثلاث هيئات هي:

أ. هيئة التصنيع: وتقوم هذه الهيئة بإنتاج العربات المصفحة والمدفعية وأسلحة المشاة والرادارات.

ب. الهيئة الفضائية: وهي مجمع لعدد كبير من الصناعات ذات الصلة بالفضاء، إلى جانب عربات الإطلاق والأقمار الصناعية والصواريخ وأنظمة التوجيه.

ج. اللجنة النووية: وتشرف على كل نشاطات تطوير الطاقة النووية من خلال عشر شركات كبرى تعمل في هذا الحقل.

3. وزارة الدفاع الوطني: وهي السلطة المدنية المسؤولة عن القوات العسكرية، وتعادل وزارة الدفاع (البنتاجون) في النظام الأمريكي.

4. لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع الوطني: وتعتبر الهيئة المركزية لتحديد احتياجات المؤسسة العسكرية من النواحي التقنية، ولها صلاحية تحديد سبل توفير هذه الاحتياجات.

5. أكاديمية العلوم: وهي مؤسسة شبه مستقلة وتقوم أحياناً بالتعاقد مع المؤسسات التقنية لصالح الجيش؛ وذلك لتجنيب المؤسسة العسكرية ما قد يترتب على بعض الصفقات التقنية من محاذير، ولاسيما الصفقات التي تعمل الدول الغربية على عدم عقدها مع الصين.

ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من خلال الجوانب التالية:

1. سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش؛ إذ إن رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة.

2. إن اللجان الحزبية في المناطق الحضرية هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش.

3. إشراف ما يسمى بهيئات الاتصال في الحزب على:

أ. أركان حرب الجيش.
ب. القوات البحرية.
ج. جامعة الجيش السياسية.
د. الوحدات العسكرية في ثلاثة أقاليم مهمة.

ثالثاً: بنية المؤسسة العسكرية ووظيفتها

تعرض الجيش لعمليات تخفيض عديدة في حجمه كما سبق أن ذكرنا، ونتيجة للمؤتمر الخامس عشر للحزب عام 1997 فقد تقرر تخفيض عدد الجيش بمقدار نصف مليون فرد خلال الفترة الممتدة حتى عام 2000، الأمر الذي يعني أن المؤسسة العسكرية انخفضت من حيث العدد منذ التحديثات بحوالي 50٪.

إلى جانب ذلك انعكست التحديثات على الجيش من خلال بعض المظاهر مثل إعادة العمل بالرتب العسكرية التي كان ماو قد ألغاها على أساس أنها تعبير عن مظهر طبقي، والتحول بالجيش من جيش مبني على التطوع إلى فرض نظام الخدمة الإجبارية، كما جرى العمل على تحديث الجيش؛ فقد تم بناء عدد كبير من الغواصات التقليدية مما جعل الأسطول الصيني يحتل المرتبة الثالثة عالمياً، كما جرى تطوير وتركيز للأسلحة النووية التي كان ماو أقل اهتماماً بها، فبدأت الصين منذ مطلع الثمانينيات تجري تجاربها الأولى على الصواريخ العابرة للقارات (7 آلاف ميل بحري) وتحسين قدرتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية، كما بدأت منذ عام 1982 إجراء التجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية، علماً بأن أغلب الأسلحة النووية الصينية منصوبة براً[7].

ويبدو أن سلسلة التحركات التي قام بها الجيش في بحر الصين الجنوبي واحتلاله لعدد من الحيدات البحرية واستعراض القوة الذي قام به قرب السواحل التايوانية في آذار/ مارس 1996 تستهدف إعادة الوجاهة للجيش في أذهان الشعب إثر الدور الذي قام به في ميدان تيانانمين عام 1989 من ناحية، ورغبة الجناح المحافظ في تعزيز مكانته أمام التأييد المتنامي للجناح الليبرالي من ناحية ثانية.

ولعل الخطاب الذي ألقاه جيانغ زيمين في آذار/ مارس 1997 أمام القوات العسكرية يؤكد هذه الهواجس تجاه الجيش إذ قال: «إن السلطة المطلقة للحزب على الجيش مسألة

أساسية»[8]، ولاسيما أن زيمين ليست له خلفية عسكرية على غرار دنج. وقد تعزز هذا التوجه باستبعاد المؤتمر الخامس عشر لكل من الجنرال ليو هواكينج والجنرال كياو تشي (رئيس المؤتمر الشعبي، وكلاهما من المنافسين لزيمين)[9].

غير أن فترة زيمين عرفت تغييرات ذات دلالة مهمة في القيادة العسكرية، إذ شهد عام 1996 تغييرات في مواقع استراتيجية في المؤسسة العسكرية؛ مثل الدائرة السياسية في الجيش، ورئاسة الأركان، ولجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية[10].

غير أن التدقيق في الأسماء الجديدة يدل على أنهم من الجيل الأصغر (ما بين 50ـ60 عاماً)، وأنهم من الأكثر حماساً لوحدة الأراضي الصينية؛ مثل رئيس الأركان يو يونجبو (Yu Yongbo) ومساعده أثناء توليه الدائرة السياسية وانج رويلين (Wang Ruilin) ورئيس لجنة الدفاع المسؤولة عن تطوير الجيش كاو جانجشوان (Cao Gangchuan)[11].

من ناحية ثانية ارتفعت ميزانية الجيش عام 1997 بنسبة 13٪ حيث بلغت 9.7 مليارات دولار، علماً أن هذا الرقم لا يشتمل على نفقات البحث والتطوير العسكري، ولا على دخل مؤسسات الجيش الإنتاجية الذي يتراوح ما بين 10ـ15 مليار دولار. وقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية النفقات الدفاعية الصينية بحوالي 30 مليار دولار، بينما تشير الأرقام الواردة في إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن هذه النفقات كانت على النحو التالي (ويقدر لها الارتفاع المستمر بما يتناسب مع وتيرة التطور الاقتصادي)[12]:

جدول (25)

النفقات الدفاعية الصينية (مليار يوان) على أساس (1 دولار = 8.2 يوانات)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	27.78	32.75	37.47	42.25	54.71

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجم الإنفاق العسكري الصيني يزداد، لكنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي؛ فقد كانت نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي 5.6٪ عام 1979 وانخفضت إلى 1.3٪ عام 1994.

وتدل المقارنة الأولية بين الإنفاق العسكري الأمريكي والصيني والياباني على فارق كبير لغير مصلحة الصين (8.7 مليارات دولار للصين مقابل 50 ملياراً لليابان و265 ملياراً للولايات المتحدة الأمريكية). غير أن أغلب الدراسات الأمريكية ترى أن حجم الإنفاق الحقيقي الصيني يفوق ذلك كثيراً؛ وتدلل هذه الدراسات على ذلك بالمؤشرات التالية[13]:

1. أن الأرقام الصينية لا تشمل النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوات احتياطية، وكذلك لا تشمل منح التقاعد التي تصرف للجنود.
2. أن النفقات لا تشتمل على برامج التطوير النووي (حيث يتم إدخال هذه النفقات مع نفقات وزارة الطاقة)، ولا تشتمل على نفقات تطوير صناعة الطائرات (إذ تحسب هذه مع نفقات وزارة الطيران).
3. إن بعض نفقات شراء الأسلحة لا تدرج ضمن النفقات المعنية؛ فعندما اشترت الصين 27 طائرة من نوع إس يو الروسية بقيمة 2.8 مليار دولار لم تدرج ضمن النفقات الدفاعية المعلنة لعام 1995 وهي السنة التي عقدت فيها الصفقة.
4. إن الحساب الدقيق يجب أن يأخذ في الاعتبار فارق الأسعار بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والصين من جهة ثانية.

واستناداً إلى هذه الجوانب فإن حجم الإنفاق الصيني يصل إلى 87 مليار دولار، كما أن المقارنة بين الأرقام الصينية المعلنة في عدة سنوات تدل على التذبذب الواضح في نسبة الإنفاق، وهو ما يتضح من الجدول التالي[14]:

الجدول (26)

تذبذب نسبة الإنفاق

العام	نسبة الزيادة
1995	14.7٪
1996	11.3٪
1997	13٪

غير أن الضرورة تقتضي التنبيه على التضارب الشديد في الأرقام الخاصة بالإنفاق العسكري الصيني؛ فلو أخذنا على سبيل المثال الفارق بين تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والتقديرات الأمريكية، والتقديرات الصينية عام 1993 وجدنا أن الأولى تساوي 30 ملياراً، والثانية ما بين 87 ـ 90 ملياراً، بينما البيانات الرسمية تشير إلى ما يقارب عشرين مليار دولار. لكن الظاهرة الأكثر دلالة هي الزيادة المستمرة. فخلال الفترة 1988 ـ 1997 ارتفعت قيمة النفقات الدفاعية بنسبة 95.3٪. ولابد من الربط بين هذا الارتفاع والارتفاع الموازي له في معظم دول المنطقة؛ فقد ارتفع إجمالي الإنفاق الدفاعي في شرق آسيا من 89.8 مليار دولار عام 1985 إلى 134.8 مليار دولار عام 1993[15]، الأمر الذي يعني أن المنطقة تشهد سباق تسلح قد يكون مقدمة لمواجهات لاحقة. وتعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل[16]:

1. تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر.
2. تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجو.
3. تتعاون مع روسيا للحصول على مدمرتين تحملان صواريخ من طراز كروز.
4. أتمت الصين خلال السنوات الثلاث الماضية بناء 34 سفينة حربية.
5. زادت عدد قوات تدخلها السريع من 15 ألفاً إلى 200 ألف.
6. بناء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.
7. بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في أحد الحيدات البحرية في جزر سبراتلي.

غير أن الدراسة المتأنية للقدرات الصينية في الوقت الحالي تدل على تخلف كبير في بعض المجالات؛ فلو أخذنا قدرات الصين في المناطق البحرية التي تشتمل على أكبر عدد من النقاط التي يمكن أن تكون مستقبلاً موضع نزاع بين الصين والدول المجاورة، لاحظنا ما يلي[17]:

1. إن القوات الجوية في منطقة بحر الصين الشرقي تعتمد على أنماط قديمة جداً من الطائرات، حيث يعود معظمها إلى الأنماط التي ظهرت خلال الخمسينيات

والستينيات، وعلى الرغم من السعي الحثيث من قبل الصين لتطوير هذه القدرات، فإن طائراتها من طراز (ف8ـ 11) تتوازى مع مستوى الطائرات الأمريكية في فترة الستينيات. ويقول ناوتوشي ساكونجو الباحث في المعهد الياباني إن: «90٪ من الطائرات الحربية في الصين هي طائرات قديمة إذا ما قيست بما لدى الآخرين»[18].

2. إن سلاح الجو الياباني – ولاسيما بعد إدخال طائرات (F2) – يمثل قوة قادرة على مواجهة سلاح الجو الصيني. ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزودة بصواريخ جو/ جو تتفوق على المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية، إضافة إلى اعتماد الطائرات اليابانية على المساندة من قبل الإنذار المبكر (الأواكس).

3. في حالة دخول الصين واليابان سباق تسلح متوسط المدى فإن الإمكانيات الصينية تبقى متواضعة مقارنة بالإمكانيات اليابانية في ظل الفارق في القدرات الاقتصادية لكل من الدولتين، وقد تبين أثر القدرة الاقتصادية على حسم التنافس في مجال سباق التسلح من خلال المنافسة التي كانت قائمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

4. أما في منطقة بحر الصين الجنوبي حيث التنازع بين الصين وفيتنام وتايوان على جزر بارسيل، فإن الإمكانيات الصينية تبدو أكثر فاعلية في هذه المنطقة من المناطق الأخرى؛ فهذه المناطق تقع في نطاق قدرات الطائرات الصينية المرابطة في البر الصيني، لكن هذه القدرة الصينية تدفع إلى الاستقرار أكثر من الدفع إلى المواجهة بسبب الإحساس الفيتنامي بأن موازين القوى ليست في صالح فيتنام.

5. إن معظم الغواصات الصينية لا تستطيع إطلاق صواريخها إلا بعد أن تطفو على السطح، كما تفتقد البحرية الصينية وسائل الإنزال الضرورية والمتطورة.

أما الجزء الجنوبي من هذه المنطقة؛ والذي يشمل كلاً من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين، فإن القدرات الصينية ليست مؤهلة للتأثير فيه بشكل فاعل؛ فالمناطق البعيدة تحتاج إلى قوات جوية محمولة بحراً، وهو أمر غير كاف لدى القوات الصينية، كما أن حصول الصين على 27 طائرة من طراز (إس يو) التي يمكن تزويدها بالوقود جواً لا يكفي من حيث العدد لضمان الفاعلية العسكرية الضرورية.

وقد تبين الحذر الصيني في هذا المجال عندما قامت إندونيسيا بإرسال إشارات تحذيرية للصين بخصوص المنطقة الاقتصادية المتنازع عليها بين البلدين حول جزر ناتونا.

أما في منطقة جزر سبراتلي، فلابد أولاً من الإشارة إلى أن الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر ليست كبيرة؛ فهي إما مغمورة بالمياه أغلب أيام السنة وإما أنها صغيرة إلى درجة لا تجعلها صالحة لتقديم الدعم اللوجستي للعمليات الحربية البحرية أو لمقاومة الغارات الجوية. ولعل مشكلة هذه الجزر في أنها سهلة الاحتلال، لكن الصعوبة الأساسية تكمن في القدرة على الاحتفاظ بها[19].

وعند مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق تؤثر في الصين من الناحية الجيواستراتيجية، نلاحظ أن الصين تمثل قوة وسطى قياساً على هذه الدول، ورغم تعادلها مع القوى الكبرى الأخرى في مجال الأسلحة التقليدية، فإن موازين القوى في الميدان النووي تدل على خلل واضح لغير صالحها؛ كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (27)

القدرات العسكرية لعدد من الدول (1997)[20]

الدولة	طائرات حربية	سفن حربية	دبابات	القوات (مليون)	رؤوس نووية	الإنفاق الدفاعي٪
الصين	5240	110	9400	3	300	5.7
الهند	700	39	3500	1.1	25	2.5
كوريا الشمالية	730	26	4200	1.1	غير متوافرة	25.2
روسيا	4500	299	17000	1.5	6000	7.4
الولايات المتحدة	4971	237	12500	1.5	6000	3.8

على أن المؤسسة العسكرية تعرف توجهات اقتصادية بدأت آثارها تصل إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتتمثل هذه التوجهات في "نزعة تجارية" تتبدى مظاهرها في إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسسات التجارية والفنادق، وقدرت مصادر غربية عدد هذه المؤسسات بحوالي عشرة آلاف مؤسسة.

كما أنشأ الجيش منطقة اقتصادية خاصة به في إقليم كواندونج، وأقام سلاح الجو الصيني علاقات تجارية مع أكثر من عشرين دولة، وقدرت أرباح الجيش عام 1994 بحوالي عشرين مليار يوان، (1 دولار = 8.3 يوانات). بينما قدرت مصادر أخرى دخل الجيش عام 1995 بحوالي خمسة مليارات دولار[21].

ويبدو أن المخاوف من النزعة التجارية تتجه نحو الروح الكفاحية للجيش، إذ إن التقارير توالت عن مظاهر فساد داخل الجيش، الأمر الذي دفع عدداً من المسؤولين الصينيين إلى التحذير من هذه الظاهرة، ولاسيما بعد الكشف عن 300 شخصية عسكرية متورطة في مظاهر فساد من هذه الناحية[22].

وحيث إن للصين حدوداً برية أو بحرية مع 21 دولة (15 برية و6 بحرية) فإن العبء الدفاعي يفترض استراتيجية واضحة في مجال الأمن الإقليمي، وفي مجال التطوير التقني للجيش. وقد كشفت الحرب الفيتنامية ـ الصينية عام 1979 أهمية هاتين النقطتين؛ إذ خسرت الصين - التي كانت تعتمد على جيش من المليشيات أكثر من الاعتماد على جيش محترف - 26 ألف قتيل و37 ألف جريح، وهو أمر استدعى التفكير في استراتيجية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري[23]، ويمكن تحديد أبعاد هذه الاستراتيجية على النحو التالي[24]:

1. توفير المناخ الأمني الأكثر مواءمة لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق. وتتمثل المشكلة في هذه القضية في أن توفير المناخ الأمني يفترض تحسين المستوى التقني للجيش الصيني؛ وهو أمر سيؤثر في قدرة التطوير الاقتصادي؛ لأنه سيؤدي إلى امتصاص الاندفاع الاقتصادي على غرار الحالة التي واجهها الاقتصاد السوفيتي أثناء مرحلة حمى سباق التسلح. ويعني ذلك أن على الاستراتيجية الصينية أن توفق بين متطلبات الأمن من ناحية ومتطلبات الاستمرار في النمو الاقتصادي من ناحية ثانية.

2. التوحيد السلمي لأراضي الوطن؛ وهو الهدف الذي يُقصد به تايوان تحديداً، لكن السياسة الصينية لا تستبعد احتمال الاضطرار إلى استخدام وسائل أخرى في حالة

"الضرورة" التي قد تتمثل في مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية بيع أسلحة متطورة لتايوان، أو انتهاج الحكومة التايوانية سياسات تعزز النزعة الانفصالية بشكل كبير (ولا سيما أن نسبة مهمة من السكان في تايوان ولدوا بعد الانفصال ولم يرتبطوا بالصين، بمن فيهم الرئيس لي تنج هوا). وقد تكون النشاطات العسكرية الصينية قرب السواحل التايوانية في عام 1996 بمنزلة تذكير بهذه الناحية.

3. الحفاظ على وحدة أراضي الصين، ومن الواضح أن هذا الهدف يتوجه نحو النزاعات الحدودية خصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي. ومع توقيع الصين لاتفاقيات حدودية مع روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا والهند ولاوس وفيتنام، فإن الحكومة الصينية تستبعد حدوث نزاعات إقليمية قبل عام 2010، وهو المدى الزمني الذي وضعته الحكومة الصينية من أجل تحقيق قفزة نوعية في بنية الاقتصاد الصيني ومستوى التقنيات الصينية من ناحية، ومن أجل بناء تعاون أمني إقليمي متعدد الأطراف من ناحية ثانية.

4. حماية طرق إمدادات النفط بعد أن ازدادت مشتريات الصين من منطقة الشرق الأوسط؛ وهو الأمر الذي يحتم تحديث البحرية الصينية والطيران والفرق الخاصة والوحدات الصاروخية.

على أن الاستراتيجية العسكرية الصينية محكومة بالتوجهات السياسية للنخبة العسكرية، إذ يبدو أن الجيش يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول للصين، ولعل رسالة الجنرالات المئة التي قدمت إلى الرئيس زيمين في عام 1993 تؤكد هذا التوجه، إذ جاء في الرسالة ما يلي: «إن هنالك سلبية في السياسة الصينية تجاه محاولات الولايات المتحدة الأمريكية ابتزاز الصين، وإن التباين الأيديولوجي والتباين في النظام الاجتماعي، وفي توجهات السياسة الخارجية للبلدين تحول كلها وبشكل جذري دون تحسين العلاقات بينهما، وحيث إن الولايات المتحدة تدرك المركز الاقتصادي للمنطقة فإنها لن تتسامح مع قوة منافسة لها»[25].

نتيجة لمثل هذه التوجهات المتمثلة في موقف القيادة العسكرية من الولايات المتحدة والحاجة المستقبلية للنفط وحماية طرق إمداده، ونتيجة التغيرات الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي حدث تحول في الاستراتيجية الصينية؛ يتمثل بشكل جذري في الانتقال من دولة ذات طموحات كونية إلى دولة ذات طموحات إقليمية، إذ إن مراجعة التغيرات التي تجري في استراتيجية الصين العسكرية تدل بشكل واضح على التركيز على النظام الإقليمي الشرق آسيوي.

ولعل بعض المؤشرات تؤكد ما ذهبنا إليه؛ مثل تطوير القاعدة العسكرية في جزر بارسيل والإصرار على ملكية جزر سبراتلي، وإقامة وجود عسكري في الحيدات البحرية "ميستشيف" التي تدعي الفلبين ملكيتها، والادعاء بحقها في حقول الغاز في جزر ناتونا التي تدعي إندونيسيا حق ملكيتها، والتأكيد على سحب القوات الأمريكية من المنطقة، وإبداء القلق من احتمالات تنامي القوة العسكرية اليابانية.

لعل الفصول السابقة التي تركزت على البنية الداخلية تحتاج إلى معرفة دورها في تحديد المكانة المستقبلية للصين، لنقلها إلى المستوى الدولي، حيث سيتبين لنا إلى أي مدى تتسق هذه التطورات في البيئة الداخلية مع البيئة الدولية. وينعكس هذا الاتساق في جوانب مثل شبكة علاقات الصين مع الدول المحاذية والإقليمية والدولية، ومدى تغليب الأبعاد الأيديولوجية أو الاقتصادية على السلوك الدولي للصين، وتحديد علاقاتها مع القوى المركزية في النظام الدولي، إلى آخر الأمور التي سيتمحور حولها الفصل القادم.



الفصل السادس

العلاقات الصينية-الدولية

لكل دولة ثلاث بيئات تتحرك من خلالها :

1 . البيئة المحاذية : وهي مجموع الدول التي لها حدود برية أو بحرية معها، وبالنسبة إلى الصين فإن لها في بيئتها المحاذية حدوداً مع إحدى وعشرين دولة، ولها نزاعات حدودية برية مع أربع منها هي روسيا وكوريا الشمالية وطاجكستان والهند، إلى جانب نزاعات حدودية بحرية مع كل من فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان. ولعل ذلك يساعدنا على تفسير انخراط الصين في سبع حروب خلال القرن الحالي (ضد روسيا والهند واليابان وفيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية)[1] .

إن ذلك يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة قلقة، تتسم بنوع من الاضطراب الدوري، كما أنها تتأرجح ما بين التحالف التكتيكي والتناحر الاستراتيجي، وهو الأمر الذي يمكن أن نلاحظه في المؤشرات التالية :

أ . الانتقال في ميدان العلاقات مع روسيا من التحالف في بدايات المد الاشتراكي إلى العلاقة المتوترة والاشتباك المسلح في فترة الستينيات من القرن العشرين، إلى السعي لتعاون تكتيكي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة السبعينيات ضد الاتحاد السوفيتي، ثم العودة إلى قدر من السعي للتعاون في ميادين عديدة مع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك الميدان العسكري كما سنرى.

ب . اتسمت العلاقات الصينية-الفيتنامية بقدر كبير من التشابه مع العلاقات السوفيتية-الصينية، فعلى الرغم من المساندة الصينية خلال الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه العلاقة انتقلت إلى حد الحرب بين الطرفين فيما بعد، لكنها عادت إلى نوع من التصالح إثر التغيرات السياسية في الصين.

ج. انغمست الصين كما هو معروف في الحرب الكورية عام 1953، وأخذت منحى التأييد التام لكوريا الشمالية، وتشارك الآن في مفاوضات إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والكوريتين لمنع تنامي التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

د. أما بقية شبكة علاقاتها مع مجموعة الدول المحاذية فاتسمت بالعداء التقليدي، وبلغت في بعض الأحيان حد التحرش العسكري.

ذلك يعني أن الصين - نتيجة لعلاقاتها غير الودية مع دول الجوار (فيتنام والهند وكمبوديا)، ونتيجة المخاوف الأمنية للدول الأخرى من احتمال تنامي القوة الصينية بشكل يؤثر في التوازن الإقليمي أو الدولي - تحتاج إلى فترة زمنية كافية لتتمكن من تطبيع علاقاتها مع دول الجوار، وهو الأمر الذي أملى على السياسة الخارجية مبدأ الحوار الذي سنأتي على ذكره فيما بعد.

2. البيئة الإقليمية: وهي مجموعة الدول التي تنتمي إلى الإقليم الجغرافي نفسه ولها تقاليد وعلاقات تاريخية، بمعنى أنها لا تجاور الصين جغرافياً ولكنها تنتمي إلى إقليم واحد تحددت ملامحه بالعوامل الجغرافية من ناحية وبتقاليد التفاعل التاريخية من ناحية ثانية. وهنا تصبح البيئة الإقليمية للصين هي منطقة حوض المحيط الهادي، وتشمل إلى جانب الدول المجاورة كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتشيلي ونيوزيلندا... الخ. وتتسم الملامح العامة لهذه المنطقة بالتباين الشديد في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ الأمر الذي دفع إلى بروز بعض الباحثين الذين يستبعدون قيام كتلة باسيفيكية نتيجة هذه التباينات، ويبرز من بين أنصار هذا التصور صمويل هنتنجتون.

3. البيئة الدولية: وتعني كافة الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي من الدولة وما فوق الدولة أو ما دون الدولة (أي الدول والمنظمات الدولية على اختلاف أنماطها والأقليات والأحزاب الدولية كالأحزاب الشيوعية... الخ). ومن الملاحظ في هذا الجانب أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخراً قياساً على الدول المركزية، وهو أمر واضح بالرجوع إلى تاريخ عضويتها في الأمم المتحدة والمنظمات

الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومازال حتى كتابة هذا البحث عاجزة عن دخول منظمة التجارة العالمية.

وفي الواقع فإن التاريخ الصيني الحديث ترك لدى الصينيين حساسية بالغة التعقيد تجاه هذه الدوائر البيئية الثلاث. أما النظام الدولي الذي على الصين أن تتعامل معه فهو مرتبط بأحد الاحتمالات التالية:

1. النظام القائم على "عالم واحد" كما يسميه فرانسيس فوكوياما، حيث يصبح العالم أسير القيم الرأسمالية والليبرالية ويتوقف الصراع الأيديولوجي.
2. الثنائية القائمة على أساس الغرب من ناحية وبقية العالم من ناحية ثانية، وهو الذي يشرحه ماكفول (Mcfaul).
3. استمرار التفتت وبقاء المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، والذي يؤكد عليه كينيث والتز.
4. الانقسام العالمي على أسس حضارية كما يتخيلها هنتنجتون.

ولإدراك هذه التفاعلات لابد من تناول السلوك الصيني معها.

أولاً: علاقة الصين بالقوى الكبرى

لقد عانى الصينيون خلال القرن التاسع عشر من انتهاكات واسعة النطاق لبلادهم من قبل الدول الأجنبية على اختلاف قربها أو بعدها الجغرافي من وطنهم، وتكفي الإشارة في هذا الجانب إلى حرب الأفيون مع بريطانيا (1839ـ1842) التي انتهت إلى معاهدة غير متوازنة تنازلت بموجبها الصين عن هونج كونج (إلى حين)، وحرب الأفيون الثانية (1857ـ1860) مع فرنسا وبريطانيا، ثم التنازلات الإقليمية التي قدمتها لكل من روسيا وألمانيا واليابان، ناهيك عن حربيها مع اليابان في عامي 1894ـ1895 وفي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين.

وفي الحقيقة فإن النظام السياسي الصيني يبرر وجوده من هذه الناحية بأنه أوقف هذا الاتجاه المتواصل من الاعتداء على الصين. وتدل المؤشرات الإحصائية الخاصة بنمط علاقات الصين مع البيئات سابقة الذكر أن السمة العامة لتسوية نزاعاتها مع الدول

الأخـرى تميل إلى العنف؛ فـخـلال الفـتـرة 1928 ـ 1979 لجأت الصين إلى القـوة لحل نزاعاتها مع الآخرين بنسبة تصل إلى 76.9٪ من حالات النزاع.

وقبل الدخول في تفاصيل العلاقات الدولية ـ الصينية يحسن بنا التوقف أمام المبادئ التي وضعها دنج هيساو بنج للعلاقات الدولية[2]:

1. مبدأ التعايش السلمي، وقد استند دنج في مبادئه هذه إلى مفهوم التعايش السلمي الذي طرحه شوئن لاي وجواهر لال نهرو عام 1954 والذي يقوم على:
   أ. احترام السيادة الإقليمية.
   ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
   ج. المساواة بين الدول وعدم التمييز بينها استناداً إلى أي معايير.
   د. العـمل على أسـاس حق الدول في المنفـعة المشـتركـة، دون أن تحتكر قـوة من القوى مزايا معينة يوفرها النظام الدولي؛ كـالتـمييز القـائم في مجلس الأمن الدولي مثلاً.
   هـ. التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة.

2. العمل على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل للمشكلة القائمة، على أساس أن ذلك يخلق مصالح مشتركة للطرفين في المنطقـة المتنـازع عليـها بشـكل يحـول دون تحـويلها إلى سـاحـة حـرب خـوفـاً على المكاسب التي أصبحت ملكاً للطرفين.

أ. العلاقات الصينية ـ الأمريكية

كان رجال الدولة الأمريكيون لعقود ثلاثة يعتبرون دنج هيساو بنج أكثر السياسيين في بكين تأييداً للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن دنج ذاته يخفي هذا التوجه؛ إذ كثيراً ما أكد على أن العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تمثل بعداً مركزياً في السياسة الخارجية الصينية، من ناحية أخرى آمن دنج بأن التطور الاقتصادي الصيني يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة تشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أبرز ركائزها. ولعل السياسة البراجماتية التي

انتهجها هي التي تفسر توجهاته، وهو ما يتضح في عبارته المعروفة «لست معنياً بلون القط مادام يصطاد الفئران»[3].

ومن الجانب الأمريكي تقوم السياسة الأمريكية الحالية تجاه الصين على مدارس ثلاث[4]:

1. **المدرسة الأولى:** مدرسة الإدماج؛ وتعني العمل على انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها إلى الاندماج التدرجي في المجتمع الدولي. ويرى أنصار هذه المدرسة من جورج بوش إلى بيل كلنتون أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم هو أمر حيوي من أجل[5]:

أ. دفعها لتبني سياسات مناسبة؛ مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة.

ب. دفعها نحو سياسة إقليمية معتدلة، والحد من طموحاتها في هذا المجال.

ج. إن القبول التدرجي للصين في النظام الاقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية.

ويمكن القول بأن جذور هذه المدرسة تعود إلى التقاليد التي أرستها دبلوماسية البنج بونج التي بدأت عام 1972 زمن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، والتي كانت تستهدف في حينها تحقيق الأهداف التالية[6]:

أ. تخليص الولايات المتحدة الأمريكية من المأزق الفيتنامي.

ب. خلق الثقل المعادل للاتحاد السوفيتي. وقد كان ماو تسي تونغ يبدي مخاوف جدية من طموحات الاتحاد السوفيتي؛ ولاسيما بعد إعلان الرئيس السوفيتي الأسبق ليونيد بريجنيف عن مبدئه عام 1968، كما أن بيان شنجهاي عام 1972 حول معارضة الهيمنة "والمقصود بها الاتحاد السوفيتي" تندرج ضمن الإطار ذاته، غير أن ماو أبدى في مناسبات عدة شكَّه في الإمكانيات الحقيقية السوفيتية، ورأى أن الاتحاد السوفيتي ليس إلا قوة وهمية وأن إمكانياته الصناعية غير متناسبة مع طموحاته الكونية.

ج. نزع المبادرة من يد حركات السلام النشطة في حينها من خلال طرح برنامج سلم دولي شامل.

وفي الحقيقة فإن مبدأ نيكسون الاستراتيجي كان مستنداً إلى فكرة مركزية مؤداها الاعتماد على قوى إقليمية يوكل إليها مهمة مواجهة الاتحاد السوفيتي، ورأى أن الصين تمثل تلك القوة في منطقة الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا[7].

وقد عرفت هذه المدرسة تواصلاً خلال فترة الجمهوريين إبان فترة حكم كل من الرئيسين الأمريكيين رونالد ريجان وجورج بوش، على الرغم من الضغوط الداخلية التي كانت تعمل على كبح التوجه لعلاقة استرضائية مع الصين، وهو ما كان واضحاً في موقف الكونجرس الأمريكي من أحداث عام 1989، وضغوط منتجي الأقمشة من الأمريكيين، وجماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني وغير ذلك[8].

وقد أبدى الرئيس بيل كلنتون تأييده الواضح لهذه المدرسة عندما صرح خلال زيارة له إلى أستراليا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 قائلاً: «ليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في احتواء الصين، فهذه استراتيجية سلبية، وإن ما تريده الولايات المتحدة هو مواصلة الترابط مع الصين بكيفية تؤدي إلى مزيد من الليبرالية والازدهار»[9].

2. **المدرسة الثانية:** مدرسة الاحتواء؛ وترى هذه المدرسة – لتبرير رأيها – أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم "قواعد النظام الدولي المعاصر"، وأنه يسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة. ويقول أحد الباحثين الأمريكيين في دراسة حديثة تعبر عن تيار قوي بين الأكاديميين الأمريكيين: «إن الصين التي تسعى بعض جماعات الضغط الأمريكية – مثل المجموعة التي يقودها هنري كيسنجر – للدفاع عنها هي دولة طموح غير قانعة وهدفها السيطرة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة، وهي تسعى إلى أن تكون قوية إلى الدرجة التي تحول من خلالها دون حدوث أي شيء في المنطقة دون موافقتها، ومنع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من احتوائها، إلى جانب مد نفوذها لدرجة تمكنها من السيطرة على الممرات البحرية»[10].

وتستند هذه المدرسة إلى عدد من المؤشرات لتدعيم تصوراتها :[11]

أ. تعد التحولات السلمية في السياسة الصينية تحولات تكتيكية وليست استراتيجية، وهو ما يتضح في التراجع التكتيكي الذي قامت به خلال الأزمة التي نشبت في عام 1995 عندما قامت بتدريبات عسكرية واسعة قرب مضايق تايوان أثناء الانتخابات الرئاسية في الجزيرة؛ مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة، ولأن الصين حريصة على العلاقات التجارية في الوقت الحالي مع الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت تكتيكياً عن موقفها.

ب. إن السعي الصيني لزيادة القوة على المستوى الإقليمي والدولي متواصل؛ فالصين تقوم بشراء المعدات العسكرية المتطورة من روسيا، وتقدم مساعداتها التقنية والسياسية للدول الإسلامية في وسط آسيا ولدول في الشمال الأفريقي، كما أنها تقوم ببناء شبكة من العلاقات في منطقة المحيط الهادي مع دول ترغب في إضعاف النفوذ الغربي في العالم.

ج. أعطى انهيار الاتحاد السوفيتي الصين إحساساً بأنها أصبحت القوة المركزية في المنطقة.

إن نجاح سياسة احتواء الصين كدولة عظمى يختلف عن سياسة احتواء قوى إقليمية كالعراق أو إيران لعدة أسباب :

السبب الأول : إن أغلب الدول المجاورة للصين (إذا استثنينا فيتنام) لا تبدي في معظمها أي قدر من الاستعداد للمشاركة في أي سياسات تستهدف تطويق الصين.

السبب الثاني : لا تكفي الإمكانيات الصينية المتوافرة حتى الآن لبناء سياسة خارجية طموح على غرار تلك التي تبناها الاتحاد السوفيتي سابقاً أو ألمانيا النازية. هذا ولا تتعدى الميزانية الدفاعية الصينية عشرة مليارات دولار، الأمر الذي لا يتناسب مع الطموحات التي بنت هذه المدرسة وجهة نظرها عليها.

السبب الثالث: يحتاج الاحتـواء إلى فترة زمنية طويلة وتكلفة مالية باهظة، وتكفي الإشارة إلى أن سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي استغرقت حوالي أربعين سنة وكلفت حوالي ستة ترليونات دولار[12].

3. **المدرسة الثالثة:** مدرسة الحل الوسط وتستند إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين. وحيث إن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع نزعة العولمة وتحديد قواعد معينة لعمل النظام الدولي، فإن عليها أن تشجع كلاً من الصين وروسيا على الالتزام بذلك. كما أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تراعي عند التعامل مع الصين ذلك الإحساس الصيني بأنها دولة عظمى؛ وذلك من خلال بعض الاعتراف بأهمية الصين ومشاركتها في قضية الرقابة على التسلح والاعتراف بدور لها في نظام مراقبة تقنيات الصواريخ (وهي اتفاقية وقعتها 28 دولة لمراقبة بيع التقنيات الخاصة بمكونات الصواريخ، وقد انضمت روسيا إليها لكن الصين رفضت الانضمام، مفضلة مراقبة القواعد التي يعمل النظام من خلالها)، أو عضوية لجنة زينجر (Zangger)، أو مجموعة الدول المزودة بالمواد النووية (وهي المجموعة التي تنظم تصدير المواد النووية) أو المجموعة الأسترالية الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية... الخ.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل هذا البعد أن توضح للصين في حالة السعي لاستعادة تايوان بالقوة بأنها ستجابه باستراتيجية رادعة تقوم على الأسس التالية[13]:

أ. احتواء النفوذ الصيني: ومن المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية في كل من اليابان وكوريا الجنوبية يبلغ تعدادها 80570 تابعة لما يعرف بـ "قيادة الهادي".

ب. تقديم المساعدات العسكرية لدول شرق آسيا.

ج. عرقلة اندماج الصين في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

د. تشجيع اليابان على زيادة قدرتها العسكرية، ولعل الاتفاق الياباني ـ الأمريكي على تعزيز الاتفاق الأمني بينهما بعد استعراضات القوة الصينية قرب الحدود

التايوانية يؤكد ذلك التوجه[14]. وقد اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في أيلول/ سبتمبر 1997 على إجراء أول تعديل منذ عام 1978 على التعاون الأمني بينهما، وقال وزير الدفاع الأمريكي بخصوص هذا التوجه الجديد: «إن الاتفاقات السابقة ركزت على تهديدات عهد الحرب الباردة، ونحن نعيد تنشيط شراكتنا لمواجهة تحديات هذا العهد الجديد». وتنص الاتفاقية الجديدة على[15]:

(1) موافقة اليابان على تقديم الدعم العسكري للقوات الأمريكية في حال حدوث أزمة في آسيا.

(2) السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية اليابانية.

(3) السماح لكاسحات الألغام اليابانية بتطهير خطوط الملاحة البحرية والإجلاء المشترك في حال وقوع حرب أو أزمة.

(4) العمل على إنشاء هيئة مشتركة للتخطيط.

وعلى الرغم من أن الطرفين الأمريكي والياباني أكدا أن الاتفاقية لا تستهدف الصين وأنهما يشجعان على تحسين العلاقة مع بكين، فإن الأخيرة اعتبرتها اتفاقية تسعى لتطويقها، كما «حذرت من وضع تايوان تحت مظلة هذه الاتفاقية؛ لأن في ذلك خرقاً للسيادة الصينية، سواء امتدت آثار هذه الاتفاقية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تايوان»[16].

أما قضية تايوان فإن السياسة الصينية كانت قائمة على التأكيد على وحدة الأراضي الصينية مع اتباع استراتيجية الانتظار، وهو ما يتضح في التصريحات التالية[17]:

1 . تصريح ماو خلال زيارة ريتشارد نيكسون عام 1972 بأن «قضية تايوان ليست هي القضية المهمة وإنما قضية العلاقات الدولية». وقد فسر بعض المراقبين هذا التصريح على أنه يعني "مقايضة فيتنام بتايوان"[18]، وهو أمر أكده نيكسون فيما بعد[19]. وتدل المحادثات الصينية مع أطراف دولية مختلفة على قدر كبير من البراجماتية، وهو أمر يتضح في عمليات الربط والمقايضة بين الموضوعات المختلفة، كما هي الحال في ربط الصين مواقفها من أزمة الخليج الثانية في مجلس الأمن بمدى التسهيلات التجارية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لها في علاقاتهما التجارية[20].

2. تصريح دنغ في تشرين الأول/ أكتوبر 1995 والذي جاء فيه بخصوص تايوان: «يمكننا الانتظار إلى أن يكون الوقت أكثر ملاءمة، لكننا لا نقبل أن تشاركنا في الحل دولة أخرى». وفي الحقيقة فإن لتايوان أهمية استراتيجية تجعل الصين - إلى جانب أسباب أخرى - أكثر تمسكاً بموضوع إعادتها؛ فتايوان ذات أهمية جيواستراتيجية لأن مضيقها وقناة باشي يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط.

ويمكن تحديد جوانب الخلافات الأمريكية ـ الصينية فيما يلي:

1. **الخلافات التجارية:** لابد هنا من ملاحظة أن الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ في عام 1996 حوالي 39.5 مليار دولار، مما يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا المجال[21] (مع أن الصين ترى أن هناك مبالغة في هذا الرقم، وتبين إحصاءاتها أن قيمة الفائض التجاري بين البلدين - إذا استقطعنا الفائض التجاري مع هونغ كونغ - يصل إلى حوالي عشرة مليارات ونصف مليار دولار، في حين تذهب الأرقام الأمريكية إلى أن الفائض يصل إلى خمسين مليار دولار)[22]. وبغض النظر عن الأرقام المتباينة فإن التصاعد الحاد في الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى الأسباب الجوهرية وراء القلق الأمريكي؛ وهو ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي[23]:

الجدول (28)

تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية

العام	الفائض التجاري لصالح الصين (مليار دولار)
1993	22.77
1994	29.49
1995	33.81
1996	39.52

وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية الصين بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية، وتلوح في حالة عدم الموافقة على ذلك باستخدام الإجراءات التالية[24]:

أ. فرض بعض القيود على التجارة مع الصين.

ب. تخفيف حصص استيراد الأقمشة والملابس الصينية، كما حدث عام 1983، وقد ردت الصين على ذلك الإجراء بقرار فرض القيود على الواردات الصينية من القطن الأمريكي.

ج. التهديد بإعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسات الإغراق التجاري (Dumping) من ناحية، وتحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على "القرصنة الفكرية" المتمثلة في نسخ الأسطوانات الموسيقية وأقراص الحاسوب والتصاميم المختلفة من ناحية ثانية، وهو أمر يكلف الولايات المتحدة الأمريكية خسارة سنوية تصل إلى 400 مليون دولار تقريباً[25]، والعمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأمريكية لأغراض صحية بسبب إصابته بأمراض زراعية[26].

د. استمرار الزيارات من قبل مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى إلى بكين للضغط عليها لفتح أبواب أسواقها.

هـ. التهديد برفع سياسة "الدولة الأولى بالرعاية" التي تحظى بها الصين، واستمرار الاعتراض على دخولها منظمة التجارة العالمية.

2. **العلاقات الأمريكية مع تايوان**: وقد أبدت الصين قلقاً شديداً بعد بيع الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ باتريوت المعدلة لتايوان، لما في ذلك من حد لقدرات النظام الدفاعي الصيني، وقد أكدت الصين معارضتها السياسة الأمريكية عندما استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في كانون الثاني/ يناير 1997 وللمرة الأولى منذ 25 عاماً لمنع تنفيذ قرار تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال مراقبين دوليين إلى جواتيمالا بسبب العلاقات بين جواتيمالا وتايوان.

وتبدو السياسة الأمريكية مربكة إلى حد ما في مسألة تايوان، ويكفي أن نقرأ ما كتبه ريتشارد نيكسون حول هذه المسألة لنرى أن الولايات المتحدة غير واضحة الأهداف في هذه المسألة. ويقول نيكسون: «وفي بلاغ شنجهاي لعام 1979

اعتراف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، ولكننا عبرنا عن تأييدنا للحل السلمي لمسألة التوحيد. . . وعلينا أن ننظر في القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن ترفع المركز الدولي لتايوان»[27] . وينص قانون العلاقات مع تايوان على «أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية – بما فيها المقاطعة وفرض الحظر – ستعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لسلامة وأمن منطقة غرب الهادي، وسيتم النظر إليه على أنه قضية أمريكية»[28] .

3. **الانتقادات الأمريكية للصين حول قضايا حقوق الإنسان**، ويبدو أن هذه القضية ليست إلا أداة لتحقيق مزايا تجارية في العلاقة مع الصين، إذ يرى بعض المحللين الأمريكيين أن الرئيس كلنتون مستعد لتناسي هذا الموضوع في حالة عرض الصين المزيد من فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأمريكيين في الصين[29]، وتتمثل أبرز قضايا هذا الجانب في موضوع الحريات السياسية، وتشغيل السجناء في مواقع الإنتاج دون أجور.

4. **الاتهامات الأمريكية للصين بخصوص انتشار الأسلحة غير التقليدية**، وذلك على الرغم من أن الصين تؤكد أنها لم تتعاون في هذا المجال وبشكل مؤكد مع أي دولة باستثناء الروابط الأمنية لها مع باكستان منذ انتهاء الحرب الباردة. بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توظيف النفوذ السياسي لبكين في كوريا الشمالية للعمل على عدم الإضرار بالمصالح الأمريكية، ولاسيما في مجال امتلاك الأسلحة النووية؛ إذ لدى الولايات المتحدة الأمريكية شكوك قوية حول سياسات كوريا الشمالية في هذا الجانب. كما تدل المحادثات الأمريكية ـ الصينية في مناسبات مختلفة على الضغوط الأمريكية لمنع الصين من بيع أسلحة تقليدية إلى بعض الدول العربية، ولاسيما سوريا والعراق وليبيا[30] .

5. **العمل على منع إقامة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2000**.

6. **العمل على تحجيم المكانة الدولية للصين**، وهو أمر كان واضحاً عندما جرى استبعاد الصين من مؤتمر مدريد الخاص بالشرق الأوسط الذي عقد عام 1991 [31] .

ونتيجة للأهمية المستقبلية لموضوع تايوان، فلابد من التوقف عنده لدراسة أبعاده وجوانبه المختلفة، ولكي يساعدنا ذلك فيما بعد على دراسة تفاعلات هذا الموضوع مع غيره.

أشرنا في غير موضع من هذه الدراسة إلى الكيفية التي ظهرت فيها تايوان على الساحة الدولية، ثم التراجع المتواصل في مكانتها الدولية منذ بداية السبعينيات تقريباً.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التباين السياسي بين البلدين لم يَحُل دون تطور العلاقات التجارية بينهما.

ونذكِّر بشكل سريع بتطور العلاقات بين الطرفين، إذ ساءت بينهما خلال الفترة من 1949 ـ 1981 فيما يمكن اعتباره حالة حرب مع وقوع بعض الاشتباكات بين الحين والآخر، غير أنه مع عام 1981 أسقطت تايوان ما عرف بـ "اللاءات الثلاث" (لا اتصال، لا تفاوض، لا مساومة). وفي عام 1986 جرت أولى المفاوضات بين البلدين لإعادة طائرة مختطفة من تايوان إلى الصين، وفي عام 1987 ألغت تايوان قرار منع السفر إلى الصين، وبدأ التايوانيون يتدفقون على الصين، حتى بلغ عدد الذين سافروا من تايوان إلى الصين 4.2 ملايين عام 1993، مقابل 40 ألفاً بالاتجاه المعاكس، ونشطت المبادلات التجارية بحيث وصلت عام 1993 إلى 14.4 مليار دولار، ويتبادل سكان البلدين الرسائل بمعدل 40 ألف رسالة يومياً، كما ارتفعت استثمارات تايوان إلى حوالي 20.612 مليار دولار في العام نفسه. وشهد العامان 1993 و1994 محاولات جهات شبه رسمية لإجراء مباحثات بين الطرفين[32] إلى أن جاءت زيارة الرئيس التايواني لي تنج هوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فأدت إلى توتر العلاقة بين الطرفين على الرغم من التأكيد على الصفة غير الرسمية لها.

وتتم الاتصالات غير الرسمية بين تايوان وبكين عبر منظمتين غير رسميتين هما: رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان (ومقرها الصين)، ومؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان (ومقرها تايوان).

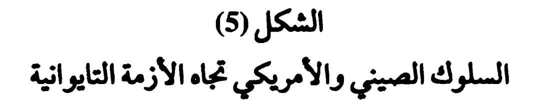
ويبدو من سياق السلوك التكتيكي لكلا البلدين أنهما يسعيان إلى استراتيجيتين مختلفتين، إذ يبدو أن الصين (كما بيّن نائب رئيس الوزراء الصيني، وزير الخارجية كيان كيشن (Qian Qichen) عام 1993)[33] تسعى إلى دمج تايوان عبر عدد من الوسائل:

1. **الأدوات السياسية:** عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان، رغم أن الرئيس زيمين أشار في عام 1995 إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المرافق الإقليمية والدولية إذا أبدت استعداداً لفكرة دولة واحدة ونظامين، ولكن الصين عادت إلى سياسة التطويق الدبلوماسي خلال عام 1996 عندما استطاعت إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الأوربي الآسيوي بعدم قبول عضوية تايوان.

وتتأرجح السياسة الصينية بين أداة وأخرى في موضوع تايوان، ففي عام 1954 حملت صحيفة **الشعب** الصينية مقالاً تحت عنوان «لابد من تحرير تايوان»، وأشارت إلى أن القوى العسكرية هي الأداة الأكثر فاعلية، غير أن عام 1979 حمل بداية تغير وذلك بإعلان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني عن أن إعادة توحيد تايوان «يجب أن تتم بغير الوسائل العسكرية». وفي عام 1981 أعلن المارشال يي جيانينج الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجنة العسكرية المركزية عن مشروع لتحرير تايوان سلمياً من خلال العودة إلى طاولة المفاوضات بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الوطني الحاكم في تايوان. وفي عام 1983 أبلغ دنغ السفير الأمريكي لدى بكين أنه «بعد إعادة توحيد تايوان يمكن لها أن تواصل حكم نفسها بنظام خاص بها، ويمكن لها أن تحتفظ بقوات عسكرية لأغراض الدفاع المحلي، شريطة ضمان عدم استخدامها ضد الصين الشعبية». وفي عام 1993 التقى ممثلون عن الحزبين الحاكمين في البلدين لبحث العلاقة بينهما[34].

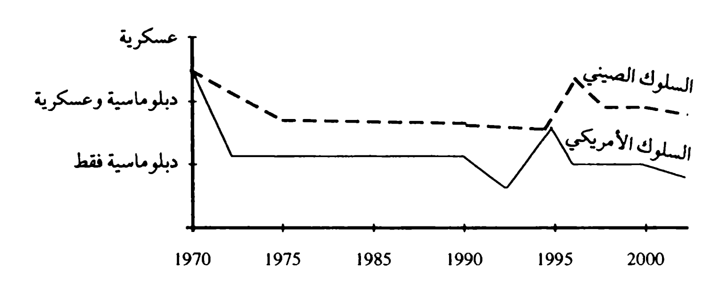
وفي المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الصيني في أيلول/ سبتمبر 1997 أعلن ممثلو تايوان في الحزب «أن توحيد الصين سيتم في المستقبل القريب من بداية القرن الحادي والعشرين»[35].

ويمكن توضيح مسار القضية التايوانية في العلاقات الأمريكية ـ الصينية من خلال الشكل التالي[36]:



الشكل (5)

السلوك الصيني والأمريكي تجاه الأزمة التايوانية



- 1950 تمركز الأسطول الأمريكي في مضيق تايوان.
- 1954 اتفاقية الأمن المتبادل الأمريكي ـ التايواني.
- 1979 إلغاء اتفاقية الأمن المتبادل.

ويوضح الشكل السابق أن:

أ. الفترات التي تزايدت فيها النزعة العسكرية الأمريكية قابلها سلوك مماثل للصين، والعكس صحيح.

ب. يلاحظ أن الفترة التي تبدأ بالإصلاحات عرفت تراجعاً في النزعة العسكرية باستثناء الفترة 1995 ـ 1996 وعادت إلى المستوى الدبلوماسي ثانية.

2. **الأدوات العسكرية:** باستعراض القوة قرب السواحل التايوانية بين الحين والآخر، كما حدث في آذار/ مارس 1996 أثناء استعداد تايوان لانتخابات رئاسية، حيث أجرى حوالي 150 ألف جندي صيني مناورات بحرية في جزر فوجيان مقابل السواحل التايوانية، التي تبعد عن السواحل الصينية مسافة 160 كيلومتراً. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تمارس فيها بكين سياسات التلويح باستخدام القوة؛ فقد أطلقت القوات الصينية عام 1990 صواريخ باتجاه المحيط الهادي فوق تايوان.

3. **الأدوات الاقتصادية:** بجعل الاقتصاد التايواني معتمداً إلى حد بعيد على الأسواق الصينية والوصول إلى ضم يتم تحقيقه بسياسة النفس الطويل (وهي

سياسة ليست غريبة على التقاليد السياسية الصينية). بينما تعتقد تايوان أن العلاقة الاقتصادية مع الصين ستؤدي على المدى البعيد إلى تعزيز قوة القطاع الخاص، الأمر الذي ستكون له آثار سياسية ستؤدي إلى انهيار النظام السياسي الصيني؛ مما يجعل الوحدة بين البلدين تتم طبقاً للاستراتيجية التايوانية. غير أن ذلك لا ينفي وجود قوى سياسية في تايوان تعمل على بلورة شخصية تايوانية مستقلة، وبالتالي كيان سياسي منفصل عن الصين الأم بشكل تام.

ولو حاولنا التوقف عند هذه المعطيات في الواقع الفعلي لوجدنا أن حجم تجارة تايوان مع الصين وصل عام 1995 إلى 22.5 مليار دولار، وهو ما يساوي 17.4٪ من إجمالي الصادرات التايوانية، مما يجعل الصين الشريك التجاري الثاني لتايوان بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الفائض التجاري التايواني سجل عام 1995 تراجعاً في معدله العام، إلا أنه سجل ارتفاعاً مع الصين وصل إلى 16.3 مليار دولار. أما في مجال الاستثمارات التايوانية في الصين فقد بلغت عام 1995 حوالي 30 مليار دولار، وارتفعت عام 1996 إلى 36 مليار دولار[37]، وهو ما يعادل 30٪ من إجمالي استثمارات تايوان الخارجية. كما يوجد في الصين حوالي 30 ألف مؤسسة استثمارية تايوانية، إلى جانب حوالي مئة ألف تايواني من رجال الأعمال، وفي عام 1996 بلغ عدد التايوانيين الذين زاروا الصين عبر هونج كونج وماكاو حوالي 1.57 مليون[38]، إلى جانب أن الصين تدرك الأهمية التقنية لتايوان، ولاسيما في مجال الحاسوب، إذ إن تايوان تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في هذه الصناعة المهمة حتى بلغ دخلها منها عام 1996 حوالي 24 مليار دولار[39].

ويبدو أن العرض الذي تقدمه الصين إلى تايوان يتشابه مع الوضعية التي أخذتها هونج كونج وهي دولة واحدة بنظامين، وتعتبر الصين تايوان "منطقة إدارية خاصة"، وكانت الصين قد أبدت رغبة في تسوية سياسية بهذه الكيفية منذ عام 1979[40].

بالمقابل دعت تايوان إلى القبول بالنموذج الألماني خلال الحرب الباردة؛ أي دولتين مختلفتين (وهو ما يعني تخلي تايوان عن طموحاتها القديمة بإعادة دمج الصين فيها بعد

تغيير النظام السياسي في الصين، وهو التصور الذي بدأ منذ فترة حكم تشان كاي تشيك)، كما طالبت تايوان الصين أن تعلن التخلي عن التسوية بالطرق العسكرية مقابل قيام تايوان بفتح المجال للعلاقات التجارية والبريدية والمواصلات.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الصيني لعزل تايوان دبلوماسياً كما أشرنا، فإن عدداً من المؤشرات خلقت لدى بكين نوعاً من القلق بخصوص حقيقة الموقف الأمريكي:

أ. منح الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس التايواني لي تنج هوا تأشيرة دخول إليها عام 1995.

ب. إرسال الولايات المتحدة الأمريكية سفناً عسكرية إلى الشواطئ التايوانية خلال المناورات الصينية هناك.

ج. إعادة انتخاب لي تينج هوا رئيساً لتايوان بنسبة 54٪ من الأصوات، الأمر الذي يوحي بوجود قوة شعبية مساندة لاستراتيجيته.

د. السماح في فترة الرئيس جورج بوش ببيع الطائرات الحربية إلى تايوان.

هـ. تغيير الحكومة الأمريكية اسم الهيئة التي تتولى شؤون تايوان في الولايات المتحدة من "مجلس التنسيق بأمريكا الشمالية" إلى "مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي لتايبيه في الولايات المتحدة". وهو تغيير يوحي بإعطاء تايوان وضعاً مختلفاً وأكثر إقلاقاً لبكين.

و. تخفيف قيود التعامل مع المسؤولين التايوانيين من قبل المؤسسات الأمريكية.

ي. تقرير وزارة الدفاع الأمريكية الذي نشر عام 1995 ويوصي بـ«ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوات عسكرية في المنطقة إلى أجل غير مسمى»[41].

ويبدو أن الاستراتيجية المثلى لدى القيادة الصينية في المدى المنظور هي الاستمرار في استراتيجية النفس الطويل، إذ إن السياسة الصينية قائمة على اعتقاد راسخ عبر عنه الرئيس زيمين بأن «القوى الغربية المعادية لم تتخل لحظة واحدة عن مؤامراتها لتغريب دولتنا وتقسيمها»، وبالتالي فإن الهواجس الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص لها ما يبررها لوضع استراتيجية مواجهة لها. غير أن الاستراتيجية العسكرية قد تقود في حالة تبنيها إلى سلسلة من النتائج:

أ. عودة نمط من الحرب الباردة الإقليمية في شرق آسيا. وتعتقد إحدى الدراسات التايوانية أن الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية لن تحدث خلال السنوات الخمس عشرة القادمة – أي حتى سنة 2012 – إلا أنها «ستقع بالتأكيد بعد ذلك»[42].

ب. احتمال التعرض لحصار أو مقاطعة اقتصادية من دول غربية مهمة.

ج. التأثير في مستوى التطور الاقتصادي الصيني الحالي، فإضافة إلى أهمية السوق الأمريكية للمنتجات الصينية، فإن الحاجة إلى التقنية الأمريكية تمثل مسألة في غاية الأهمية، وتدل الأرقام المتوافرة عن التبادل التجاري بين البلدين على أنه من بين 12 مليار دولار تمثل قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين، كان 50٪ منها تقريباً من السلع التقنية المتطورة[43].

د. قد يدفع ذلك تايوان إلى إعلان الاستقلال التام، في وقت يكون فيه عدد من الدول على استعداد له رداً على السلوك الصيني.

هـ. قد يدفع السلوك العسكري إلى تعزيز النزعة العسكرية اليابانية وإثارة مخاوف دول الجوار، ولاسيما التي ترتفع فيها نسبة الصينيين.

و. قد يؤدي الفشل في الحملة العسكرية إلى آثار سلبية على المكانة السياسية للقيادة الحالية.

ويقدر تشو يو هان، رئيس معهد بحوث السياسة الوطنية التايواني أن الفشل في التوصل إلى تسوية سياسية قد يدفع إلى الحل العسكري خلال 10 ـ 15 عاماً[44]. ويرى هنتنجتون أن أي محاولة أمريكية لتحدي الهيمنة الإقليمية الصينية قد تقود إلى الحرب[45]. بينما يقدر إمانويل هسو أن الوحدة بين تايوان والصين ستقوم خلال الفترة 2000 ـ 2010[46].

ومما يزيد وضع تايوان حرجاً ويعزز النفوذ الصيني، ما شهدته فترة التسعينيات من تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، الذي تمثل في إغلاق القواعد البحرية والجوية في الفلبين، وتصاعد المعارضة لاستمرار القواعد الأمريكية في جزر أوكيناوا، ورفض تايلند وماليزيا وإندونيسيا في عام 1994 الطلب الأمريكي بأن ترسو السفن

الأمريكية في مياهها الإقليمية ليسهل عليها التدخل في جنوب غربي أو جنوب شرقي آسيا[47].

ب. العلاقات الصينية ـ اليابانية

يشكل تاريخ العلاقات الصينية ـ اليابانية أحد أبرز ملامح الصراع الدولي في هذه المنطقة.

فإلى جانب تباين البنية السياسية في البلدين، فإن اليابان تربط كثيراً بين قضية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات للصين، كما أن اليابان أقل رغبة في مسايرة الرغبات الصينية الخاصة بإبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أن الصين خاضت حربين ضد اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين.

وتتأثر العلاقات الصينية ـ اليابانية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين؛ فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام 1971 أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية ـ الأمريكية.

يبدو أن المعاهدة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تجعل الحاجة اليابانية إلى مزيد من النزعة العسكرية أقل إلحاحاً، وهو ما يمثل عامل اطمئنان للصين. على أن ذلك لا ينفي مخاوف صينية من اشتراك اليابان مستقبلاً في تطبيق استراتيجية الاحتواء إزاء الصين بالتعاون مع الولايات المتحدة، وقد تعززت هذه المخاوف بالاتفاق الأمني الذي وقِّع عام 1996 (وقَّعه الرئيس كلنتون ورئيس الوزراء الياباني هاشيموتو)، ولاسيما أن المحادثات تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي في أراضيها.

ومع أن اليابان لم تتذرع بتزايد النفقات العسكرية الصينية لزيادة نفقاتها في هذا المجال (والتي تصل حالياً إلى 50 مليار دولار)، أو زيادة عدد قواتها العسكرية (240 ألف فرد)، فإن القراءة الدقيقة للنفقات العسكرية اليابانية توحي أن هذه الأرقام قابلة للنقاش؛ فالأرقام الرسمية اليابانية تحدد مستوى الإنفاق في حدود 1٪ من الناتج المحلي

الإجمالي، غير أن دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية تقول بأنه في عام 1995 كان الإنفاق العسكري الياباني 50.2 مليار دولار، أي أكثر قليلاً من 1٪، ولكننا لو أضفنا مجموعة من البنود التي لا تدخلها الحكومة اليابانية ضمن ميزانية الدفاع لوجدنا أن الرقم أكبر من ذلك بكثير؛ مثل نفقات حراسة السواحل (1.7 مليار دولار) ونفقات برنامج الفضاء الياباني (2 مليار دولار)، والتعويضات المقدمة إلى جنود الجيش الإمبراطوري (16.1 مليار دولار) وهو بند كانت الحكومة اليابانية ترفض نشره في السابق؛ إن ذلك يعني أن نسبة الإنفاق الحقيقي تصل إلى 1.6٪[48].

من ناحية ثانية لابد من الأخذ في الاعتبار أن الإمكانيات الإنتاجية ومخزون البلوتونيوم المتزايد والتطور التقني تمكِّن اليابان من إنتاج الأسلحة النووية خلال فترة زمنية قصيرة، وقد يكون ذلك أكثر إلحاحاً مع تنامي القوة الصينية واحتمالات امتلاك كوريا الشمالية لهذه الأسلحة[49].

وينعكس تنامي القوة الصينية على توجهات الرأي العام الياباني؛ إذ دلت دراسة على أن 44٪ من اليابانيين يرون أن الصين هي الدولة الأكثر تأثيراً في آسيا في القرن الحادي والعشرين، بينما اعتبر 30٪ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تأثيراً، ولم يصف اليابان بذلك إلا 16٪[50].

ويبدو أن البدائل متعددة بالنسبة إلى اليابان في رسم استراتيجيتها المثلى في علاقاتها مع الصين؛ ويمكن تحديد هذه البدائل في التالي:

1. أن تتمكن من التوصل إلى مساومة ضمنية تقر من خلالها اليابان بالمركز السياسي والعسكري المتميز للصين في المنطقة، مقابل الإقرار الصيني لليابان بمصالحها الاقتصادية والعمل على عدم عرقلة السياسة المركنتيلية التي تنتهجها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

2. أن تعمل على توثيق روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يعني الاستجابة لكثير من المطالب الأمريكية، ولاسيما في مجال زيادة المساهمة اليابانية في تحمل أعباء الدفاع عن المصالح المشتركة؛ وهو أمر قد يؤدي

إلى تأزمات سياسية يابانية، إلى جانب ما قد يترتب عليه من آثار اقتصادية، كذلك فإن هذا الأمر يستوجب التيقن من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى على قوتها الحالية أو تبقى ملتزمة بالمحافظة على وجودها في آسيا. من ناحية ثانية فإن الاستراتيجية التي تستهدف احتواء الصين يجب أن تضع في اعتبارها حجم التكاليف المترتبة عليها.

3. التوجه نحو زيادة قدراتها العسكرية مع ما قد يواجهه ذلك من اعتراضات دول المنطقة والصين وبعض القوى السياسية الداخلية.

4. محاولة التوفيق بين هذه الاستراتيجيات المختلفة، وذلك طبقاً لتطورات المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وهو أمر قد تترتب عليه أخطار الآثار الناجمة عن اندلاع أزمة مفاجئة، ولاسيما في ظل غياب استراتيجية مبلورة.

ويرى بعض الباحثين أن التاريخ الياباني يدل على «أن اليابان تميل إلى التعايش مع القوى المهيمنة؛ ففي مطلع القرن الحالي تحالفت مع بريطانيا، وفي الثلاثينيات والأربعينيات تحالفت مع ألمانيا، وفي الخمسينيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الثقافة اليابانية تتماثل مع الصينية بأنها أشد ميلاً إلى هيراركية* النظام الدولي منها إلى توزيع القوى»[51]. وهو أمر عائد إلى النمط التاريخي لتشكل المجتمع والسلطة السياسية والاجتماعية فيها.

وتتميز العلاقات اليابانية ـ الصينية بنوع من عدم الاتساق؛ إذ يمكن لدارس هذه العلاقات أن يلاحظ جوانب إيجابية وأخرى سلبية، لكن وتيرة أي من هذين النمطين لا تأخذ شكلاً متسقاً وتتذبذب بين الحين والآخر، وهو ما يمكن أن نستدل عليه من المؤشرات التالية[52]:

1. كانت الصين تحتل المركز الأول بين الدول المستفيدة من برنامج المعونة الرسمية الياباني خلال الفترة 1982 ـ 1986، ولكن مكانة الصين تراجعت إلى المرتبة الثانية عام 1987 (بعد إندونيسيا)، وتم تخفيض هذه المساعدة من 81.2 مليون دولار عام 1994 إلى 5.2 ملايين عام 1995.

* التسلسل الهرمي. (المحرر)

2. من بين جـوانب النزاع بين البلـدين الخـلاف على جـزر دايويو (سـينكاكـو)، وهي عبارة عن مجموعة من الجزر غير المأهولة تقع في بحر الصين الشرقي.

3. دعت اليـابان نائب رئيس الـوزراء التايواني لحـضـور دورة الألعـاب الآسـيوية عام 1994 وأجرى خلال وجوده اتصالات غير رسمية مع مسؤولين يابانيين، وهو ما اعتبرته الصين مؤشراً سلبياً.

4. من جانب مقابل فإن اليابان تمثل أكبر شريك تجاري للصين، بينما تمثل الصين ثاني أكبر شريك تجاري لليابان، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 46.3 مليار دولار عام 1994.

ونتيجة الاعتقاد الصيني بأن التقدم الياباني سيستمر على حساب الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تحرص على استمرار العلاقة معها، لذا قدمت الصين إغراءات عدة لليابان من الناحيـة التجـارية؛ مثل الاتفاقيـات الخاصـة بتفـادي الازدواج الضـريبي (1983)، واتفاقية التأمين البحري (1985) واتفاقية حماية الاستثمارات (1988)، وهي الأسباب التي شجعت اليابان على رفع الصين من قائمة العقوبات (1990) التي فرضت عليها من قبل الدول الصناعية السبع عقب أحداث عام 1989 [53].

ج. العلاقات الصينية ـ الروسية

تتأثر العلاقات الصينية ـ الروسية إلى حد ما بتراث العلاقات السوفيتية ـ الصينية، إذ سعى الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى تطويق الصين من الشمال والجنوب والعمل على احتواء نفوذها، إلى جانب الخلافات الأيديولوجية ونزاعات الحدود بين البلدين (يبلغ طول الحدود المشتركة بين البلدين 3400 كيلومتر)[54].

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها روسيا ونزاعها مع اليابان على جزر الكوريل يجعلها أقل اعتناء باستراتيجيتها القديمة التي انتهجتها زمن الاتحاد السوفيتي، بل يبدو أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي يروق للصين كمعادل للقوة الروسية، ولاسيما أن للصين نوايا عسكرية في جنوب بحر الصين وجنوب شرقي آسيا وسيبيريا حيث تكثر أعداد الصينيين في هذه المناطق؛ مما يثير المخاوف الروسية[55].

ويرى بعض الباحثين أن الروس في سيبيريا يرون مستقبلهم السياسي مرتبطاً بشرق آسيا أكثر من ارتباطه بالجزء الأوربي من روسيا، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الصينيين المهاجرين إلى سيبيريا - وأغلبهم بطرق غير شرعية - وصل عام 1995 إلى ما بين 3 ـ 5 ملايين فرد مقابل 7 ملايين روسي في سيبيريا الشرقية[56]. كما أن اليابان تشكل طرفاً مهماً في قضية التزاحم على سيبيريا، ولاسيما أن لطوكيو استثمارات مهمة في هذه المنطقة[57].

وتدل التصريحات الرسمية الروسية على وجود تباين في موقع الصين في الاستراتيجية الروسية؛ ففي الوقت الذي يرى دبلوماسي روسي كبير أن «المصالح الروسية والصينية متطابقة في كل الميادين تقريباً» فإن الرئيس الروسي بوريس يلتسين أشار خلال زيارته للصين عام 1996 إلى أن بلاده تسعى إلى «تقارب متساو» مع جميع القوى الكبرى[58]. من ناحية ثانية فإنه في الوقت الذي يؤدي تنامي وتوسع حلف شمال الأطلسي إلى التضييق على الدور الروسي في أوربا، فإن تنامي القوى الاقتصادية والعسكرية الصينية قد يؤثر في المصالح الروسية في الأقاليم الشرقية وآسيا الوسطى، أما في حالة التوجه الروسي لتبني استراتيجية المشاركة مع الصين فإن الضعف الروسي سيجعل للصين اليد الطولى في هذه الشراكة.

وتعكس الزيارة التي قام بها إلى روسيا رئيس الوزراء الصيني السابق لي بنج في كانون الأول/ ديسمبر 1996، جهداً صينياً لتطوير العلاقات الروسية ـ الصينية، ويدل مستوى التبادل التجاري بين البلدين على تطور العلاقات بينهما، فقد ارتفع مستوى التبادل التجاري بينهما من 3.9 مليارات دولار عام 1991 إلى 5.5 مليارات دولار عام 1995 وإلى 7 مليارات دولار عام 1996 وإلى حوالي 8 مليارات دولار عام 1997، ويسعى البلدان إلى أن يصل حجم التبادل بينهما عام 2000 إلى 20 مليار دولار، كما وافقت روسيا على تزويد الصين بطائرات اعتراضية من نوع سوخوي 27، إلى جانب الموافقة على تصنيع الطائرات الحربية في المصانع الصينية في إطار صفقة تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، إلى جانب الاتفاقات السابقة بين البلدين الخاصة بقيام روسيا ببناء مفاعلات نووية في مقاطعة جيانجسو في الصين (يوجد في الصين أربعة مصانع لإنتاج الطاقة النووية، حتى عام 1997) وبناء محطة كهرمائية على نهر يانج تسي[59].

وتدل متابعة التاريخ المعاصر للعلاقات بين البلدين على تطور مبرمج، فمنذ أول قمة بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي عقدت في بكين عام 1992، إلى الاتفاقيات الموقع عليها عام 1993 والخاصة بتبادل التعاون العسكري لمدة خمس سنوات، إلى البحث في ترتيب الحدود بينهما، إلى نتائج زيارة رئيس الوزراء الروسي تشيرنو ميردين عام 1994 والتي دعت إلى التعاون بين البلدين في مختلف الميادين المدنية والعسكرية، إلى الاتفاق على ترسيم الحدود خلال زيارة زيمين إلى موسكو عام 1994 (وكان البلدان قد اتفقا عام 1991 على أن تعيد روسيا إلى الصين أراضي مساحتها أربعة آلاف فدان تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر توماتايا عند ملتقى الحدود بين روسيا والصين وكوريا الشمالية)[60]، إلى الاتفاق في العام ذاته على الالتزام بعدم القيام بنشاطات عسكرية خطرة من قبل إحدى الدولتين على حدود الدولة الأخرى، وفي عام 1995 اتفق البلدان على تبادل الطلبة من الأكاديميات العسكرية ومناقشة المشكلات الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وفي عام 1996 توصل البلدان خلال القمة في بكين إلى إقامة خط ساخن بينهما، وإبرام عقود لإمداد الصين بالغاز الطبيعي[61].

ووقعت الدولتان اتفاقيات ذات طابع إقليمي حيث اتفقتا على التعاون في مجال صادرات روسيا من الغاز إلى الدول الآسيوية، كما تم توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين وثلاث دول في آسيا الوسطى.

وعلى المستوى الدولي أبدى البلدان الرغبة في التعاون بينهما على إقامة نظام عالمي جديد وعلى «أن الشراكة الاستراتيجية بينهما تساهم في إيجاد عالم متعدد الأقطاب»، كما ورد في البيان المشترك الصادر عن القمة الروسية ـ الصينية في نيسان/ إبريل 1997[62].

إن تطور العلاقات الروسية ـ الصينية مدفوع بعوامل عديدة أهمها:

1. تدرك كلتا الدولتين الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر أياً كان نمط التحولات الدولية.
2. الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوربا من ناحية، والمخاوف

الصينية من توسيع نطاق نشاط حلف الأطلسي إلى خارج القارة الأوربية وبخاصة منطقة حوض المحيط الهادي من ناحية ثانية.

3. انشغال كل منهما بترتيب أوضاعه الداخلية يجعله أميل إلى تهدئة البيئة المحاذية والإقليمية من حوله. ولعل ما ورد في البيان الصادر عن القمة بين البلدين عام 1997 يؤكد مساندة كل منهما للآخر في ترتيب أوضاعه الداخلية؛ فقد أكد البيان على «إقرار روسيا بأن التبت وتايوان جزء من الصين، وإقرار الصين بأن الشيشان جزء من روسيا»[63].

4. الرغبة الصينية في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والذي يعطي اليابان هامشاً للحركة أوسع من الاتفاقات السابقة.

5. رغبة كل منهما في المشاركة بشكل أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد، والعمل على عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية ببلورة هذا الشكل بمفردها.

6. إن الديناميكية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني قد تكون عاملاً مهماً في تطوير سيبيريا والشرق الأقصى من روسيا من ناحية، لكن الفشل الصيني في التحول إلى قوة مركزية أو اضطراب الأوضاع الداخلية الصينية قد يخلق من المشكلات لروسيا أكثر مما يبدو للوهلة الأولى من ناحية ثانية.

7. الرغبة لدى الدولتين في العمل على دفع السياسة الكورية الشمالية (بحكم العلاقات التقليدية لهما معها) نحو قدر أكبر من سياسات التهدئة في المنطقة.

8. الحاجة الصينية للتقنية العسكرية الروسية، ورغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية. وتقدر بعض التقارير الصحفية قيمة صفقات الأسلحة الروسية إلى الصين خلال الفترة 1991ـ1996 بحوالي خمسة مليارات دولار[64]، وهو ما يعادل 2٪ من إجمالي الصادرات الروسية.

غير أن بعض الباحثين يعتقد أن العلاقات بين الطرفين لن يقدر لها التطور على المدى البعيد للأسباب التالية:

1. إن الاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة، كما أن احتمال استمرار التراجع في المستوى التقني للتقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الأوضاع السائدة في روسيا، الأمر الذي قد يدفع الصين للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى.

2. قلق بعض القيادات الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الآثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالأسلحة الروسية، بدلاً من العمل على تطوير القوات الروسية؛ بمعنى أن الاهتمام الروسي بالمردود الاقتصادي قد تكون له عواقب استراتيجية معاكسة. وكان وزير الدفاع الروسي قد قال في مطلع عام 1997 بأنه يعتبر الصين «عدواً محتملاً»[65].

3. إن النظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين يدل على مفارقة واضحة، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية (حوالي خمسة أفراد في الكيلومتر المربع الواحد، إذ يسكن أقل من عشرين مليون نسمة في المنطقة الممتدة من بحيرة بايكال إلى المحيط الهادي وأغلبهم ليسوا من الروس)، ولكنها غنية بالموارد الطبيعية، وعلى الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية (من خمسين إلى 200 نسمة) وشُحٌّ في الموارد الطبيعية[66]، وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديمجرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا.

4. إن تنامي النفوذ الصيني في المنطقة خلال العقدين القادمين لن يكون له في أغلب التوقعات صدى جيد في روسيا، ولاسيما إذا تنامى التوجه القومي في كل من البلدين.

5. إن العلاقات الروسية ـ الهندية قد تنعكس سلبياً على العلاقات الروسية ـ الصينية من ناحية (بسبب الخلافات الهندية ـ الصينية)، كما أن التنافس الهندي ـ الباكستاني (آخذين في الاعتبار العلاقات الباكستانية ـ الصينية) قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما من ناحية ثانية.

وعند مقارنة موازين القوى بين الطرفين (الجدول 29) نجد أن موازين القوى يميل لصالح روسيا في كافة الأبعاد:

الجدول (29)

موازين القوى بين الصين وروسيا (1995)

المتغير	الصين	روسيا
الإنفاق العسكري	31.7 مليار دولار	82 مليار دولار
الإنفاق العسكري٪ من الناتج المحلي الإجمالي	5.7	7.4
عدد القوات	2.93 مليون	1.52 مليون
الدبابات	8000	17150
طائرات حربية	5575	2640
الناتج المحلي الإجمالي (1996)	845 مليار دولار	443 مليار دولار
إجمالي التجارة (1996)	245.8 مليار دولار	147.3 مليار دولار

ثانياً: العلاقات الصينية مع الدول النامية والأمم المتحدة

تقوم الدبلوماسية الصينية في أحد أبعادها الثابتة منذ الثورة الشيوعية على اعتبار الصين واحدة من دول العالم النامية، وسعت الصين لتجسيد ذلك من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة جماعية (كحركة عدم الانحياز في بداياتها) أو من خلال العلاقات الثنائية. ولم تؤد الإصلاحات إلى أي محاولة من قبل الصين لتغيير هذا التوجه، بل إن العديد من المؤشرات يدل على السعي لتعزيزه. لكن العلاقة الصينية الأكثر أهمية مع دول العالم النامية هي تلك العلاقات الصينية مع دول الجوار أو مع مجموعة الدول الآسيوية.

أ. العلاقات الصينية ـ الهندية

لا يتسم تاريخ العلاقات الصينية مع الهند بقدر كاف من الود، حيث يتنازع البلدان على مناطق حدودية (وحدثت اشتباكات بين الطرفين عام 1962 وعام 1987، وتدعي الهند أن الصين تحتل 45 ألف كيلومتر مربع من أراضي الهند، مستندة في ذلك إلى الخرائط البريطانية الموضوعة عام 1912 [67]، بينما تدعي الصين أن لها 94 ألف كيلومتر

مربع في الأراضي الهندية)[68]. وتتهم الهند الصين بأنها تزود باكستان بالتقنية النووية والصواريخ من طراز (إم 11)، إلى جانب دعم السياسة الباكستانية في الخلاف الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير المتنازع عليه.

غير أن زيارة الرئيس الصيني إلى الهند في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 أدت إلى عقد اتفاق بين البلدين على إجراءات بناء الثقة التي تشمل ما يلي[69]:

1. تقليص عدد القوات والأسلحة في المناطق الحدودية الخاضعة فعلاً لكل منهما.
2. يتعهد الطرفان بعدم مهاجمة أحدهما الآخر.
3. منع الطيران الحربي لكلتا الدولتين من التحليق في أجواء مناطق يقل بعدها عن عشرة كيلومترات من نقاط التماس.

غير أن درجة الثقة بين البلدين منذ اشتباكات عام 1987 ماتزال محدودة، ويبدو أن التوجه الصيني قائم على أساس تقديم تنازلات في الجبهة الشرقية (الحدود الواقعة بين شمال إقليم آسام الهندي وجنوب إقليم التبت الصيني) مقابل الحصول على تنازلات في الجبهة الغربية (إقليم كشمير). ويبدو أن الهند أقل رغبة في هذا التوجه لاعتبارات استراتيجية، إذ إن المناطق الصينية أسهل كثيراً لحركة القوات العسكرية من الأراضي الهندية الجبلية شديدة الانحدار، وهو الأمر الذي يعني أن تراجع البلدين إلى الخلف في هذه المناطق يحقق كسباً تكتيكياً مهماً للصين.

إلى جانب ذلك تخشى الهند أن تكون الصين بصدد العمل على انتهاج سياسة الاحتواء للهند من خلال روابط معينة تجمعها مع كل من باكستان وبنجلاديش وماينمار، ولاسيما أنها تعمل على تحسين علاقاتها مع هذه الأخيرة على أمل الحصول منها على تسهيلات بحرية.

وعند الموازنة بين القوى العسكرية للبلدين نلاحظ الاختلال الواضح لصالح الصين في الجوانب كافة، الأمر الذي يجعل من قدرة الهند على منافسة الصين كقوة إقليمية أمراً غير هين، ولعل التجارب النووية الهندية عام 1998 تشكل محاولة هندية في هذا السياق إلى جانب موضوع علاقاتها مع باكستان، كما يبين الجدول التالي[70]:

الجدول (30)

القدرات العسكرية للهند والصين (1998)

النوع	الهند	الصين
القوات البرية	980 ألفاً	2.2 مليون
القوات الجوية	110 آلاف	470 ألفاً
القوات البحرية	55 ألفاً	265 ألفاً
الدبابات	3500	8000
طائرات حربية	778	4970
سفن حربية	26	54
غواصات	19	63

كما أن القدرة الهندية على مجاراة الصين في مجال سباق التسلح تبقى قدرة محدودة، كما يقول مدير معهد الخدمات الموحدة الهندي ساتش نامبيار[71].

لكن هناك سلسلة من العوامل التي قد تساعد على تحسين العلاقات بين البلدين:

1. التغير في التوجهات السياسية للصين، إذ إن الصين المعاصرة لا تتبنى السياسات الثورية التي انتهجها ماو، وتطغى على استراتيجيتها أبعاد اقتصادية أكثر منها طموحات سياسية أو أيديولوجية.

2. على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين البلدين مازال محدوداً (حوالي مليار دولار)، فإنه يشهد تزايداً يصل معدله إلى 30٪ سنوياً[72]. غير أن العلاقات الأمريكية ـ الهندية في المجال الاقتصادي قد تنعكس سلبياً على الصين عند مقارنة الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها مع الدولتين، إذ إن حجم الاستثمارات الأمريكية في الهند يبلغ حوالي ضعف حجمها في الصين حتى عام 1995[73]. وإذا كانت العلاقات التجارية تؤثر في درجة الانحياز السياسي فإن الموقف الأمريكي سيكون أقرب إلى الهند منه إلى الصين في حالة نشوب صراع بين الدولتين.

3. يوحي كل من البلدين أنه سيساند الآخر في الدخول إلى بعض المؤسسات المالية أو التجارية الدولية؛ إذ يبدو أن الهند على استعداد لمساندة الصين في اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية مقابل مساندة الصين للهند لاكتساب عضوية منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي، غير أن هناك احتمالاً باتخاذ الصين موقفاً متردداً إذا طلبت الهند دخولها لمجلس الأمن الدولي بوصفها دولة دائمة العضوية، مما يؤثر سلبياً في العوامل سابقة الذكر.

ويرجح هنتنجتون أن يكون الاتجاه العام للعلاقة بين البلدين اتجاهاً تنازعياً؛ لأن كلاً منهما يشعر بحجمه من ناحية، ومركزيته الإقليمية من ناحية ثانية، وبأنه تعبير عن حضارة متميزة من ناحية ثالثة[74].

ب. العلاقات الصينية ـ الفيتنامية

تمثل العلاقات بين هذين البلدين مفارقة لافتة للنظر، إذ إن هذه العلاقات انتقلت من حالة إلى أخرى انتقالاً تاماً، وتحولت من علاقة ودية خلال الحرب الفيتنامية إلى حالة عداء شديد بعدها.

وتدل الأرقام المتوافرة[75] على أن الصين قدمت لفيتنام خلال الفترة 1950ـ 1978 مساعدات تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 18 مليار دولار، كما أنها خسرت في حرب فيتنام حوالي عشرة آلاف فرد أغلبهم من العسكريين الذين كانوا يعملون مع الثورة الفيتنامية، وبالمقابل فقد خسرت الصين في حربها مع فيتنام عام 1979 حوالي 26 ألف قتيل إلى جانب 400 دبابة، وبلغت تكلفة هذه الحرب حوالي 1.36 مليار دولار.

وقد أبدى دنج خلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر «أسفه على سقوط شاه إيران وعلى غزو فيتنام لكمبوديا، ولأن فيتنام أصبحت أداة سوفيتية فعلى الصين أن تلقنها درساً»[76]، وهو ما حدث فعلاً عام 1979 عندما غزت القوات الصينية الأراضي الفيتنامية، وأبدت مساندة واضحة لنظام الخمير الحمر بزعامة بول بوت في كمبوديا.

ويتركز النزاع الصيني ـ الفيتنامي حالياً على:

1. الخلاف على جزر بارسيل، والذي يعني في حالة الموافقة فيه على المطالب الصينية توسيع المساحة الصينية بحوالي 2.5 مليون كيلومتر مربع. وقد قامت القوات البحرية الصينية بإطلاق النار على القوات الفيتنامية لتأكيد ملكيتها لهذه الجزر مرتين في عامي 1974 و1988.
2. الخلاف على جزر سبراتلي، وهو خلاف تشارك فيه ماليزيا والفلبين وبروناي.
3. الخلاف على ترسيم الحدود بين البلدين في خليج تونكين. ورغم ذلك فإن الحكومتين الصينية والفيتنامية وقعتا عام 1996 على اتفاقية الحدود بين البلدين.

ج. العلاقات الصينية ـ الكورية

يشكل القلق الصيني من احتمالات تصاعد سباق التسلح النووي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أحد هواجس السياسة الصينية، كما تخشى الصين من تضرر علاقاتها التجارية مع الكوريتين في حال اشتداد المنافسة بينهما، مع ملاحظة أن حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية يعادل ستة أضعاف حجم التبادل التجاري مع كوريا الشمالية، رغم العلاقات السياسية التقليدية بين كوريا الشمالية والصين[77]، أضف إلى ذلك المخاوف من أن النزاع بين الكوريتين قد يؤدي إلى تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة من كوريا الشمالية إلى منشوريا. وتتركز العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية من خلال مقاطعة شاندونج، على غرار الحالة السائدة بين الصين والدول الأخرى المجاورة، حيث تحظى المناطق الحدودية بالنصيب الأكبر من العلاقات.

وقد أدت الصين دوراً إيجابياً في تشجيع كوريا الشمالية على الدخول في "الإطار الأمريكي ـ الكوري الشمالي" الخاص بالمشروعات النووية الكورية، ومن المعروف أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان شكوكاً بأن كوريا الشمالية في طريقها إلى إنتاج أسلحة غير تقليدية، ولاسيما في المجال النووي. ومن هنا سعت الولايات المتحدة عبر الصين من ناحية، وعبر الضغوط المختلفة من ناحية أخرى، إلى إقناع كوريا

الشمالية بالتخلي عن مشروعاتها النووية مقابل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمدها بمفاعلات نووية للأغراض السلمية، إلى جانب تقديم المساعدات في المجال الغذائي بشكل خاص. وقد تعثرت هذه المفاوضات التي شارك فيها مندوبون عن الولايات المتحدة وكوريا والصين خلال النصف الثاني من عام 1997.

ويعتقد بعض المحللين أن كلاً من الصين واليابان لا ترغب في وحدة كوريا لما لها من قدرة على تعريض مصالحهما للخطر في حال تحققها[78]، لكننا لا نتفق مع هذا الرأي، لأن استمرار التجزئة الكورية يبقي احتمالات المواجهة قائمة بينهما، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تورط الدول الكبرى في هذا الصراع، غير أن الاحتمال الأكبر يكمن في أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين إلى تطبيع العلاقات بين الكوريتين (وهو ما تبدو مؤشراته في الإطار الذي سبق أن أشرنا إليه)، إلى جانب أن احتمالات التغير السياسي في كوريا الشمالية تبدو كبيرة، سواء أخذ هذا التغير الشكل الذي يجري في الصين أو أخذ شكلاً أكثر جذرية.

خلاصة القول إن حجم العلاقات التجارية بين الصين والدول الأخرى يؤثر في التوجهات السياسية لطرفي العلاقة، إذ كلما ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين تضخمت معه المصالح المشتركة وتزايدت الجماعات المستفيدة من هذه العلاقة، الأمر الذي يحولها إلى جماعات ضغط باتجاه علاقات سياسية أقل توتراً، أي إن التجارة (قد) تلعب دوراً في تحويل العلاقات الدولية من لعبة صفرية (Zero sum-game) إلى لعبة غير صفرية (Non zero sum-game)[79].

ذلك يعني أن التجارة ذاتها تصبح أحد عناصر القوة للدول في مواجهة غيرها، إذ كما تحتاج الصين إلى الإنتاج والأسواق والتقنية الأمريكية، فإن الحاجة الأمريكية ليست بأقل أهمية، كما يتضح من تصريح رئيس العلاقات التجارية الصينية ـ الأمريكية أمام الكونجرس الأمريكي حين قال: «يمكنني أن أقول بوضوح إن سحب أو وضع شروط على منح الصين مركز الدولة الأولى بالرعاية سيشكل كارثة للعمال والمستهلكين والموظفين الأمريكيين»[80].

وتدلنا الأرقام المختلفة على صحة هذا التصريح، فالصادرات الصينية في عام 1992 تمثل 18٪ من الناتج القومي الإجمالي الصيني، غير أن ثلثها يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الثاني بعد اليابان من حيث نسبة الصادرات إلى الصين؛ فقد بلغت في عام 1990 ما نسبته 23٪ وتواصل الارتفاع كما لاحظنا. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الثالث بعد اليابان وهونج كونج من حيث نسبة الاستثمار في الصين، إلى جانب أن الولايات المتحدة أكثر رغبة من اليابان في تصدير التقنية إلى الصين[81].

وعند النظر إلى العلاقات التجارية الصينية من حيث أهمية الدول التي تتعامل معها نجد ما يلي[82]:

الجدول (31)

مراكز الدول حسب تبادلها التجاري مع الصين

ترتيب الدول الأساسية حسب وارداتها من الصين	ترتيب الدول الأساسية حسب صادراتها إلى الصين
1. اليابان	1. اليابان (كانت هونج كونج حتى عام 1997)
2. الاتحاد الأوربي	2. الولايات المتحدة الأمريكية
3. تايوان	3. الاتحاد الأوربي
4. الولايات المتحدة الأمريكية	4. كوريا الجنوبية
5. كوريا الجنوبية	5. تايوان

من ناحية أخرى فإن استمرار التوجهات اليابانية نحو مزيد من التركيز على التبادل التجاري بينها وبين الدول الآسيوية، ولاسيما الصين ومجموعة دول شرق آسيا، يؤدي إلى تخفيف التوترات داخل هذا النظام الإقليمي، وإن كان يثير السياسة الأمريكية والأوربية، ويكفي أن نلقي نظرة على التوجهات اليابانية في هذا المجال لنرى صحة ذلك.

إن صادرات اليابان إلى المنطقة تفوق بنسبة 7٪ صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة 21٪ صادراتها إلى المجموعة الأوربية، وانخفضت الاستثمارات الأوربية في اليابان بنسبة 39٪ بينما انخفضت الاستثمارات الأمريكية بنسبة 24٪ خلال عام 1993[83]. وإن استمرار هذا التوجه الياباني قد تكون له آثاره المستقبلية على مدى

نجاح التوجهات التكاملية الشرق آسيوية، الأمر الذي سينعكس على الصين وسياساتها تجاه المنطقة. وقد تزداد حدة آثار مثل هذه السياسة إذا جرى تبني دعوات بعض أعضاء النخبة الفكرية اليابانية بالتحول من الدولار إلى الين كأساس للمعاملات التجارية الدولية، وهو أمر يبدو أن اليابان جادة فيه إذا أخذنا في الاعتبار أنه في عام 1970 كان 0.3٪ من واردات اليابان و0.9٪ من صادراتها بالين، بينما بلغت عام 1996 حوالي 40٪ من الصادرات و20٪ من الواردات[84].

د. الصراع الدولي في جنوب شرقي آسيا

تدل المراجعة التاريخية للتفاعلات في هذه المنطقة على سمة الاضطراب فيها، سواء خلال التنافس الاستعماري الغربي أو خلال الحرب الباردة، وقد عرفت هذه المنطقة بشكل خاص ومنطقة المحيط الهادي بشكل عام ثلاثة تحولات أدت إلى تغير في بنية موازين القوى لهذا النظام الإقليمي حالياً؛ وهذه التحولات هي:

1. انهيار الاتحاد السوفيتي، مما ترك فراغاً في المنطقة تسعى قوى إقليمية ودولية لملئه، وليس أدل على ذلك من التصاعد المتواصل في النفقات العسكرية لدول المنطقة، والتي بلغت معدلاً وصل إلى حوالي 150 مليار دولار[85].

   وتشير نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا احتلت المرتبة الثانية من حيث حجم مشترياتها العسكرية عام 1995 (بعد الشرق الأوسط) حيث بلغت 23٪ من مجموع المشتريات العالمية، وبقيمة تصل إلى 8.9 مليارات دولار، وطبقاً لمعطيات النشرة فإن الإنفاق الدفاعي المشترك لدول مجموعة الآسيان عام 1996 بلغ 19 مليار دولار أو ما يساوي 14٪ من النفقات الدفاعية الإقليمية[86].

2. التغير السريع في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة.

3. الانسحاب العسكري "الجزئي" للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة.

ويبدو أن التنافس الياباني ـ الأمريكي ـ الصيني في هذه المنطقة دفع دولها إلى محاولة تشكيل منظومات إقليمية تساهم في خلق آليات لامتصاص الأزمات من خلال عدد من

الإجراءات؛ مثل المشاورات المكثفة والالتزام بتحقيق نوع من الإجماع على القضايا المطروحة والتقليل من المأسسة للنشاطات الدبلوماسية، وتنشيط الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز إجراءات الثقة؛ إن أبرز المنظمات التي أوكلت إليها هذه المهام هي:

1. رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) التي تم إنشاؤها عام 1967، وتضم كلاً من تايلند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين وبروناي وفيتنام (ولم تنضم كل من لاوس وكمبوديا كما كان مقرراً لهما في عام 1997، أو ميانمار في عام 1998، بسبب الأوضاع الداخلية للدول الثلاث).

2. المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، والذي انضمت الصين إليه عند إنشائه عام 1992، ويمثل الهيئة التي تسعى لوضع أسس التعامل مع الصراعات في المنطقة. ويبدو أن الدوافع الصينية للانضمام إلى المنتدى تتمحور حول الآتي:

أ. تهدئة المخاوف الإقليمية من نواياها المستقبلية.

ب. استفادتها وتشجيعها لدول رابطة دول جنوب شرقي آسيا في مقاومتهم للرغبة الأمريكية للربط بين التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، والالتزام بمبدأ حقوق الإنسان، الذي تشعر الصين أن سياساتها الداخلية هي المستهدفة منه.

ج. كان لقبول الآسيان لعضوية فيتنام عام 1985 أثره السلبي على الموقف الصيني، ويبدو أن الصين لا تريد ترك هذه المحافل الدولية لخصومها، وأن عليها أن تستخدمها كمنبر للدفاع عن سياساتها.

د. العمل على مواجهة شبكة الترابطات العسكرية الأمريكية وغيرها في المنطقة؛ والتي تشمل:

(1) الوجود العسكري الأمريكي المباشر.

(2) الاتفاقات الأمنية الأمريكية ـ اليابانية.

(3) التحالفات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من كوريا الجنوبية والفلبين، والضمانات الأمنية الأمريكية لتايلند.

(4) التعـاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكيـة وكل من أستـراليـا وإندونيسيا.

(5) الاتفـاقـات الدفـاعيـة بين بريطانيـا ومـاليـزيا وسنغـافـورة وأستـراليـا ونيوزيلندا.

(6) منتـدى التـعـاون الاقـتـصـادي لدول آسـيـا ـ المحـيط الهـادي "آبيك" (APEC) الذي أنشئ بناء على مبادرة أسترالية عـام 1989 ويضـم كلاً من: أسـتـراليـا، بروناي، كندا، تشـيلي، الصين و"هونج كـونج"، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غـينيـا الجـديدة، الفلبين، تايوان (ولهـا وضع خـاص)، تايلند، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو أن شبكة المنظمات الحكومية وغير الحكومية تستهدف بشكل أساسي تشجيع التعاون بين دول المنطقة (وتمكن الإشارة بهذا الصدد - إلى جانب ما سبق - إلى مجلس التعـاون الأمني في آسيا ـ المحيط الهـادي، والمجلس البـاسيـفيكي للتعـاون الاقـتصـادي والذي انضـمت إليه الصين عـام 1986). رغم ذلك فإن دول جنوب شرقي آسيا تشـعـر باحتمالات تضررها من التنافس الدولي في هذه المنطقة، والمؤشرات المقلقة لهذه الدول في هذا الجانب تتمثل في:

أ. الدعوات الصينية للقوات الأمريكية للانسحاب من المنطقة. وقد كان أول إعلان واضح في هذا الشـأن مـا طالبت به الحكومة الصـينيـة في مطلع عام 1997.

ب. استعراض القوة الذي قامت به كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قرب السواحل التايوانية.

ج. مـسـودة الاتفـاق التي جـرى الإعـلان عن خطوطهـا العـريضـة بين اليـابان والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو 1997 والتي جاء فيها[87]:

(1) تقديم اليابان الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية.

(2) إن تقديم هذا العون ليس مقصوراً على حالة تعرض اليابان للخطر بل في حالة حدوث أزمة في منطقة "محيطة باليابان" . وقد تكون هذه الأزمة في كوريا الجنوبية التي يرابط فيها 36 ألف جندي أمريكي، أو في تايوان التي يرابط بقربها في الأراضي اليابانية 47 ألف جندي أمريكي.

(3) السماح لليابان بالمشاركة في عمليات كسح الألغام، والمشاركة في مراقبة تطبيق الحصار البحري.

(4) السماح لليابان باستخدام قواتها البحرية لإنقاذ رعاياها الموجودين في مناطق الأزمة.

إن النصوص السابقة وإن لم تسمح لليابان بالمشاركة الفعلية في العمليات القتالية إلا أنها تشكل تعزيزاً للترابط الياباني ـ الأمريكي، الأمر الذي يشكل عامل قلق للصين، إذ سيوحي لها ذلك بالعودة إلى استراتيجية التطويق.

إن المشكلة الإقليمية المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة تتمثل حالياً في قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولاسيما الجزر المهمة فيه؛ وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (32)

الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتلي	تايوان، فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	إندونيسيا

ويمكن القول إن جوهر الخلاف بين هذه الدول على بحر الصين الجنوبي ناجم عن أن هذا الطريق البحري يمد اليابان وكوريا "بشطريها" بحوالي 70٪ من احتياجاتها

النفطية، بل إن الصين تقدر أن الاحتياطيات النفطية في هذه المنطقة تفوق بنسبة 30٪ حجم احتياطيات دولة الكويت[88].

إلا أن الصين في مقابل هذه الصورة التنافسية الصراعية مع دول المنطقة لا تألو جهداً في تطوير بعض مجالات التعاون؛ مثل دعمها لبرامج الأمم المتحدة للتنمية الخاصة بتطوير دلتا تومين مع روسيا وشطري كوريا، أو مساندة الجهود الخاصة بإقامة نظم اقتصادية إقليمية فرعية كتلك الخاصة بدلتا الميكونج[89].

وعند استعراض التوجهات العامة للصين تجاه دول هذه المنطقة، يمكن لنا تلخيص أبرز المطالب الصينية المقدمة إلى هذه الدول في الآتي:

1. دعم فكرة الوحدة الإقليمية للصين من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول منطقة التبت وسينكيانج وتايوان وبحر الصين الجنوبي، وقد يمتد الأمر في مرحلة لاحقة إلى منغوليا.
2. مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاقتصاد، وهما من القضايا التي تجد هذه الدول بعض الفائدة من تأييد الصين فيها لأنها تتعرض إلى هذه الاتهامات بالطريقة نفسها.
3. الامتناع عن امتلاك أسلحة غير تقليدية تهدد النفوذ الصيني، ولعل الهدف المركزي من هذا الطلب هو محاصرة النزوع التايواني لهذا الاتجاه.
4. انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين والانفتاح أمام الهجرة الصينية.
5. كبح القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول، لاسيما الدول التي فيها نسبة من الصينيين، واحترام حقوق هذه الجالية.
6. تشجيع استخدام اللغة الصينية ومساندة فكرة إحلالها محل اللغة الإنجليزية على المدى البعيد، ولاسيما أنها منتشرة في المنطقة، وأن نسبة المتحدثين بها في العالم تصل - حسب إحصاءات عام 1992 - إلى 18.8٪، بينما نسبة المتحدثين باللغة الإنجليزية هي 7.6٪[90].

ولعل الإرشادات التي صدرت عن وزارة التعليم الصينية بضرورة عودة المدارس في هونج كونج إلى تدريس اللغة الصينية بدلاً من اللغة الإنجليزية ابتداء من عام 1998 مؤشر إلى هذا التوجه[91].

هـ. العلاقات الصينية ـ الشرق أوسطية

إذا استثنينا تقاليد العلاقات العربية ـ الصينية خلال الفترة الماوية، فإن هذه العلاقات تعود إلى فترة المد الإسلامي في القرن السابع الميلادي، لكنها لم تشكل شبكة مستقرة من العلاقات التي ترسي نوعاً من التقاليد التي تعمق علاقة الطرفين ببعضهما.

ولم ينتبه العالم العربي للتغيرات التي كانت تجري في الصين منذ عام 1978، ولعل التغير في الاتحاد السوفيتي هو الذي لفت الأنظار نحو الصين كآخر القلاع الشيوعية في العالم.

وتدل المؤشرات المتوافرة - على ندرتها - على أن العلاقات العربية ـ الصينية لم تتطور بشكل كبير خلال الفترات الأولى من التحولات الصينية، وهو ما يوضحه الجدول التالي حول حجم التبادل التجاري بين الطرفين[92]:

الجدول (33)

العلاقات التجارية العربية ـ الصينية

العام	1982	1983	1984	1985
حجم التبادل / مليون دولار	3394	3388	3389	3318
٪ من تجارة الصين	8.6	8	6.4	4.7
المؤشر	-	تناقص	ثبات	تناقص

ويدلنا الجدول السابق على أن الفترات الأولى من التغير في الصين عرفت تراجعاً في نصيب العالم العربي من إجمالي التجارة الصينية الدولية. وقد قدر وزير الخارجية الصيني كان كيشان أن نصيب العالم العربي عام 1996 من التجارة الصينية لم يتجاوز 1.5٪، الأمر الذي يدل على المزيد من التراجع[93].

غير أن ثمة جانباً مثيراً للجدل في العلاقات العربية ـ الصينية، ونقصد بذلك المبيعات العسكرية التي لا يتوافر لدينا عنها إلا المصادر الغربية التي يجب التعامل مع معطياتها بقدر كبير من الحذر.

ويشير بعض الدراسات إلى أن الصين تتعاون مع سوريا في مجال تدريب بعض الخبراء في المفاعلات النووية، وهو أمر لا يعد مخالفاً لأحكام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب الحديث عن مساعدات صينية لسوريا لبناء مصانع إنتاج الصواريخ وإنتاج منظومات توجيه الصواريخ في مصانع سورية مقامة في مدينتي حلب وحماة[94]. وثمة إشارات إلى أن الصين باعت صواريخ من نوع دي إف 3 (سي إس إس 2) للمملكة العربية السعودية، وزودت الجزائر ببرنامج نووي سري[95].

أما مع الجانب الإسرائيلي فإن العلاقات تشهد تطوراً متسارعاً بعد برنامج التحديثات كانت ذروتها إعلان الصين الاعتراف بإسرائيل عام 1992، مع أن الصين تخلو تقريباً من اليهود، إذ إن عدد المهاجرين اليهود إلى الصين عام 1995 لم يتجاوز أحد عشر فرداً[96]. وتلعب مجموعة من العوامل دورها في تنامي العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية، أهمها:

أ. إدراك القيادة الصينية أن نجاح استراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في مجال التسهيلات التجارية، يحتاج إلى مساندة من الكونجرس الذي يلعب اللوبي اليهودي فيه دوراً فعالاً، وبالتالي فإن تحسين الصين لموقفها من إسرائيل سيجد صدى له في الكونجرس الأمريكي.

ب. يمكن للصين أن تستفيد من القنوات الإسرائيلية للوصول إلى مصادر التقنية الغربية؛ فقد وقعت الصين وإسرائيل اتفاقاً رمزياً في هذا الجانب لإنجاز بحوث مشتركة في ميادين التقنية الحيوية والفضاء والحاسوب وأشعة الليزر، وهو أول عقد من نوعه توقعه الحكومة الصينية مع دولة أجنبية[97]. كما اتفقت الحكومة الصينية مع شركة إسرائيلية تعمل في نطاق البوتاس وتملكها أسرة "إيزنبرغ" المعروفة بعلاقاتها مع الحكومة الصينية على إنجاز مشروع قيمته 544 مليون دولار في نطاق المشروعات المشتركة[98].

ج. إدراك صناع الاستراتيجية الصهيونية الأهمية المستقبلية للصين، ذلك أن احتمال انتقال مراكز الثقل الدولية خلال العقود القادمة إلى تلك المنطقة يدفع المخطط الإسرائيلي إلى العمل على نسج شبكة من العلاقات مع القوى الدولية الصاعدة؛ فكما تمكنت الصهيونية من نقل مراكز ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية، فإنها تستعد حالياً لما قد تؤول إليه الأوضاع الدولية الجديدة خلال العقود الثلاثة القادمة.

ويدل الجدول التالي على مدى التسارع في العلاقات الإسرائيلية ـ الصينية في نطاق التبادل التجاري[99] (بما في ذلك هونج كونج):

الجدول (34)

تسارع العلاقات التجارية الإسرائيلية ـ الصينية

العام	1992	1993	1994	1995
القيمة بملايين الدولارات	909.3	1058.8	1263.9	1553.8

وعلى الرغم من الموقف الصيني المعلن من كل من أزمة الشرق الأوسط وقضايا الحصار المفروض على عدد من الدول العربية، فإن العلاقات الصينية مع المنطقة تشير إلى عدد من الملامح:

1. تعمل الصين على عدم عرقلة النفوذ الغربي في المنطقة، وتسعى لتجعل من إسرائيل جسراً لها يربطها بالولايات المتحدة الأمريكية.

2. إن المنطقة العربية أقل انجذاباً نحو تطوير علاقاتها مع الصين، ولاسيما أن قدرات الصين على المنافسة في الأسواق العربية محدودة بفعل ضعف المستوى التقني لبضائعها من ناحية، ولافتقار الصين إلى قنوات مهمة داخل البنية العربية من ناحية أخرى.

3. قد تلعب الحاجة النفطية لدى الصين مستقبلاً دوراً في تطوير توجهاتها نحو المنطقة العربية، وهو أمر سنعود لمناقشته في قضية سياسات الطاقة الصينية.

و. الصين والأمم المتحدة

من المعلوم أن الصين دخلت الأمم المتحدة عام 1971 لتحل محل تايوان، وقد سعت في المراحل الأولى لمساندة حركات التحرر والتصويت لصالحها، غير أن تأثير ذلك كان محصوراً في الأمم المتحدة.

لكن السياسة الصينية تجاه الأمم المتحدة بدأت تعرف نوعاً من التغير بعد عام 1978 حيث اتسمت بالسمات التالية:

1. عدم الاعتراض الجاد على السياسات الغربية داخل مجلس الأمن الدولي، وقد أخذ ذلك شكل الامتناع عن التصويت في بعض الأحيان.
2. مازالت مساهمة الصين في نشاطات الأمم المتحدة محدودة، وقد يعود ذلك لأسباب اقتصادية من ناحية، ولعدم توافر تقاليد دبلوماسية صينية في هذا المجال من ناحية أخرى؛ فقد بقيت الصين خارج الأمم المتحدة قرابة ربع قرن.
3. تغليب النزعة البراجماتية على سلوكها في المنظمة الدولية، وميلها للتراجع كلما تأزم الموقف كما حدث عند ترشيحها لوزير خارجية تنزانيا أميناً عاماً للأمم المتحدة.

من خلال ما سبق يتضح أن الأمم المتحدة لم تكن من بين الأدوات ذات الأهمية التي عملت الصين على توظيفها لتعزيز مركزها الدولي.

الفصل السابع

الاتجاهات المستقبلية

مقدمة

هناك العديد من التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية؛ مثل "دولاب المستقبلات"، "الإسقاط"، "التنبؤ الاستقرائي"، "مصفوفة التأثير المتبادل"، "تقنية دلفي"، "السيناريو"... الخ، والتي تستهدف تحديد التداعيات المحتملة أو الممكنة أو المفضلة لحدث معين. ولما كانت الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية غير منفصل بعضها عن بعض، يصبح من الضروري دراسة الآثار المتبادلة بين هذه الجوانب.

ويسعى هذا الفصل إلى تحديد الملامح العامة لكل بُعد من الأبعاد التي تناولناها مسبقاً ثم دراسة التفاعلات فيما بينها.

أولاً: الملامح العامة وتفاعلاتها المستقبلية

تدل المعطيات السابقة التي وردت في الأجزاء المختلفة من هذه الدراسة على أن هناك صعوبة في رسم صورة المستقبل الصيني نتيجة لعدد من الأسباب؛ أهمها التناقض بين الأرقام من جهة وعدم الوضوح الكافي في نسب القوى بين التيارات السياسية داخل الصين ولاسيما داخل الحزب الشيوعي من جهة أخرى. كما أن المستقبل الصيني مرهون بالقدرة على التعامل مع عدد من التحديات والتفاعلات التي قد تحدث خارج الصين، ولكنها تنعكس عليها. ومن هنا يصبح من الضروري إدراك التفاعلات الداخلية والخارجية التي تواجه الصين خلال السنوات العشر القادمة[1]:

1. القدرة على ردم الهوة بين الأقاليم الساحلية المتطورة والأقاليم الداخلية المتخلفة من ناحية، والقدرة على خلق درجة من التناسب بين السكان والموارد، إلى جانب التوازن بين القطاعين العام والخاص من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن النظام السياسي الصيني ينقسم إلى نمطين من العلاقات؛ الأول هو النمط العمودي (بيروقراطية واحدة متداخلة في قياداتها تضم الجيش والحزب والحكومة)، والثاني أفقي ويضم الإدارات المحلية الإقليمية، ويبدو أن التنازع بين النمطين أقوى من النزاع داخل كل منهما.

بل إن عمليات الإصلاح داخل النظام بينت قدراً من التباين بين القيادات في أولويات العمل؛ حيث ركز دنغ على الإصلاح داخل الجيش، بينما ركز هو ياوبنغ على التنمية الريفية وأجهزة الحزب الدعائية، في الوقت الذي كان تركيز زهاو زيانغ منصباً على القطاعات الاقتصادية[2].

2. إن اتجاهات الاقتصاد العالمي تدل على فجوة متسارعة في التنمية، وسيصبح هدف التكيف مع التغير المتسارع في هذا المجال أحد التحديات التي تواجه النظام السياسي والاقتصادي الصيني.

وقد أدرك المسؤولون الصينيون إشكالية التكيف مع التغيرات المتسارعة في البيئة الدولية، وعبر يوكون هوانغ (Yukon Huang) مدير بنك الصين عن هذه المسألة بقوله: «إن على الحكومة الصينية أن تتحرك بوتيرة أشد لتتمكن من الحصول على معدلات النمو نفسها في المستقبل كما فعلت في الماضي؛ فقد انتهت فترة النمو السهل وسيكون المستقبل أكثر تعقيداً وصعوبة»[3].

3. القدرة على التعامل مع جيوب التأزم الاجتماعي ضمن النسيج المجتمعي الصيني، وهو ما يتمثل في الصراع بين الفئات الاجتماعية المختلفة، والصراع التقليدي بين الأجيال ولاسيما داخل الحزب، إلى جانب إحساس الأفراد بالاغتراب أو الانتماء إلى النظام بنهجه التحديثي الجديد، خصوصاً أن الإصلاح في الصين أخذ طابعاً نخبوياً في بداياته.

4. القدرة على ضمان استمرارية النظام المختلط (Mixed System) القائم على اقتصاد السوق من جهة ومركزية سياسية يقودها حزب يتبنى الماركسية من جهة ثانية؛ إذ يدفع الأول النظام السياسي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما يدفع الثاني نحو الانغلاق على الذات ونحو النزعة العسكرية الخارجية، ومن هنا فإن الصين

قد تكسب من الاندماج كدولة، ولكنها قد تخسر كنظام سياسي. وإن غلبة أحد البعدين على الآخر تشكل أحد التحديات المركزية التي تواجهها الصين. وعلى خلاف الأدبيات السياسية الصينية التي ترى أن النظام الشيوعي سيتمكن من التكيف مع المعطيات الجديدة، فإن الجزء الأكبر من الباحثين الغربيين يميلون إلى عكس ذلك، ويرون أن الشيوعية في الصين في طريقها إلى الزوال(4). ويربط بعضهم بين الآثار التي ستتركها ثورة الاتصالات وبين الانهيار الذي سيصيب الشيوعية الصينية، ويقترحون لتسريع آثار ذلك فتح محطات إذاعية موجهة إلى الصين والتبت، ويرون أن تكون هذه المحطات على غرار إذاعة أوربا الحرة وإذاعة الحرية(5).

لكن الشيوعية الصينية قد تجد في نزعتها القومية أداة تكيف مناسبة؛ فالشيوعيون الصينيون كانوا محفوزين بالماركسية من ناحية وبالنزوع نحو استعادة مجد الصين القديم من ناحية ثانية، وتمكنوا من جذب التأييد الداخلي لهم. ومن هنا لابد من إيلاء النزعة القومية الصينية دوراً مهماً في هذا المجال، الأمر الذي قد ينتهي إلى نوع من الاشتراكية الديمقراطية القومية.

وعند تناولنا لمستقبل التوازن هذا لابد من أخذ عدد من الجوانب في الاعتبار:

أ. من الملاحظ أن مبدأ التدرجية الذي انتهجته السياسة الإصلاحية الصينية جعل قدرتها على الحفاظ على الهيكل السياسي أفضل كثيراً من التجربة السوفيتية.

ومن المعروف أن عمليات الإصلاح أخذت ثلاثة نماذج؛ فمنها ما بدأ بالإصلاح السياسي أولاً قبل الشروع في إصلاح اقتصادي فاعل؛ كالتجربة الجزائرية في أواخر الثمانينيات، وقد انتهت إلى فشل ذريع. وهناك ما شرع في إصلاح اقتصادي قبل الإصلاح السياسي؛ كما حدث في الصين، بينما اختار النموذج الثالث الاندفاع نحو الإصلاحين كليهما في الوقت ذاته؛ كما فعل ميخائيل جورباتشوف، وانتهى إلى الفشل. ويعتقد رئيس الوزراء الصيني أن الخطأ الذي ارتكبه السوفييت هو في عدم الحسم مع القوى المناهضة للشيوعية، في الوقت الذي كانوا يعملون على إعادة هيكلة اقتصادهم(6).

إن الدخول في إصلاح سياسي قبل أن تؤتي الإصلاحات الاقتصادية أكلها، يعني خلخلة قوة التوازن التي ستضبط إيقاع الحركة خلال الإصلاحات الاقتصادية، ولكن نجاح الإصلاحات يعطي للنظام السياسي المبررات الكافية لكي يطالب جبهته الداخلية بالمساندة، ويصبح للتيار الإصلاحي السياسي مبررات للانتقال نحو الخطوة الثانية. كما أن النجاح في الإصلاح الاقتصادي يجعل المطالبة بإصلاح سياسي أقل أهمية (دون نفي هذه الأهمية). ولعل هذا هو الذي يقلق الدول الغربية التي يبدو أنها تضغط على النظام السياسي الصيني للتعجيل في الإصلاحات السياسية قبل أن يثبت نجاحه الاقتصادي، وهو أمر من الواضح أن الحكومة الصينية عازفة عن الاستجابة له.

إن مبدأ التدرجية[7] في الإصلاح يمثل الآلية المركزية التي ستحدد مستقبل النظام السياسي الصيني، وإن الاستجابة لقوى داخلية (كالقطاع الخاص وأدبيات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين) وللضغوط الخارجية الغربية بشكل خاص تستهدف منع هذه الآلية من أداء دورها.

ب. ولكي نرى الأثر الذي لعبته آلية التدرجية، لابد من ربطها بمتغير آخر يتمثل في البنية الإدارية لعملية الإصلاح، والتي عزا إليها عدد من الباحثين نجاح الإصلاحات في الصين وفشلها في الاتحاد السوفيتي[8].

ففي الصين – ومنذ 1979 – نقلت الإصلاحات حقوق الملكية لعدد من المجمعات الصناعية والموارد المالية المحلية من يد السلطات العليا إلى يد السلطات الدنيا، وبينما أدت هذه الخطوة في الاتحاد السوفيتي إلى جعل السلطات الدنيا تقفز على السلم الإداري في عمليات اتخاذ القرار، الأمر الذي أدى إلى اختلال بنيوي أطاح في نهاية المطاف السلطة المركزية، فإنها حاولت بدورها أن تسعى إلى الاتجاه نفسه في الصين، غير أن السلطة المركزية في الصين كانت أكثر تماسكاً داخلياً منها في الاتحاد السوفيتي. وقد حاول بعض الأقاليم مقاومة المركز – وبنجاح أحياناً – في مجال فرض ضريبة موحدة أو في مجال تحديد مستوى الاستثمار، بل إن الحزب تراجع عن موقفه الذي طرحه في خطة التقشف لعام 1993 والخاص بإعادة هيكلة

النظام المالي والمصرفي[9]، وذلك تحت ضغوط السلطات المحلية، ولاسيما في الأقاليم التي حققت قفزات نوعية. غير أن المركز بقي قادراً على الإمساك بمقاليد الأمور، وهو أمر يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل ستساعدنا فيما بعد على تحليل الآفاق المستقبلية للنظام السياسي الصيني:

(1) أن المردود المادي للسلطة المركزية في الصين مما تساهم به السلطات المحلية في مناطق الإصلاح - وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإصلاحات بدأت في بعض المناطق قبل غيرها - فاق بشكل كبير حجم المردود المالي للسلطة السوفيتية، وهو الأمر الذي حال دون توتر العلاقة بين السلطات العليا والسلطات المحلية.

(2) أن اختيار مناطق بعينها لبدء الإصلاحات اتساقاً مع التدرجية جعل القدرة على السيطرة على تداعيات الإصلاحات أكثر يسراً في الصين من حالة الاتحاد السوفيتي التي قامت حسب تصورات جورباتشوف على «عملية إعادة بناء تكنيكية وإحداث تغيير نوعي في القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع، وأن تنفيذ هذه المهمة أمر لا يحتمل التسويف، وينبغي حلها في أقصر الآجال التاريخية» و«أن تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي أمر يشكل مفتاح الحل لكل القضايا»[10].

(3) أبدت السلطة السياسية في الصين عند الضرورة وبشكل واضح قدراً أكبر من الحزم قياساً على السلطة السوفيتية. وهنا لابد من توضيح أن درجة تحكم المركز الحزبي في الخلايا الإقليمية كان أكثر قوة من الحالة في الاتحاد السوفيتي، وقد يكون ذلك أثراً من الآثار التي تركتها الثورة الثقافية.

(4) ربطت الإصلاحات الاقتصادية في الصين بين المؤسسة السياسية ومشروعات الإصلاح، إذ إن أغلب المشروعات الإصلاحية الكبرى في المراحل الأولى كانت بيد الأمناء الحزبيين الإقليميين، وهو الأمر الذي لم يؤد إلى الانفصال الهادئ بين السلطة السياسية والقوى الاقتصادية، كما حدث في الاتحاد السوفيتي الذي اندفع في مشروعات خاصة تماماً. ولعل هذه العلاقة هي التي جعلت أحد الباحثين يصف التحولات الصينية من هذه الناحية على أنها انتقال من «السلطة الهيراركية إلى التعاقد الثنائي»[11].

(5) غير أن هناك عوامل أخرى نرى أنها أكثر استراتيجية في هذا المجال، ولا ترتبط بالبعد الفني لخطة الإصلاح :

(أ) التبـاين الواضح بين الصين والاتحاد السوفيتي في التركيبة القومية، إذ إن المواصفات التي أشرنا إليها في ثنايا البحث حول عوامل تعزيز النزعة الانفصالية متوافرة في الاتحاد السوفيتي بشكل لا مجال للمقارنة فيه بين البلدين.

(ب) جعلت درجة الانغماس السوفيتي في التفاعلات الدولية جعلت عملية إعادة تركيب علاقاته الدولية بشكل ينسجم مع الإصلاحات أكثر تعقيداً، (وتكفي الإشـارة من هذه الناحيـة إلى انتـشـاره العسكري خـارج حدوده، وحجم التزاماته الدولية، وتركيز الحملات الإعلامية عليه. . . الخ).

ويبدو أن الصينيين أقل تفاؤلاً من غيرهم بخصوص مستقبلهم، فقد خالف دنج تنبؤات هنري كيسنجر بأن الصين ستصبح دولة عظمى خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ورأى أن التوقع الأكثر واقعية «هو عام 2050»، وقد فسر كيسنجر توقعات دنج بأنها تستهدف الإيحاء له بعدم دقة مخاوف دعاة سياسة احتواء الصين من الساسة الأمريكيين[12] . وكان هو ياوبنج الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني قد توقع عام 1978 أن معدل الدخل في الصين سيصل إلى مستوى الدول المتوسطة الدخل عـام 2021، ولكنه سيواصل ارتفاعـه إلى أن يتوازى مع مستوى الدخل في الدول الصناعية بحلول عام 2049[13] .

وقد تنبأ لورنس سمرز أحد أبرز الاقتصاديين في البنك الدولي عام 1992، أنه في حالة استمرار التفاوت الحالي في درجة النمو الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فإن الاقتصاد الصيني سيتفوق على الاقتصاد الأمريكي خلال أحد عشر عاماً. غير أن الدراسات اللاحقة لهذه الدراسة أخذت تتبنى الفكرة القائلة بأن اللحاق بالاقتصاد الأمريكي سيكون في حدود عام 2016 ـ 2018 وأن البعض منها يرى أن حجم الاقتصاد الصيني حالياً لا يتجاوز 10٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يعني أن اللحاق – شريطة استمرار وتيرة النمو الاقتصادي على حالها – سيكون في حدود عام 2036 كما يتنبأ بيتر بوتيليه الذي يعمل رئيساً لمكتب البنك الدولي في بكين[14] .

غير أن باحثين آخرين يعتقدون أنه في حالة استمرار النمو الاقتصادي الصيني على وتيرته التي سار عليها خلال السنوات العشر الماضية فإن ذلك يعني أن الناتج القومي الإجمالي الصيني سيتفوق على نظيره الأمريكي عام 2010[15]، ولاشك في أن هذه الحسابات تتضمن الآثار الاقتصادية لهونج كونج واحتمالات الآثار الناتجة عن ضم تايوان بشكل أو بآخر، مع عدم إهمال الآثار السياسية لذلك وما قد يترتب عليه من نتائج على النظام السياسي الصيني ذاته. وقد عبر آخر الحكام البريطانيين لهونج كونج عن تفاؤله تجاه مستقبلها بشكل يوحي أن ليبراليتها ستبقى وستؤثر في النظام السياسي الصيني[16].

ويربط هاري هاردنج بين مستقبل الصين وبعض المعطيات التي يمكن تلخيصها في درجة نجاح التحديث والقدرة على إفراز قيادة بديلة وجديدة لها من الكاريزما ما توفَّر لقيادات التحديث أو لماو، واستناداً إلى ذلك يتصور هاردنج سيناريوهين[17]:

1. السيناريو المتشائم: الذي يمكن أن تصل إليه الصين نتيجة حدوث تضاؤل حاد في وتيرة التحديث بعد موت دنج (وهو تصور لا تبدو له مؤشرات قوية بعد دراسة هاردنج بحوالي عشر سنوات)، أو نتيجة حدوث اضطرابات في المدن بسبب البطالة الزائدة الناتجة عن اتساع عمليات تصفية القطاع العام والتسريح الواسع لأفراد الجيش، أو نتيجة انقلاب عسكري بسبب إحساس الجيش بتراجع مكانته في عملية صنع القرار السياسي. ولعل هذه الفكرة (الانقلاب) مستوحاة من محاولة دنج وضع أسس لتقاليد الخلافة السياسية في إطار برنامج التحديثات، لكن المحاولة لم تصل إلى نتائج كافية في هذا المجال[18].

2. السيناريو المتفائل: وهو السيناريو الذي يرجحه هاردنج، وسيتمثل في استمرار التحديث ولكن بوتيرة أبطأ، إلى جانب استمرار اعتبار الماركسية الإطار المرجعي الفكري للدولة والمجتمع، وهو ما يعني أن الصين ستكون دولة نظام مختلط من الماركسية والرأسمالية. ولعل ذلك ينسجم مع التصورات التي قدمها زهاو رونغجي في المؤتمر الخامس عشر للحزب عام 1997 حين أشار إلى «أن الاشتراكية هي اقتصاد السوق إضافة إلى العدالة الاجتماعية». كما أن دستور الحزب أصبح ينص على أن القاعدة الفكرية للدولة هي «الماركسية، والماوية، ومبادئ دنج هيساو بنج»[19].

من ناحية ثانية لابد من الإشارة إلى بعض نقاط الضعف الصينية في بعض المجالات المهمة مثل :

1. ترى دراسة اقتصادية أن الصين تحتاج إلى زيادة وارداتها من القمح من 16 مليون طن عام 1995 إلى 43 مليون طن عام 2010 [20]. ويرى باحث آخر أن الصين ستحتاج إلى معظم الإنتاج العالمي من القمح مستقبلاً بسبب التأكُّل المتواصل في تربتها الزراعية، وتقدر هذه الدراسات أن الصين ستفقد حوالي 50٪ من الأراضي المخصصة لزراعة القمح مع حلول عام 2030، وهو الأمر الذي دعا الحكومة الصينية إلى تخصيص المزيد من الأموال للبحوث العلمية الخاصة بإنتاج المواد الغذائية[21].

2. أما في المجال العسكري فيتنبأ الخبراء العسكريون بأنه في حالة بدء الصين في بناء حاملة طائرات متطورة واحدة في عام 1997 فإنها ستدخل الخدمة الفعلية ما بين عامي 2005 ـ 2010. ويقدر العسكريون الأمريكيون أن الحد الأدنى المطلوب لضمان الوجود بشكل فاعل في أماكن الأزمات المحتملة يحتاج إلى ثلاث حاملات، ويبدو من التقديرات أن الصين لا تستطيع بناء حاملة طائرات أخرى قبل عام 2020 من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الحاملات التي يفترض أن الصين ستبنيها ستكون معادلة لنصف حجم نظيرتها الأمريكية[22].

إذا حاولنا أن نسقط معدلات النمو الاقتصادي وانعكاساتها على المؤسسة العسكرية الصينية، فسنجد أنه في عام 1994 كان الإنفاق الدفاعي يزداد بنسبة 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا نجحت الصين في الاستمرار بمعدل نمو اقتصادي يتراوح ما بين 7.5 ـ 8٪ ولمدة 15 عاماً، فإن ذلك سيساعدها على رفع الزيادة في نسبة الإنفاق الدفاعي إلى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يساوي 40 مليار دولار. وفي هذه الحالة تكون المعطيات على النحو التالي :

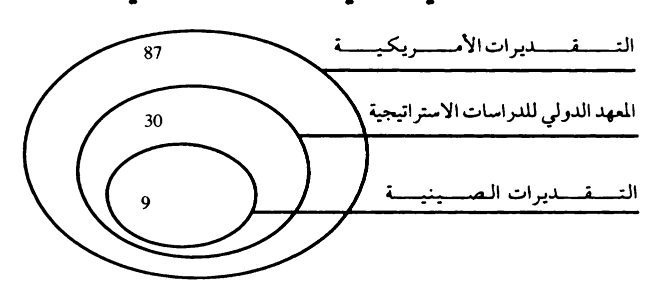
إذا بلغ الإنفاق الدفاعي الصيني 40 مليار دولار عام 2010 فإنه يساوي :

- 80٪ من حجم الإنفاق الدفاعي الياباني عام 1995.
- 48.7٪ من حجم الإنفاق الدفاعي الروسي عام 1995.
- 15.09٪ من حجم الإنفاق الدفاعي الأمريكي عام 1995.

غير أن المشكلة في هذه المسألة تتركز في الأرقام المعتمدة لحجم الإنفاق الصيني في المجال الدفاعي، وهو ما يتضح في الشكل التالي:

الشكل (6)

الإنفاق الدفاعي الصيني (مليار دولار أمريكي)



ولعل الشكل السابق يساعد على إدراك صعوبة تقدير الإنفاق العسكري الصيني، ورسم سيناريوهات مستقبلية. غير أننا نرى ضرورة التذكير بفارق المستوى التقني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ناحية والصين من ناحية ثانية، ويقدر بأنه يصل إلى حوالي أربعين عاماً، وبالتالي لابد من إدراك أثر هذا الفارق على موازين القوى الإقليمية والدولية، وسنفترض بداية أن تنامي القوة الصينية تواصل بمعدل تسارعه الحالي، فما هي الاستراتيجيات المحتملة التي قد تلجأ إليها الدول الأخرى لمواجهتها؟

تبين لنا من خلال الفصول السابقة أن القوى المعنية أكثر من غيرها في هذه المسألة هي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على المدى المتوسط، وروسيا على المدى الطويل. وعند مراجعة النمط التاريخي للسلوك الخارجي لهذه القوى نجد أن هناك إمكانية لتوزيعها على أنماط استراتيجية ثلاثة:

أ. استراتيجية توازن القوى[23]: وتعني العمل على كبح جماح القوة الصاعدة من خلال تشكيل قوة موازية لها سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، وفي هذه الحالة تلعب القوى المركزية في هذا التحالف - أو الثقل المعادل كما يسميه جنتز[24] - دوراً إما كموازن رئيسي (Primary balancer) حيث

تتحلق القوى الأخرى حوله، وإمّا كموازن ثانوي (Secondary balancer) حيث يساند الثقل المعادل بشكل غير مباشر. ويبدو أن هذه الاستراتيجية هي الأكثر تناسباً مع المصالح الأمريكية على المدى المتوسط والقصير.

ب. التكيف مع القوة الصاعدة والإقرار بالمكانة الدولية لها شريطة ضمان قدر كاف من المصالح الذاتية، وتتميز هذه الاستراتيجية بالحاجة الماسة إلى مرونة كبيرة وقدر كبير من الإدراك، إذ هي نقطة وسطى ما بين سياسة الاسترضاء (Appeasement) وسياسة المقاومة. ويبدو أن هذه الاستراتيجية هي الأنسب لليابان على المدى المتوسط والقصير.

ج. محاولة المزج بين النمطين السابقين، بحيث تبدو الملامح العامة لاستراتيجية الدولة ذات صبغة انتهازية (Opportunism) ويبدو أنه ليس أمام روسيا ما هو أفضل على المديين السابقين.

وسواء تحولت الصين إلى «الطرف الثاني أو القوة الموازية في التوازن الدولي خلال 30ـ40 عاماً كما يتنبأ رئيس سنغافورة»[25]، أو بقيت مجرد قوة إقليمية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر تضرراً من تنامي القوة الصينية.

ويضع هنتنجتون تصورات للرد على التساؤل التالي: هل من الضروري للولايات المتحدة أن تذهب إلى الحرب لمنع الصين من التحول إلى القوة الإقليمية المهيمنة؟ ويقول إن تنامي القوة الاقتصادية الصينية أو الحضارة الصينية (الصين وما يجاورها) أمر واضح، إذ ارتفع نصيب هذه الحضارة في الناتج الاقتصادي العالمي الإجمالي من 3.3٪ عام 1950 إلى 4.8٪ عام 1970 إلى 6.4٪ عام 1980 إلى 10٪ عام 1992. ويمثل هذا الاتجاه من وجهة نظره "أكثر المسائل الأمنية أهمية" خلال الفترة الأولى من القرن الحادي والعشرين، لذا على الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه تحالفها مع اليابان بهذا الاتجاه وتطور علاقاتها العسكرية مع بقية الدول الآسيوية وتدعم وجودها العسكري في المنطقة أو أن تعمل على التعايش مع هذه القوة الصاعدة، وفي كلا الخيارين أخطار جمة. ويقترح هنتنجتون للخروج من هذا المأزق الاستراتيجي أن تعمد الولايات

المتحدة الأمريكية إلى ترك اليابان تقوم بدور الثقل الإقليمي المعادل للصين وتساندها بشكل غير مباشر، لكن استراتيجيته هذه تحتاج إلى موافقة اليابان على أداء هذا الدور، وهو أمر لا يرجحه[26].

إن المناقشة السابقة تدل على أن الصين ستمثل مأزقاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في غضون الـ 20ـ30 عاماً القادمة. ومع التآكُل المتواصل في القوة الأمريكية، فإن الاستراتيجية الأمريكية ستأخذ اتجاه الانسحاب المتثاقل والمنظم من الشرق الآسيوي، وهو النمط الذي سلكته جميع القوى العظمى الهابطة تاريخياً.

من ناحية أخرى وعلى المستوى الداخلي والعلاقة بين التطور السياسي والاقتصادي للصين، فإن التزايد الذي لاحظناه في القطاع الاقتصادي المشترك (بين القطاع الخاص المحلي أو الدولة وبين القطاع الخاص الدولي) يعني أن احتمالات تحالف القوى الرأسمالية على القطاع العام يبقى أمراً وارداً إلى حد بعيد، ومن هنا فإن استمرار نجاح وقدرة القطاع العام - الذي مازال صاحب النصيب الأكبر - يعتمد على قدرة اقتصاد السوق الاشتراكي في تطوير آليات تجمع بين الهدف الاجتماعي للقطاع العام وبين الهدف الخاص لكل منشأة وللعاملين فيها.

ويبدو أن السياسة الإصلاحية التدرجية قد دفعت بوظيفة الدولة للانتقال من مالك (حيث كل شيء للدولة في المراحل السابقة على الإصلاح) إلى مشارك (بدخول القطاع الخاص) ثم إلى متدخل (حيث يتدخل عند الإحساس بقدر من الخلل). والنموذج على ذلك هو سماح الدولة لبعض الشركات الأجنبية بدخول الأسواق المحلية رغم وجود شركات محلية تنتج الإنتاج نفسه، ومنح الدولة الشركات المحلية (ومن خلال بعض التسهيلات) فرصة المنافسة مع الشركات الأجنبية في السوق المحلية مع إشعارها باحتمال إغلاقها في حالة فشلها أو خسارتها.

ومن المؤكد أن بعض عناصر النجاح في المنافسة مرتبط بالقدرة على التطوير في مجالات البحث العلمي، وهي قضية أولاها زيين أهمية قصوى خلال مؤتمر التقنية والعلوم عام 1995، وهو يستند في نظرته هذه إلى نتائج التقرير الذي سبقت الإشارة

إليـه والذي وضعـه هوان سيانج عـام 1984 وجـاء فيـه: «أن على الصين أن تندمج في الاقتـصـاد العـالمي بغض النظر عن الصعـوبات، وعليـها أن تعـمل على جعـل المتغيـر الاقتصادي والتقني ذا أولوية على المتغير العسكري في تحديد مركزها الدولي بين القوى الدولية»[27].

إن النظرة المتوازنة إلى تداعيات الإصلاحات الصينية توحي بأن قوى الطرد المركزية تظهـر بين الحين والآخـر؛ فـالقطاع الخاص يتـزايد بشكل مطّـرد، وقد ظهـرت خـلال السنوات القليلة الأخيرة مـؤشرات إلى احتـمال تنامي نزعـة الاستـقلال الاقـتـصادي المحلي، الأمر الذي قد تكون له انعكاسات سياسية على المدى الزمني البعيد. وإذا علمنا أن هناك درجة واضحة من عدم التوازن التنموي بين الأقاليم، كـما أوضـحنا في هذه الدراسة، فإن ضغط الأقاليم الفقيرة قد يتزايد خلال السنوات القادمة باتجاه إعادة توزيع الدخل على الجميع، وهو الأمر الذي قد يجد رد فعل عكسياً من الأقاليم الأكثر غنى.

وقد توقع أحد البـاحثين أن يؤدي تنامي التبـاين بين الأقـاليم إلى طرح فكرة الدولة الفـيدرالية في وقـت لاحق بدلاً من السلطة المركزية الحاليـة[28]. بل إن دراسـة نـشـرها البنتاجون في نيسان/ إبريل 1995 توقعت احتمالات تمزق الصين بنسبة 50٪[29].

لكن هذه الأفكـار تحتاج إلى قدر من المناقشة، فإذا نظرنا إلى الصين المعاصرة فإن حالة التجزؤ التي تعيشـها تسير في اتجاه معاكس لهذه الأفكار، إذ إن هونج كونج وماكاو لـم تبقيا كيانين منفصلين، وتبقى تايوان التي يبدو أن الخلاف معها يتركز حول كيفية الاندماج بين الطرفين، أما النزاعات بين الأقـاليم فـهي ذات طبيعة اقتصادية أكثر منها سياسية، ولاسيما أن المناطق المركزية مأهولة بأغلبية من الهان.

إن الصين مـقـسـمـة إلى سـبع مـناطق عـسكرية من جـهـة، ولا ترتبط هذه القـوات بعناصـرها بالمنطقة التي ترابط فـيـها (أي إن أفرادهـا وقـادتهـا ليسـوا من سكان المنطقة بالضرورة)، وهو الأمر الذي يجعل إغراءات الانفصال ضعيفة إلى حد بعيد.

ومن جـهة أخرى فإن النظرة التاريخية من وجـهة نظر الصينيين تدل على أن الصين عـرفت تماسكاً خلال عـمرها السيـاسي الـذي يمتد إلى أكثـر من ألفي عـام، ويقدر أحد

الدارسين أننا إذا قسمنا التاريخ الصيني إلى مراحل تمزق ومراحل تماسك، فإن مراحل التمزق تغطي 30٪ من هذا التاريخ مقابل 70٪ لمراحل التماسك[30]، بمعنى أن تقاليد التماسك أكثر تجذراً من مراحل التفكك العابرة. ويبدو أن هذه الدراسات تخلط بين نزعتين؛ النزعة الانفصالية (Disintegration) والنزعة الإقليمية أو الجهوية (Regionalism)، فالثانية تستند إلى محاولة الاستحواذ على مزايا سياسية أو اقتصادية في توزيع الدخل أو النفوذ السياسي، أما الأولى فتعني العمل على بلورة هوية سياسية منفصلة تؤدي إلى خلق دولة مستقلة.

ولعل الدراسات السوسيولوجية تسعفنا بشكل أفضل في التمييز بين هاتين النزعتين من خلال نموذج التجزؤ الهرمي، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي هو أن الفرد يرتبط بنسق من الولاءات المتصاعدة (الأسرة، العشيرة، القومية، الدين. . . الخ)، فإذا حدث تصادم بين ولاء أعلى وآخر أدنى، فإن الاتجاه الأقوى يميل نحو الولاء الأدنى، ومن هنا فإن الولاء الجهوي هو من قبيل الولاء الأدنى داخل النسق، أما النزعة الانفصالية فتعني الخروج من دائرة النسق كله[31]. وليس لدينا أي مؤشرات كافية إلى وجود نزعة للخروج من النسق السياسي الصيني خارج المناطق التي سبقت الإشارة إليها (التبت، ومقاطعة سينكيانج ومنغوليا الداخلية، وهي مناطق تتباين حدة النزعة الانفصالية بينها).

ورغم المؤشرات المتباينة الدلالة التي تركتها الإصلاحات فإنها في نظر عدد من الباحثين قد أدت إلى نقل المركز الدولي للصين في عدد من القطاعات إلى مراتب متقدمة، فخلال الفترة 1981 ـ 1987 سجل البنك الدولي[32]:

أ. احتلال الصين المرتبة الثانية من بين 119 دولة في نسبة الزيادة الإجمالية للإنتاج المحلي.

ب. احتلالها المرتبة الخامسة بين هذه الدول نفسها في نسبة التنمية الصناعية.

ج. احتلالها المرتبة الأولى في نسبة زيادة صناعة الخدمات.

د. احتلالها المرتبة الثانية في نسبة زيادة القيمة الإجمالية للاستثمار.

هـ. احتلالها المرتبة الأولى في نسبة زيادة استهلاك المواطن.

و. احتلال الصين أهمية بالغة في مجال المنتجات الوسيطة، فقد احتلت عام 1996 المرتبة الأولى عالمياً في الكيماويات كسوق للتصدير، وعندما أوقفت الحكومة الصينية استيراد بعض مشتقات هذه المادة، حدث اختلال كبير لدى المؤسسات المنتجة في العالم، إلى درجة إعلان العديد منها إفلاسها[33].

من ناحية أخرى، تبين نشرة وحدة المعلومات الاقتصادية للتنبؤات السلعية العالمية لعام 1995 أن الصين ستكون من أهم العوامل المؤثرة في اتجاهات الأسعار في جميع المواد الخام الصناعية باستثناء الزنك، وفي كل المواد الغذائية[34]. وتحتل الصين المرتبة العاشرة عالمياً من حيث حجم تجارتها عام 1996، فإذا استمرت هذه التجارة تنمو بوتيرتها الحالية، فإن الصين ستكون في المرتبة الأولى في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وبالمقابل، فإن هناك وجهاً آخر للمقارنة وإدراك المركز الدولي للصين، فإذا أخذنا المعايير التي يستخدمها منتدى الاقتصاد العالمي (وهي معدل دخل الفرد، ومعدل استهلاك الفرد، ومعدل الإنفاق الفردي على التعليم، ونسبة المهنيين إلى السكان، ودرجة التعليم الجامعي، ومعدل الأمية) فإن الصين ستحتل المرتبة 45 بين دول العالم[35].

ومن المؤكد أن موضوع تايوان سيكون أحد الأحداث الدولية المهمة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إن مراجعة الاتجاه العام للسياسة التايوانية تدل على مرورها بعدة مراحل؛ ففي بدايات ظهورها كدولة مستقلة ونتيجة لمعطيات الواقع الدولي والمساندة الأمريكية لها إلى الحد الذي احتلت فيه مقعداً دائماً في مجلس الأمن، كانت سياستها قائمة على اعتبار أنها حكومة عموم الصين (أي أنها الممثل الشرعي الوحيد للصين كلها). وفي مرحلة لاحقة ونتيجة التغير الذي أصاب المعطيات الدولية منذ مطلع السبعينيات؛ وبخاصة تطور العلاقات الأمريكية ـ الصينية وطردها من مجلس الأمن، بدأت تتحول إلى فكرة أنها "جزء" من الصين. غير أن هذه المرحلة عرفت ظهور تيار يعمل على تكريس فكرة أن المدة الزمنية الفاصلة بين تايوان الحالية وتايوان التي كانت جزءاً من الصين أفرزت قوى وثقافة تجعل من تايوان حكومة "غير

صينية" بمعنى أن لها هوية متميزة. لكن استمرار الضغط الدبلوماسي الصيني - كما لاحظنا سابقاً - وتنامي الترابط الاقتصادي بين الطرفين وإصرار الصين على استعادتها على غرار هونج كونج "حتى ولو بالقوة"، فإن مستقبل تايوان مرهون بمدى تنامي القوى السياسية التايوانية الداعية إلى الاستقلال، وبمدى تنامي القوى السياسية الصينية ذات النزعة القومية، وبمدى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، وأخيراً بمدى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن تايوان.

وعند تصنيفنا لهذه العوامل نجد أن ثلاثة منها عوامل خارجية، وواحداً فقط له علاقة بالتحولات الداخلية في تايوان، وهذا يعني أن البيئة الدولية هي التي ستحدد مصير هذه الدولة. وعند استعراضنا لهذه العوامل نجد ما يلي:

1. قوى الاستقلال التايوانية: دلت نتائج الانتخابات التايوانية في منتصف التسعينيات على أن الحزب التقدمي الديمقراطي - الأكثر دعوة إلى الاستقلال عن الصين - قد فقد نسبة من التأييد نتيجة إلحاحه على هذه المسألة، بينما نحا الحزب الوطني الحاكم إلى لهجة أقل حدة من هذه الناحية، وتدل استطلاعات الرأي العام التايواني على أن نسبة الدعوة إلى الاستقلال ماتزال عالية لكن الاتجاه يميل إلى التراجع[36].

2. تنامي القوى القومية الصينية: لقد بيَّنَّا في غير موضع من هذه الدراسة المؤشرات المتعددة إلى تنامي هذه القوى، وعلى نمط الأدبيات السياسية الصينية في هذا المجال، واعتبار قضية تايوان قضية جوهرية لكافة التيارات داخل الحزب الشيوعي. من ناحية ثانية فإن القوى الليبرالية في كل من الصين وتايوان ترى أن تحالفها قد يعطي نتائج أفضل لها، وهو ما يعني في جوهره اتساع نسيج الترابط بين الطرفين.

ويرى أحد الباحثين أن القومية أصبحت تشكل نقطة الارتكاز الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية، ويقول: «إن الإطار الذي يمكن من خلاله فهم السياسة الخارجية الصينية يرتكز على تجربة سيطرة القوى الأجنبية وما صاحبها من مهانة، والعزم على رد كرامة الصين، وهي قضية أهم من فكرة "الصين مركز العالم" التي

تنتمي إلى التراث الفكري». وترتكز أسس هذه النظرة الجديدة على عدة أبعاد[37]:

أ. عظمة الشعب الصيني وهو إحساس نفسي تكرس عبر الخبرة التاريخية العميقة وعبر تراث يؤكد هذه النقطة بغض النظر عن مدى صحتها.

ب. أن الصين تستحق مكاناً أفضل على سلم القوى الدولي.

ج. ضرورة تعويض الصين عما اقتُرف بحقها من احتلال أو تأثير في ممتلكاتها المختلفة من اليابان وغيرها.

د. عدم التدخل في شؤون الصين الداخلية، وهو أمر ينسجم مع ما سبق، لكنه يثير نقطة جوهرية؛ وهي مدى تأثير الاعتماد على الاستثمارات الخارجية في استقلالية القرار السياسي الخارجي، إذ إن الاستثمارات تؤدي إلى تشكيل قوى اجتماعية منظمة تؤثر عبر وسائل مختلفة في تركيبة السلطة وفي توجهاتها؛ كما هي الحال في أغلب الدول المتطورة التي تسمح للمجتمع المدني أن يتسع حجماً وتأثيراً.

3. لقد سبق أن دللنا في هذه الدراسة على التنامي الاقتصادي والعسكري الصيني بإيقاع يتفوق على التسارع في الدول الكبرى الأخرى، وهو الأمر الذي سيجعل الالتحاق بالصين أمراً محبذاً، إذ إن المكانة الدولية التي تسعى الصين لاحتلالها لها آثارها الاقتصادية والنفسية على التايوانيين.

4. أما الموقف الأمريكي فهو مرتبط بالاتجاه العام للقوة الأمريكية، وهو اتجاه دللنا على تراجعه وبتسارع حاد في دراسة أخرى لنا[38]، وأشرنا إلى التحلل المستمر للولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها العسكرية وتنامي النزعة الداعية إلى التقليص من الالتزامات العسكرية في الخارج.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان عام 1979، إلا أنها احتفظت بعلاقة غير رسمية يشرف عليها معهد الولايات المتحدة الأمريكية في تايوان (وهو مؤسسة منفصلة رسمياً عن وزارة الخارجية الأمريكية ولكنه يتلقى ميزانيته ويستقدم موظفيه منها)[39].

إن المعطيات السابقة كلها تدل على أن المستقبل السياسي لتايوان محكوم بنسبة 80٪ بعوامل خارجية، ولما كانت هذه العوامل لا تسير لصالح النزعة الاستقلالية، فإن العودة إلى الاندماج بالصين ستتم بالقوة العسكرية المباشرة من الصين، وهو الاحتمال الأضعف في المدى الزمني القصير، أو الاندماج التدريجي بدءاً بالبعد الاقتصادي الذي قد يستغرق مدة أطول، أو بتحولات داخلية في تايوان تستدعي التدخل الصيني ودمجها من جديد في الوطن الأم، بل إن تنامي الليبرالية في الصين ذاتها قد يدفع إلى التقارب بين الطرفين بشكل أسرع وتسهيل عملية الاندماج من جديد. وفي هذه الحالة ستكون الصين قد كسبت قوة جديدة تتمثل في "إقليم" يصل ناتجه المحلي الإجمالي إلى حوالي 223 مليار دولار، أي ما يوازي 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني (دون هونج كونج)، بينما لن يساوي العبء السكاني أكثر من 1.7٪ من إجمالي عدد سكان الصين، ويبلغ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي 21٪ بإضافة هونج كونج.

ثانياً: بناء النموذج التحليلي

إن تطور قوة أي دولة من الدول يعتمد على تفاعل القوى بعضها مع بعض، أو ما يسميه روزينيو "مجموع العُرى الإرجاعية" (Feedback Loops) لتفاعلات السياسات الخارجية لعدد من الدول[40]، ولكن الشيء الذي لابد من الانتباه له هو أن هذا التفاعل لا يأخذ نمطاً خطياً، وهو أمر يقود أحياناً إلى نتائج غير متوقعة تماماً، دفعت بعض الباحثين إلى العمل على وضع نموذج لمثل هذه التطورات في العلاقات الدولية[41].

وتمكن الإشارة بهذا الصدد إلى الدراسة التي قام بها فكس (W. Fucks) في الخمسينيات، وحاول فيها أن يضع مقياساً للقوة يقيس من خلاله المكانة المستقبلية للدول، وقام بتطبيق نموذجه على الصين[42]. وقد بنى فكس دراسته على عدد من المتغيرات؛ وهي معدل الزيادة السكانية وإنتاج الصلب واستهلاك الطاقة، وقام بتصور سلسلة من الاستدلالات (Inferences) المستقبلية. وأشار فكس إلى أن الانتقال من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي ترافق مع زيادة في نسبة المواليد لتعود هذه النسبة إلى التراجع فيما بعد، وهو ما حدث مع كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا، وقامت دراسة فكس على قياس الفارق في معدل الزيادة السكانية.

من جانب آخر؛ فقد افترض فكس أن القوى الاقتصادية للدولة تحدد بالسكان والسلع المنتجة، وبالتالي إذا ضربنا معدل استهلاك الفرد من الصلب والطاقة في عدد السكان فإننا سنحصل على تقدير القوة الاقتصادية للدولة.

لكن دراسة فكس التي استخدمت "التنبؤ الاستقرائي" (Extrapolation) دللت فيما بعد على أن عدد السكان قد يوصل إلى نتائج مضللة، مما دفعه إلى إعادة النظر في معادلته لتصبح على النحو التالي:

القوة = إنتاج الطاقة (بالكيلوواط) + إنتاج الصلب (بالطن) × الجذر التكعيبي لعدد السكان.

وقد اعتبرت الدراسة القوة الأمريكية بمنزلة الأساس للقياس، وتوصل فكس إلى أن عام 1990 سيشهد تغيرات بسيطة في قوة اليابان وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بينما ستبقى الصين في حالة نمو متواصل.

غير أننا لاحظنا أن القوة العسكرية من ناحية ودرجة التطور التقني من ناحية ثانية لم تدخلا في متغيرات فكس، إلى جانب إغفاله لآثار التغيرات في البيئة الدولية على المركز المستقبلي للدولة.

وهناك دراسة أخرى حول درجة استقرار الدولة وضعها مارفين سيترون (Marvin Cetron)[43]، وأطلق عليها اسم "نموذج التنبؤ الدولي"، واعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات؛ مثل الميزان التجاري للدولة، التبعية والاستقلال الطاقوي، ونمط التعامل مع المعارضة السياسية، وعدد العمال الأجانب في الدولة، وسباق التسلح، ووضعية الأقليات العرقية والدينية، ومستوى التعليم... الخ.

وقد افترضت الدراسة أن التنبؤ الاستقرائي يساعد على تحديد درجة الاستقرار السياسي للدولة من خلال تتبع الاتجاه العام خلال فترة زمنية كافية للمتغيرات المختلفة التي قامت الدراسة عليها.

وقد ارتأيت أن تقنية "مصفوفة التأثير المتبادل" (Cross Impact Matrix) المستخدمة في الدراسات المستقبلية قد تكون الأنسب لموضوع دراستنا هذه[44]؛ وذلك للأسباب التالية:

1 . أن "مصفوفة التأثير المتبادل" معنية بتفاعل الأبعاد مع بعضها بشكل كلي وبين كل متغيرين بشكل فردي، على خلاف التقنيات الأخرى المستخدمة في الدراسات المستقبلية، مثل تقنية دلفي التي تعتمد على آراء الخبراء فقط أو "دولاب المستقبلات" (Futures Wheel) حيث يتم التعامل مع الآثار المستقبلية لبعد واحد أو الإسقاط . . . الخ .

2 . أن تحويل المعطيات كمياً في المصفوفة يعطي نتيجة إجمالية للتفاعل، ويمكن التعبير عنه رقمياً وبشكل يسهل عملية المقارنة وقياس كل من التسارع من ناحية وإيقاع التغير وحجمه من ناحية ثانية .

لذا تم تحديد المتغيرات التي تضمها المصفوفة، وتم قياس الآثار المتبادلة بين المتغيرات ليتم تحديد المتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات العامة لحركية الصين من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد قمت بعد ذلك بدراسة التنبؤات الواردة في عشرين دراسة تناولت الصين ومستقبلها، ورصدت أهم التنبؤات فيها ودرجة التباين بين هذه التنبؤات .

التحليل:

يمكن لنا تقسيم المتغيرات المختلفة الواردة في الدراسة إلى أربع مجموعات :

1 . المجموعة الأولى : متغيرات اقتصادية؛ وتشمل :

أ . النمو الاقتصادي .

ب . معدل الاستهلاك .

ج . النفقات الدفاعية .

د . القطاع العام .

هـ . القطاع الخاص .

و . التضخم .

ز . الاستثمار .

2. المجموعة الثانية: المتغيرات السياسية؛ وتشمل:
أ. الحزب الشيوعي.
ب. الحكومة.
ج. الإدارة المحلية.
د. الديمقراطية.

3. المجموعة الثالثة: المتغيرات الاجتماعية؛ وتشمل:
أ. الفساد الإداري.
ب. الثقافة الكونفوشية السائدة.
ج. الحضرية (المدنية).
د. الأقليات.

4. المجموعة الرابعة: المتغيرات الدولية؛ وتشمل:
أ. قضية تايوان.
ب. الولايات المتحدة الأمريكية.
ج. روسيا.
د. دول المحيط الهادي (بخاصة اليابان).
هـ. منظمات المحيط الهادي الإقليمية.
و. النظام الدولي.

وتمثل متغيرات المجموعات الثلاث الأولى المتغيرات الداخلية، بينما تمثل المجموعة الرابعة المتغيرات الخارجية. ومن البديهي أن هذه العوامل تتفاعل مع بعضها، إذ يؤثر كل منها في غيره من ناحية، ولكنه يتأثر بغيره من ناحية أخرى. وقد يتباين نمط التأثير والتأثر من متغير إلى آخر، إذ قد يكون التأثير أو التأثر سلبياً أو إيجابياً، لذا يصبح من الضروري قياس محصلة التأثير المتبادل بين كل متغير والمتغيرات الأخرى. وتقوم عملية قياس التأثير على أساس تفتيت المتغيرات ثم تحديد الآثار المتبادلة بين المتغيرات الفرعية، واعتبار قيمة كل تأثير على النحو التالي:

- التأثير السلبي = -1
- التأثير الإيجابي = +1
- عدم وجود تأثير = صفر

ولكي نوضح التأثير المتبادل بين متغيرين نأخذ المثال التالي :

- إذا زاد معدل استخدام أدوات منع الحمل نقصت نسبة الزيادة السكانية .
- إذا زاد مستوى الرعاية الصحية انخفض معدل الوفيات ، وبالتالي ارتفعت نسبة الزيادة السكانية .

ذلك يعني أن مستوى الرعاية الصحية يؤثر سلبياً في أهداف تعميم استخدام وسائل منع الحمل ، لكن الدولة ملزمة بالعمل على تحقيق كليهما .

وقد قمت استناداً إلى ما سبق بتحديد الآثار المتبادلة بين المتغيرات على أساس متابعة التغير السنوي في كل متغير (مثل متابعة معدل التغير السنوي للنمو الاقتصادي ، معدل التغير في معدل الاستهلاك ، عدد القوانين الخاصة بزيادة الحريات ، عدد القوانين الخاصة بزيادة صلاحيات الإدارة المحلية ، عدد مرات التوتر بين الأقليات ، عدد مرات توتر العلاقات مع دول المنطقة كلها أو بعضها . . . الخ)، وبالتالي فقد قمت بتحديد الآثار المتبادلة بين كل متغير والمتغيرات الـ 22 الواردة في المجموعات الأربع . ثم قمت بتحديد المتغير الأكثر تأثراً بغيره من المتغيرات من ناحية ، وتحديد المتغير الأكثر تأثيراً في غيره من المتغيرات من ناحية ثانية ، وذلك بعد المقارنة بين الآثار السلبية والإيجابية . وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي[45] :

الجدول (35)

نتائج تحليل مصفوفة التأثير المتبادل

المتـغـيــر	محصلة تأثيره	تأثيره في المتغير الرئيسي	محصلة تأثره	تأثره بالمتغير الرئيسي
النمو	1		0	
الاستهلاك	7		3	
الدفاع	15-	٪31.91	3	
القطاع العام	7-		7-	٪25.92
القطاع الخاص	3		4	
البطالة	7-		4	
التضخم	7-		3	
الاستثمار	6		1-	
الحزب	12-	٪25.53	10-	٪37.30
الحكومة	3-		8-	
الإدارة المحلية	8		2-	
الديمقراطية	9		3	
الفساد الإداري	10-	٪21.27	4-	٪14.81
ثقافة سائدة	2		2-	
الحضرية	8-		1	
الأقليات	1		2	
تايوان	8		6	٪22.22
الولايات المتحدة	3		5	
روسيا	2		0	
المحيط الهادي	10	٪21.27	2	
منظمات إقليمية	5		3	
النظام الدولي	8		2	

وعند تقسيم المتغيرات إلى مجموعاتها السابقة، وتحديد أكثر هذه المتغيرات تأثيراً في غيرها (سواء سلبياً أو إيجابيا)، برزت النتائج الموضحة في الخانة المعنونة قياساً على الرئيسية، بمعنى أننا قمنا بتحديد المتغير الذي له أعلى الآثار في المجموعة الاقتصادية، ثم المتغير الذي تأثيره في المتغير الرئيسي الأعلى في المجموعة السياسية. . . وهكذا مع البقية. وقد تم استخراج النسبة المئوية على أساس حساب حصيلة تأثير كل متغير رئيسي

في كل مجموعة، واعتبار أن مجموع تأثيرات هذه المتغيرات الرئيسية يساوي 100٪، ثم احتساب قيمة كل منها قياساً على المتغيرات الرئيسية الأخرى.

وقد بينت لنا النتائج:

1. أن أكثر المتغيرات تأثيراً في غيره في المجموعة الاقتصادية هو مستوى الإنفاق الدفاعي، وتصل نسبة تأثيره في المتغيرات إلى 31.91٪، ويلاحظ أن التأثير له صبغة سلبية.
2. أما أكثر المتغيرات تأثيراً سلبياً في المجموعة السياسية فهو الحزب بنسبة 25.53٪.
3. وشكل الفساد الإداري، المتغير الأكثر تأثيراً سلبياً بين المتغيرات الاجتماعية بنسبة 21.27٪.
4. أما في جانب العلاقات الدولية فكانت العلاقة مع دول المحيط الهادي (مع التركيز على اليابان) هي الأكثر إيجابية وبنسبة 21.27٪.

أما من حيث درجة التأثر بالمتغيرات الأخرى فكانت النتائج كالتالي:

1. شكَّل موضوع القطاع العام أكثر المتغيرات تأثراً سلبياً بما يحدث في المتغيرات الأخرى، وبنسبة تصل إلى 25.92٪ في المجموعة الاقتصادية.
2. كانت نسبة التأثر السلبي لمكانة الحزب بين المتغيرات السياسية مرتفعة إلى 37.30٪.
3. وشكل الفساد الإداري مرة أخرى المتغير الأكثر تأثراً بالمتغيرات الأخرى من بين المجموعة الاجتماعية وبنسبة 14.81٪.
4. ودلت النتائج على أن قضية تايوان هي الأكثر تأثراً من بين شبكة العلاقات الدولية الصينية، وبلغ تأثرها الإيجابي نسبة 22.22٪.

وسنبدأ بتناول كل من هذه المتغيرات على حدة؛ لنرى الآثار والتفاعلات المرتبطة به، فنعمل على تقدير الوضع المستقبلي للصين.

مجموعة المتغيرات المؤثرة:

أولاً: متغير النفقات الدفاعية: تتحكم في هذا المتغير مجموعة من العوامل؛ مثل تصور القيادة السياسية الصينية لنمط التفاعلات المستقبلية في النظام الدولي، وطبيعة العلاقات بين الصين ودول الجوار، ومركز المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي، والآثار الاقتصادية في نطاق تجارة الأسلحة. وسنحاول تحليل هذه الجوانب لنرى المدى الذي يمكن أن تتجه إليه الصين.

1. تصور القيادة الصينية للنظام الدولي المستقبلي: تحدد نائبة رئيس لجنة التخطيط الدولي الصينية جيانسو (Jianxiu) في دراسة لها المنظور الصيني للعلاقات الدولية، بأنه يستند إلى نقطتين هما التسوية السلمية للنزاعات الدولية وتشجيع الحوار بين الثقافات والأديان[46].

ولعل هذا التوجه المدفوع بالرغبة في تحقيق نتائج اقتصادية هو الذي يفسر النزعة البراجماتية الصينية. وقد أشرنا في أكثر من موضع إلى الملامح العامة للتصورات الصينية؛ ولكننا نجملها في الآتي:

أ. الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر عداء للصين، ولكنها دولة تسير نحو التراجع في مكانتها الدولية.

ب. رفض هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي، على الرغم من أن الثقافة الصينية تميل إلى النمط الهيراركي (الهرمي).

ج. أن الدور الذي تسعى الصين إلى ممارسته هو تحقيق مركز إقليمي متميز أكثر منه مركزاً دولياً؛ بمعنى أنها تسعى لأن تكون القوة الإقليمية في منطقة شرق آسيا أكثر من السعي للانغماس في محاولات تحقيق مركز دولي. ولكنها تستشعر احتمال الاصطدام بقوى إقليمية أو دولية تحول بينها وبين تحقيق هذا الهدف.

إن المعطيات السابقة تجعل الميل نحو تحسين القدرات العسكرية للصين أقوى من الانصراف إلى استراتيجية أخرى، وعلى الرغم من مبدأ الحوار وتسوية

المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فإن الصين تدرك أن تحقيق النجاح في مختلف المفاوضات ليس مفصولاً عن القوة التي تسند المفاوض سواء أكانت هذه القوة عسكرية أم غيرها.

2. العلاقات مع دول المنطقة: أشرنا سابقاً إلى أن الصين محاطة من البر والبحر بإحدى وعشرين دولة، ويغلب الطابع العدائي على علاقاتها مع هذه الدول، وتكفي الإشارة إلى التوترات الدورية لعلاقاتها مع تايوان ومع الدول الأخرى حول الجزر في المنطقة، والتي أشرنا إليها بالتفصيل في مواضع مختلفة من الدراسة، ناهيك عن التنافس التقليدي لها مع اليابان.

إن احتمالات التوتر من جديد في الجزيرة الكورية، والآثار التي ستنعكس على الصين، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[47]، تساهم كلها في الدفع نحو المزيد من الإنفاق الدفاعي.

3. مركز المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي: على الرغم من التوجه السائد حول أهمية دور المؤسسة العسكرية في الدول الشمولية، فإن التجربة السوفيتية دلت على أن الحزب هو الأكثر تأثيراً، وقد لاحظنا في مواضع مختلفة من دراستنا أن الحزب الشيوعي الصيني يصر على أن تكون المؤسسة العسكرية خاضعة في توجهاتها العامة للحزب. وقد أدت اللجنة المركزية العسكرية التي أنشأها دنج هيساو بنج مع بداية الإصلاحات دوراً في تقوية دور الحزب في المؤسسة العسكرية، ويستبعد عدد من الباحثين أن يلجأ الجيش الصيني إلى انقلاب على السلطة، ولاسيما أن توزيعه الذي سبقت الإشارة إليه يعرقل ذلك إلى حد ما[48]. ومن الملاحظ أنه بالنسبة إلى التغيرات الجذرية في توجهات السلطة لم يكن للمؤسسة العسكرية دور بارز فيها (تولي هواكوفنج، تصفية عصابة الأربعة، استبعاد زيانج، تعيين زيمين)، بل إن التغيرات التي سبقت الإشارة إليها في هيكل القيادة العسكرية تمت بيسر شديد.

من ناحية أخرى فإن تنامي الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية من خلال تزايد مشروعاتها الاقتصادية قد يكون له أثر في تنامي استقلال الجيش عن الحاجة إلى

الحكومة، ولاسيما فيما يتعلق بتوزيع الميزانية العامة، لكنه من ناحية ثانية قد يدفع إلى تنامي ظاهرة الفساد التي قد تدفع إلى تشديد قبضة الحكومة عليه.

إن المؤسسة العسكرية تميل بشكل تقليدي في كل الدول إلى زيادة ميزانياتها، فإذا ترافق ذلك مع الرغبة السياسية للحزب أصبحت احتمالات زيادة نسبة الإنفاق الدفاعي هي الأرجح، كما يتضح من الاتجاه العام حتى الآن.

4. تجارة الأسلحة: احتلت الصين عام 1992 المرتبة السابعة دولياً في نطاق مبيعات الأسلحة، بنصيب وصل إلى 4.2٪ من المبيعات[49]، بينما كانت تحتل المرتبة الثامنة خلال الفترة 1983 ـ 1987 وبنصيب يتراوح ما بين 2 ـ 3٪[50]، لكن هذه المرتبة أصبحت الخامسة في عام 1990، ومن المرجح أن حقبة التسعينيات عززت هذه المكانة في ظل الغياب المؤقت لروسيا عن هذه الأسواق[51]، ذلك يعني أن الاتجاه العام يدل على زيادة مطَّردة في مكانة الصين في أسواق السلاح الدولية مما يغري بالاستمرار في تطوير البحوث العسكرية.

إن كافة المؤشرات السابقة تدل على أن الصين ستستمر في زيادة نفقاتها الدفاعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد التوتر في منطقة شرق آسيا التي تشهد هي الأخرى تزايداً في نفقاتها الدفاعية.

وقد دلت مصفوفة التأثير المتبادل على أن المتغير الدفاعي يؤثر في المتغيرات الأخرى تأثيراً سلبياً بنسبة 31.9٪، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي الصيني لن يبقى على وتيرته الحالية، فإذا كان المعدل المخطط له مع عام 2010 هو 9٪، فإن هذا المعدل قد يتراجع إلى نسبة تتراوح ما بين 6 ـ 7٪.

ثانياً: الحزب الشيوعي: إذا اعتبرنا أن القيم وأنماط العلاقات الغربية تشكل تهديداً لمكانة الحزب الشيوعي الصيني، فإن هذه الأنماط والقيم تسللت إلى الصين عبر قنوات ثلاث هي الاستعمار المباشر الذي تلا حرب الأفيون وفرض سياسة الباب المفتوح وما ترتب عليها من تجارة بين الطرفين، ولاسيما في مجالي الحرير والشاي، وفيما بعد فرض التجزئة على الصين ووضع أجزاء منها تحت الاحتلال أو التبعية لتشكل نماذج

غربية في مواجهة الصين؛ كما كانت الحال مع هونج كونج وماكاو وتايوان، والثانية دخول الفلسفة الماركسية التي هي في نهاية المطاف فلسفة غربية، وإن كانت تلتقي مع التراث الصيني في التركيز على أولوية الجماعة على الفرد وفي موضوع مركزة السلطة، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة التي تتمثل في نقل برنامج التحديثات الأربعة للمبادئ الاقتصادية الغربية، وهو ما يعني أن التأثير الغربي في الصين ليس تأثيراً عابراً.

تؤدي التغيرات - التي أشرنا إليها في ثنايا البحث - في قيادة الحزب إلى أن الأجيال القيادية القادمة في المدى الزمني المنظور ستكون أقل دوجمائية من ناحية، ولكنها أقل قوة من ناحية ثانية، وهو ما سيجعلها أقل قدرة على مقاومة النزوع إلى المزيد من التحرر السياسي والاقتصادي، وفي حالة القيام بمحاولة مقاومة هذه النزعة فإنهم يخاطرون بحدوث اضطرابات تفكك الحزب وتعزز النزعة الانفصالية لدى المقاطعات المختلفة وللأسباب التي تناولناها سابقاً. والاحتمال الأرجح أن هذه القيادات ستميل إلى التكيف مع النمط الآسيوي السائد سياسياً.

ويرى بعض الباحثين أن الشيوعية الصينية لن تنهار بالتسارع نفسه الذي انهارت به الشيوعية الأوربية الشرقية للأسباب التالية[52]:

1. أن الحزب الشيوعي الصيني جاء إلى السلطة عبر كفاح ذاتي، ولم يفرض على المجتمع الصيني من خارجه، إلى جانب قدرته على الإنجاز في بعض الجوانب.
2. قدرة المجتمع الصيني على تكييف الماركسية مع المبادئ الكونفوشية.
3. أن التحديثات الأربعة نجحت في تحقيق مشروعاتها التنموية، على عكس المحاولة السوفيتية، وتكفي الإشارة إلى أنه في الوقت الذي أعلن فيه عن انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الصين تبيعه مواد غذائية بمبلغ 733 مليون دولار[53]، وقد يتحول الحزب لكي يستمر في نجاحه الحالي من جهة صانعة للقرار إلى جهة مراقبة وتنسيق بين الفعاليات المختلفة في الدولة.

ويبدي رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ثقة تامة بأن الصين لن تتمزق إلى وحدات جغرافية وسياسية، وأنها ستواصل رفض الأخذ بالنهج الديمقراطي الغربي[54].

ويخالف إيشيهارا الياباني هذا التصور تماماً ويرى أن «بكين لا تستطيع السيطرة على دولة بحجمها الكبير الذي يصل إلى ضعف القارة الأوربية تقريباً، وحتى لو استمر معدل النمو الاقتصادي بنسبة 10٪ سنوياً، فإن عاجلاً أو آجلاً ستولّد الفجوة المتسعة بين المقاطعات الساحلية وبين البر الصيني، والفجوة بين الريف والمدينة قوى انفصالية متنامية يصعب وقفها. وعندما تكون هذه القوى معززة بتقنيات الإعلام المتطورة ونزعة الربح وتنامي النزعة الاستهلاكية وتنامي قوى السوق، فإن الاحتمال الأقوى أن يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الصينية. لذا فإن النظام السياسي الحالي سيعمل ولكن ليس لفترة طويلة، فآخر الدول الإمبراطورية (يقصد الصين) مقسمة من الناحية الفعلية ضمن خطوط اقتصادية، وستتنافس الأقليات الإثنية في الصين اقتصادياً، مما يعزز النزوع المتواصل لديها إلى الانفصال. وقد تلعب القوى الخارجية دور المساند لهذا النزوع، وهو أمر قد يؤدي في المدى المنظور إلى تبني الصين النمط الفيدرالي»[55]، وبالتالي السماح بظهور أحزاب أخرى غير الحزب الشيوعي، ولاسيما في المناطق التي تقل فيها نسبة الهان، ويرى باحثون أن ذلك سيؤدي إلى «مقاطعات متصارعة في الصين»[56].

ويرى هؤلاء أن شنجهاي ستقود العملية الليبرالية السياسية في الصين[57]؛ ولعل ذلك عائد إلى التاريخ الأطول لشنجهاي مع التقاليد الليبرالية، ولاسيما في الفترة الاستعمارية. ولو افترضنا أن التوجه الليبرالي قد ساد في الصين، فهل سيتم ذلك بالعنف أو بوسائل سياسية وعلى مراحل؟

يرى العديد من الدارسين أن النمط الفيدرالي هو الأنسب لدولة بهذا العدد وهذه المساحة، لكن الوصول إلى هذه الوضعية هو السؤال الأكثر دقة، ويطرح الغربيون له السيناريوهات التالية:

أ. انهيار الحكومة الصينية وإغراق المنطقة المحيطة بالصين بموجات من ملايين اللاجئين، وهو أمر تحرص الدول المجاورة على عدم حدوثه لما له من آثار سياسية واقتصادية مدمرة. ولعل مثل هذه الهواجس تجعل هذه الدول أقل ميلاً نحو تفكيك الصين إذا كان ذلك سيؤدي إلى مثل هذه النتائج[58]. وتتفق هذه الآراء مع التصريحات التي

أدلى بها الناطق باسم وزارة الخارجية الصيني شن جوفانج من أنه «إذا تعرضت دولة كبيرة مثل الصين إلى اهتزازات فإنها ستكون كارثة للمنطقة ولاقتصاد دولها»[59].

ويقول تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في كانون الثاني/ يناير 1995 [60]: «إن احتمال تفكك الصين بعد دنج وحدوث صراع داخلي على السلطة هو 50٪، وستضعف المكانة المركزية للسلطة، وسيؤدي غياب دنج إلى فراغ ستسعى القوى المحافظة وقوى الإصلاح إلى ملئه، وهو أمر قد يؤدي إلى نجاح الفريق الأكثر تشدداً». وتستند هذه التقديرات إلى استبيان وزع على حوالي عشرين من المتخصصين الأمريكيين في شؤون الصين.

ب. الإصلاح السياسي والتوجه نحو التعدد الحزبي؛ إذ إن الصين - وعلى لسان كبار قياداتها - ماتزال تستبعد التوجه نحو التعدد الحزبي، وتشير المداولات التي جرت في مؤتمر الحزب الشيوعي عام 1997 إلى هذا التوجه؛ فقد أكد شينج بينسي (وهو أحد منظّري الحزب المرموقين) أن دعوة الأمين العام للحزب إلى الإصلاح السياسي «لا تعني فتح الباب أمام التعددية، بل تعني الاستفادة من التجارب الديمقراطية الغربية الجيدة دون تقليدها فيما يتعلق بالنظام القائم على برلمان من مجلسين أو سباقات الانتخابات التي تجري على أساس التعددية»[61].

ثالثاً: الفساد الإداري: لقد سبق أن ناقشنا موقف الرأي العام الصيني من قضايا الفساد الإداري، غير أن وضع هذا المتغير ضمن مصفوفة التأثير المتبادل بين المتغيرات يدلنا على أنه جاء في المرتبة الثالثة من حيث درجة تأثيره السلبي وبنسبة تأثير تصل إلى 21.27٪، بينما كانت محصلة تأثره في المرتبة الرابعة وبنسبة تصل إلى 14.81٪.

وقد سبق لنا أن بيَّنا أن المجتمع الصيني يولي الناحية الأخلاقية في سلوك الفرد المسؤول مركزاً متقدماً في المنظومة القيمية للمجتمع.

إن التزايد المتتالي في النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع يخلق لديه تطلعاً نحو البحث عن السبل التي تساعده على إشباع هذه الرغبة؛ وهو الأمر الذي قد يشكل مقدمة للانحراف، وقد لاحظنا من خلال البحث:

1. أن هناك ارتفاعاً متواصلاً في معدل القضايا المقدمة إلى المحاكم بخصوص قضايا الفساد الإداري، وهو الأمر الذي يعني أن التحول القيمي في المجتمع ستكون له انعكاسات حادة قد تؤثر في النظرة الاجتماعية إلى السلطة.

2. تركز أغلب الفساد الإداري في الحزب والجيش، وهما أهم دعامتين للنظام السياسي الصيني، الأمر الذي يعني أن النظام السياسي قد يواجه ردة فعل تجاه هاتين المؤسستين، ولاسيما أن التغيير المتواصل في النخب المتحكمة في هاتين المؤسستين يميل لصالح التكنوقراط الذين تطغى النظرة البراجماتية على مفاهيمهم السياسية، على عكس الحرس القديم الذي يخضع كافة القضايا للمنظور الأيديولوجي. وحيث إن أغلب القضايا - كما تدلنا المراجع المتوافرة - هي في الأماكن التي عرفت أكبر نسبة من التحديث، بل إن هناك مؤشرات على أن معدل الفساد الإداري - من واقع القضايا المقدمة إلى المحاكم - أعلى في المناطق الأكثر تأثراً ببرنامج التحديثات. من ناحية أخرى فإن الطبقة الوسطى تتسع قاعدتها في المجتمع الصيني مما يعزز النزوع للمنحى البراجماتي على حساب الأيديولوجي[62].

رابعاً: العلاقات مع دول المحيط الهادي: يعتقد الباحث الياباني المرموق إيشيهارا أنه «وعلى الرغم من انفجار العديد من النزاعات المحلية منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن هناك ثلاث مناطق اقتصادية في طور الظهور وهي: أوربا، أمريكا الشمالية، وشرق آسيا. وتتحد هذه التكتلات الثلاثة بعامل الجوار الجغرافي، ولن تلجأ هذه المجموعات إلى استخدام القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لفرض إرادتها على الآخرين، وهذا التوجه هو السائد في منطقة شرق آسيا، وإني على ثقة باستمرار هذا الاتجاه»[63]. ويرى الباحث في موضع آخر أن الأداة العسكرية لم تعد أداة مناسبة لإدارة العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي سيسري على شرق آسيا[64]، وأن الاتجاه سيأخذ طابع الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الكتل الكبرى رغم استقلاليتها الثقافية والسياسية[65]. ويتفق الباحث مع لستر ثرو على أن الدول صاحبة السوق الكبرى هي التي تضع دائماً قواعد التجارة[66]، وهو أمر يجعل من حجم السوق الصينية أداة مساومة في غاية الأهمية في علاقاتها مع بقية دول العالم بشكل عام ودول شرق آسيا بشكل خاص.

وتشير الدراسات إلى أن مكانة شرق آسيا ستزداد من حيث نصيبها في الإنتاج المحلي العالمي، وهو ما نتبينه من الجدول التالي :

الجدول (36)
مكانة شرق آسيا من حيث الإنتاج العالمي

المنطقة	نسبة الإنتاج/ الإنتاج المحلي العالمي الإجمالي			الاتجاه	التسارع
	1983	1988	2000		
أوربا	36	36	35	1-	0.05-
أمريكا الشمالية	31	28	24	7-	0.05-
شرق آسيا	20	24	32	12+	0.23+
أمريكا اللاتينية	6	5	4	2-	صفر
الشرق الأوسط	4	4	3	1-	0.05-
أفريقيا	3	3	2	1-	0.05-

وفيما يتعلق بالعلاقات اليابانية ـ الصينية يرى مهاتير محمد أن «اليابان ستبقى متفوقة على الصين في المجال التقني، وهو الأمر الذي يخلق نوعاً من التوازن بينهما، غير أن مشاعر القلق الأمني الياباني ستستمر على أساس أن استمرار التطور الاقتصادي الصيني سيقود مع الزمن إلى تنامي القوة العسكرية، ولاسيما أن الصين ستواصل سياستها الحالية في رفع نسبة نفقاتها الدفاعية، غير أن الصين ستواصل توجهاتها السلمية لكي لا تغامر بإنجازاتها الاقتصادية، وهو الأمر الذي سيعزز التوازن الذي سيقود المنطقة الآسيوية مستقبلاً»[67].

غير أن الأمر يجب أن ينظر إليه من ناحية أخرى وهي احتمالات العسكرة اليابانية التي سبق أن أشرنا إليها، ويبدو أن هذا الاحتمال معزز بعدد من المتغيرات :

1 . إحساس اليابان بضرورة الاعتماد على قواها الذاتية لحماية ممتلكاتها الخارجية، ولاسيما مع تزايد الإحساس لدى دول المنطقة «بتقلص قوة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب القيود التي تفرض على الميزانية الأمريكية»؛ وهو ما أكدته دراسة لوزارة الدفاع الفلبينية التي قالت : «ربما لا يمكن استمرار العنصر الأمريكي في

الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة إلى ما لا نهاية؛ لأن قوى إقليمية صاعدة قد تغير الموازين»[68].

2. باتت القدرة على تحويل التقنية المدنية إلى عسكرية أمراً لافتاً للانتباه، ويكفي أن نشير إلى ما قاله الباحثون اليابانيون من أن بيع اليابان الرقائق الصغرى لروسيا قد يؤدي إلى تغيير الموازين الاستراتيجية العسكرية[69].

3. الرغبة اليابانية في دخول أسواق السلاح.

لكن لستر ثرو يرى أن وزارة الصناعة والتجارة اليابانية معنية بنظام شرق آسيوي وبتصور يركز مكاسبها في هذا النظام الإقليمي في الصين وشرق آسيا، حيث توفر لها الأولى سوقاً ضخمة بينما تقدم لها الثانية المواد الخام[70].

مجموعة المتغيرات المتأثرة:

أولاً: القطاع العام: تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد العمال الصينيين الذين سيكونون فائضين عن الحاجة في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الأولى من القرن الحادي والعشرين هو 240 مليون عامل، إذا افترضنا استمرار وتيرة الإصلاح والنمو الاقتصادي على حالها[71].

وحيث إن الأرض تمثل إحدى قوى الإنتاج الأساسية للصين، لابد من الأخذ في الاعتبار التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية، ويقول الباحثون في هذا المجال: «إنه إذا استمرت السياسات الصينية القديمة بالوتيرة نفسها فإن الصين ستكون في عام 2000 قد ضاعفت المساحة غير المزروعة خلال خمسين سنة»[72].

ذلك يعني أن البطالة قد تزداد بفعل مصدرين هما التراجع في المساحات المزروعة واستمرار التضييق على القطاع العام الصناعي. غير أن الأرقام المتوافرة عن إنتاج الحبوب في الصين تدل على أن التحكم في الإنتاج وصل إلى درجة لا بأس بها، إذ تشير الأرقام الرسمية إلى أن إنتاج الحبوب خلال السنوات (1995، 1996، 1997)

كان على التوالي 466 مليون طن و490 مليون طن و484 مليون طن، وهو أمر أدى إلى انخفاض الطلب على استيراد هذه المواد[73].

من ناحية ثانية، فإن الخطة الخمسية الحالية تسعى لتحقيق معدل نمو يصل إلى 8٪ ومعدل تضخم مواز لهذه النسبة وهو 8٪، والهدف على المدى المتوسط والطويل هو مضاعفة الناتج القومي الصيني الإجمالي خلال الفترة 2000ـ2010[74]. لكن القيمة الاستراتيجية لهذه الإنجازات تبقى محدودة من وجهة نظر لستر ثرو، إذ يرى «أن الصين ستحافظ على أهميتها السياسية والعسكرية، لكنها لن تكون ذات تأثير كبير في الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين». ويعلل هذا الاستنتاج بالقول بأن معدل دخل الفرد الصيني هو 300 دولار (حسب بيانات صندوق النقد الدولي عام 1990، وهو أمر يعيدنا إلى ما سبق وذكرناه عن مشكلة الأرقام حول الصين)، فإذا افترضنا أن معدل النمو بقي في حدود 10٪ - أي 30 دولاراً للفرد - وضربنا هذا الرقم في عدد السكان، فإن الناتج الصيني الصافي سيكون 36 مليار دولار وهو رقم لا يزيد على 0.7٪ من الناتج الإجمالي الأمريكي[75]. ولعل ذلك يتسق مع بعض التقديرات الصينية كتلك التي ذكرها رئيس الحكومة الصينية السابق لي بنج من أن الصين تحتاج إلى ما بين 20ـ30 عاماً لتصبح «دولة قوية نسبياً»[76].

أما مصير القطاع العام من خلال التصريحات الصينية فلعل مناقشات مؤتمر الحزب الشيوعي في عام 1997 تدلنا على نمط التوجه العام، فقد دعا زيمين إلى «نقل ملكية عشرات الآلاف من شركات القطاع العام المتعثرة»، لكن مُنظِّر الحزب شينج بينسي قال: «يستحيل على الصين أن تفعل ذلك؛ لأن ذلك لن ينجح ولن يؤدي إلا إلى الفوضى»[77].

ثانياً: الحزب: (وقد جرت مناقشته في الصفحات السابقة).

ثالثاً: الفساد الإداري: (وقد تناولناه في الصفحات السابقة).

رابعاً: قضية تايوان: حرصت الصين الشعبية منذ تأسيسها على تمثيل تايوان في مؤتمرات الحزب الشيوعي، وفي مؤتمر أيلول/ سبتمبر 1997 حيث جرى تمثيلها بثمانية

أعضـاء – ثلاثة منهم من مواليد تايوان والباقون من أصول تايوانية – يؤكدون باستمرار انتماء تايوان إلى الوطن الأم.

ومن المؤكد أن إغراءات ضم تايوان – سلماً أو حرباً – كبيرة إلى حد تبدو المغامرة فيها مبررة إلى حد كبير:

1. المكاسب الاقتصادية ممثلة في الناتج القومي الإجمالي لها (تمكن العودة إلى الفصل الاقتصادي وفصل العلاقات الدولية للاطلاع على الأرقام).
2. المكاسب التقنية المستفادة من العلاقات التايوانية ـ الأمريكية.
3. تحجيم القوى السياسية الداعية إلى التعدد الحزبي.
4. السيطرة التامة على مضيق تايوان الذي أشرنا سابقاً إلى أهميته.
5. تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

وقد تبين لنا من خلال الفصول التي تناولنا فيها موضوع تايوان أن الموقف الأمريكي هو العقبة الأساسية أمام الصين لضمها، ولكن النظرة المتفحصة تكشف لنا عن:

أ. الإقرار الأمريكي بتبعية تايوان للصين، وهو أمر يعني أن الخلاف على كيفية الضم وليس على مبدأ الضم.

ب. التراجع الملحوظ في حجم التبادل التجاري، ولاسيما في المجال الصناعي بين الولايات المتحدة وتايوان لحساب تزايد واضح للعلاقة مع الصين؛ إذ تدل الإحصاءات المتوافرة على أن نسبة السلع الاستهلاكية المصدَّرة من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت خلال الفترة 1990 ـ 1996 من 12٪ إلى 27٪، مقابل انخفاضها مع تايوان بنسبة 9٪ خلال الفترة نفسها(78).

ذلك يعني أن محددات المكانة المستقبلية للصين تستند إلى المتغيرات الستة التالية:

(1) النفقات الدفاعية: على أن يتم إدخال كافة النفقات التي تدخل في حسابات النفقات الدفاعية الغربية، وهو ما أشرنا إليه عند تناولنا للتباين في الأرقام الصينية مع غيرها.

(2) القطاع العام: على أن يتم حساب نصيبه من الناتج الإجمالي العام من ناحية، واحتساب درجة التحول في القطاعات التي يركز عليها هذا القطاع، لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة.

(3) الحزب الشيوعي: وتتم المتابعة على أساس درجة الزيادة في العضوية من ناحية، ودرجة التغير في التركيبة القيادية فيه من ناحية ثانية، غير أننا نرى أن درجة تغلغل التكنوقراط في القيادات العليا والوسطى تشكل العامل الأكثر أهمية.

(4) الفساد الإداري: ولعل المؤشر الأكثر دلالة عليه هو عدد القضايا الخاصة بهذا الموضوع التي تعرض على المحاكم ودرجة التزايد فيها.

(5) القضية التايوانية: ونرى أن محددات الاتجاه العام لها تتركز في حجم التبادل التجاري بين الطرفين من جهة، ومدى التغير في الموقف الأمريكي من جهة ثانية.

(6) العلاقات الباسيفيكية: على الرغم من أن هذا التوصيف يوحي بمنظومة إقليمية، فإن هذه المنطقة تشكل نقطة تتجمع فيها ملامح مهمة من التفاعلات الكونية، فإلى جانب مركزيتها الاقتصادية والتقنية والمالية، فإنها تضم عدداً من الدول الكبرى كاليابان وروسيا والصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ونرى أن نمط التفاعلات الاقتصادية من ناحية ومعدل الزيادة في النفقات العسكرية يمثلان المتغيرين الرئيسيين فيها.

إن الدراسة المستقبلية للصين تعني تحديد مكانتها الدولية الحالية، ثم تحديد الاتجاه الذي تأخذه التطورات فيها، استناداً إلى المتغيرات الستة التي أشرنا إليها سابقاً، والتي توصلنا إليها من خلال مصفوفة التأثير المتبادل.

ثالثاً: القياس الكمي للمركز الدولي للصين[79]

يمكن تلخيص المركز الحالي للصين على المستوى الدولي من حيث القدرة الاقتصادية، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول (37)

المكانة العالمية للصين طبقاً للمتغير الاقتصادي

المتغيــــــــر	الترتيب عالمياً	الوزن النسبي للمتغير (مقياس ليكرت)
1 . عدد السكان	1	2
2 . المساحة	2	3
3 . الناتج القومي الإجمالي	8	5
4 . معدل الدخل الفردي[(80)]	109	5
5 . حجم الاقتصاد (القوة الشرائية الداخلية)	3	3
6 . معدل النمو الاقتصادي	1	5
7 . حجم الاستثمارات العالمية فيها	2	4
8 . نصيب التجارة : الناتج القومي	1	3
9 . نصيبها في التجارة العالمية	11	3

فإذا استخدمنا المعادلة التالية :

ت . ع (الترتيب عالمياً) × و (الوزن النسبي للمتغير) ÷ 28 (مجموع نقاط الوزن النسبي) = م (مركز الدولة)، فإن مركز الصين هو :

$$[(2\times1)+(3\times2)+(5\times8)+(3\times3)+(5\times1)+(4\times2)+(3\times1)+(3\times11)] \div 28 = 3.78$$

أي إن الصين من الناحية الاقتصادية تحتل المركز ما بين الثالث والرابع (وهي أقرب إلى المركز الرابع) إذا استبعدنا متغير معدل الدخل الفردي. أما في حالة إدخاله، فإن المركز يصبح 19.72، أي إنها تحتل المرتبة الأقرب إلى المرتبة العشرين عالمياً.

ولكن إذا قسنا هذا المتغير مع الدول العشر الكبرى (مجموعة الدول الصناعية السبع مضافاً إليها روسيا والصين والهند) فإن الصين تأتي في المرتبة التاسعة من حيث معدل الدخل الفردي، وهو ما يجعل مركزها الدولي (بتطبيق المعادلة نفسها) هو 4.57، أي إنها أقرب إلى المركز الخامس، ونعتقد أن هذا المركز هو الأقرب إلى التقدير الصحيح.

أما من الناحية العسكرية، فإن المركز الصيني يتحدد على النحو التالي :

الجدول (38)

المكانة الدولية قياساً على المتغير العسكري

المتغير	الترتيب عالمياً	الوزن النسبي للمتغير
عدد القوات	1	3
القوة النووية	3	5
مستوى التطور التقني عسكرياً	8	5
نسبة الإنفاق الدفاعي (الدول العشر الكبرى)	1	3
مبيعات الأسلحة	6	3

وبتطبيق المعادلة السابقة (ت . ع) × و ÷ 19 = م، فإن المركز الصيني هو [(1×3) + (3×5) + (8×5) + (1×3) + (6×3)] ÷ 19 = 4.1 (أي إنها أقرب إلى المرتبة الرابعة).

أما من حيث المتغيرات الاجتماعية فإن المركز الصيني قياساً على الدول العشر الكبرى يتحدد من خلال الجدول التالي:

الجدول (39)

المكانة الدولية للصين قياساً على المتغير الاجتماعي

المتغير	الترتيب	الوزن النسبي للمتغير
مستوى التعليم	10	5
النزاعات العرقية (مستوى الحدة والنزعة الانفصالية)	4	4
المستوى الصحي (مقيساً بمعدل العمر)	8	4
مستوى التلوث (مقيساً بالنقاء من الانبعاث الغازي)	7	3
معدل الجريمة (مقيساً بعدد السجناء غير السياسيين إلى عدد السكان)	5	3

وبتطبيق المعادلة السابقة على المتغير الاجتماعي فالنتيجة هي أن الصين تحتل المركز السابع بين الدول العشر الكبرى.

إن النتائج السابقة تدل على أن ترتيب الصين دولياً يأتي على النحو الذي يلخصه الجدول التالي:

الجدول (40)

المكانة الدولية للصين في القطاعات الأساسية

القطـــــاع	المركز بين الدول العشر الكبرى
1 . الاقتصادي	5
2 . العسكري	4
3 . الاجتماعي	7

بيد أن قياس دور المؤشرات السابقة في تحديد المكانة المستقبلية للدولة يحتاج إلى معرفة مؤشر التسارع في الحراك على سلم هذه المؤشرات.

وسنقوم بقياس التغير في عدد من المؤشرات، وقياس درجة التسارع في التغير، خلال الفترة 1986 ـ 1996، وسيتم تحديد معدل درجة التسارع على أساس المعادلة المعروفة؛ وهي:

ع2 = ع1 + (ت×ز) – مج ز

الجدول (41)

متغيرات الحـراك الدولـي[81]

المتـغـيــــر	1986	1988	1990	1992	1994	1996
1 . عدد السكان (مليار نسمة)	1.086	1.121	1.155	1.183	1.208	1.221
2 . البطالة (الرقم الرسمي المعلن)	2٪	2٪	2.5٪	2.3٪	2.8٪	2.9٪
3 . الصادرات (مليار دولار)	30.942	47.516	62.091	84.940	121.04	151.190
4 . الواردات (مليار دولار)	42.904	55.268	53.345	80.585	115.68	138.94
5 . الناتج المحلي (مليار يوان)	1.020	1.492	1.854	2.663	4.662	---
6 . الدخل القومي (مليار يوان)	1.020	1.492	1.859	2.665	4.653	---
7 . نفقات الدفاع (مليار يوان)	---	---	28.78	37.47	54.71	68.86

الجدول (42)

معدلات التغير والتسارع خلال الفترة 1986-1996

المتغير	ت1	ت2	ت3	ت4	ت5	تسارع
1	0.0176	0.0167	0.0141	0.0126	0.063	0.024
2	0	0.25	0.10	0.15	0.25	0.025
3	8.287	7.287	11.424	18.053	15.075	0.678
4	6.182	0.961	13.62	17.548	11.631	0.544
5	0.236	0.176	0.404	0.999	---	0.027
6	0.236	0.183	0.402	0.994	---	0.094
7	---	---	4.345	8.62	7.075	0.455

أما التغير في النظام السياسي فقد سبق وأشرنا في الفصل الخاص بالنظام السياسي إلى التغيرات في مختلف هياكل السلطة، ونرى أن استخدام متغير تعيين التكنوقراط أو دخولهم في السلطة يساعدنا على تعرُّف الأبعاد التي طبقناها على الجوانب الأخرى السابقة. ويوضح الجدول (43) التغيرات خلال الفترة 1978 بداية التحديث الجديد إلى عام 1990 (إذ لم تتوافر لنا إحصاءات حول الفترات اللاحقة إلا لبعض الجوانب غير الكافية)*.

الجدول (43)

التغير والتسارع في النظام السياسي

العام	التكنوقراط ٪	التغير	التسارع
1978	22	---	---
1983	36	14	---
1988	52	16	---
1990	61	9	0.416

* تشير دراسة حديثة إلى أن نسبة التكنوقراط في اللجنة المركزية عام 1997 كانت 92.4٪، وكانت النسبة في القيادات المحلية عام 1996 تعادل 79٪ وهو ما يعزز نتائجنا. انظر:

Minxin Pei: Is China Democratizing, *Foreign Affairs*, No. 1, Jan. - Feb. 1998, vol. 77, p. 71.

تحليل مؤشر التغير والتسارع:

تدل الأرقام الواردة في الجداول الثلاثة السابقة على النتائج التالية:

1. إن أعلى تسارع في التغير في البنية الصينية يتركز في الصادرات (0.678) تليها الواردات (0.544) تليها النفقات الدفاعية (0.455) وهو ما يمكن أن يشير إلى:

أ. أن الصين تنخرط بشكل متسارع في النظام الاقتصادي العالمي من ناحية، ولكنها تزيد من قوتها العسكرية بشكل متسارع أيضاً، وهو أمر يجعل من التنازع مع الآخرين أكثر احتمالاً، إذ إن ذلك سيزيد من النزاعات التجارية لها في ظل انتهاجها استراتيجية تجارية هجومية (فالتسارع في الصادرات يفوق بشكل واضح التسارع في الواردات).

فإذا أضفنا إلى ذلك التسارع في الإنفاق الدفاعي، فإن الصين تريد والحالة هذه أن تحمي توسعها التجاري بنفسها بعيداً عن الانضواء في إطار إقليمي أو دولي على غرار الاستراتيجية اليابانية.

ب. يلاحظ أن أدنى درجة تسارع في التغير كانت في بنية النظام السياسي (0.416)، وهو الأمر الذي يعني أن السياسة الصينية معنية بالبيئة الدولية أكثر من عنايتها بالبيئة الداخلية. وقد لاحظنا أن مؤشر الفساد برز عند تحليل المتغيرات المؤثرة كأكثر العوامل أهمية.

2. يبدو من التغير ودرجة التسارع أن النظام السياسي قد استنفد التغيرات في النظام السياسي القائم على الحزب الواحد، ونرجح بأن العناصر التكنوقراطية ستبدأ الضغط خلال السنوات الخمس القادمة باتجاه تغيرات تصيب المجتمع المدني والهيكل العام للسلطة، وقد تأخذ شكل السماح بظهور أحزاب سياسية، وربما يكون الحزب الشيوعي أكثر ثقة في مجال التنافس مع قوى أخرى إذا أخذنا في الاعتبار العوامل التالية:

أ. تحقيق نتائج اقتصادية مهمة.

ب. خوف المجتمع الصيني ذي الثقافة النظامية - كما أوضحنا سابقاً - من حدوث فوضى على النسق الروسي إذا سمح للأحزاب الأخرى بالفوز.

ج. التغير الذي أصاب الخطاب السياسي الصيني الذي يبدو فيه التحلل التدرجي من الخطاب الماوي كبيراً ومتلاحقاً.

د. قيام الحزب الشيوعي الصيني بالتركيز على البعد القومي، الأمر الذي يمنحه قدرة أوسع على الحركة في الشارع السياسي الصيني.

تصورات الباحثين لمستقبل بعض متغيرات مصفوفة التأثير المتبادل:

لقد عمدنا إلى تجميع التنبؤات الواردة لدى مختلف الباحثين؛ لنصل إلى نتيجتين هما:

1. تحديد درجة الاتفاق على متغيرات معينة.
2. تحديد درجة الاتساق مع نتائج مصفوفة التأثير المتبادل التي سبق نقاشها.

ويوضح الجدول (44) نتائج دراسات الباحثين:

الجدول (44)

تنبؤات الباحثين الخاصة بمستقبل المتغيرات المركزية

الباحث	النزعة الانفصالية	تغلب القطاع الخاص على العام	الفساد الإداري	تراجع الحزب	استمرار زيادة الإنفاق الدفاعي	ضم تايوان إلى الصين	احتمالات التصادم مع اليابان أو الولايات المتحدة
هنتنجتون	–	+	+	+	+	+	+
بول كنيدي	=	–	+	+	+	+	+
مهاتير محمد	–	=	+	=	+	+	–
ش . إيشيهارا	+	+	+	+	+	+	+
لورنس براهم	–	–	+	–	+	+	–
جون أندروز	+	+	+	+	+	=	=
روس مونرو	=	=	+	–	+	=	+
هنري كيسنجر	–	=	+	=	+	+	–
ر . نيكسون	=	=	+	=	+	=	=
جيمس مايلز	=	=	+	+	+	=	=
كارول هامرت	–	=	+	=	+	+	–
عمانويل هسو	=	=	+	=	=	+	–
وي زانج	=	=	+	+	+	+	=
شو شوان لنج	–	=	+	=	+	+	–
هونج يونج لي	+	+	+	+	+	=	+
وليم أوفرهولت	=	=	+	=	=	+	–
ديفيد جودمان	=	=	+	+	+	+	=
سومنج سونج	+	+	+	+	+	=	=
هاري هاردنج	=	=	+	=	=	=	=
ج . نيوباي	=	=	+	=	=	=	=
المجاميع							
=	10	13	20	9	4	8	8
+	4	5	0	9	16	12	5
–	6	2	0	2	0	0	7

= ثبات الظاهرة .
+ تنامي الظاهرة .
– تراجع الظاهرة .

تحليـل النتائـج :

من الممكن أن نلخص نتائج الجدول السابق بتحويل التوقعات إلى نسب مئوية، وإبراز التوقع الأقوى على النحو التالي :

1. يرى 50٪ من الخبراء السابقين أن النزعة الانفصالية ستبقى على وتيرتها الحالية.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن 30٪ منهم يرجح تراجعها، فإن ذلك يعني أن عدم انفصال أي إقليم صيني هو الأمر المرجح بنسبة 80٪.

2. أن نسبة احتمال تفوق القطاع الخاص على العام لا تزيد على 25٪، وهو الأمر الذي يعني أن القرار الاستراتيجي في المجال الاقتصادي سيبقى خلال فترة الدراسة بيد القطاع العام.

3. يجمع الخبراء على أن نسبة الفساد الإداري لن تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه حالياً، ويميل أغلبهم إلى اعتبار الثقافة الكونفوشية بمنزلة الآلية الضابطة لهذه الظاهرة.

4. يميل 45٪ من الخبراء إلى الاعتقاد بأن نفوذ الحزب الشيوعي سيزداد، بينما يرى مثلهم أن سيطرة الحزب ستبقى على حالها، ويرجح 10٪ احتمال تراجع الحزب، ويبدو أن الاتجاه نحو بقاء الحزب على قوته من ناحية، مع تحول تدرجي في أيديولوجيته نحو التوجه القومي من ناحية ثانية هو الأرجح.

5. يميل 80٪ من الخبراء إلى أن الإنفاق الدفاعي سيتواصل في الزيادة، وهو الأمر الذي قد تترتب عليه نتائج إقليمية ودولية.

6. يرجح 60٪ من الخبراء أن تايوان سوف يتم ضمها إلى الصين خلال فترة الدراسة، غير أن الملاحظة المهمة هنا أن جميع الخبراء يرجحون استمرار تزايد السعي الصيني إلى ضمها، بغض النظر عن الكيفية التي سيتحقق بها ذلك.

7. يبدو التضارب واضحاً في آراء الخبراء فيما يتعلق باحتمالات المواجهة الأمريكية أو اليابانية مع الصين؛ ففي الوقت الذي مال فيه 40٪ إلى ثبات مستويات المواجهة عند حدودها الحالية، فإن 35٪ يميلون إلى تراجعها، بينما يرى 25٪ احتمال تصاعدها. غير أن الاتجاه نحو عدم المواجهة هو الأرجح بنسبة 75٪ كما هو واضح.

الخلاصة

لعل من نافلة القول أن نشير إلى أن الدراسات المستقبلية ليست معنية بتفاصيل الحياة الدولية بمقدار عنايتها بالاتجاهات (Trends)، أي المسار العام للظاهرة. وحيث إن هذه الدراسات ترى في الكيان السياسي مركزاً لعملية تغير وتكيف مع بيئاته المختلفة بشكل متواصل، فإنها معنية بشكل أساسي بمحصلة هذه التفاعلات خلال حقبة زمنية معينة.

وتستند الدراسة المستقبلية في أحد مناهجها إلى تحليل التفاعل بين البيئة الداخلية للكيان السياسي (بما تشمله من بُنى سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، حكومية وغير حكومية) والبيئات الخارجية الثلاث التي سبقت الإشارة إليها (البيئة المحاذية والإقليمية والدولية)، مع الأخذ في الاعتبار أن داخل كل بيئة من هذه البيئات الخارجية مكونات متباينة أحياناً ومتشابهة أحياناً أخرى.

وتسعى كل دولة أثناء تفاعلها مع متغيرات الحياة الدولية إلى أن تجعل التذبذبات في بنيتها الأساسية في حدها الأدنى لكي لا تتعرض للانهيار، أي إنها تنخرط في سلسلة متواصلة من التكيف السياسي لتستجيب لما تواجهه من مطالب داخلية وخارجية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الأخذ بنظرية التكيف السياسي لدى جيمس روزينيو من ناحية، واستخدام تقنية مصفوفة التأثير المتبادل في الدراسة المستقبلية.

وتناولت الدراسة المكانة المستقبلية للصين من خلال تحليل التفاعل بين المتغيرات الداخلية (وتشمل بنية الثقافة السياسية، والتركيبة الديمجرافية، والنظام السياسي، وتفاعلات برنامج التحديثات الأربعة، والمؤسسة العسكرية) والمتغيرات الخارجية (التفاعل مع البيئات الثلاث على المستوى الدولي). وقد توصلت إلى الاحتمالات التالية:

أولاً: إن الثقافة السياسية للمجتمع الصيني تشكل أحد عناصر الاستقرار السياسي بفعل البعد البنيوي الوظيفي لها، وعلى الرغم من التغيرات التي أصابت هذه الثقافة خلال مراحلها التاريخية المختلفة، فإنها حافظت على مجموعة من السمات (في معظم هذه المراحل) تتمثل في:

1. الإقرار بتدرجية السلطة، واعتبار الإنجاز القائم على مستوى أخلاقي عال هو معيار الحكم على السلطة، بغض النظر عمن يشغل هذه السلطة.

2. التمسك بالقانون إلى درجة بعيدة، واعتبار القيم السياسية والاجتماعية نسيجاً مترابطاً.

3. الاعتزاز المفرط بالتراث الحضاري واعتبار النزوع الصيني لمكانة عالمية مرموقة أمراً طبيعياً.

ولعل هذه الأبعاد تشكل محددات الفعل السياسي للحزب الحاكم، إذ إنها تجعل من الفساد السياسي قضية مركزية للحكم على النظام، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن هذه القضية قد يكون لها التأثير الأكثر أهمية في مستقبل النظام السياسي ضمن المتغيرات الداخلية.

إلى جانب ذلك فإن الثقافة السياسية الصينية تعزز النزوع نحو توجه قومي، قد يصل في حده الأقصى إلى السعي لبناء "الصين الكبرى". وذلك يعني أن مصادر شرعية الحزب خلال فترة الدراسة مرتبطة بإحياء النزعة القومية من ناحية، واستمرار النجاح في التطور الاقتصادي من ناحية ثانية.

وقد انعكست هذه الثقافة على رؤية النخبة السياسية الصينية للنظام الدولي من خلال:

1. الإقرار بتراتبية كونية (أي إن من الطبيعي وجود قوى كبرى ووسطى وصغرى) على خلاف الفترة الماوية التي شكلت - في أحد أبعادها - تمرداً على الجذور الثقافية للمجتمع الصيني.

2. اعتبار مفهوم المساواة في السيادة مفهوماً لا يتفق والتراث الكونفوشي.

3. إن التراث الثقافي يعزز النزوع نحو هدف بعيد يتمثل في قيادة العالم.

ثانياً: تدل التركيبة السكانية على أن الاتجاه العام للدولة يسير نحو التقليص التدرجي للتباينات بين الأقاليم (الداخلية والساحلية)، غير أن النزوح الريفي سيشكل مصدر توتر على المدى الزمني المتوسط.

أما النزعة الانفصالية فهي مرهونة بعدد من المتغيرات، غير أننا رجحنا ميلها خلال فترة الدراسة إلى التراجع.

ثالثاً: يتوقف مصير الحزب الشيوعي على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد شرعية بقائه في السلطة؛ فعلى المستوى الداخلي يميل الحزب نحو أيديولوجية قومية اشتراكية، ويسعى لضمان استمرار النمو الاقتصادي في حدود 10٪ (إذ يضمن ذلك عشرة ملايين فرصة عمل سنوياً)، بينما يؤدي انخفاض المعدل إلى 6٪ إلى افتقاد الحزب إنجازات يستطيع أن يتكئ عليها لتبرير شرعية وجوده في السلطة.

وتدل دراستنا على أن الحزب سيواصل التكيف مع التغيرات الداخلية والدولية، وسيميل إلى المزيد من البراجماتية مع تنامي نسبة التكنوقراط في بُناهُ القيادية. ولعل افتقاد الهيئة القيادية لشخصية محورية (مثل ماو أو بنج)، يضعف النزعة السلطوية رغم أنه يفسح المجال أمام صراع على السلطة، إلا أن تمركز السلطة في مجموعة شنجهاي يجعل الصراع داخل الهيئة القيادية أقل احتمالاً.

رابعاً: يمثل برنامج التحديثات الأربعة نقطة الارتكاز لدراستنا هذه، وقد ركزنا على هذا الجانب نتيجة اعتقادنا أن مستقبل المكانة الصينية مرهون إلى حد بعيد بمدى امتلاك هذا البرنامج آليات كافية لمواجهة التغيرات التي انبثقت منه.

وقد دلت دراستنا على أن تنامي التكنوقراط في بنية الحزب والانفتاح على الفكر الآخر شكّلا المدخل الضروري لإدراك ما يجب البحث عنه من آليات التغير من ناحية والتكيف من ناحية أخرى.

ويبدو أن النموذج التنموي الصيني مشدود إلى مدرستين؛ ففي المجال المدني من الاقتصاد يميل إلى المدرسة اليابانية القائمة على تجميع الصناعات، بينما يميل في مجال الإنتاج العسكري إلى النموذج الأمريكي.

ولعل المقارنة بين المدى الزمني الذي استغرقته اليابان لتصنف ضمن الدول الصناعية (وهو ثلاثون عاماً بين 1950 ـ 1980)، والتصور الصيني للدخول ضمن هذه المجموعة (وهو 15 ـ 22 عاماً بين 1978 ـ 2010) تدل على الطموح الصيني في هذا المجال.

ويبدو أن مشكلة الطاقة ستمثل "كعب آخيل" في المشروع الصيني، ومعلوم أن مصادر الطاقة للصين تتشكل على المستوى الخارجي من ثلاثة مصادر هي:

1. بحر الصين الجنوبي: وقد أعلنت الصين عام 1992 أن 80٪ من هذه المنطقة تابعة لها، غير أن نزاعها مع الدول المجاورة حول بعض الجزر، ولاسيما جزر سبراتلي هدأ إلى حد ما نتيجة اكتشاف الصين أن النفط المتوافر في هذه المناطق موجود على مسافة ألفي متر أبعد من قدرة طاقة تقنية النفط المتوافرة حالياً، الأمر الذي يعني أن الأمر مؤجل إلى حين توافر مثل هذه التقنية المتطورة.

2. آسيا الوسطى: وتعتقد الدراسات النفطية أن هذه المنطقة تمثل ثاني أكبر مخزون احتياطي في العالم، ومن المحتمل أن تتطور العلاقات الصينية مع هذه الدول بشكل كبير خلال مدة الدراسة.

3. الشرق الأوسط: من المحتمل أن تتضاعف واردات شرق آسيا خلال فترة الدراسة بنسبة 300٪، ويبدو أن تركيز الصين سيكون على علاقات متطورة في هذا المجال مع العراق وإيران.

ويدل احتياطي الصين على تراجع متسارع في هذا الجانب، فإذا كان إجمالي احتياطي الصين حالياً هو 2.4٪ من الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، فإن احتياجاتها عام 1998 من الخارج هي 600 ألف برميل يومياً، وترتفع إلى مليون برميل يومياً عام 2000 وإلى 3 ملايين عام 2010 وإلى 7 ملايين عام 2015[82].

خامساً: تمثل الأبعاد الجيواستراتيجية في السلوك السياسي الصيني قضية في غاية الأهمية؛ إذ تتفاعل في هذه المسألة المصالح الاستراتيجية العليا للدولة مع بدائل السلوك السياسي في تعاملها مع البيئات الثلاث التي تشكل البيئة الخارجية.

من الواضح أن الدور الذي ستمارسه المؤسسة العسكرية في هذا الجانب يشكل أحد محددات هذه المسألة. ويبدو لنا من خلال الدراسة أن الصين قد تميل نحو إقامة منطقة أمنية على حوافها الجيواستراتيجية، فإذا علمنا أن طول الحدود الصينية يصل إلى 21656 كيلومتراً، وأن مساحة مياهها الإقليمية تصل إلى 3 ملايين كيلومتر مربع، فإن علينا أن ندرك كذلك أن 70٪ من الحدود البرية و66٪ من الحدود البحرية تشكل نقاط توتر محتملة مع الصين.

وفي حالة نجاح الصين في إقامة الكتلة الصينية على غرار ما تناولناه في الدراسة؛ فإن ذلك قد يجعل منها منافساً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن جذب صينيي الخارج نحو المركز يعني إضافة عبء سكاني قدره 55 مليون نسمة (إذا افترضنا ضمهم)، لكنه من ناحية ثانية سيضيف إلى الاقتصاد الصيني إمكانيات اقتصادية تصل إلى حوالي 2 ترليون دولار، ناهيك عن القدرة التقنية التي تمتلكها هذه الفئة من السكان[83].

ويبدو لنا أن علاقات الصين الدولية ستأخذ المجرى التالي:

1. ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر عرقلة للتطور الصيني، مع ميل نحو تراجع هذا العامل خلال فترة الدراسة.

2. تعتقد الصين أن عسكرة اليابان مرهونة بمستوى التورط الأمريكي في مشكلات منطقة المحيط الهادي، إذ ستميل اليابان إلى العسكرة كلما ازدادت مؤشرات التراجع الأمريكي من المنطقة. وتمتلك اليابان مقومات تقنية واضحة، ناهيك عن أن لديها 36 مفاعلاً نووياً فاعلاً وتخطط لبناء 15 مفاعلاً آخر حتى عام 2010، وسيصل مخزون اليابان من البلوتونيوم المخصب عام 2010 إلى ما بين 45 ـ 90 طناً[84]، وهو ما يجعل قدرتها النووية في غاية الأهمية، ولاسيما أنه مع عام 2010

يكون أغلب جيل هيروشيما وناجازاكي قد انقرض مما يخفف إلى حد ما من آثار الحرب العالمية الثانية نحو هذا التوجه.

3. ستبقى روسيا مصدراً للتقنية العسكرية مع احتمال تنامي العلاقات بين البلدين، ولاسيما أنهما أميل إلى معارضة النظام الدولي أحادي القطبية. ورغم أن التاريخ الروسي يشتمل على نزعتين نحو آسيا من ناحية ونحو أوربا من ناحية أخرى، فإن النزوع الحالي نحو أوربا لن يلغي النزوع التاريخي الثاني نحو آسيا.

4. ستسعى الصين في علاقاتها مع كوريا الموحدة إلى حيادها في الحد الأدنى أو إلى انحيازها إليها في الحد الأقصى.

ويميل أغلب الدراسات إلى أن الوحدة الكورية ستتحقق في حدود عام 2010، وستسعى هذه الدولة الموحدة إلى أداء دور القوة الموازنة في شرق آسيا، وفي حالة تحقق هذه الوحدة فإن العلاقات الصينية ـ الكورية ستكون أميل إلى تنامي مستواها الإيجابي على حساب العلاقات الكورية ـ الأمريكية والكورية ـ اليابانية.

5. إن تنامي اعتماد الصين مستقبلاً على النفط القادم عبر المحيط الهندي، قد يهدد تنامي القوة البحرية الهندية، ولاسيما إذا بقيت العلاقات بين البلدين على حالها، أو تنامت العلاقات الباكستانية ـ الصينية بشكل يقلق الهند.

ويبدو أن تفجيرات الهند النووية الخمسة خلال شهر أيار/ مايو 1998 أضفت بعداً على العلاقات الهندية ـ الصينية، رغم أن الهند قامت بتفجيرها الأول عام 1974، وهو الأمر الذي سيدفع سباق التسلح في المنطقة إلى حده الأقصى.

لا يدل النموذج التاريخي الصيني على دولة ذات نزعة توسعية، إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشيران إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها "احتراماً دولياً"، لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية لحساب أغراض تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

أما الوضع الدفاعي الصيني فيدل على تبدل في استراتيجية الصين العسكرية على النحو التالي[85]:

1. التحول من استراتيجية الهجوم إلى استراتيجية الردع المحدود والحماية الذاتية وذلك منذ عام 1987؛ وتستند هذه الاستراتيجيات إلى القدرة على القيام بالضربة الثانية، ويعود ذلك إلى تنامي الشعور لدى الاستراتيجيين الصينيين بأن أغلب نزاعاتهم خلال فترة الدراسة ستكون "إقليمية محدودة" وتتركز على الحواف.

2. التنويع في البحث عن المصادر التقنية لأغراض عسكرية، وقد حصلت الصين حتى الآن على تقنية عسكرية أو يمكن استخدامها لأغراض عسكرية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا.

3. السعي الجاد إلى استبدال منظومتها الصاروخية قصيرة المدى ليكون ما بين 75-80٪ منها قادراً على الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وتشير إحدى الدراسات إلى أن عشرات الآلاف من المهندسين العسكريين الصينيين عملوا قرابة عشر سنوات لشق نفق في سلاسل الجبال الشمالية، وأنهم نجحوا في شق خمسة آلاف كيلومتر من الأنفاق تحتوي في داخلها على عشرات المصانع الصاروخية والصواريخ النووية، بل هناك احتمال بأن الصينيين يحولون المناجم إلى مواقع صاروخية سرية[86].

ومن الصعب الحسم في قضية الطاقة العسكرية الصينية في مجال الأسلحة الاستراتيجية؛ فعلى الرغم من أن مراكز الدراسات تشير إلى أن الصين تمتلك 300 رأس نووي استراتيجي و150 رأساً نووياً تكتيكياً، فإن الأمريكيين يعتقدون أن العدد أكثر من ذلك بأضعاف، ويبرر هؤلاء رأيهم على أساس أن الصين منذ امتلاكها الأسلحة النووية أنتجت 15 طناً من البلوتونيوم، و60 طناً من اليورانيوم المخصب 235، وهي كميات توفر عدداً أكبر من الرؤوس النووية[87]. بل تزعم إحدى المجلات الصادرة في هونج كونج أن العدد يصل إلى 1800 رأس استراتيجي و550 رأساً تكتيكياً[88].

ويتركز التخطيط المستقبلي الصيني على تطوير قدرات الصين في مجال مقاومة الأقمار الصناعية من خلال بناء محطات فضائية نتيجة ضعف منظوماتها الصاروخية المضادة للصواريخ، وهو أمر قد تجد الصين فيه نفسها أمام العقبات السياسية والقانونية الخاصة ببرامج مراقبة التسلح العالمية، التي تمنع بناء القواعد المضادة للأقمار الصناعية وعسكرة الفضاء.

وكانت الصين تأمل أن تطلق أول مركبة فضائية مأهولة عام 1999، وهو أمر يدل على مدى تخلفها في هذا الجانب عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وأخيراً فإن الصين التي لا تثق بالغرب تسعى لتسخير تقنيته لصالحها، كما أنها تسعى لاستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً إقليمياً مهماً قد يكون مقدمة على المدى الأبعد لدور عالمي.

الهـوامـــش

الفصل الأول

1. تعتبر دراسة لوشيان باي حول الثقافة الصينية من الدراسات المهمة إلى حد كبير في هذا الشأن، وعلى الرغم من النظرة الوظيفية للتحليل إلى حد ما، فإن الدراسة تقدم لنا التفاعل الواضح بين السلوك السياسي والتراث الثقافي. انظر:

Lucian W. Pye, *The Mandarin and the Cadre: China's Political Cultures* (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan Press, 1988).

2. لم يول لوشيان باي هذه الثقافة الجديدة عناية كبيرة في دراسته: Ibid., 32-39.

3. انظر: *Newsweek*, July 7, 1997, 24-25.

4. لقد عرف الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي فيه بعد الإعلان عن سياسة البريسترويكا نوعاً من النزعة القومية، بل إن القوى القومية ممثلة في الحزب الليبرالي الديمقراطي، وحركة باميات، والجماعات الثقافية التاريخية، والنزعة القومية للكنيسة الأرثوذكسية، تمثل كلها حالة مماثلة لما نراه الآن في الصين، وهي الحالة نفسها التي عرفتها بعض دول أوربا الشرقية، وقد يكون المثال اليوغسلافي مؤشراً إلى الارتداد للنزعة القومية في الدول ما بعد الاشتراكية، وهو الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى الحالة الصينية من خلال المنظار نفسه.

5. انظر:

Wang Shan,*Viewing China Through a Third Eye* (Boston MA: Beacon Press 1994), Chapter 2.

6. حول دور شخصية ماو الثقافية انظر: Lucian W. Pye, op. cit., 160-161.

7. يمكن لنا أن نتبين مشكلة التعامل مع اللغة الصينية من خلال المعطيات التالية: لكي تكون قادراً على القراءة والكتابة المبسطة عليك أن تعرف ألفي حرف، ولكي تكون مثقفاً باللغة الصينية عليك أن تعرف على الأقل خمسة الآف حرف، علماً بأن هذه اللغة تشتمل على ما مجموعه 45 ألف حرف، وحيث إنها تعتمد على الصوتيات فإن من الصعب إلى حد كبير وضع قاموس لهذه اللغة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة الصينية لتسهيل هذه اللغة، فإن الصعوبة في انتشارها ماتزال قائمة. انظر:

John Andrews, *The Asian Challenge "Looking Beyond 2000"* (Hong Kong: Longman Group, 1991), 73.

8. توبي أ. هاف، **فجر العلم الحديث "الإسلام-الصين-الغرب"** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، **عالم المعرفة**، الجزء الثاني، العدد 220، 1997)، ص 26.

9. انظر:

W. Eberhard, *A History of China,* 2nd ed. (London, 1960), 232-270.

J. M. Roberts, *The Pelican History of the World* (Harmondsworth: Middlesex, 1980), 424-444.

10. انظر:

Dominic Ziegler, "Ready to Face the World," *The Economist,* March 8, 1997, 3-5.

11. ووبن، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**، ترجمة عبدالعزيز حمدي، الجزء الثاني (الكويت: عالم المعرفة، رقم 211، 1996)، ص 170 ـ 171.

12. المرجع السابق، ص 175 ـ 176.

13. المرجع السابق، ص 276.

14. انظر: Lucian W. Pye, op. cit., 54-59.

15. انظر:

Laurence J. Brahm, *China As No. 1, The New Superpower Takes Center Stage,* (Butterworth-Heinmann Asia, Singapore, 1996), 14-17.

16. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، 1993)، ص 56.

17. حول قدرة المنظومة الثقافية والأنساق الاجتماعية الصينية على البقاء، يناقش أحد الباحثين هذه النقطة على أساس أنها إحدى المشكلات التي لم تستطع النظرية الماركسية أن تضعفها أو حتى أن تقدم لها تفسيراً، وهنا كانت تكمن مشكلات الصين السياسية خلال الحقبة الماوية، انظر:

Germaine A. Hoston, *The State, Identity and the National Question in China and Japan* (Princeton NJ: Princeton University Press, 1994), 327, 364, 439.

18. انظر التفاصيل في:

David Shambaugh (ed.) *Greater China: The Next Superpower* (Clarendon: Oxford, 1995).

19. انظر: China Statistical Yearbook; J. Morgan, Mofert, PRC, 1996.

20. انظر: Dominic Ziegler, op. cit., 4.

21. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon & Schuster, 1996), 231.

22. انظر : John Andrews, op. cit., 156.

23. انظر :

Foster Stockwell, *Religion in China Today* (Beijing: New World Press, 1993), 6 - 10.

24. Ibid., 13, 14, 38.

25. Ibid., 36.

تمثل البوذية "الدين" الأكثر انتشاراً في الصين، وقد دخلت إلى الصين زمن الإمبراطور تايزونغ (618-709)، حينما أرسل مبعوثاً إلى الهند ليأتي له بإجابة حول من "يمتلك الحقيقة" وعاد ومعه كميات هائلة من الوثائق البوذية. ورغم أن البوذية ذات نزعة رواقية على خلاف الطاوية الصينية ذات النزعة الأبيقورية، فإن فكرة التناسخ الروحي لدى البوذية شكلت عامل جذب مهماً للصينيين. ويعتقد عدد من الباحثين احتمال اتساع قاعدة البوذية مستقبلاً في الصين. أما بوذية التبت (2.5٪) فقد نتجت عن حالات تزاوج بين أمراء التبت ونساء من الأسر الصينية الحاكمة خلال الفترة 641-821، وفي عام 1271 وحد كوبلاي خان الصين والتبت تحت حكم الإمبراطورية المغولية. ولم يدخل الجيش أو قوى الأمن الصينية التبت إلا بعد عام 1950، وشهدت المنطقة اضطرابات في أعوام 1950، 1956، 1959، وقد انتشرت أديان أخرى في البداية في التبت بين السكان الأصليين من قبائل البون، وكان ذلك عن طريق الصين ونيبال. أما الإسلام فقد دخل منذ القرن السادس الميلادي، ولكن المسلمين الصينيين ينتمون إلى أعراق مختلفة مثل الهويس، اليوغور، التتار، القرغيز، الأوزبك. . . الخ.

وعلى الرغم من وجود 56 أقلية في الصين فإن تمثيلها في مجلس الشعب (السلطة التشريعية) لم يتجاوز 15٪، أما المسلمون فإنهم ممثلون في مجلس الشعب بنسبة 3.3٪ مع أن نسبتهم السكانية هي 1.4٪، كما أنهم ممثلون في المجلس السياسي الاستشاري بنسبة 2.6٪. انظر التفاصيل في المرجع السابق، ص 96-104 و112 و36.

26. تتضارب الأرقام الخاصة بعدد المنتمين إلى دين معين، فبعض الأرقام يقيس عدد الذين يمارسون الشعائر الدينية، والبعض الآخر يحصي العدد على أساس الانتماء إلى قومية معينة؛ فنجد مثلاً بعضها يقدر عدد المسيحيين بحوالي 50 مليوناً، وهو أمر لا تدل الإحصاءات الرسمية عليه. قارن المرجع السابق مع الأرقام التي يوردها هنتنجتون في: S. P. Huntington, op. cit., 99.

27. جورج طرابيشي، **نظرية العقل "نقد نقد العقل العربي"** (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 65.

28. المرجع السابق، ص 65-66.

29. Samuel P. Huntington, op. cit., 58.

30. انظر:

Bart Van Steenbergen, "Influence of the East on the Cultural Renewal of the West," *Futures* vol. 21, no. 3 (August 1989): 371-377.

31. لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات ودلالات وأسباب هاتين الظاهرتين نحيل القارئ إلى: وليد عبد الحي: **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص 137ـ152.

32. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع المهم نحيل القارئ إلى:

William Halal, *The New Capitalism* (Washington DC: John Wiley & Sons, 1986).

الفصل الثاني

1. وليد عبدالحي، «دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 3، 4 (أيلول/ سبتمبر 1989): ص 101ـ110.

2. وي وي زانغ، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **دراسات عالمية**، العدد 11)، ص 38.

3. World Population Datasheet (Washington DC: Population Reference Bureau, 1997).

4. Ibid.

5. انظر:

Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty First Century* (New York: Random House, 1992), Chapter 9.

وقد استندت هذه الخطة إلى إجراءات قاسية مثل الإجراءات الاقتصادية (تفرض عقوبات اقتصادية على من يتجاوز الطفل الواحد، والفصل من العمل) والإجراءات التعليمية كنشر ثقافة الحد من النسل، والعقوبات القانونية مثل فرض الإجهاض، السجن، تأخير سن الزواج، وقد تم في عام 1983 إجهاض 21 مليون حالة، غير أن ردة الفعل على هذه السياسة بدأت تدفع نحو تراجعها. انظر:

Z. Yi, "Population Policies in China," in J. M. Eekelaar and Pearl (eds), *An Aging World* (Oxford: Oxford University Press, 1989), 61-62.

6. لستر براون وآخرون، **أوضاع العالم عام 1996**، معهد وورلد ووتش، ترجمة علي حسن حجاج (عمّان: دار البشير، 1992)، ص 37.

7. تقوم هذه السياسة على:
أ. ألا تضم الأسرة أكثر من طفل واحد.
ب. تقديم برامج مكثفة حول الحد من النسل.
ج. التوزيع المجاني لكافة وسائل منع الحمل وعلى نطاق واسع.
د. فرض أخذ دورات في سياسة منع الحمل كشرط مسبق للحصول على وثيقة زواج.

8. .Ibid., 220-225

9. .Laurence J. Brahm, op. cit., 53

10. .World Population Datasheet, op. cit

11. .Ibid

12. تصنف الدراسات السكانية كل تجمع سكاني يزيد على 2000 شخص أو كل عاصمة إقليمية على أنها مدينة أو حاضرة. انظر التعريف في: .Ibid

13. .Inside China Mainland, vol. 19, no. 8 (August 1997): 78

14. لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة نحيل القارئ إلى الإحصاءات التي نشرتها المؤسسات الصينية والتي وردت في: Inside China Mainland, op. cit., 5-15, 80-84, 89-94. أيضاً:

Mahathir Mohamad, Shintaro Ishihara, *The Voice of Asia,* Translated by Frank Baldwin (Tokyo: Kodansha International, 1995), 104.

انظر: Samuel Huntington, op. cit., 116-120, 259-261, 304-305.

انظر أيضاً الفصل الأول في:

Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-first Century,* op. cit.

وأيضاً:

Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* , op. cit., 146.

وأيضاً:

B. J. Wattenberg, *The Birth Dearth* (New York, NY: Random House, 1987).

وأيضاً: محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية** (الموصل: جامعة الموصل، 1989)، انظر المبحث الخامس تحت عنوان «حركة السكان والتوسع الإقليمي»، ص 179 ـ 182 وانظر ما يقوله عن الصين تحديداً ص 180.

15. .Inside China Mainland, op. cit., 78

16. Ibid., 80.

يتم حساب العلاقة بين الظاهرة الحضرية والتصنيع من خلال قياس نسبة العاملين في القطاع الصناعي وما يتبعه من قطاعات ذات صلة، إلى نسبة سكان المدن الذين هم في سن العمل، والهدف من ذلك قياس مدى امتصاص القطاع الصناعي للعاملين، ومدى تأثير ذلك في امتصاص التوترات الاجتماعية. أما الحراك الحضري فنعني به نسبة الهجرة إلى المدينة أو نسبة التحول في الريف إلى النمط المدني.

17. لستر براون، مصدر سابق، ص 27، 84.

18. Ibid., 81.

19. انظر:

Keith Griffin, "Rural Development in an Arid Region: Xinjiang" *Third World Quarterly* vol. 8, no. 3 (July 1986): 978.

20. لستر براون، مصدر سابق، ص 31.

21. المصدر السابق.

22. المصدر السابق، ص 64.

23. Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty First Century* , op. cit., 220-229.

24. John Andrews, op. cit., 49.

25. Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty First Century*, op. cit., 249.

26. لستر براون، مصدر سابق، ص 61.

27. E. Jesuits, *China News Analysis*, A Newsletter (1994), 1.

28. انظر:

Susan Shirk, *The Political Logic of Economic Reform in China* (Berkeley: University of California Press, 1993), 153-154, 186.

29. Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty First Century*, op. cit., 233.

30. *The Economist*, February 15, 1997, 57.

31. Ibid.: 58.

32. Ibid.: 57.

33. Ibid.: 57.

34. جعفر كرار أحمد، «الصين بعد دنغ شياو بنج»، **السياسة الدولية**، العدد 128 (نيسان/ إبريل 1997)، ص 18 ـ 19.

35. *The Economist*, February 15, 1996, 58.

36. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 20.

37. انظر:

L. J. Newby, "The Pure and True Religion in China," *Third World Quarterly* vol. 10, no. 2 (April, 1988): 928, 933.

38. تشير المراجع المختلفة إلى حدوث خمس محاولات انفصالية في عدد من الأقاليم التي يسكنها المسلمون خلال الفترة 1856 ـ 1945، ولكنها فشلت جميعاً بسبب التناحر الداخلي أحياناً وبسبب تدخل قوى أخرى أحياناً أخرى. انظر التفاصيل في: Ibid.: 925-934.

39. *The Economist*, March 8, 1997, 6.

40. *Newsweek*, October 13, 1997, 29-33.

41. Ibid.

42. Ibid.

43. تمكن العودة إلى تفاصيل المراحل التاريخية وأسماء الأسر الحاكمة ومدة حكم كل منها ومراحل الانفصال ومدة هذا الانفصال في الجدول الوارد في ملحق الدراسة المهمة التي أنجزها الباحث المتخصص في المجتمع الصيني إستوكويل، انظر: Foster Stockwell, op. cit.

انظر أيضاً صفحات مختلفة من:

Kenneth Latowrette, *The Chinese: Their History and Culture* (New York, NY: Macmillan, 1959), 34-38.

44. وي وي زانغ ـ مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثالث

1. Laurence J. Brahm, op. cit., 17-20

2. Ibid., 104.

3. Ibid., 105.

4. يلاحظ أن نسبة مهمة من الباحثين الغربيين يتجاوزون في دراساتهم محاولات التحديث السابقة، إلى جانب الدور الذي مارسه شوئن لاي في هذا المجال.

5. على الرغم من الآثار السلبية التي تركتها الثورة الثقافية على أهمية الريف، فقد حسنت مستوى التقنية الزراعية هناك، كما حسنت مستوى الرعاية الاجتماعية والطبية، كما أن الإنتاج الصناعي عرف ارتفاعاً في معدلاته، لاسيما في السنوات الأخيرة من هذه الثورة، ووصل مع السنوات الأولى للإصلاح إلى 5٪. انظر التفاصيل في:
Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-first Century*, op. cit., 447-458.

6. Laurence J. Brahm, op. cit., 18.

7. انظر:
David Wall, "China as a Trade Partner: Threat or Opportunity for the OECD?" *International Affairs* vol. 72, no. 2 (April 1996): 334-335.

8. للتعرف على التفاصيل الكافية لهذه التيارات والصراع الذي كان قائماً بينها، انظر:
Carol Lee Hamrin, China and the Challenge of the Future, (Boulder, Co: Westview Press, 1990), 11-18.

9. يقدر أحد الباحثين الصينيين الخسائر الناتجة عن مشروعات ماو، ولاسيما في البنية التحتية منذ عام 1949 إلى بداية التحديثات بحوالي مئة مليار دولار. Ibid., 18.

10. Ibid., 25.

11. Ibid., 38.

12. انظر:

Carol Lee Hamrin, op. cit., 25-69
Laurence J. Brahm, op. cit., 17-26.
Immanuel C. Y. Hsu, *China Without Mao "The Search for a New Order,"* 2nd edition (Oxford: Oxford University Press, 1990), 99.

وقد برز بين هؤلاء الأكاديميين الصينيين كل من: Hu Yaobang, zhou Yang, Yu Guangyuan, Su Shaozhi, Huan Xiang. وسادت بينهم مجموعة من الأفكار مثل الإصلاح (Reform) والإنسانية (Humanism) ومناهضة الستالينية.

13. لا بد من الإشارة هنا إلى أن فكرة النموذج الصيني هذه تراود المسؤولين الصينيين باستمرار (ولعل في ذلك مؤشراً إلى النزعة القومية)، فقد تحدث ماو عام 1956 عما أسماه في حينها "الطريق الصيني للاشتراكية". انظر حول هذه النقطة: Carol Lee Hamrin, op. cit., 13.

14. Ibid., 123-127.

15. Ibid., 69.

16. Ibid., 75-79, 46-49.

17. انظر:
Jianxiu, "The Reform of the Planing in China," *Futures Research Quarterly* vol. 5, no. 2 (1989): 66.

أيضاً:

D. J Solinger, "Economic Reform via Reformation in China," *Asian Survey*, no. 21 (1988): 947.

أيضاً: *International Affairs* vol. 170, no 3 (July 1994): 334.

أيضاً:

Kate xiao zhou, *How Farmers Changed China* (London: Westview Press, 1996), 99-132

18. وي وي زانغ، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، مرجع سابق، ص 30.

19. انظر:

Bruno Kriesky & Humayun Gauther (eds) *Decolonization and After, the Future of the Third World* (London: South Publication, 1987), 67.

20. وي وي زنغ، مرجع سابق، ص 21.

21. Laurence J. Brahm, op. cit., 97.

22. انظر:

Juergen Haacke, "China's Participation in Multilateral Pacific Cooperation Forums," *Aussenpolitik, German Foreign Affairs Review* vol. 48, 2nd quarter (1997): 168.

23. صحيفة **الدستور** الأردنية (12/ 2/ 1995).

24. Laurence J. Brahm, op. cit., 111.

25. وي وي زانغ، مرجع سابق، ص 12.

26. زكي العايدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد** (القاهرة: سينا للنشر، 1994)، ص 173-175.

27. Laurence J. Brahm, op. cit., 123.

28. Ibid., 126-128.

29. انظر:

Guocang Hun, "China's Open Door Policy, 1978-1984," *Journal of International Affairs*, vol. 39, no. 2 (1986): 1-4.

30. توبي أ. هاف، **فجر العلم الحديث "الإسلام، الصين، الغرب"**، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 114، هامش 48.

31. David Wall, op. cit., 331.

32. Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-first Century*, op. cit., 455.

33. David Wall, op. cit., 337-339.

34. انظر:

World Bank, *Poverty in China: "What Do the Numbers Say"?* (Washington DC: World Bank, 1996), passim.

يبدو التفاوت في أرقام البنك الدولي في بعض الأحيان مربكاً للباحث؛ فإذا أخذنا الأرقام الخاصة بمعدل دخل الفرد الصيني عام 1994، وحسب تقارير البنك، فسنجدها حوالي 2500 دولار أمريكي، غير أن التقرير الوارد أعلاه يضع معدل الدخل في حدود (1800)، قارن ذلك مع:

World Bank, *World Development Report* (Washington DC: World Bank, 1994), passim.

35. *Newsweek*, March 3, 1997, 23.

36. *The Economist*, July 26, 1997, 51.

37. *Newsweek*, March 3, 1997, 22.

38. وي وي زانج، مرجع سابق، ص 33.

39. المرجع السابق، ص 39.

40. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 10ـ17.

41. Guocang Huan, op. cit., 6.

42. Guocang Huan, op. cit., 7.

43. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 8ـ38.

44. وي وي زانج، مرجع سابق، ص 16.

45. Carol Lee Hamrin, op. cit., 102.

46. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 15ـ16.

47. *Financial Times*, September 25, 1997, 6.

48. ولعل من الإنصاف أن نعيد الخلل في التوازن بين الأقاليم إلى سياسة ماو، فنتيجة المخاوف التي انتابته من احتمالات التعرض للغزو – ولاسيما من السوفييت – تبنى ماو استراتيجية "الجبهات الثلاث"؛ حيث قسم الدولة إلى المناطق الساحلية والمناطق الشمالية والمناطق الداخلية، واعتقد أن الغزو سيبدأ من المناطق الساحلية والشمالية، لذا بدأ بتحويل الاستثمارات من هذه المناطق

إلى غيرها، وإذا استثنينا المشروعات النفطية فإنه لم يتم بناء مصنع واحد في هذه المناطق خلال الفترة 1965 ـ 1971، كما تم تفكيك 400 مصنع كبير ونقلها إلى الداخل، ولاسيما المناطق الجبلية. انظر التفاصيل في: Carol Lee Hamrin, op. cit., 16.

49. **العالم اليوم المصرية**، العدد 43، (7/ 1/ 1997)، ص 4.

50. *Time*, September 29, 1997, 31.

51. وي وي زانغ، مرجع سابق، ص 38.

52. *Herald Tribune*, September 29, 1994, 2.

53. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 35.

54. المرجع السابق، ص 36.

55. *Financial Times*, September 25, 1997, 24.

56. *Newsweek*, March 3, 1997, 22.

57. Inside China Mainland, op. cit, 39.

58. انظر:

Paul Krugman, "The Myth of the Asian Miracle," *Foreign Affairs* vol. 37, no. 6 (March/April 1994): 207.

59. Samuel P. Huntington, op. cit., 103.

60. Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* op. cit., 455.

61. *The Economist*, February 22, 1997, 20.

62. *The Economist*, December 7, 1997, 120.

63. كما هو معروف فإن جزيرة ماكاو قد خضعت للبرتغال مدة أربعة قرون ونصف القرن تقريباً، وعادت إلى الصين في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1999، وكان رئيس الحكومة الصينية السابق لي بنج قد قام بزيارتها عام 1995، وأبدى بعض الملاحظات التي توحي بأن الصين ستعامل ماكاو بعد عودتها بالشروط المطبقة على هونج كونج نفسها تقريباً، كما أن اللجنة التي ستقوم بعملية ترتيب العودة إلى الدولة الأم سيكون نصف أعضائها من سكان الجزيرة. بل إن لي بنج لم يبد ممانعة في أن يكون بعض الأعضاء من البرتغاليين. ومن المعلوم أن 50٪ من اقتصاد ماكاو قائم على القمار والترفيه، وقد بلغ عدد المسافرين منها وإليها عام 1995 حوالي 2.5 مليون مسافر، ومن المتوقع أن يرتفع العدد حتى عام 2010 إلى 7.3 ملايين مسافر. علماً أن لماكاو خطوطاً جوية خاصة بها. انظر: Laurence J. Brahm, op. cit., 135-136.

64. Samuel P. Huntington, op. cit., 170.

65. وي وي زانغ، مرجع سابق، ص 17.

66. المرجع السابق، ص 26.

67. Samuel P. Huntington, op. cit., 169, 318, 319.

68. Ibid., 174.

69. انظر تفاصيل رؤية دومناك في: زكي العايدي وآخرين، مرجع سابق، 190.

70. انظر:

Economist Intelligence Unit, *Multinational Companies in China: Winners and Losers* (London: Economist Press, 1997), passim.

71. انظر:

Xueming Song, "End of the Deng Era and China's Unity," *Aussenpolitik*, vol. 47 (first quarter, 1996): 94.

72. *The Economist*, "Emerging, Market Indicators," Issues 1994-95, passim.

73. *Economist Intelligence Unit*, op. cit.

74. *The Economist*, July 26, 1997, 59

75. *The Economist*, March 8, 1997, 12.

76. *Financial Times*, September 25, 1997, 6.

77. Laurence J. Brahm, op. cit., 51.

78. *The Economist*, December 14, 1996, 70.

79. *The Economist*, February 8, 1997, 71.

80. Laurence J. Brahm, op. cit., 102.

81. *Time* ,(eptember 29, 1997, 31.

82. Inside China Mainland, op. cit., 55.

83. Ibid., 53.

84. وي وي زانغ، مرجع سابق، ص 18.

85. Carol Lee Hamrin, op. cit., 98-99.

86. *The Economist*, May 10, 1997, 54-62.

87. Inside China Mainland, op. cit., 54.

88. Ibid., 52.

89. انظر:

Immanuel C.Y. Hsu, *China Without Mao*, op. cit., 99.

90. سبق أن أشرنا في غير موضع من هذه الدراسة إلى التباين الذي يظهر في الأرقام الصينية، وتدل مراجعة أرقام الواردات والصادرات الصينية على أن معظم واردات هونج كونج من الصين كان يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتدرج في السجلات التجارية الأمريكية، أما الصين فتسجلها على أنها صادرات إلى هونج كونج. انظر التفاصيل في: توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا "المثلث الاستراتيجي- الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 12)، ص 71 هامش 19.

91. وي وي زانج، مرجع سابق، ص 9.

92. Laurence J. Brahm, op. cit., 63-72.

93. انظر:

International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook* (Washington DC: IMF, 1996), 281

وتدل الأرقام الواردة في المرجع السابق على أن هناك حوالي 11 مليار دولار ضمن قيمة الواردات هي عبارة عن أجور الشحن والتأمين وغيرها؛ وهو الأمر الذي يجعل صافي قيمة الواردات حوالي 118,542 مليار دولار.

94. *The Economist*, February 15, 1997, 72.

95. تتفاوت الأرقام الخاصة بالاقتصاد الصيني من مرجع إلى آخر؛ إذ يشير أحد المراجع إلى أن الفائض التجاري الصيني بلغ عام 1996 حوالي 18 مليارا مقارنة بـ 69.16 مليارا عام 1995، أما الصادرات خلال 1996 فبلغت 154 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 3.6٪ على العام الماضي. أما الواردات خلال عام 1996 فبلغت 136 مليار دولار أي بزيادة قدرها 3٪ على العام الماضي. وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 1996 حوالي 9.6٪. أما حجم التجارة الصينية فبلغ عام 1996 حوالي 245.8 مليار دولار، وأما الديون فبلغت خلال العام نفسه 9.9 مليارات دولار. انظر:

The Economist, April 26, 1997, 20.

96. صحيفة **الرأي** الأردنية، (23/ 9/ 1997)، ص 15.

97. *The Economist*, February 15, 1997, 71.

98. Laurence J. Brahm, op. cit., 65.

99. *The Economist*, February 22, 1997, 20; John Andrews, op. cit. 50.

100. *The Economist*, February 22, 1997, 20.

101. Kent Calder, "Asia's Empty Tank," *Foreign Affairs* vol. 75, no 2 (1996).

102. *The Economist*, August 2, 1997, 84.

103. صحيفة **الحياة** (3/ 12/ 1996)، ص 9.

104. تم تركيب هذا الجدول من الجداول الواردة في: مجموعة من المؤلفين: **الطاقة في الخليج "تحديات وتهديدات"** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 78ـ92.

105. Immanuel C.Y. Husu, *China without Mao*, op. cit., 96.

106. *The Economist*, February 22, 1997, 21.

107. *The Economist*, June 14, 1997, 16.

108. Ibid.

109. صحيفة **الدستور** "الأردنية" بالتعاون مع *Financial Times* (19/ 10/ 1997)، ص 32.

110. الكوريري ديلاسيرا (الإيطالية) «انقلاب على الطريقة الصينية»، ترجمة صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، (22/ 7/ 1997)، ص 7.

111. المرجع السابق.

112. انظر:

Christopher Patten, "Farewell to My Hong Kong," *Newsweek*, March 3, 1997, 34-35.

وكان كريستوفر باتن آخر حاكم لهونج كونج قبل نقل السيادة عليها إلى الصين في فجر الأول من تموز/ يوليو 1997.

113. *Newsweek*, July 7, 1997, 15-16.

114. Laurence J. Brahm, op. cit., 137.

115. *Newsweek*, July 7, 1997, 18.

116. *The Economist*, February 15, 1997, 71.

117. Ibid.: 72.

118. Ibid.

119. Ibid.

120. *The Economist*, June 21, 1997, 68.

121. *The Economist*, March 8, 1997, 26.

122. إن اعتبار الصين دولة نامية أو عدم اعتبارها كذلك مسألة تستحق التوقف عندها؛ فالصين تسعى لأن تصنف على هذا الأساس، لما في ذلك من فوائد في نطاق التجارة العالمية من حيث القيود والتسهيلات التي تستفيد منها الدول النامية طبقاً للوائح منظمة التجارة العالمية. ويرى بعضهم أن مفهوم الدول النامية مفهوم غير مبلور من حيث المعايير التي يستند إليها، ويرى فريق آخر أن الصين لا تعد دولة نامية؛ وقد يكون لذلك أسباب سياسية أو تقنية.

انظر حول هذه النقطة:

Leslie Wolf Philips, "Why Third World," *Third World Quarterly* vol. 9, no. 4 (October 1987): 1321-1327; Shimon Peres, *The New Middle East* (New York, NY: Henry Holt & Co, 1993), 48.

123. انظر:

William Overholt, *The Rise of China* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 1993), passim.

124. *The Economist*, May 3, 1997, 64-65.

125. Ibid.: 65.

الفصل الرابع

1. انظر:

Robert O. Ballou (ed.) *The Portable World Bible* (Middlesex: Penguin Books, 1972), 494-495.

2. توبي أ. هاف، مرجع سابق، ص 75ـ101.

3. Samuel P. Huntington, op. cit., 234.

4. Samuel P. Huntington, op. cit., 392.

5. توبي أ. هاف، مرجع سابق، ص 90ـ92.

6. المرجع السابق، ص 93.

7. Robert O. Ballou, op. cit., 517.

8. Ibid., 518.

9. يحدد وو بن السمات الأساسية للثقافة التقليدية الصينية في اعتبار رابطة الدم والرابطة الأسرية ركيزة العلاقات الإنسانية المركزية، وتتمركز هذه حول: 1. السلطة الأبوية، وخضوعات المرأة الثلاثة؛ وهي خضوعها لوالدها قبل الزواج ولزوجها بعد الزواج ولابنها وهي أرملة. 2. الدرجة الاجتماعية التي تقوم على أساس العلاقة العشائرية. 3. أن مصلحة الإمبراطور ومصلحة العشيرة فوق كل اعتبار، 4. المعيار الأخلاقي الذي يتمثل في تهذيب الفرد لنفسه، انظر التفاصيل في: وو بن، **الصينيون المعاصرون**، مرجع سابق، ص 169.

10. انظر:
Laurence J. Brahm, *China as No. 1*, op. cit., 31.

11. John Andrews, op. cit., 39.

12. وو بن، مرجع سابق، ص 302.

13. انظر:
Shao-chuan Leng & Hungdah Chiu, *Criminal Justice in Post Mao China: Analysis and Documents* (New York, NY: State University of New York Press, 1985), 171.

14. انظر:
Kenneth Lieberthal, *Governing China* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 1995), 15.

15. انظر:
A. Doak Barnett, *The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process* (London: I. B. Tauris, 1985), 41.

16. Ibid., 43-77.

17. حول العلاقة بين النزعة التكنوقراطية وظاهرة الكاريزما، انظر: وليد عبدالحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق، 1994)، ص 91-96.

18. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ** (بيروت: دار العلوم العربية، 1993)، ص 113.

19. Carol Lee Hamrin, op. cit., 2-4.

20. *The Economist*, February 22, 1997, 20.

21. انظر:
Minxin Pel, "Is China Democratizing?," *Foreign Affairs* (January-February, 1998), 68-82.

David S. G. Goodman, "China: The Transition to the Post-Revolutionary Era," *Third World Quarterly* vol. 10, no. 1 (January 1988): 115.

22. Minxin Pel, op. cit.

23. انظر:

David S. G. Goodman, "The National CCP Conference of SP," *The China Quarterly*, 105 (March, 1986): 123.

24. انظر:

Hong Yung Lee, "The Implications of Reform for Ideology, State and Society in China," *Journal of International Affairs*, vol. 39, no. 2 (1986): 82.

25. انظر:

W. B. Mills, "Leadership Change in China's Provinces," *Problems of Communism*, 34 (3), (1985): 24.

26. انظر:

David S. G. Goodman, "China: the Transition to the Post-Revolutionary Era," op. cit., 114.

27. Ibid.

28. وليد عبدالحي، مرجع سابق، ص 81.

29. Hong Yung Lee, op. cit., 82.

30. انظر:

Harry Harding, *China's Second Revolution, "Reform After Mao,"* (Washington DC: The Brookings Institution, 1987), 207.

31. Ibid. 216.

32. صحيفة **الأيام** الفلسطينية (4/ 10/ 1997).

33. انظر التقرير الخاص بالمؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني في: مجلة **الشعب العربي**، العدد 19 (22/ 9/ 1997)، ص 31.

34. انظر:

Susan Shirk, *The Political Logic of Economic Reform in China*, op. cit., 71.

35. Kenneth Lieberthal, op. cit., 188.

36. Laurence. J. Brahm, op. cit., 71, appendix.

37. Ibid., 79-80.

38. Ibid., 82.

39. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 24.

40. المرجع السابق، ص 26.

41. المرجع السابق، ص 27.

42. Laurence J. Brahm, op. cit., 114.

43. Susan Shirk, op. cit., 149-150.

44. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 28ـ33.

انظر كذلك التقسيم نفسه للتيارات الثلاثة في:

Michael Swaine, *China: Domestic Change and Foreign Policy* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1995), 8.

45. *The Economist*, October 26, 1996, 75.

46. انظر:

Per Fischer, Prospects for China, *Aussenpolitik, German Foreign Affairs Review* vol. 47 (lst quarter 1996): 82.

47. *The Economist*, November 2, 1996, 68.

48. *The Economist*, November 2, 1996, 68.

49. انظر:

Richard Bernstein & Ross H. Munro, "The Coming Conflict with America," *Foreign Affairs* vol. 76, no. 2 (March/April 1997): 23.

50. Richard Bernstein & Ross H. Munro, op. cit., 27.

51. Gorbachev, Mikhail, "Our Different Paths," *Newsweek*, March 3, 1997, 23.

52. يصف أحد الباحثين حالة النظام السياسي الصيني بأنها تعبير عن حالة انفصام في الشخصية (شيزوفرينيا)، وذلك إشارة إلى الجمع بين الاقتصاد الرأسمالي والسلطة الاشتراكية. انظر حول هذه النظرية:

Hamish Mcrae, *The World in 2020: Power, Culture & Prosperity* (New York, NY: Harvard Business School, 1994), passim.

53. *The Economist*, February 22, 1997, 20.

54. *The Economist*, November 2, 1996, 67.

55. *The Economist*, November 2, 1996, 67.

56. *Newsweek*, March 3, 1997, 33.

57. *Newsweek*, March 3, 1997, 33.

58. انظر:

James Miles, *The Legacy of Tiananmen: China in Disarray* (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1996), 34-78.

59. *Newsweek*, March 10, 1997, 33.

60. *Newsweek*, March 3, 1997, 27.

61. John Andrews, op. cit., 196.

62. Per Fischer, op. cit., 84.

63. *The Economist*, December 7, 1996, 65.

64. *The Economist*, June 28, 1997, 15.

65. Ibid.: 27.

66. انظر:

Barry Naughton, *Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993,* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 23, 24.

67. لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه النظرة ليست مطلقة، ويبدو أن الباحثين المتخصصين في الصين أكثر توازناً في نظرتهم إلى تطور النظام السياسي الصيني، ولا يعزو بعضهم ضعف التوجهات الليبرالية في الصين إلى خصوصية صينية بمقدار ما يعدُّها نتيجة لحالة عامة في معظم دول العالم النامي، أي إنه نتيجة لمستوى التطور الاقتصادي والتقني للمجتمع، ويرى أصحاب هذه النظرة أن استمرار التطور الاقتصادي في الصين سيؤدي في نهاية المطاف إلى التطور السياسي، وأن مؤشر التحسن التدرجي في التعامل مع موضوع حقوق الإنسان يدل على ذلك. لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرة راجع الدراسة الجادة في:

Andrew Nathan & Robert Ross, *The Great Wall and the Empty Fortress*, op. cit., 24.

68. *The Economist*, July 19, 1997, 55.

69. للاطلاع على تفاصيل المناقشات والصراع الأيديولوجي داخل الحزب في أعقاب وفاة ماو وبدء طرح مشروع التحديثات الأربعة نحيل إلى:

A. D. Barnett, “Ten Years After Mao,” *Foreign Affairs* vol. 65, no. 1 (Fall 1986): 37-65.

70. انظر:

Carol Lee Hamrin, *China and the Challenge of the Future*, op. cit., 31-77.

71. انظر:

Andrew J. Nathan & Tianjian Shi, Left and Right with Chinese Characteristics, “Issues and Alignments in Deng Xiaoping’s China,” *World Politics* vol. 48, no. 4 (July 1996): 526-528.

72. Ibid.

73. Ibid.

74. Ibid.

75. Ibid., 533-537.

76. Hong Yung Lee, op. cit., 78-80.

77. Laurence J. Brahm, op. cit., 170-171.

78. انظر:

Samir Amin, “Democracy and National Strategy in the Periphery,” *Third World Quarterly* vol. 8, no. 4 (October 1986): 1132.

الفصل الخامس

1. Samuel P. Huntington, op. cit., 88.

2. Harry Harding, op. cit., 216.

3. Hong Yung Lee, op. cit., 83.

4. Inside China Mainland, op. cit., 38.

5. Harry Harding, op. cit., 216.

6. Carol Lee Hamrin, op. cit., 139.

7. Paul Kennedy, op. cit., 449-450.
8. *Herald Tribune*, March 5, 1997, 1.
9. كوريري ديلاسييرا ـ ترجمة صحيفة **الدستور** الأردنية، مرجع سابق.
10. Inside China Mainland, op. cit., 36-40.
11. Ibid., 38.
12. انظر:

International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook* (Washington DC: I.M.F, 1996), 10.

انظر أيضاً:

Solomon Karmel, "The Chinese Military Hunt for Profits," *Foreign Policy* no. 104 (Summer 1997): 109.

13. Richard Bernstein & Ross H. Munro, op. cit., 24.
14. Samuel P. Huntington, op. cit., 230.
15. Samuel P. Huntington, op. cit., 90.
16. Richard Bernstein & Ross H. Munro, op. cit., 26.
17. انظر:

Robert S. Ross, "Beijing as a Conservation Power," *Foreign Affairs* vol. 76, no. 2 (March/April 1997): 35-38.

18. كوريري ديلاسيرا، ترجمة صحيفة **الدستور** الأردنية، مرجع سابق.
19. Robert S. Ross, op. cit., 37.
20. *Newsweek*, March 3, 1997, 25.
21. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص 210.
22. المرجع السابق.
23. انظر:

R. H. Solomon (ed.), *The China Factor: Sino-American Relations and the Global Scene* (Englewood Cliff. N.J:, 1981), passim.

24. مراد الدسوقي، «مستقبل التوجهات الاستراتيجية الصينية»، **السياسة الدولية**، العدد 124 (نيسان/ إبريل، 1996)، ص 240ـ242.

25. انظر:

Samuel P. Huntington, op. cit., 223, "Cited in Donald Zagoria," *American Foreign Policy Newsletter* (October 1993): 3.

الفصل السادس

1. Andrew Natan & Robert Ross, op. cit., 17-33.
2. Carol Lee Hamrin, op. cit., 86-87.
3. *Newsweek*, March 3, 1997, 32.
4. Ibid., 26.
5. ومن نماذج الدراسات التي تتبنى هذه المدرسة:

June Grasso, Michael Kort, Jay, *Modernization and Revolution in China*, M. E. Sharpe, chapter 2, *Corrin* 1997.

6. *Newsweek*, March 3, 1997, 29.
7. Robert S. Ross, op. cit., 35.
8. انظر:

James A. Baker with Thomas M. Defrank, *The Politics of Diplomacy Revolution War and Peace 1982-1992* (New York, NY: G. P. Putnam's Sons, 1995), 23, 24, 308-309, 321-324.

9. *The Economist*, November 23, 1997, 24.
10. انظر:

Richard Bernstein & Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York, NY: Alfred A. Knopf 1997), 8-23.

11. إلى جانب دراسة ريتشارد بيرنستاين سابقة الذكر تمكن إضافة دراسات أخرى تصب في الاتجاه نفسه؛ مثل:

Alastair Iain Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), passim.

National Defense University, *Chinese Views of Future Warfare* (Washington: NDU, 1997).

12. *Newsweek*, March 3, 1997, 27.

13. Richard Bernstein & Ross Munro, op. cit., 18-32.

وقد بنى الباحثان رؤيتهما على أساس «أن الصين تمثل قوة طموحة وغير قانعة بمكانتها الحالية وتهدف للسيطرة على آسيا». إن تنامي القدرة الصينية سيمكنها من السيطرة على بحر الصين الجنوبي وتطويق تايوان، وإذا لم تبادر الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تايوان فإن بقية الدول الآسيوية ستفقد ثقتها في الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى بنى وزير الدفاع الأمريكي السابق كاسبر واينبرجر أحد سيناريوهات المستقبل التي قد تواجهها الولايات المتحدة على أساس هجوم صيني على تايوان، انظر التفاصيل في:
Casper Weinberger & Peter Schweitzer, *The Next War* (Regnery, NY: 1997), 43-57.

14. *The Economist*, November 23, 1997, 24.

15. *The Wall Street Journal Europe*, September 25, 1997, 10.

16. *USA Today*, September 25, 1997, 2.

17. *Newsweek*, March 3, 1997, 29-33.

18. انظر:

William G. Miller, *The People's Republic of China's United Front Tactics in the United States, 1972-1988* (New York, NY: Charles Schlacks, 1988) (fns, 32, 33).

19. ريتشارد نيكسون، **أمريكا والفرصة التاريخية**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: بيسان، 1992)، ص 160.

20. James A. Baker, op. cit., 308- 324.

21. *Newsweek*, March 3, 1997, 22.

22. David Wall, op. cit., 339.

23. مكتب إعلام مجلس الدولة الصيني، **الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية** (آذار/ مارس 1997)، 7.

24. James A. Baker, op. cit., 107-109.

25. ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص 169.

26. *The Financial Times*, January 25, 1996, 5.

27. ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص 173.

28. توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 79، هامش 95.

29. *Newsweek*, March 10, 1997, 35.

30. James A. Baker, op. cit., 101.

31. Ibid., 591-592.

32. Samuel P. Huntington, op. cit., 172-174.

33. انظر:

Chu Yun-Han, “The ABCs of Cross-Strait Policy,” *Free China Review* no. 5, vol. 47 (May 1997): 45.

34. Laurence J. Brahm, op. cit., 140-141.

35. حول مناقشات الحزب الشيوعي لعام 1997 انظر: صحيفة **الرأي** الأردنية (15/ 9/ 1997)، ص 22.

36. يمكن اعتبار ثلاثة بيانات بين الولايات المتحدة والصين تعبيراً عن تطور العلاقات الأمريكية ـ الصينية بشكل عام وهي تتعلق بتايوان بشكل خاص:

أ. بيان شباط/ فبراير 1972: وقد أكدت فيه الصين اعتبار تايوان جزءاً من الصين الأم، ولا يجوز لأي دولة التدخل في هذه القضية لأنها شأن داخلي، وأن على القوات الأمريكية المرابطة في تايوان أن تغادرها. أما الموقف الأمريكي في البيان فأكد على اعتبار أن الصين دولة واحدة تضم تايوان، لكنه أكد ضرورة حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية، وأن الوجود العسكري الأمريكي يمكن أن يجري إنهاؤه بشكل تدريجي.

ب. البيان الصادر في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1978: وقد اعتُبر البيان إنهاءً للعلاقة الدفاعية بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت تايوان شأناً داخلياً صينياً، واعتبرت تايوان (بعد الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي الأمريكي ـ الصيني) منطقة ذات إدارة خاصة وتتمتع بقدر كبير من الإدارة الذاتية ضمن الجمهورية الصينية، ولها حق الاحتفاظ بقوات عسكرية محلية. وتم الاتفاق على عدم إجراء تغيير في العلاقات بين تايوان والدول الأخرى في الميادين الاقتصادية والثقافية.

جـ. البيان الثالث صدر في 17 آب/ أغسطس 1982 وأكد أن مسألة إعادة تايوان إلى الصين الأم هي شأن داخلي، وتم الاتفاق على أن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان لن تتجاوز الصفقات السابقة على أن يتم التقليص التدريجي لها. لكن التصعيد العسكري الذي جرى عام 1995 وعام 1996 ألقى ببعض الظلال على العلاقات الأمريكية ـ الصينية فيما يتعلق بتايوان.

37. *Time*, September 29, 1997, 35.

38. Chu Yun-Han, op. cit., 43.

39. *Time*, September 29, 1997, 35.

40. Chu Yun-Han, op. cit., 43.

41. توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 25ـ26.

42. *Free China Review* vol. 47, no. 7 (July 1997): 44.

43. *Newsweek*, April 21, 1997, 42.

44. Chu Yun-Han op. cit., 47.

45. Samuel P. Huntington, op. cit., 239.

46. Immanuel C.Y. Hsu, op. cit., 271-272.

47. Samuel P. Huntington, op. cit., 236.

48. انظر:

International Institute for Strategic Studies, *The Real Cost of Japanese Defence* (Stockholm: IISS, 1997), passim.

49. انظر:

George Perkovich, "A Nuclear Third Way in South Asia," *Foreign Policy* (Summer 1993): 85-104.

50. Samuel P. Huntington, op. cit., 237.

51. Ibid., 236.

52. توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 28، 67، هامش 65.

53. المرجع السابق.

54. يرفض الحاكم الإقليمي لأقصى الشرق الروسي التنازل للصين عن قطعة مساحتها 15 كيلومتراً مربعاً انظر: *The Economist*, April 26, 1997, 19.

55. Richard Halloran, "The Rising East," *Foreign Policy* no. 10 (Spring 1996).

56. Samuel P. Huntington op. cit., 242-243.

57. Paul Kennedy, op. cit., 456.

58. انظر:

Sherman Garnett, "Russia's Illusory Ambitions," *Foreign Affairs* vol. 76, no. 2 (March/April, 1997): 66.

59. سامح فتحي غالي، «نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية»، **السياسة الدولية**، العدد 128 (نيسان/ إبريل، 1997)، ص 169ـ171.

60. معتز محمد سلامة، «توسيع الناتو وهموم الصين»، **السياسة الدولية**، العدد 129 (تموز/ يوليو، 1997)، ص 126.

61. سامح فتحي غالي، مرجع سابق، ص 169 ـ 172.

62. المرجع السابق.

63. معتز محمد سلامة، مرجع سابق، ص 123 ـ 127.

64. *The Economist*, April 26, 1997, 20.

65. Ibid.

66. World Population Datasheet, *Population Reference Bureau* (USA, 1997).

67. Johns Andrews, op. cit., 160.

68. *Newsweek*, August 4, 1997, 21.

69. *The Economist*, December 7, 1996, 64.

70. *Newsweek*, August 4, 1997, 20.

71. *Newsweek*, August 4, 1997, 21.

72. *The Economist*, December 7, 1996, 64.

73. Mahathir Mohamad & Shintaro Ishihara, op. cit., 145.

74. Samuel P. Huntington. op. cit., 244.

75. Immanuel C.Y. Hsu, op. cit., 74-78.

76. *Newsweek*, March 3, 1997, 32.

77. John Andrews, op. cit., 166.

78. توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 60.

79. انظر:

Catherine C. Langlois & Jean, Pierre P. Langlois, "Rationality in International Relations. A Game-theoretical and Empirical Study of the US-China Case," *World Politics* vol. 48, no. 3 (April 1996): 366-378.

80. Ibid.

81. انظر:

James E. Shapiro (et al.) *Direct Investment and Joint Ventures in China: A Handbook for Corporate Negotiators* (New York, NY: Quorum Books, 1991), passim.

82. بلغ حجم التبادل التجاري بين أوربا والصين عام 1985 حوالي 12 مليار دولار، وارتفعت قيمة التبادل مع حلول عام 1995 إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حيث بلغت 40 مليار دولار. انظر: وي وي زانغ، مرجع سابق، ص 41.

83. Mahathir Mohamad & Shintaro Ishihara, op. cit., 32-33.

84. Ibid., 155-157.

85. انظر:
Walter Schilling, "Changing Power Structures in the Asia-Pacific Region," *Aussenpolitik, German Foreign Affairs Review* vol. 48 (2nd quarter, 1997): 160.

86. نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وردت في صحيفة **الدستور** الأردنية بالتعاون مع صحيفة **الفاينانشال تايمز**، (19/10/1997)، ص 32.

87. *The Economist*, July 26, 1997, 49.

88. Kent Calder, "Asia's Empty Tank," op. cit., 37.

89. David Wall, op. cit., 342.

90. Samuel P. Huntington, op. cit., 61.

91. صحيفة **الدستور** الأردنية، (5/10/1997)، ص 32.

92. Harry Harding, op cit., 146.

"حوار مع سفير جمهورية الصين الشعبية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، **أخبار النفط والصناعة**، (أبوظبي، العدد 131 يوليو 1996)، ص 6-7.

93. هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة الأخبار(9/4/1997).

94. File// C/WINNT/ Profile/ Ayad/ Personal/ Book China Future 2010/ htm.

95. Ibid.

96. انظر:
Israel Yearbook & Almanac, vol. 50 *IBRT Translation* (Jerusalem: Documentation Ltd, 1996), 203.

97. Ibid., 270.

98. *Financial Times*, September 25, 1997, 24.

99. Israel Yearbook & Almanac, op. cit., 144.

الفصـل السـابع

1. انظر:

Henry A. Kissinger, "The Philosopher and the Pragmatist," *Newsweek,* March 3, 1997, 28-33.

2. Carol Lee Hamrin, op. cit., 117.

3. *Financial Times,* September 25, 1997, 6.

4. يرى جـان لوك دومناك أن الشـيوعـية في الصين في طريقـها إلى الزوال. انظر: زكي العـايدي وآخرين، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 188.

5. ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص 172.

6. James A. Baker, op, cit., 591.

7. حول مبدأ التدرجية في السياسة الصينية نحيل القارئ إلى كتاب:

Barry Naughton, *Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform,* 1978-1993, op. cit., passim.

8. انظر:

Steven L. Solnic, "The Breakdown of Hierarchies in the Soviet Union and China, A Neoinstitutional Perspective," *World Politics* vol. 48, no. 2 (January 1996): 209-238.

9. Ibid., 230-236.

10. ميخائيل جورباتشـوف، **خطـب ومقـالات مـختارة** (موسكـو: دار التقدم، 1987)، ص 43، 194، 357ـ366.

انظر أيضـاً: م. س. جـورباتشـوف، **البريسـترويكا**، ترجمة محـمد أحـمد شـومان وآخرين (بيروت: الفارابي، 1987)، ص 63، 64، 196، 205ـ210.

11. Steven L. Solnick, op. cit., 234.

12. Henry A. Kissinger, op. cit., 33.

13. انظر:

Andrew J. Nathan, "Deng's China: How Much is New?" *Journal of International Affairs* vol. 39, no. 2 (1986): 150.

14. *The Economist,* October 12, 1996, 68.

15. *Newsweek,* March 3, 1997, 22.

16. Christopher Patten, "Farewell to My Hong Kong," op. cit., 35.

17. Harry Harding, op. cit., 297-303.

18. حول محاولة دنغ وضع أسس الخلافة السياسية والتداول على السلطة انظر:
Harry Harding, op. cit., 228-235.

19. صحيفة **الأيام** الفلسطينية (4/ 10/ 1997)، ص 3.

20. وردت في دراسة عن (International Food Policy Research Institute) انظر التفاصيل في:
The Economist, November 16, 1996, 24.

21. *The Economist*, November 16, 1996, 24.

22. Robert S. Ross, op. cit., 38.

23. جاء في التقرير الذي أعده هوان سيانغ عام 1984 أن السياسات العالمية تتقرر بعلاقة ثلاثة مراكز هي:

- الإقليم الآسيوي: وفيه تتحدد العلاقات من خلال شبكة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان.
- الإقليم الأوربي: ويستند إلى نمط العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية والشرقية.
- المستوى العالمي: وتقرر شكل التفاعلات فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين. انظر: Carol Lee Hamrin, op. cit., 89.

24. انظر:
M. G. Forsyth, H. M. Keen and P. Savigear, *The Theory of International Relations* (London: Unwin University Press, 1970), 80.

25. Samuel P. Huntington, op. cit., 231.

26. Samuel P. Huntington, op. cit., 87, 232.

27. Carol Lee Hamrin, op. cit., 89.

28. Per Fischer, op. cit., 87.

29. Xueming Song, op. cit., 90.

30. Ibid., 91.

31. انظر:

T.V. Sathyamurthy, *Nationalism in the Contemporary World* (London: Frances Pinter, 1983), 74.

32. وو بن، مرجع سابق، ص 78.

33. *Financial Times*, October 27, 1995, 6.

34. David Wall, op. cit., 331.

35. Inside China Mainland, op. cit., 53.

36. انظر:

Tse, Min Lin. Yun-Han Chu & Melvin J. Hinich, "Conflict Displacement and Regime Transition in Taiwan," *World Politics* vol. 48, no. 4 (July 1996): 456-461, 472.

37. توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص 18-19.

38. وليـد عبـدالحي، «المكانة المستـقبلية للولايات المتحدة على سلم القـوى الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 126 (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 21-25.

39. ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص 173.

40. انظر:

James Rosenau, *The Study of Political Adaptation* (London: Frances Pinter, 1980), 58-88.

41. انظر:

Diang Richard, "A Chaotic Model of Power Concentration in the International System," *International Studies Quarterly* vol. 37, no. 1 (March 1993): 70.

42. انظر:

Van Amerongen, *The Way Things Work* (New York, NY: Simon and Schuster 1974), 108-119.

43. انظر:

Marvin Cetron and Audry Clayton, "Turbulent Tranquillity and the Outlook of 26 Nations," *The Futurist* (December 1981): 50-54.

44. لمزيد من التفاصيل حول تقنية مصفوفة التأثير المتبادل نحيل القارئ إلى وليد عبدالحي: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (مراكش: الطبعة الثانية، دار عيون المقالات، 1993)، ص 100.

45. سنقوم بنشر الجوانب الفنية والتقنيات المستخدمة في هذه الدراسة في دراسة منفصلة، نوضح فيها مصفوفة التأثير المتبادل بشكل كامل؛ وذلك لتجنيب القارئ الدخول في تفاصيل فنية تبعدنا عن الموضوع المركزي للدراسة، ولاسيما أن الدراسة الفنية اشتملت على 15 جدولاً أولياً، ويحتاج شرح كل منها إلى عدة صفحات تجعل الباحث يغرق في تفاصيل فنية.
لذا نقترح على القارئ أن يتقبل المعطيات الواردة في الدراسة دون إلزامه بقبول النتائج الواردة فيها. ويمكن الاطلاع على كيفية استخدام هذه التقنية بالعودة إلى:

John D. Haas, *Teaching About the Future* (Colorado: Center for Teaching International Relations, 1987), 35.

James L. Morrison (et al.) *Applying Methods and Techniques of Future Research* (San Francisco CA: Jossey Bass Inc., 1983), 46.

46. انظر:

Jianxiu, "The Reform of the Planning Structure in China," *Futures Research Quarterly* vol. 5, no. 2 (1989): 66.

47. أوصت دراسة مشتركة قام بها كل من معهد التحليل الدفاعي في كوريا الجنوبية ومؤسسة راند (المعروفة بعلاقاتها مع المؤسسة العسكرية الأمريكية) بأن «التحالف الثنائي القائم بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة يجب أن يتحول إلى تحالف إقليمي أوسع، ولإنجاز هذا الهدف لابد من استمرار بقاء القوات الأمريكية في كوريا حتى بعد توحيدها». انظر التفاصيل في:

Ahn Byung-joon, "US Forces in a Unified Korea," *Korea Focus* vol. 5, no. 3 (1997), 144.

48. Laurence J. Brahm, op. cit., 41.

49. وليد عبدالحي، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، مرجع سابق، ص 86.

50. انظر:

Michael Klare, "The Arms Trade Changing Patterns," *Third World Quarterly* vol. 9, no. 4 (1987): 1236.

51. John Andrews, op. cit., 169.

52. John Andrews, op. cit., 204.

53. Ibid., 204.

54. Mahathir Mohamad & Shintaro Ishihara, op. cit., 121-125.

55. Ibid., 141-142.

56. John Andrews, op. cit., 78.

57. Ibid., 127.

58. Ibid., 204.

59. صحيفة **الرأي** الأردنية (16/ 9/ 1997)، ص 22.

60. Laurence J. Brahm, op. cit., 41-42.

61. صحيفة **الرأي** الأردنية (15/ 9/ 1997)، ص 22.

62. Laurence J. Brahm, op. cit., 114, 170.

63. Mahathir Mohamed & Shintaro Ishihara, op. cit., 26.

64. Ibid., 94.

65. Ibid., 29-30.

66. Ibid., 57.

67. Ibid., 125.

68. تقرير لوكالة أنباء رويتر: انظر صحيفة **الرأي** الأردنية (16/ 9/ 1997)، ص 22.

69. John Andrews, op. cit., 205.

70. لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، ص 78.

71. John Andrews, op. cit., 132.

72. John Andrews, op. cit., 50.

73. انظر تصريحات نائب وزير التجارة الخارجية الصيني سون جنيو بصحيفة: **الرأي** الأردنية (16/ 9/ 1997)، ص 13.

74. Laurence J. Brahm, op. cit., 72.

75. لستر ثرو، مرجع سابق، ص 195-196.

76. تقرير رويتر، مرجع سابق.

77. صحيفة **الرأي** الأردنية (15/ 9/ 1997) ص 22.

78. *The Economist*, May 24, 1997, 48.

79. لقد تم تحديد المركز استناداً إلى ما ورد في هذه الدراسة من معطيات، وقد أشارت المراجع المستخدمة في دراستنا هذه إلى تلك المراكز؛ لذا فإننا تجنبنا إعادة سرد المراجع التي تشير إلى هذه المراكز. من ناحية ثانية، فقد اعتمدنا - في المتغير الاقتصادي - على الترتيب على المستوى العالمي، نظراً لأهمية المتغير ونتيجة وجود الكتل الاقتصادية المتداخلة. أما المستوى الاجتماعي والعسكري فقد ركزنا على الدول العشر الصناعية الكبرى وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، روسيا، الصين، الهند).

80. من الملاحظ أن المركز الصيني يتغير بشكل كبير في حالة استخدام هذا المتغير، ونعتقد أن الاستخدام الأفضل هو قياسه مع الدول العشر المشار إليها سابقاً، لكن ذلك سيثير مشكلة المركز في التجارة العالمية وهو مؤشر مهم.

81. تم اعتماد الأرقام الواردة في:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics Yearbook* (Washington DC: IMF, 1997), 296-299.

82. Kent E. Calder, "Asia's Empty Tank," op. cit., 58.

83. انظر:

Maria Hasia Chang, *Greater China and the Chinese Global Asian Survey* (October 1995), 966.

84. *The Economist*, January 20, 1996, 36.

85. Internetifile: c/ Winnt/ Profiles/ China future 2010.htm.

86. انظر:

Yang Zheng, "China's Nuclear Arsenal," *Kanawa Information Center* (March 16, 1996).

87. Ibid.

88. Ibid.


https://t.me/montlq

المصادروالمراجع

Books:

1. Barnnet, A. Coak, *The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process* (London: I.B. Tauris, 1985).
2. Johnston, Alastair Lain, *Cultural Realism, Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton University Press 1995).
3. Nathan Andrew, & Ross Robert, *The Great Wall and the Empty Fortress* (W. W. Norton, 1997).
4. Naughton, Barry, *Growing out of the Plan: Chinese Economic Reform 1978-1993* (Cambridge: Cambridge University Press 1995).
5. Weinberger, Casper, & Schwitzer, Peter, *The Next War* (Regnery N.Y, 1997).
6. *China Statistical Year Book* (PRC, J. Morgan, Mofert, 1996).
7. Hamrin, Carol Lee, *China and the Challenge of the Future* (Boulder, Co: Westview Press, 1990).
8. Shambaugh, David (ed.) *Greater China :The Next Super Power* (Oxford: Clarendon, 1995).
9. Stockwell, Foster, *Religion in China Today* (Beijing: New World Press , 1993).
10. Hoston, Germain A., *The State Identity, and The National Question in China and Japan* (Princeton N.J: Princeton University Press, 1994).
11. Macrae, Hamish, *The World in 2020: Power, Culture and Prosperity* (New York, NY: Harvard Business School, 1994.
12. Harding, Harry, *China's Second Revolution "Reform After Mao* (Washington, DC: The Brookings Institution , 1987).
13. Hsu, Immanuel CY., *China Without Mao "The Search for a new Order"* 2nd edition (Oxford, Oxford University Press 1990).
14. Baker, James A., with Defrank, *Thomas M., The Politics of Diplomacy, Revolution, War and Peace, 1982-1992* (New York, NY: G.P. Putnam's Sons,1995).
15. Shapiro, James E., (et al). *Direct Investment and Joint Ventures in China "A Hand Book for Negotiators"* (New York, NY: Quorum Books, 1991).
16. Morrison, James L., (et al): *Applying Methods and Techniques of Future Research* (San Francisco CA: Jossey Bass Inc, 1983).

17. Miles, James, *The Legacy of Tiananmen: China in Disarray* (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1996).
18. Rosenau, James, *The Study of Political Adaptation* (London, Frances Pinter, 1980).
19. Roberts, J. M., *The Pelican History of The World* (Harmondsworth, Middlesex 1980).
20. Andrews, John, *The Asian Challenge "Looking Beyond 2000"* (Hong Kong: Longman Group, 1991).
21. Haas, John D., *Teaching About The Future* (Denever, Co: Center for Teaching International Relations, 1987).
22. Grasso, June, Jay, Michael Kort, *Modernization and Revolution in China* (Corrin, M.E, Sharpe, 1997).
23. *The Real Cost of Japanese Defense*, International Institute for Strategic Studies (Stockholm, IISS, 1997).
24. International Monetary Fund, *Government Finance Statistical Year Book* (Washington, IMF, 1996).
25. *Israel Year Book & Almanac*, vol. 50, IBET Translation (Jerusalem Documentation, Ltd, 1996).
26. Lieberthal, Kennth, *Governing China* (New York, NY: W.W. Norton and Company, 1995).
27. Brahm, Laurence J., *China as No. 1, The New Superpower Takes Center Stage* (Singapore, Butterworth-Heinmann Asia, 1996).
28. Pye, Lucian W., *The Mandarin and The Cadre, China's Political Cultures* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1988).
29. Mohammad, Mahathir & Ishihara, Shintaro, *The Voice of Asia*, Translated By Frank Baldwin (Tokyo, Kodansha International, 1995).
30. Swaine, Michael, *China: Domestic Change and Foreign Policy* (Santa Monica, Rand Corporation, 1995).
31. Forsyth, M. G., Keen, H. M. and Savigear, P., *The Theory of International Relations* (London, Unwin University Press, 1970).
32. Kennedy, Paul, *Preparing for the Twenty First Century* (New York, NY: Random House, 1992).
33. Solomon, R. H., *The China Factor: Sino American Relations and the Global Scene* (Englewood, CA: Berkeley, 1981).

34. Bernstein, Richard, & Munro, Ross H., *The Coming Conflict with China* (New York, NY: Alfred A. Knopf, 1997).

35. Ballour, Robert O. (ed.) *The Portable Bible* (Middlesex: Penguin Books, 1972).

36. Huntington, Samuel P., *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order* (New York, NY: Simon and Schuster, 1996).

37. Leng, Shao-Chuan and Chiu, Hungdah, *Criminal Justice in Post -Mao China* (Analysis and Documents), (New York, NY: State University of New York Press, 1985).

38. Shirk, Susan, *The Political Logic of Economic Reform in China* (Berkeley, University of California Press, 1993.).

39. Sathyamurthy, T.V., *Nationalism in the Contemporary World* (London: Frances Pinter, 1983).

40. Amerongen, Van, *The Way Things Work* (New York, NY: Simon and Schuster, 1974).

41. Shan, Wang, *Viewing China Through a Third Eye* (Boston, MA: Beacon, 1994).

42. Eberhard, W., *A History of China* (2nd edn), (London: Free Press, 1960).

43. Miller, William G., *The People's Republic of China United Front Tactics in the US, 1972-1988* (Charles Schlacks, 1988).

44. Halal, William, *The New Capitalism* (Washington DC: John Wiley and Sons,1986).

45. Overholt, William, *The Rise of China* (New York, NY: W.W. Norton and Company, 1993).

Periodicals:

1. *Asian Survey*, vol. 5, no. 6, (October 1995).

2. *Aussenpolitik*: "German Foreign Affairs Review," vol. 47, (1st Quarter,1996), Vol. 48, (2nd Quarter,1997).

3. *China News Analysis*, A Newsletter, E. Jesuits, (1994).
4. *The China Quarterly*, no. 105 (March 1986).

5. *The Economist* (January 20th, 1996 - November 23rd, 1997).

6. File/c/WINNT/Profile/Ayad/Personal/Book, China Future 2010/htm.

7. *The Financial Times* (October 27, 1995; January 25, 1996; September 25, 1997).
8. *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 2, (Fall 1986) vol. 75, no. 2, (March/April 1996) vol. 76, no. 2, (March/April, 1997) vol. 77, no. 1, (January/February 1998).

9. *Foreign Policy*, no. 5, (Summer 1993) no. 10, (Spring 1996).
10. *Free China Review*, vol. 47, no. 5 (May 1997) vol. 47, no. 7 (July 1997).
11. *Futures*, vol. 21, no. 3 (August 1989).
12. *The Futurist*, no. 6 (December 1981).
13. *Futures Research Quarterly*, vol. 5, no. 2 (1989).
14. *Inside China Mainland*, vol. 19, no. 8 (August 1997).
15. *International Studies Quarterly*, vol. 37, no. 1 (March 1993).
16. *Journal of International Affairs*, vol. 39, no. 2 (1986).
17. *Korea Focus*,vol. 5, no. 3 (1997).
18. *Newsweek*, March 3, 10 (1997), April 21 (1997), July 7 (1997), August 4 (1997), October 13 (1997).
19. *Problems of Communism*, no. 34 (3) (1985).
20. *Third World Quarterly*, vol. 8, no. 3 (July 1986).

    – vol. 8, no. 4, (October 1986).

    – vol. 9, no. 1 (October 1987).

    – vol. 10, no. 1 (January 1988).

    – vol. 10, no. 2 (April 1988).
21. *Time* (September 29, 1997).
22. *USA Today* (September 25, 1997).
23. *The Wall Street Journal Europe* (September 25, 1997).
24. *World Politics*, vol. 48, no. 2 (January 1996).

    – vol. 48, no. 3 (April 1996).

    – vol. 48, no. 4 (July 1996).
25. *World Population Sheet* (Washington DC: Population Reference Bureau, 1997).

الكتب العربية:

1. توبي أ. هاف، **فجر العلم الحديث "الإسلام-الصين-الغرب"**، الجزء الثاني (الكويت، عالم المعرفة، عدد 220، 1997).
2. توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا "المثلث الاستراتيجي: الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية"** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **دراسات عالمية**، العدد 12).
3. جورج طرابيشي، **نظرية العقل "نقد نقد العقل العربي"** (بيروت، دار الساقي، 1996).
4. ريتشارد نيكسون، **أمريكا والفرصة التاريخية**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، نيسان، 1992).
5. زكي العايدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد** (القاهرة: سينا للنشر، 1994).
6. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ، (بيروت، دار العلوم العربية، 1993).
7. لستر براون وآخرون، **أوضاع العالم عام 1996**، ترجمة علي حسن حجاج، (عمّان، معهد وورلد ووتش، دار البشير، 1996).
8. لستر ثرو، **المتناطحون "المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا"**، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995).
9. ميخائيل جورباتشوف، **البريسترويكا**، ترجمة محمد أحمد شومان وآخرين (بيروت، دار الفارابي، 1988).
10. ميخائيل جورباتشوف، **خطب ومقالات مختارة** (موسكو، دار التقدم، 1987).
11. وليد عبدالحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"** (الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، 1994).
12. وليد عبدالحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الطبعة الثانية (مراكش، عيون المقالات، 1993).
13. وو بن، **الصينيون المعاصرون**، ترجمة عبدالعزيز حمدي (الكويت، عالم المعرفة، عدد 211، 1996).
14. وي وي زانغ، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية** (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 11).

دوريات وصحف عربية:

1. صحيفة **الأيام** الفلسطينية، (4/ 10/ 1997).
2. صحيفة **الدستور** الأردنية، (19/ 10/ 1997)، (5/ 10/ 1997).
3. صحيفة **الرأي** الأردنية، (15/ 10/ 1997)، (16/ 10/ 1997).
4. مجلة **السياسة الدولية**، عدد 124، (إبريل 1996)، عدد 126 (أكتوبر 1996)، عدد 128، (إبريل 1997)، عدد 129، (يوليو 1997).
5. **الشعب العربي**، 19، 22/ 9/ 1997).
6. صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، (22/ 7/ 1997).
7. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 2 (1996).
8. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 3، 4 سبتمبر (1989).

نبذة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبدالحي حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة عام 1980، عمل في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر خلال الفترة 1982-1994؛ أستاذاً للدراسات المستقبلية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك خلال الفترة 1996-1998، ويعمل حالياً في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك وجامعة آل البيت-الأردن. كما أنه عضو في العديد من الجمعيات الأكاديمية؛ مثل الجمعية العربية للعلوم السياسية وجمعية (World Future Society) في واشنطن، وشارك في مؤتمرات عديدة.

ألَّفَ العديد من الكتب والدراسات المتخصصة في الدراسات المستقبلية والعلاقات الدولية، وأبرز مؤلفاته: **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987. و**الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الرباط 1992. و**موسوعة العلوم السياسية** (قسم الدراسات المستقبلية)، الكويت 1993. و**تحول المسلمات في العلاقات الدولية «دراسة مستقبلية»**، الجزائر 1994. و**مستقبل الفكر الصهيوني**، جامعة اليرموك 1997. و**الدراسات المستقبلية في المدرسة الأردنية**، الأردن 1999. وترجم عدداً من الكتب أبرزها كتاب **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت 1985. وكتاب **الصغر خطر "دويلات في عالم كبير"**، دمشق 1989. وله العديد من الدراسات المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة منها: ملامح النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي، جامعة الجزائر 1994. وتوجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت 1986. وأثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية لإسرائيل، **شؤون عربية** 1991. وتطوير استخدام تقنية دلفي في الدراسات المستقبلية، مجلة **دراسات المستقبل**، جامعة أسيوط 1997.


https://t.me/montlq